دكتور جاد طه
أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر
كلية الآداب - جامعة عين شمس

سياسة بريطانيا في جنوب الجزيرة العربية

الطبعة الثالثة
مزيدة ومنقحة

ملتزم الطبع والنشر
دار الفكر العربي
٩٠٦ ش جواد حسني . القاهرة
ص.ب ١٣٠ ت : ٣٩٢٥٥٢٣

فهرس

صفحة

تقديم
بقلم الأستاذ الدكتور أحمد عزت عبد الكريم

فى الثلاثين من شهر نوفمبر سنة ١٩٦٧ أعلن مولد أحدث دولة عربية مستقلة « جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية » . فأصبحت العضو الرابع عشر فى جامعة الدول العربية .

وإذا كانت هذه الجمهورية الفتية آخر دولة تخلصت — حتى اليوم — من نير الاستعمار البريطانى ، فقد كانت أول منطقة فى الشرق العربى وقعت تحت هذا النير ، حين احتل الإنجليز ميناء عدن عام ١٨٣٩ .

وبين هذين التاريخين (١٨٣٩ - ١٩٦٧) تاريخ طويل سطر قصة الاستعمار البريطانى فى الجنوب العربى منذ بدايته حتى نهايته ، وإذا كان كثير من الكتاب العرب — من رجال السياسة أو الصحافة أو هواة التاريخ — قد كتبوا عن بعض فصول هذه القصة الطويلة ، كتابة لا تخلو من فائدة وطرافة وجدية — فى بعض الأحيان — فقد كنا نشعر دائماً أن هذه القصة الطويلة — بل هذه المأساة الإنسانية — لا تزال تنتظر المؤرخ العربى الذى يتوفر على كتابتها بما ينبغى أن يتوفر له من دقة وموضوعية ، وقصد ، فى ضوء ما يتوافر له من الحقائق المعتمدة على الوثائق والمراجع الأصلية .

وتصدى الدكتور جاد طه لهذا العمل العلمى — القومى فى الوقت نفسه — واختار دور السياسة البريطانية فى جنوب اليمن موضوع رسالته التى تقدم بها لجامعة عين شمس فأجازتها لدرجة الدكتوراه فى الآداب (فى التاريخ الحديث) مع مرتبة الشرف .

والحق أنى كنت أشفق على جاد طه أثناء إعداده لهذه الرسالة تحت

إشرافى ، فأنا أعلم صدق وطنيته وشدة حماسته ، ولا غرو فهو إلى جانب اشتغاله بالتاريخ تعلماً وتعليماً جندى متحمس شارك فى بعض معاركنا العسكرية ، كنت أخشى أن تطغى حماسته الوطنية على ما ينبغى أن يتمسك به من أسلوب علمى فى البحث فيلتوى به القصد ، ويشتط القلم ، ويجىء كتابه صورة معادة لما اعتدناه من بعض رجال السياسة والإعلام ، وعذره فى ذلك واضح : فالسياسة البريطانية فى جنوب اليمن تحكى قصة الاستعمار فى أبشع صوره ، من الدسائس والخداع واستغلال الشعوب ، ثم تجىء الثورة على الاستعمار فتحكى قصص البطولة وتسطر أعمال البذل والفداء . وهكذا يجد الكاتب نفسه — شاء أو لم يشأ — وقد حاصرته المأساة والأسطورة ، فوقع فريسة لهما . وجاءت كتابته متأثرة بجو المأساة والأسطورة الذى عاش فيه المؤلف لأكثر من قرن وربع قرن .

ولكنى أشهد أن صديقى جاد كان يبذل جهداً كبيراً حتى يظل محتفظاً بموضوعيته وبأسلوب البحث العلمى الجاد ، ملتزماً قواعده وأصوله ، ساعده على ذلك رجوعه إلى طائفة كبيرة من الوثائق المنشورة وغير المنشورة ، وأكثرها مما كتبه رجال السياسة البريطانية أو منفذو هذه السياسة من رجال الحرب أو الدبلوماسية .. وتوفر الدكتور جاد على تحليل هذه الوثائق واستخلاص الحقائق منها حتى كادت تكون العمود الفقرى للرسالة ، وهذه — فيما أعلم — أول رسالة علمية تعتمد على هذه الوثائق ، اعتماداً يكاد يكون تاماً .

ولا يسعنى إلا أن أدع القارىء يقدر بنفسه الجهد الكبير الذى بذله الدكتور جاد طه فى جمع مادة هذه الرسالة وصياغة حقائقها فى أسلوب رصين .

وقد لا يكون من قبيل المصادفة أن يحظى تاريخ اليمن الحديث — شماله وجنوبه — باهتمام بعض شبابنا المؤرخين من خريجى جامعاتنا . وقد

صدرت عن مدرسة التاريخ الحديث بجامعة عين شمس هذا العام عدة رسائل تناولت بالدراسة بعض عصور التاريخ اليمني الحديث . ولاغرو فاليمن بتاريخه الطويل وما اكتنفه من غموض القصة وخيال الأسطورة ، إلى جانب صراعات الدول والقبائل والزعماء ، والعقائد ، ونشاط التجار فى سفنهم أو قوافلهم يحملون البن والمر والبهار ... ، ثم نزول المستعمر يحمل ذهب المعز وسيفه ...

إن اليمن — التاريخ والأسطورة — كان ولا يزال دائماً يستهوى عالم التاريخ وكاتب القصة ورجل السياسة ، وكتاب اليوم الذى يسرنى أن أقدم له بهذه الكلمة محاولة علمية جادة لكتابة هذا التاريخ فى أدق مراحله وهى مرحلة استعماره على يد الأمبريالية البريطانية ، أما الخروج من هذه المرحلة أعنى حركة التحرر والبناء الوطنى فلا تزال — رغم الخاتمة التى ختم بها الدكتور جاد كتابه — تنتظر منه دراسة علمية أخرى أكثر تفصيلا .

وعلى الله قصد السبيل ؟

أكتوبر ١٩٦٩

أحمد عزت عبد الكريم

تقديم المؤلف

فى الواقع أننى عندما بدأت الدراسة فى هذا الموضوع — فى عام ١٩٦١ — لم أكن أتوقع أن تتحول منطقة جنوب اليمن من مستعمرة عدن وعدد من الإمارات يضمها اتحاد هزيل خاضع للاستعمار البريطانى ، إلى جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية التى قامت على أنقاض استعمار دام نحو مائة وتسعة وعشرين عاماً .

وقد بدأ اهتمام الإنجليز بعدن منذ احتلال الحملة الفرنسية لمصر سنة ١٧٩٨ ، فقد كان من نتائج هذه الحملة تهديد المواصلات البريطانية مع الهند ... ولمواجهة ذلك ، أرسلت الحكومة البريطانية فى سنة ١٧٩٩ قوة بحرية احتلت جزيرة بريم فى مضيق باب المندب ، وذلك لمنع أى اتصال من جانب الفرنسيين بالمحيط الهندى عن طريق البحر الأحمر . إلا أنه بجلاء الفرنسيين عن مصر تلاشى خطر تهديد المواصلات البريطانية مع الهند ، وهكذا انسحبت القوة البحرية البريطانية من بريم بعد أن دام احتلالها لها بضعة أشهر .

على أن السياسة البريطانية التى أجبرت الفرنسيين على الانسحاب من مصر ، لم تقف مكتوفة الأيدى أمام التهديدات الخطيرة التى أثارها والى مصر ضدها ، فقد هال الإنجليز تقدم قوات الوالى فى الجزيرة العربية والسودان ومساهمته فى تجارة الهند ؛ وهنا استعدت بريطانيا لتنفيذ سياستها المرسومة فى المنطقة ، تلك السياسة التى كانت تقصد منها تحقيق هدفين: الأول إبعاد أى ظل للمنافسة المصرية فى مداخل البحر الأحمر ، والثانى تأمين مواصلاتها مع الهند من أية أخطار تهددها فى المستقبل . . . وهكذا ظهرت عدن كأهم نقطة فى مدخل هذا الشريان الحيوى الخطير . ولا شك أن لعدن من الصفات والمزايا ما أغرى بريطانيا على تفضيلها على أية نقطة أخرى ، ذلك لأن موقع عدن يعتبر فى غاية الأهمية من الناحية الاستراتيجية والبحرية والتجارية .

وساقت الظروف حادثة لبريطانيا استغلتها هى من جانبها حتى الثمالة ، وكانت هذه الفرصة هى حادثة غرق سفينة هندية ترفع العلم البريطانى على مقربة من شواطىء عدن سنة ١٨٣٧ وذلك لإهمال بحارتها ، إلا أن بريطانيا استغلت فرصة وقوع هذه الحادثة ، واعتبرتها نقطة البداية فى تنفيذ أدوارها المرسومة فى جنوب اليمن . . . . فأرسلت حكومة الهند البريطانية الكابتن هينس إلى عدن كى يطالب بتعويض عما لحق بالسفينة الهندية ولكى يسعى لشراء عدن . . . وقد اضطر سلطان لحج وعدن إلى الموافقة على دفع التعويض المطلوب ، وبعد ذلك طالب هينس — باسم حكومته — بشراء عدن من السلطان ، إلا أن الأمر لم يكن بهذه السهولة ، فقد كان من المستحيل أن يبيع السلطان العربى أرضه للانجليز ، وإن ظل يراوغهم لأنه عالم بقوتهم . وهكذا أثبتت مفاوضات هينس الفاشلة أن لا جدوى من محاولة نقل ملكية عدن إلى الحكومة البريطانية بالوسائل السياسية ، ومن ثم بدأت الترتيبات العسكرية لاحتلال عدن بالقوة المسلحة .

وفى السادس عشر من يناير ١٨٣٩ بدأت المعركة المسلحة بين الإمبراطورية البريطانية وقبيلة العبدلى التى كانت تحكم عدن ، وبطبيعة الحال ، لم تكن القوتان متكافئتين ، ودخل الإنجليز المدينة على أجساد الشهداء العرب .

وبدأت انجلترا عشية إحتلالها لعدن فى تنفيذ سياسة التهدئة فى المنطقة حتى تضمن استقرار الأمور فى عدن بما يحقق فى النهاية مصالحها الاستراتيجية والتجارية والبحرية ، فعاهدت سلطان لحج بمعاهدة للصداقة ومنحته راتباً سنوياً ، إلا أن هـذا لم يجد نفعاً ، إذ حاول سلطان لحج استعادة عدن ثلاث مرات فى عامى ١٨٤٠/١٨٤١ إلا أن العرب لم ينجحوا فى ذلك للفارق الهائل فى تسليح القوتين ، ولأن اليهود كانوا ينقلون أنباء هجماتهم إلى المقيم السياسى البريطانى فى عدن قبل حدوثها .

وفى عام ١٨٤٦ ، بدأت حركة من الحماس الدينى ضد الإنجليز فى عدن ، فقد نادى أحد الدعاة ، وهو الشريف إسماعيل بن حسن شريف مكة بالجهاد

الحرب الدينية ضد الإنجليز ، وتقدم من مكة يرافقه جمهور كبير من المؤمنين ، إلا أن الأسلحة الحديثة تمكنت مرة أخرى من هزيمة العرب ، وهكذا رسخت أقدام الإنجليز في هذا الميناء الخطير ، ووهنت عزيمة سلطان لحج في استعادتها .

ولم يكن الاستيلاء على عدن هو غاية ما تبغيه بريطانيا من المنطقة ، وإنما كان هذا الاستيلاء بمثابة نقطة للتوسع وبداية للانطلاق لتأكيد النفوذ البريطاني في جنوب اليمن ، وفي البحر الأحمر ، وعلى الساحل الشرقي الأفريقي ، وكذلك لإبعاد أي ظل لقوى أخرى في الخليج العربي . . . وقد اتخذت بريطانيا من السبل ما حقق لها سيطرتها على كل هذه الأنحاء .

ولكي نوضح أبعاد السياسة البريطانية ، نتذكر ما قاله المستر لويد جورج مرة من أن المبدأ المرن في السياسة هو أصلح المبادىء لحل المشكلات الخارجية والاستعمارية ... وإن أجلى ما هنالك من مظاهر المبدأ المرن ، هو ما كان يصنع في دار الإقامة البريطانية في عدن من الأعمال السياسية ، بينما كلها درجات في الضغط والإرخاء ، في الربط والحل ، توجهها أحوال القبائل القاطنة في الجنوب اليمني ، كيف لا . . . وهنالك تباين كبير بين أمرائها . فمنهم الشديد الفقر ، ومنهم الشديد الغنى ، ولا يمكن للحاكم الذي لا يهمه من الأمر غير الحكم والمصلحة أن يشملها كلها بنفوذه إلا إذا عمل بقاعدة لويد جورج السياسية . . . ولهذه القاعدة مظاهر شتى ، أولها المعاهدات الولائية ، ثم دفع الرواتب الشهرية أو السنوية ، ثم منح الألقاب والنياشين ، وكذلك تخصيص الهدايا الموسمية لهؤلاء السلاطين ، والتدخل في السياسة المحلية عند انتخاب أو تعيين أحد الحكام ، والتحزب لبيت طامع في الملك على بيت مالك ، أو عكس ذلك ، وأخيراً وإن كان يصح أن يكون الأخير أولا . . . المحافظة على استقلال كل سلطان وأمير عملا برغبتهم وبمصلحة بريطانيا . وكان هذا هو دور الولاء والعطاء ، واتخذت العلاقات طابعاً واحداً بين بريطانيا والقبائل المجاورة لعدن ، أي تلك المعاهدات

الولائية المتشابهة ، أو معاهدات الصداقة ، كما تحلو لبريطانيا أن تسميها .

إلا أنه منذ بداية التدخل العثمانى فى جنوب اليمن فى سبعينات القرن التاسع عشر ، أصبح النفوذ البريطانى مهدداً تهديداً خطيراً ، وبدا واضحاً أهمية الانتقال من دور معاهدات الصداقة إلى دور جديد يؤمن النفوذ البريطانى ويدعم بقاءه . وهنا تفتق الذهن الاستعمارى عن الحماية التى عقدت مع الأمراء العرب بمعاهدات بينهم وبين الحكومة البريطانية ، وأصبحت بلادهم بموجبها تحت الحماية البريطانية ، ولم يكن القصد بطبيعة الحال حماية العرب من الأتراك ، بل كان عقد معاهدات الحماية أساساً للدفاع عن عدن ، وتقديراً لهذه النقطة الاستراتيجية الحاكمة بين الشرق والغرب .

وهكذا انتقلت القبائل العربية فى جنوب اليمن من طور الصداقة إلى طور الحماية بهدوء ، ولمواجهة الموقف الناجم عن التدخل التركى ، ولاريب أنه يبدو واضحاً هنا ما قاله المستر لويد جورج عن المبدأ المرن فى السياسة .

ونتيجة للتداخل بين منطقتى النفوذ البريطانية والعثمانية فى الجنوب اليمنى ، صدرت التعليمات إلى المقيم السياسى فى عدن كى يسعى لتنظيم تسوية مع الوالى التركى لليمن لتنظيم الحدود بين منطقتى النفوذ ، واستمرت المناقشات الدبلوماسية بين الحكومتين العثمانية والبريطانية فى سبيل الوصول إلى اتفاق للحدود ، إلا أن هذه المناقشات كانت تتحطم دائماً على صخرة ادعاء السلطان العثمانى بالسيادة على كل الجزيرة العربية .

إلا أنه على أية حال ، لم يستمر النزاع طويلاً بين البريطانيين والأتراك بالنسبة لمسألة الحدود ، فإن العثمانيين الذين اتخذوا لهم من اليمن بل من الجزيرة العربية كلها عمقاً وظهيراً لهم أثناء مواجهتهم للانجليز فى الجنوب ، واجهوا فى اليمن نفسه ثورات عارمة أدت إلى تأرجح موقفهم فيه ، مما أدى بالتالى إلى انحسار المد التركى المتغلغل فى إمارات الجنوب . . . وهكذا كانت للأحداث الخطيرة التى وقعت

فى اليمن انعكاسات وتأثيرات خطيرة على المنافسة العثمانية البريطانية فى جنوب اليمن ، فعلى الرغم من تمسك الدولة العثمانية سنوات عديدة بمبدأ السيادة على كل الجزيرة العربية ، فقد اضطرت إلى قبول مبدأ تحديد الحدود بينها وبين الإنجليز فى جنوب اليمن ، وفى هذا القبول إعتراف بالنفوذ البريطانى فى منطقة من الجزيرة العربية ، وهو ما كانت ترفضه دائماً دولة الخلافة . على أن الدولة العثمانية اضطرت لذلك الاعتراف لعدة أسباب : فإن الحروب مع إيطاليا سنة ١٩١١ ، ومع دول البلقان سنة ١٩١٢ ، والثورات والقلاقل فى اليمن ، أدى كل هذا بالدولة إلى اتخاذ سياسة المهادنة مع الأعداء ، فهادنت إمام اليمن وزعيم ثورتها ، وهادنت الثائرين على ساحل اليمن ، ووافقت على تحديد الحدود مع الإنجليز فى جنوب اليمن . وقد وضع بالفعل خط للحدود بين منطقتى النفوذ ، ضم فى الجانب البريطانى القبائل العربية الواقعة تحت الحماية ، وهكذا قدمت الحماية الأسانيد الدبلوماسية لبريطانيا فى تلك المباحثات .

وعلى أية حال ، فلم تكد تمضى بضعة أشهر على توقيع اتفاقية الحدود ، حتى اندلعت نيران الحرب العالمية الأولى ، وانضمت تركيا إلى جانب ألمانيا فى تلك الحرب ، وكان لهذا الإجراء انعكاساته فى جنوب اليمن ، فقد تقدمت القوات التركية واستولت على لحج الواقعة داخل منطقة النفوذ البريطانية ... إلا أن بعد الفريقين عن ساحة الحرب الكبرى ، وعن مركز حكومتيهما ، كان سبباً فى ذلك الهدوء العجيب بينهما ، فعندما أمن الإنجليز على مركزهم فى عدن تركوا لحجاً للأتراك ، ولما أمن الأتراك على مركزهم فى لحج تركوا عدن للانجليز ، وقنع كل بما ملكت يداه .

وظل هذا الموقف الهادىء قائماً بين الطرفين ، إلى أن عقدت الهدنة بين الدول المتحاربة سنة ١٩١٨ ، ثم ما أعقب ذلك من انسحاب الأتراك من مناطقهم فى آسيا وأفريقيا ، وانتهى بذلك عصر الاحتلال التركى لليمن .

وبعد انحسار المد التركى عن المنطقة ، ونتيجة لموالاة سلطان لحج التامة

للانجليز — وهو أهم الحكام — انفرد الإنجليز بالسيطرة على مقدرات جنوب اليمن ، وابتعد آخر ظل لقوى أجنبية عداهم فى المنطقة ، فبعد منافسة دولية بين إنجلترا وفرنسا ، وبين إنجلترا ومصر ، وبين إنجلترا وتركيا ، أمكن لانجلترا فى النهاية أن تدعم نفوذها وتؤكده فى المنطقة تأميناً وحماية لعدن .

إلا أن الأمور تطورت سريعاً ، وأدت هجرة الآلاف من المحميات إلى عدن حيث امتصتهم قوة العمل فيها ، هذا بالإضافة إلى بعض التحسن الذى شاب وسائل الاتصال بين المحميات والعالم الخارجى ، وكذلك انتشار أجهزة الراديو الصغيرة ، كل هذا وضع حداً لانعزال الإمارات ، وربط كل أجزاء المنطقة بالعالم الخارجى ، وهكذا وجدت بريطانيا أنه من الضرورى أن تطور سياستها وتعدلها حتى تلائم الموقف . . . وهكذا تطورت السياسة البريطانية فى المنطقة من بث الفرقة بين القبائل إلى سياسة الضم والائتلاف . . وهنا مرة أخرى نلحظ مرونة السياسة البريطانية ، وأنها هى ذلك الجسم الحى الذى يتعهده الساسة البريطانيون بالتربية ويساعد فى نموه الزمان ، وعلى أية حال فقد أقيم الاتحاد الفيدرالى بين قبائل جنوب اليمن ، وأصبحت عدن هى العاصمة الإدارية لهذا الإتحاد ، وظن الإنجليز أن عدن قد أصبحت وإلى الأبد أرضاً بريطانية ، وجلبوا إليها المهاجرين من كل الأجناس حتى أوشكوا بذلك أن يطمسوا عروبتها . . . وفى وسط هذه الظلمة الحالكة تندلع ثورة اليمن الشمالى سنة ١٩٦٢ ، وتصل قوات الجمهورية العربية المتحدة لحماية الثورة اليمنية التحررية ، وكل ذلك قلب الأوضاع السائدة فى المنطقة ، ووفر فى الوقت نفسه الشروط الأساسية لاندلاع الثورة المسلحة فى جنوب اليمن سنة ١٩٦٣ . واحتضنت الجمهورية العربية المتحدة — كما هو شأنها دائماً — هذه الثورة العربية التحررية ومنحتها الكثير من أدوات الثوار . ولم يكن أمام الاستعمار فى مواجهته للثوار الذين استخدموا الأرض والجبال والمغارات بمهارة سوى أن يحمل عصاه ويرحل .

وهكذا أمكن للثورة المسلحة وحدها أن تقيم جمهورية اليمن الجنوبية

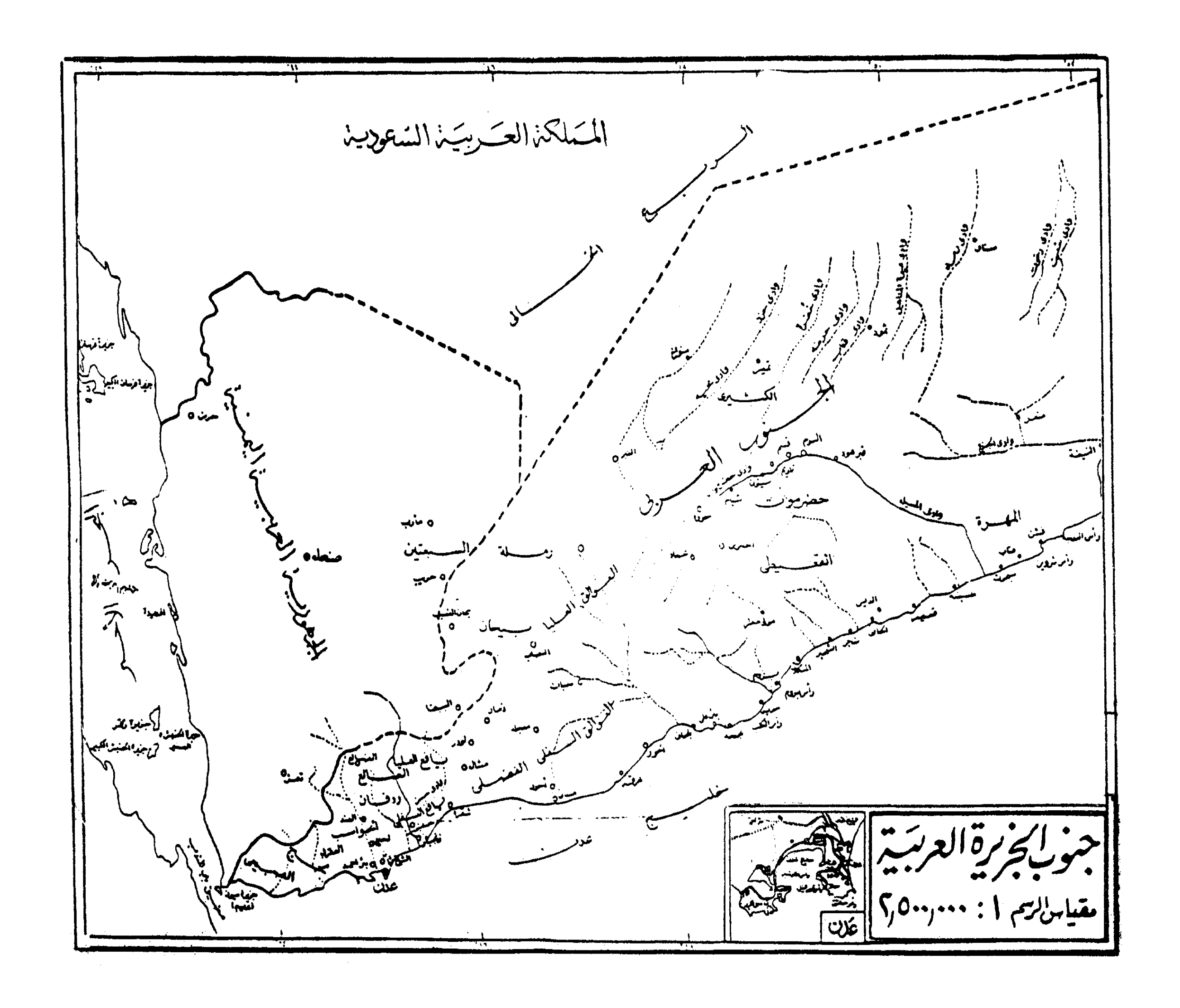
الشعبية على أنقاض استعمار دام نحو مائة وتسعة وعشرين عاما .

وتجدر الإشارة إلى أن اعتمادنا — فى إعداد هذه الدراســـة — كان على المصادر الأوربية نظراً لعدم توافر المصادر العربية الأصلية التى تعالج هذا النوع من الدراسة . ومن هذه المصادر كتب الرحالة والرواد وكذلك كتب المقيمين البريطانيين والضباط السياسيين الذين عملوا فى مناطق الجنوب أمثال بليفير Playfair وهنتر Hunter وهيكنبوتام Hickinbotam وغيرهم . إلا أن الوثائق البريطانية تشكل العمود الفقرى للدراسة ، وأعترف أنه بدون حصولى عليها ، كان لا يمكن مجرد محاولة الكتابة كتابة أكاديمية فى هذا الموضوع ، وبصفة خاصة وثائق مكتبة وزارة الهند India Office Library . كما آثرنا الرجوع إلى دار الوثائق القومية بعابدين ، حيث أخذنا كثيراً من محافظ الحجاز .

كما أننى مدين للصديق الكريم الأستاذ الدكتور عبد العزيز نوار الذى تفضل بتصوير كمية ضخمة من الوثائق الخاصة بموضوعات الرسالة من دور المحفوظات البريطانية أثناء وجوده بلندن .

ولا يسعنى أولا وأخيرا إلا أن أقدم بكثير من الإعزاز والتقدير خالص شكرى لأستاذى الكبير الدكتور أحمد عزت عبد الكريم الذى كان لتوجيهاته السديدة ، وإرشاداته القيمة أثر كبير وباعث قوى فى إقبالى على البحث والدراسة ، وما هذا الإنتاج إلا ثمرة من بذور غرسه التى أولاها الكثير من جهده ورعايته .

٩ أكتوبر سنة ١٩٦٩ جاد طه


جنوب الجزيرة العربية
مقياس الرسم ١ : ٢٫٥٠٠٫٠٠٠
المملكة العربية السعودية
الربع الخالي
الجمهورية العربية اليمنية
صنعاء
رملة السبعتين
حضرموت
المهرة
الجنوب العربي
القعيطي
السواحل العليا
السواحل السفلى
الفضلي
خليج عدن
عدن
البحر الأحمر
عدن



تمہید

الأرض والسكان :

ينطبق مدلول « جنوب اليمن » على مدينة عدن وعلى عدة إمارات ومشيخات صغيرة يبلغ تعدادها أكثر من عشرين إمارة ومشيخة[1]، أو ما يسمى الآن بجمهورية اليمن الجنوبية الشعبية .

وتبلغ المساحة الكلية للمنطقة نحو ١١٢,٠٠٠ ميل مربع ، ويحدها من الشرق سلطنة مسقط وعمان والربع الخالى ، ويحدها اليمن من الشمال والغرب ، وخليج عدن والمحيط الهندى من الجنوب[٢] .

ويتكون ساحل المنطقة من سهول تفصلها جبال ، وتجرى عدة أودية بين هذه السهول حيث تشق طريقها عبر التلال الساحلية فى اتجاه البحر جنوباً ، وحول هذه الأودية توجد المساحات الزراعية المأهولة كأبين ولحج وأحور وميفعه .

أما القسم الداخلى من المنطقة ، فيمتاز الجزء منه فى الإمارات الغربية بجبال شاهقة وهضاب مرتفعة تمتد من الجنوب الغربى إلى الشمال الشرقى حيث يصل ارتفاعها إلى ٨٠٠٠ قدم[٣] .

ويطلق على المنطقة الواقعة بين عمان شرقاً واليمن غرباً اسم حضرموت ، وإقليم حضرموت قارى شديد البرودة شتاء والحرارة صيفاً[٤] .

---

(١) قحطان محمد الشعبى : الاستعمار البريطانى ومعركتنا العربية فى جنوب اليمن (عدن والإمارات) ص ١١ .

(٢) The Middle East. A Political and Economic Survey p. 113

(٣) قحطان محمد الشعبى : المصدر السابق ص ١١ — ١٢ .

(٤) أنور الرفاعى وبسام كرد على : جزيرة العرب جغرافياً ص ٧٠ — ٧١ .

عدن :

تقع شبه جزيرة عدن على الساحل الجنوبى للجزيرة العربية على خط العرض ١٢/٤٧° شمالاً وخط الطول ١٠/٤٥° شرقاً[١] ، وتبعد شبه جزيرة عدن عن الساحل بنحو خمسة أميال ويفصلهما برزخ خور مكسر المنخفض الرملى .

وتشتمل منطقة عدن على شبه الجزيرة التى تضم مدينة عدن والمعلا والتواهى والبرزخ الموجود فيه خورمكسر ، وقطعة من الأرض شمالى الميناء والبرزخ حيث تقع قرى الشيخ عثمان والحسوة وبئر جابر والعماد والغدير .

وتقع عدن الأصلية فى شرق شبه جزيرة عدن ، وهى محاطة تقريباً بسلسلة تلال عالية تجعل السكان كما لو كان حصناً طبيعياً . وتقع المعلا غربى عدن وهى فى منتصف الطريق بين عدن والتواهى ، ويوجد فى المعلا مرفأ كبير تنقل إليه البضائع من البواخر[٢] ، ولذا يوجد بها مخازن ومستودعات ضخمة[٣] .

وتقع التواهى غربى عدن عند سفح سلسلة تلال تسمى أمانخل[٤] ، وهى تتكون من شبه جزيرة جبل إحسان فى الغرب وجبل شمسان فى الشرق[٥] . والجزء الذى يواجه خليج التواهى يسمى الهلال ، لأن شكله من بعيد يشبه الهلال . ويربط خورمكسر عدن بالشيخ عثمان[٦] ويبلغ عرض البرزخ نحو ١٣٥٠ قدماً[٧] .

---

(١) Hunter, An account of the British Settlements of Aden in Arabia P. I.

(٢) لجنة الجغرافيا المدنية ص ٣٢ — ٢٣ .

(٣) أنور الرفاعى وبسام كرد على : المصدر السابق ص ٦٧ .

(٤) لجنة الجغرافيا المدنية : المصدر السابق ص ٣٤ .

(٥) Hunter P. 2.

(٦) لجنة الجغرافيا المدنية : المصدر السابق ص ٣٥ ، ٣٧ .

(٧) Hunter P. I

وتبعد الشيخ عثمان عن عدن بمسافة عشرة أميال وتتصل بها ببرزخ خورمكسر . والحسوة قرية صغيرة تقع بالقرب من البحر ، والعماد وبئر جابر تقعان على حدود عدن ، أما عدن الصغيرة فتسمى أحياناً باسم الغدير ، وهى شبه جزيرة واقعة غربى عدن ، ويسمى التل القائم بها جبل إحسان ، وتوجد بها قرية صغيرة تسمى بريقة[١] .

أما بالنسبة للناحية السكانية فى عدن ، فلم تبدأ إحصائيات الوفيات والمواليد هناك إلا منذ عام ١٨٧٥[٢] ، والغالبية العظمى من السكان من العرب[٣] . ويشكل الأوروبيون طبقة الرؤساء والمديرين وكبار الموظفين ويعمل الهنود فى التجارة والصناعة والأعمال المتصلة بالميناء ، وهناك أيضاً أعداد قليلة من المصريين والأتراك والإيرانيين وهم فى غالبيتهم يشتغلون بالتجارة . أما اليهود فهم كعادتهم منغمسون فى التجارة وأعمال الصياغة[٤] .

وهناك كذلك أعداد كبيرة من الصوماليين فى عدن ، وهم يقومون بأعمال التجارة البسيطة وكعمال فى الشركات المختلفة[٥] . وتصل نسبة عدد الأجانب فى عدن إلى أكثر من ١٥٪ من جملة السكان ، وهى بلا شك نسبة مرتفعة[٦] .

الإمارات الغربية

العبدلى :

يسمى الإقليم الذى تقطنه هذه القبيلة إقليم لحج ، وسلطان هذه القبيلة

(١) لجنة الجغرافيا المدنية : المصدر السابق ص ٣٦ — ٣٧

(٢) Hunter P. 4.

(٣) لجنة الجغرافيا المدنية : المصدر السابق ص ٥١ .

(٤) Hunter P. 27.

(٥) Simonin, La presqu'île d'Aden et la Politique Anglaise dans les Mers Arabiques P. 15.

(٦) قحطان محمد الشعبى : المصدر السابق ص ٢١١ .

هو سلطان لحج[١] ويمتد هذا الإقليم فى الشمال الغربى من عدن مسافة ٣٣ ميلا طولا ، وثمانية أميال عرضاً ، وتحد هذه القبيلة من ناحية الغرب قبيلة الصبيحى ومن الشرق قبيلة الفضلى .

وتعتبر أراضى العبدلى واحة وسط الصحراء بين الوادى الكبير والوادى الصغير اللذان يتفرعان من وادى تبن ، والزراعة فى هذه الواحة جيدة فإن التربة التى لا تحتاج إلى مشقة كبيرة فى فلاحتها تنتج محصولات وفيرة[٢] .

والحوطة هى عاصمة لحج ، وفيها يعيش السلطان وعائلته[٣] ، ولحج ذات مركز متوسط بين اليمن وعدن ولذا فهى أهم مركز تجارى فى المنطقة ويجمع السلطان ضرائب جمركية على كل القوافل التى تمر فى أراضى قبيلته وهى فى طريقها بين عدن واليمن . وتقوم لحج بوظيفة تموين عدن بصفة مستمرة بالخضروات والفاكهة والحبوب وغيرها .

وهنالك عدة قرى عبدلية أهمها دار الأمير والوهط وسفيان ومحله[٤] والعبادلة قوم متحضرون وعلى شجاعة عظيمة[٥] .

الصبيحى .

تحتل قبيلة الصبيحة المنطقة على الساحل بين رأس عمران وباب المندب[٦] ، وهنالك القليل من الزراعة فى بعض المناطق التى تتوفر فيها الأودية ولكن معظم

---

(١) C.U. Aitchison, A Collection of Treaties, Engagements and Sanads relating to India and Neighbouring countries Vol. XI P. 91

(٢) لجنة الجغرافيا المدنية : المصدر السابق ص ٦٨ .

(٣) Hunter P. 155.

(٤) لجنة الجغرافيا المدنية : المصدر السابق ص ٦٨ .

(٥) Hunter P.P. 155-156.

(٦) C.U. Aitchison P. 95

أفراد القبيلة رحالة[1] .

والأصابح لا يدينون بالولاء لرئيس أكبر[2] بل ينقسمون إلى عشائر متعددة[3] أهمهـا الضبياني والخدومى والمنصـورى والرجاعى والرزيقى والأنورى[4] . وغالبية الأصابح يعتبرون سلطان لحج زعيمهم الأكبر يخضعون له أكثر مما يخضعون لشيخهم[5] . وعاصمة الصبيحة قرية صغيرة تسمى أم رجاء[6] .

الفضلى :

تقع أراضى الفضلى فى شمال شرق عدن ، وهى تمتد مسافة مائة ميل على طول الساحل من الحدود الشرقية للعبدلى قرب العماد إلى الحد الغربى للعولقى عند المقاطن[7] ، وتنقسم أراضى الفضلى إلى قسمين كبيرين : أراضى أبين المنخفضة والأراضى المرتفعة فى الشمال الشرقى[8] ، وتشمل الواحات الخصبة جزءاً صغيراً من منطقة أبين[9] .

وميناء شقرة هو عاصمة الفضلى ، وهو يقع بين عدن والمكلا[10] . وتبلغ

---

(١) لجنة الجغرافيا العدنية : المصدر السابق ص ٧٢ .

(٢) C.U. Aitchison P. 95

(٣) أمين الريحانى : ملوك العرب ص ٣٨٣

(٤) لجنة الجغرافيا العدنية : المصدر السابق ص ٧٢ .

(٥) صلاح البكرى اليافعى : فى جنوب الجزيرة العربية ص ٢٠ .

(٦) لجنة الجغرافيا العدنية : المصدر السابق ص ٧٣ .

(٧) C.U. Aitchison P. 96

(٨) لجنة الجغرافيا العدنية : المصدر السابق ص ٧٠ .

(٩) صلاح البكرى اليافعى : المصدر السابق ص ٢٣ .

(١٠) لجنة الجغرافيا العدنية : المصدر السابق ص ٧٠

المسافة بين عدن وشقرة نحو سبعين ميلا[1]. وتقع مسرية على بعد عشرين ميلا من أراضى شقرة الداخلية وأربعة أميال من الساحل، ومسرية عبارة عن حصن يعيش فيه السلطان. كما تقع فى أراضى الفضلى عدة قرى أهمها مسمال والأساة، والطيران والعمودية والسكور[2] والعسلة والشريجة وثيران[3].

والفضليون هم أقوى العرب وأشدهم بأساً حول عدن وهم يرغبون دائماً فى القتال[4].

العقربى :

تقطن هذه القبيلة المنطقة الممتدة على طول الساحل من بير أحمد إلى رأس عمران[5] وكان العقارب فخذاً من العبادل[6] إلا أنهم انفصلوا عنهم منذ عام ١٧٧٠[7]، ولدى العقارب قرية واحدة تسمى بير أحمد[8]، وهى تقع على بعد نحو خمسة أميال غربى الشيخ عثمان، وهى مركز السلطان[9].

العوالق :

تمتد أراضى العوالق من الحدود الغربية لقبيلة الفضلى إلى الحدود الشرقية للذيبى إلا أن ميناءى عرقة وحوره السفلى على هذا الساحل يسيطر عليهما شيوخ

---

(١) Hunter P. 156.

(٢) لجنة الجغرافيا المدنية : المصدر السابق ص ٧٠ — ٧١ .

(٣) أحمد حسين شرف الدين : اليمن عبر التاريخ ص ٣٩ .

(٤) أمين الريحانى : المصدر السابق ص ٣٨٣ — ٣٨٤ .

(٥) Hunter P. 156.

(٦) أمين الريحانى المصدر السابق ص ٣٨٨ .

(٧) أحمد حسين شرف الدين : المصدر السابق ص ٣٧ .

(٨) Hunter P. 157.

(٩) لجنة الجغرافيا المدنية : المصدر السابق ص ٦٩ — ٧٠ .

مستقلون[١] وتحتل العوالق أكبر مساحة من الأرض بالنسبة للقبائل الأخرى في الجنوب الغربي من الجزيرة العربية ؛ إذ تمتد بلادهم نحو مائة ميل شرقاً ومثلها شمالاً[٢] .

وتنقسم العوالق إلى قسمين : العوالق العليا والعوالق السفلى ، وكل منهما تقع تحت حكم سلطان مستقل وتتكون العوالق العليا نفسها من سلطنة ومشيخة وكل منهما مستقل عن الآخر .

العوالق العليا :

يحدها غرباً العواذل وجنوباً مشيخة العوالق العليا[٣] وشرقاً القعيطي وشمالا صحراء الربع الخالي[٤] ولأهل العوالق العليا اتصال دائم بأهل كثير في حضرموت لقربهم منهم ، وقد ظلوا وقتاً طويلاً يبعثون إلى سلاطينهم بالقوى التي يحتاجون إليها في حربهم مع القعيطي[٥] .

وعاصمة العوالق العليا هي نصاب ؛ وميداق هي مقر السلطان وتبعد عن نصاب ببضعة أميال ، ومدينة مرخة مركز تجاري كبير ، وتقع يشبوم على تل منفصل على الشاطيء الأيمن لوادي يشبوم[٦] . وكذلك هنـاك قرى عديدة أهمها المشقفة وأم سلب والنقوب والجولة وهمان وخماري ومصينعة والشرح .

مشيخة العوالق العليا :

وهي مشيخة صغيرة تقع بين سلطنتي العوالق العليا والعوالق السفلى ، وأهلها بدو رحل .

---

(١) C.U. Aitchison P. 100.

(٢) أمين الريحاني : المصدر السابق ص ٣٨٤ .

(٣) أحمد حسين شرف الدين : المصدر السابق ص ٣٩ .

(٤) لجنة الجغرافيا العدنية : المصدر السابق ص ٧٧ .

(٥) أحمد حسين شرف الدين : المصدر السابق ص ٣٩ — ٤٠ .

(٦) لجنة الجغرافيا العدنية : المصدر السابق ص ٧٧ .

العوالق السفلى :

تحدها شمالاً مشيخة العوالق العليا وجنوباً البحر العربى وشرقاً قبيلة الذيبى وغرباً قبيلة الفضلى[١] ، وليس بها تلال عالية ولكنها تظهر كهضبة منخفضة تنحدر قليلا تجاه الساحل . وأهم القرى هى أحور ، ويسميها الأوربيون حوره وهى مقر السلطان[٢] .

يافع العليا :

تنقسم يافع إلى قسمين يافع العليا ويافع السفلى وتمتد أراضى يافع العليا من نقطة على الشاطىء الشرقى لعدن إلى حدود حضرموت شرقاً[٣] ، وأراضى هذه القبيلة مقسمة جداً فى الداخل ، إلا أن الأجزاء الساحلية شرقى عدن والتى كانت تابعة للقبيلة فيما سبق استولت عليها قبيلة الفضلى قبل احتلال عدن بقليل[٤] ، وظلت حوزتها رغم المحاولات العديدة التى قام بها اليافعيون لاستعادة هذه المواقع الساحلية التى توصل بلادهم بالبحر[٥] ، والمحجبة هى عاصمة يافع العليا وهى مقر السلطان وهى قرية جبلية تحتوى على عدد قليل من الأودية[٦] .

يافع السفلى :

تحدها شمالا يافع العليا وجنوباً وشرقاً الفضلى وغرباً الأميرى والحوشبى[٧]

---

(١) أحمد حسين شرف الدين : المصدر السابق ص ٤٠ .

(٢) لجنة الجغرافيا العدنية : المصدر السابق ص ٧٥ — ٧٦ .

(٣) أحمد حسين شرف الدين : المصدر السابق ٤١ .

(٤) C.U. Aitchison P. 101.

(٥) أحمد حسين شرف الدين : المصدر السابق ص ٤١ .

(٦) لجنة الجغرافيا العدنية : المصدر السابق ص ٨٤ .

(٧) أحمد حسين شرف الدين : المصدر السابق ص ٤٢ .

وتحيط بيافع السفلى جبال شاهقة تخترقها أودية عميقة[١]. وأهم القرى خنفر الواقعة على الجانب الأيسر لوادى بنا[٢]، والقارة[٣]، أو القاهرة وهى مقر السلطان[٤].

الحوشبي :

تقع هذه القبيلة شمالى قبيلة العبدلى[٥]، وتحدها شمالا إمارة الضالع وجنوباً الصبيحة وقسم من أراضى العبدلى والفضلى، وشرقاً اليافعى[٦]، فهم إذن جيران القطيبى والعبدلى والفضلى والصبيحة ويافع[٧].

والمسيمير عاصمة الحواشب، وهى تقع على بعد نحو خمسين ميلا من عدن[٨]، وعلى بعد ١٢ ميلا من حدود اليمن. وأهم قرى الحوشبي الزائدة والشكعة والنوبة والمهدى والعند ونوبة دكيم وغول ميدرام والملاح. وتقوم الحوشبى بإمداد عدن بالحبوب[٩].

العلوى :

تقع المنطقة التى تحتلها هـذه القبيلة إلى الشمال الغربى من أراضى الحوشبى[١٠]، وتحدها قبيلة الأميرى من الشمال وقبيلة الحواشب من الجنوب. وتسمى العلوى أحياناً باسم الصحيب.

---

(١) صلاح البكرى اليافعى : المصدر السابق ص ٢٨ .

(٢) أحمد حسين شرف الدين : المصدر السابق ص ٤٢ .

(٣) لجنة الجغرافيا العدنية : المصدر السابق ٧٤ .

(٤) أحمد حسين شرف الدين : المصدر السابق ص ٤٢

(٥) لجنة الجغرافيا العدنية : المصدر السابق ص ٧٤ .

(٦) أحمد حسين شرف الدين : المصدر السابق ص ٣٧ .

(٧) أمين الريحانى : المصدر السابق ص ٣٨٧ .

(٨) صلاح البكرى اليافعى : المصدر السابق ص ٢٠ .

(٩) لجنة الجغرافيا العدنية : المصدر السابق ص ٧١ .

(١٠) C.U. Aitchison P. 103.

والعاصمة هى القشعة وهى مركز الشيخ[١] ، ولكن أهم القرى هى السوليق وتقع على بعد ٥٥ ميلا شمالى عدن .

وكذلك هناقرى الحجر والخرابة والحوطة والسوداء[٢] والذنب والجمل والحجر[٣] .

الأميرى :

تحتل قبيلة الأميرى المنطقة الواقعة شمال غربى أراضى العلوى[٤] . والعاصمة ضالع وتقع شمالى عدن وعلى بعد ٩٦ ميلا منها . ويقع جبل جحاف غربى ضالع وتقع عليه نحو ثلاثين قرية صغيرة .

وتقطن أراضى قبيلة الأميرى عدة قبائل أهمها الشاعرى والشعبى والحالمين ، والحميدى والأحمدى والأزرق والحرابى والداكيمى والجليلة والعوابل[٥] .

العوذلى :

وتحدها أراضى الفضلى من الجنوب والعولقى من الشرق ويافع من الغرب[٦] ، وأراضيها مرتفعة وعرة ولكن تربتها خصبة .

ويقيم سلطان العوذلى فى لودر أهم قرى القبيلة ، وهى مركز تجارى هام .

---

(١) أحمد حسين شرف الدين : المصدر السابق ص ٣٨ .

(٢) لجنة الجغرافيا العدنية : المصدر السابق ص ٧٢ .

(٣) أحمد حسين شرف الدين : المصدر السابق ص ٣٨ .

(٤) G.U. Aitchison P. 104.

(٥) لجنة الجغرافيا العدنية : المصدر السابق ص ٧٤ .

(٦) أحمد حسين شرف الدين : المصدر السابق ص ٤٤ .

وديمان هى العاصمة . وتمر الطرق التجارية التى تسير بين الساحل ونصاب عبر أراضى العوذلى[١] .

وثعبنة :

وتحدها من الشمال يافع العليا والسفلى والفضلى من الجنوب والغرب ، والعوالق السفلى من الشرق ، وأرضها خصبة ، ومن قبائلها السعيدى والمصرى والحسنى[٢] ، والعاصمة مودية[٣] ، وأهم القرى الحديرة والجبلة والقلينة[٤]

الضالع :

تبعد الضالع عن عدن بنحو ٣٥٠ ميلاً[٥] ، ويحدها جنوباً الحواشب وغرباً جبل جحاف وشمالا أراضى اليمن وشرقاً ردفان .

وأهم نخائذ الضالع بنى قاسم وبنى سفقل وأهل عبادى وبنى الفقهاء وبنى شعيب وبنى سعد والمشارقة والأمطور ، والعاصمة هى الضالع وهى مقر الأمير .

وأهم قرى الضالع زبيد والضبيبات والحصين والرقة وخرافة والقفلة وبيت الأشراف والرباط والسكير وآل حميد .

إمارة بيحان :

ويحدها شمالا منطقة حريب وغربا رداع وهى أراض يمنية . وتحدها شرقاً العوالق العليا ، وأهم القرى فيها هى عين القصاب وكلان والحجب

---

(١) لجنة الجغرافيا المدنية : المصدر السابق ص ٧٧ .

(٢) أحمد حسين شرف الدين : المصدر السابق ص ٤٠ .

(٣) قحطان محمد الشعبى : المصدر السابق ص ١٣ .

(٤) أحمد حسين شرف الدين : المصدر السابق ص ٤٠ .

(٥) صلاح البكرى اليافعى : المصدر السابق ص ٢٢ .

وعسيلان والحرجة[1] .

الإمارات الشرقية :

يطلق على المنطقة الواقعة فى جنوبى الجزيرة العربية بين عمان شرقاً واليمن غرباً اسم حضرموت ، ويتبعها إقليم مهرة ناحية الشرق . وحدودها الجغرافية هى الصحراء العربية من الشمال والبحر من الجنوب ومهره من الجنوب الشرقى وقبيلتا العوالق والواحدى من الجنوب الغربى[2] .

وتقع حضرموت على بعد ١٥° عرضاً شمالى خط الاستواء و٥٠° طولا شرقى جرينتش ويمتد إقليم الساحل من عين بامعبد غرباً إلى سيحوت شرقاً وتبلغ مساحته نحو ٤٥٠٠ كيلومتر مربع وهو يمتد إلى الداخل مسافة تصل إلى ٨٠ كيلو متراً عند رأس الكلب ، و٢٠ كيلو متراً عند الحدود الشرقية[3] .

وكثير من سكان حضرموت الساحليين يعتمدون فى حياتهم على الصيد البحرى وتجفيف الأسماك ، واستخراج زيت السمك ، وأكثر ما يعمل هؤلاء الصيادون فى فصل الشتاء ، أما فى الصيف فيهاجرون إلى بلاد عمان للعمل فى قطف بلح النخيل ، وليست هذه الهجرة الفصلية هى الهجرة الوحيدة التى يقوم بها أهل حضرموت ، فإن بعض السكان يهاجرون — سعياً وراء الرزق — إلى الهند ، وأندونيسيا ، حتى إذا اغتنوا عادوا إلى أوطانهم . وغالباً ما يبقى عرب الجنوب المهاجرون إلى الشرق الأقصى يعملون فى تجاراتهم وأعمالهم البحرية ويظلون متصلين بوطنهم الأصلى عن طريق إرسال أولادهم الصغار إلى حضرموت ليحيوا الحياة العربية فيها ولينشأوا على مبادىء الدين الإسلامى . ثم إذا ما شبوا عن الطوق عادوا إلى المهجر دون أن يتأثروا بعادات وتقاليد

(١) أحمد حسين شرف الدين : المصدر السابق ص ٤٣ و ٤٤ .

(٢) أنور الرفاعى وبسام كرد على : جزيرة العرب جغرافيا ص ٧٠ .

(٣) صلاح البكرى اليافعى : المصدر السابق ص ٣٦ — ٣٧ .

البلاد الجديدة ودون أن ينسوا وطنهم الأصلى[١] ، بل إن الكثير منهم استخدموا بعض أموالهم فى بناء المدارس ، وتحسين الأحوال فى بلادهم[٢] .

وأهم موانىء حضرموت المكلا والشحر .

القبائل الشرقية (الحضرمية) .

الواحدى :

يرجع اسم الواحدى إلى مؤسس تلك القبيلة عبد الواحد القرشى . وتقع الأراضى الواحدية على جانبى وادى ميفع وتحيط بها الجبال والتلال من ثلاث جهات والبحر العربى من الجنوب[٣] ، وهم جيران العوالق شرقاً بشمال منهم[٤] ، وتشمل أرضهم المنطقة الجنوبية الغربية من حضرموت وهى تمتد على الساحل العربى الجنوبى على بعد مائتى ميل شرقى عـدن[٥] ، والعاصمة حبان ، وهو مركز تجارى وميناؤها بلجاف[٦] ، وهناك ميناء آخر يسمى بئر على[٧] .

الكثيرى :

كانت المنطقة التى تقطنها هذه القبيلة متسعة فى أول الأمر وتمتد من أراضى العوالق فى الغرب إلى المهرة فى الشرق ، ويحدها الربع الخالى شمالاً والبحر العربى جنوباً وكانت تتبعها الشحر والمكلا[٨] . وقد أدت الانقسامات

---

(١) المصدر السابق ص ١٨ .

(٢) لجنة الجغرافيا المدنية ص ٨٠ .

(٣) أحمد حسين شرف الدين : المصدر السابق ص ٣١ .

(٤) أمين الريحانى : المصدر السابق ص ٣٨٥ .

(٥) لجنة الجغرافيا المدنية ص ٧٩ .

(٦) أمين الريحانى : المصدر السابق ص ٣٨٥ .

(٧) لجنة الجغرافيا المدنية ص ٧٩ .

(٨) أحمد حسين شرف الدين : المصدر السابق ص ٢٩ .

والحروب الداخلية فى القبيلة إلى تدخل اليوافع وأصبح جزء كبير من أراضى الكثيرى تحت نفوذ الكسادى والقعيطى وكذلك لم تبق لها أية موانى بحرية[١]، ولذا فأغلب السكان فى الوقت الحاضر يشتغلون بالزراعة .

القعيطى :

وتحتل هذه القبيلة مساحة ضخمة جنوبى الكثيرى ويحدها البحر العربى جنوباً والمهرة شرقاً والعوالق والواحدى غرباً ، وتقع ضمن أراضيها المكلا والشحر وهما أهم موانىء حضرموت على الساحل الجنوبى للجزيرة العربية . وتقع المكلا على بعد نحو ٢٥٠ ميلا شرق عدن ، وتقع الشحر على بعد نحو ٢٠ ميلا شرق المكلا[٢] .

وأهم حرفة للسكان هى الصيد والأعمال المتصلة به . كما أن هناك كثير من الأعمال والشركات التجارية[٣] .

المهرة :

وتقع فى الزاوية الجنوبية الشرقية من حضرموت وعلى حدود عمان ومسقط ، وتحدها القعيطى من الغرب والكثيرى شمالا بغرب منها والبحر العربى من الجنوب .

وتشتمل المهرة على سهول خصبة على ساحل البحر العربى[٤] ، وإن كان الصيد هو أهم حرفة للسكان .

---

(١) C.U. Aitchison P. 106.

(٢) I.O.L. B. 23 Political and Secret Department. Secret Letters from India. No. 16 Shehr and Makulla. A.W.M. 2 February 1881. P. I.

(٣) لجنة الجغرافيا العربية ص ٨٠ .

(٤) أنور الرفاعى وبسام كرد على : المصدر السابق ص ٧٤ .

الجزر :

هناك بعض الجزر المتناثرة فى مداخل البحر الأحمر وبجوار الساحل الجنوبى للجزيرة العربية ، وقد لعبت هذه الجزر دوراً هاماً بالنسبة لتاريخ المنطقة .

وأهم هذه الجزر هى جزيرة ميون كما يسميها المؤرخون العرب أو بريم كما يسميها المؤرخون الغربيون(١) ، وتقع هذه الجزيرة فى أضيق جزء من باب المندب بعيدة عن عدن بنحو ٩٦ ميلا وهى تبعد نحو ميل ونصف ميل عن الساحل العربى و ١١ ميلا عن الساحل الإفريقى ، كما تبلغ مساحتها نحو خمسة أميال مربعة وبها ثغر صالح للملاحة . وتعتمد ميون فى كل احتياجاتها على عدن والساحلين العربى والإفريقى(٢) وأعلى نقطة فى الجزيرة تعلو عن سطح البحر بنحو ٢١٤ قدماً حيث أقيم فنار لإرشاد السفن(٣).

أما جزيرة سوقطرة فتقع فى المحيط الهندى بمحاذاة الساحل الشرقى الإفريقى وخليج عدن(٤) وهى تبعد نحو ١٥٠ ميلا من رأس جواردفوى على الساحل الإفريقى ونحو ٥٠٠ ميلا من عدن(٥)، وهذه الجزيرة تقع على الطريق التجارى إلى الهند عن طريق البحر الأحمر ، وهى أيضاً تسيطر على مدخله(٦) .

كما تقع جزيرة كاران فى البحر الأحمر وعلى بعد ١٥ ميلا جنوبى اللحية ،

---

(١) د . سيد نوفل : الأوضاع السياسية لإمارات الخليج العربى ص ٥٠ .

(٢) لجنة الجغرافيا المدنية ص ٣٧ — ٣٨ .

(٣) أحمد حسين شرف الدين ص ٤٥ .

(٤) أنور الرفاعى وبسام كرد على ص ٦٨ .

(٥) C.U. Aitchison P. 117.

(٦) I.O.L., B 6, Confidential, Memorandum on the Turkish Claim to Sovereignty over the Eastern shores of The Red Sea and the whole of Arabia, and the Egyptian claim to the whole of the Western Shores of the same sea, including the African Coast from Suez to Cape Guardaful. Printed for the use of the F.O. Hertzlet. March 10, 1874 p. 60.

وبضعة أميال شمالى الحديدة . وتبلغ مساحتها نحو ١٢ ميلا مربعاً . وتعتمد كاران أيضاً فى كل احتياجاتها على عدن والحديدة واللحية[١] .

وهذه الجزر بصفة عامة ليست لها أهمية اقتصادية كبيرة ، إلا أنها من ناحية أخرى تتمتع بمواقع استراتيجية خطيرة بالنسبة لمداخل البحر الأحمر ولسواحل الجزيرة العربية والساحل الشرقى الأفريقى وكذلك بالنسبة للتجارة بين الشرق والغرب .

التاريخ :

إن تاريخ منطقة جنوبى الجزيرة العربية ملتصق تماماً بتاريخ اليمن ، ومن المستحيل عند دراستنا لتاريخ عدن ومنطقة جنوبى الجزيرة العربية فى الأزمنة الأولى أن نتجنب دراسة تاريخ اليمن إلى حد كبير[٢] . فقد كانت اليمن منذ ماضيها البعيد بما فيها جنوب الجزيرة العربية وحدة سياسية واحدة .

وقد حكمت اليمن بين عام ١٥٠٠ ق . م إلى ظهور الإسلام ثلاث دول هى بالترتيب الدولة المعينية ثم الدولة السبئية ثم الدولة الحميرية[٣] .

وقد أثارت اليمن بحضارتها وخيراتها أطماع الدول الأخرى ، ففى عام ١٨ ق . م . تعرضت اليمن للغزو الرومانى[٤] ، إلا أن الرومان سرعان ما انسحبوا من اليمن لعرامة المقاومة ضدهم[٥] ، ثم وقعت اليمن فريسة سهلة فى أيدى الأحباش[٦] ، الذين عاونهم الإمبراطور المسيحى جستان[٧] ، إلا أن الاحتلال

---

(١) لجنة الجغرافيا العدنية ص ٣٩ — ٤٠ .

(٢) Hunter P. 160.

(٣) قحطان محمد الشعبي : المصدر السابق ص ١٦ .

(٤) Hunter p. 16.

(٥) Bury, G. Wyman, Arabia Infelix or the Turks in Yemen p.p. 6-8.

(٦) Hunter p. 161.

(٧) Bury, G. Wyman p. 9.

الحبشى لم يدم طويلا[١] ؛ إذ سرعان ما خلفهم الفرس هناك[٢].

وعند ظهور الإسلام اعتنقت اليمن الدين الإسلامي وكان الخلفاء الأوائل يعينون ولاة من قبلهم لحكم اليمن ، فكان كل وال يحكم منطقة أو مخلافاً من مخاليف اليمن ويتبع الحكومة المركزية الإسلامية مباشرة واستمر الأمر كذلك أيام الأمويين وفترة من حكم العباسيين[٣] .

وفى عام ٩٣٢ ، بدا أنه من الصعب أن تظل الإمبراطورية الإسلامية متماسكة تحت سلطة مركزية واحدة وبدا الولاة يستحوذون على السلطة فى الأقاليم المختلفة وكانت اليمن من أولى الولايات التى نبذت ولاءها[٤] ، فقد استقلت عن حكم الخلفاء واتخذ حكامها لقب إمام . وكان أول من اتخذ هذا اللقب هو أسعد بن يعفور[٥] الذى بدأ حركة التمرد على الخلافة فى بوعان ثم استولى على صنعاء ومعه أتباعه من الشيعة سنة ٩٣٢[٦] . ومنذ ذلك التاريخ تنازعت اليمن بوجه عام عدة دويلات وهى الدولة الزيادية وتمثل أهل السنة ووجهتها بغداد ، والدولة الباطنيـة وكان مذهبها فاطمى ووجهتها بعد تكوين الدولة الفاطمية كانت القاهرة ، والدولة الزيدية وكانت هذه الدويلات تتنازع التوسع والقوة قروناً عديدة .

ثم انتهى الباطنيون والزياديون كدويلات قوية ، وظهرت قوة جديدة

---

(١) Hunter p. 161.

(٢) Bury, G. Wyman p. 10.

(٣) قحطان محمد الشعبى : المصدر السابق ص ١٦ .

(٤) Playfair R.L. A history of Arabia Felix or Yemen, from the commencement of the Christian era to the Present time, including an account of the British settlement of Aden. p. 84.

(٥) Hunter p. 161.

(٦) Bury G. Wyman p. 12.

فى اليمن هى الدولة الأيوبية[١] التى استولت على اليمن سنة ١١٥٣[٢] ، وكانت عدن أهم المراكز التابعة لها ، وأصبح معظم اليمن الغربى يتبع القاهرة .

ثم تتابعت على حكم اليمن الدولة الرسولية ثم الدولة الطاهرية ولكن فى الوقت نفسه ظلت الدولة الزيدية قائمة فى بعض جهات شمالى اليمن تضعف أحياناً وتقوى أحياناً[٣] .

المنافسة البرتغالية التركية المصرية :

منذ منتصف القرن الخامس عشر ، ظهرت فى البرتغال موجة قوية من التفكير فى الأعمال الاستكشافية وهذه الظروف أحيت التقارير المبالغ فيها جداً بالنسبة لاكتشاف إمبراطورية فى إفريقيا ، قيل عنها أنها غنية ومتمدينة ويحكمها إمبراطور أعطوه إسماً خيالياً هو الأسقف جون أو يوحنا .

وتبعاً لذلك أرسل جون الثانى ملك البرتغال فى عام ١٤٨٧ كوفلهام Pedreio de Covilham فى رحلة بحرية لاكتشاف دولة ذلك الملك الشهير . فتقدم كوفلهام عبر الاسكندرية ونزل فى البحر الأحمر . ومر بسواكن وعدن حيث وصفها بأنها مدينة تجارية عظيمة وأن بها تجاراً من جميع الأجناس . ومن عدن تقدم إلى الساحل الإفريقى ومر بزيلع وسوفالا ثم اتخذ طريقه بعد ذلك إلى القاهرة[٤] .

وفى عام ١٥٠٣ زار عدن أيضاً برتغالى آخر هو لود فيكو Ludovico de Barthema.[٥] وكانت رحلتا كوفلهام ولود فيكو أول ظهور للبرتغاليين فى البحر الأحمر .

---

(١) قحطان محمد الشعبى : المصدر السابق ص ١٦ .

(٢) Playfair R.L. p. 87.

(٣) قحطان محمد الشعبى : المصدر السابق ص ١٧ .

(٤) Playfair R.L. p. 96.

(٥) Hunter p. 162.

إلا أن ملك البرتغال حدته الرغبة فى إقامة إمبراطورية شرقية فاتخذ لنفسه « لقب سيد البحار والفاتح والمتاجر مع الجزيرة العربية » . وحاول أن يحقق أحلامه فأرسل سفينة إلى البحر الأحمر أسرت سفينة عربية وعومل بحارتها معاملة قاسية .

وبعد ذلك بعامين استولى الفونسو دالبوكرك على جزر كوريا موريا ومسقط . وفى عام ١٥١٠ استولى سلطان مصر المملوكى على زيلع[١] .

وفى ١٨ فبراير سنة ١٥١٣ تقدم دالبوكرك من الهند إلى البحر الأحمر بأمل معاونة الأحباش ضد المسلمين ، كما أوصاه الملك إيمانويل أيضاً بأن يسعى للاستيلاء على عدن[٢] ، التى بدت كقاعدة بحرية تجارية هامة تقع على الطريق البحرى إلى الهند[٣] ، وكانت الحملة البرتغالية تتكون من ٢٠ سفينة وعليها ١٧٠٠ برتغالى و ٨٠٠ من البحارة الهنود . ووصلت هذه الحملة إلى عدن من ناحية الشرق . وقتل البرتغاليون الكثير من العرب المدافعين عن عدن . إلا أنه بعد حصار دام أربعة أيام ، أجاب العرب بمذبحة عظيمة راح ضحيتها عدد كبير من البرتغاليين[٤] ، ومن ثم أبحر دالبوكرك إلى البحر الأحمر فوصل أولا إلى المخا بأمل الاتصال بالأحباش كى يتحد معهم ضد المسلمين إلا أنه فشل فى تحقيق ذلك .

وفى عام ١٥١٥ عين ألفاريز Lope Alvarez de Albergaria حاكما للممتلكات البرتغالية فى الهند بعد موت دالبوكرك ، وقد تقدم ألفاريز طبقاً للتعليمات المعطاة له من مليكه فى البحر الأحمر ، ووصلته الأنباء بأن سلطان مصر بعد

---

(١) Playfair R.L. p. 98.

(٢) Hunter p. 162.

(٣) قحطان محمد الشعبى : المصدر السابق ص ٢٣ .

(٤) Hunter p. 162.

أسطولا فى السويس فأبحر من جوا للبحث عنه فى ٨ فبراير سنة ١٥١٦ . وكان أسطول السلطان الغورى قد تقدم بالفعل بغرض تطهير البحر الأحمر من البرتغاليين والاستيلاء على عدن وكان قائد الأسطول هو الريس سليمان . وقد هاجم سليمان عدن . إلا أنه رد عنها ، ومن ثم تقدم فى البحر الأحمر حيث أمكنه الاستيلاء على معظم موانىء اليمن (١) .

وعندما وصل ألفاريز إلى عدن ، كانت تحصيناتها قد تهدمت بفعل حملة الريس سليمان ولم يجد حاكم المدينة مفراً من تسليم مفاتيح المدينة للبرتغاليين (٢) ، وقد سر ألفاريز لذلك كثيراً ، ولم يشك فى النوايا الطيبة لحاكم عدن ، فلم يستول على المدينة وأرجأ ذلك إلى حين عودته . وتقدم ألفاريز فى البحر الأحمر بحثاً عن الأسطول المصرى دون جدوى ، وعند عودته إلى عدن وجد أن حاكمها قد دعم تحصيناتها ورفض تسليمها له (٣) .

على أننا نلاحظ أن البرتغاليين لم يهتموا كثيراً بالأرض العربية فقد اعتبروها كدعامة فى طريقهم إلى الهند . وهكذا نجدهم بمجرد استيلائهم على جوا يهملون المناطق العربية (٤) .

وفى عام ١٥١٧ ، وبعد أن نجح السلطان سليم الأول فى القضاء على قوة المماليك فى مصر ، وضع خطة للاستيلاء على عدن لأهمية مينائها (٥) العظيم الذى يمكن اتخاذه قاعدة للحملات البحرية التركية الموجهة ضد البرتغاليين فى البحر الأحمر (٦) والمحيط الهندى ، إلا أنه تأجل تحقيق هذا المشروع إلى عهد خلفه

---

(١) Playfair, R.L., pp. 98-99.

(٢) Hunter p. 163.

(٣) Playfair R.L. p. 100.

(٤) D.G. Hogarth — Arabia p. 93.

(٥) Hunter p. 163.

(٦) أبو محمد الهمدانى : صفة جزيرة العرب ص ٥١ .

السلطان سليمان العظيم الذى كلف الريس سليمان باشا بقيادة حملة للاستيلاء على عدن ، وكان سليمان باشا قد بلغ من العمر ثمانين عاماً فى ذلك الوقت[١] .
وفى ٢٧ يونيو سنة ١٥٣٨ أبحر الأسطول العثمانى من السويس ، وفى ٢٠ يوليو وصل إلى كاران حيث أرسل سليمان باشا قوارب سريعة إلى موانىء عدن وزبيد وأصدر أوامره إلى حكام هذه الموانىء بأن يدبروا موناً للأسطول ، وأن يدفعوا الجزية للسلطان . وقد وصل الأسطول العثمانى إلى عدن فى ٣ أغسطس سنة ١٥٣٨[٢] .

وقد قام سليمان باشا باستدعاء أمير عدن اليمنى عامر بن داود الطاهرى لزيارته على ظهر سفينته كى يقدم ولاءه للسلطان الأعظم ممثلا فى شخص مبعوثه سليمان باشا[٣] .

وبمجرد وصول الأمير إلى سفينة سليمان باشا ، حتى قبض عليه وأمر الباشا بقتله ونصبت جثته على سارية السفينة[٤] ، وكان سليمان باشا قد أرسل عدداً من جنوده إلى الشاطىء حيث تمارضوا ورقدوا على الرمال ، وبمجرد قتل أمير عدن استولوا على المدينة[٥] .

ثم عين سليمان باشا أحد ضباطه حاكما على عدن ، وأقلع بأسطوله إلى الهند لمواصلة الحرب ضد البرتغاليين[٦] ؛ إلا أنه لم يصادف نجاحاً هناك ، واندحرت

---

(١) Playfair R.L. p. 101.

(٢) Ibid p. 101.

(٣) Hunter p. 163.

(٤) عبد الله عبد الكريم الجرافى : المقتطف من تاريخ اليمن ص ٨٨ .

(٥) Hunter p. 163.

(٦) محمد بن أحمد العقيلى : تاريخ المخلاف السليمانى أو الجنوب العربى فى التاريخ ج ١ ص ٣٠٧ .

قواته فى جوا ، ومن ثم عاد إلى عدن فى ٥ ديسمبر سنة ١٥٣٨[١] ؛ ولرغبته فى تأمين هذا الموقع الهام ، نقل مائة قطعة من مدفعية الأسطول إلى عدن ومعها كمية هائلة من الذخيرة كما ترك خمس سفن فى الميناء وحامية من ٥٠٠ رجل عليها سنجق ثم توجه إلى البحر الأحمر . وقد توقف الأسطول فى المخا حيث أعطى حاكمها لسليمان باشا كمية كبيرة من المؤن والأموال والعبيد ثم أرسل الباشا بمبعوثيه إلى زبيد كى يطلبوا من الأمير أحمد حاكم المدينة أن يأتى إلى الباشا كى يقدم ولاءه ، ولما حضر الأمير أمر الباشا بقتله مثلما فعل مع الأمير العدنى . ثم عين مصطفى بك لحكم زبيد والفتوحات الأخرى فى اليمن ، كما حصن المدينة ووضع فيها مدافع وذخيرة وترك فيها أربع سفن لحراسة الشاطىء ثم عاد إلى الآستانة[٢] .

ومنذ ذلك التاريخ ونتيجة لخضوع كل من مخا وزبيد ، أصبح كل الساحل العربى تحت حكم السلطان سليمان العظيم[٣] ، كما أن قواته التى توغلت فى الداخل استولت على اليمن أيضاً . وأصبحت صنعاء مركزاً لوالى اليمن[٤] .

وعلى الرغم من أن سليمان باشا كان قد ترك حامية قوية فى عدن فقد ثار سكانها على الأتراك وهددوا بتسليم بلادهم للبرتغاليين ، ومن ثم صدرت التعليمات إلى برى باشا قبطان مصر سنة ١٥٥١ بأن يتقدم إلى البحر الأحمر على رأس أسطول قوى كى يعيد إلى السلطنة هيبتها فى تلك الأنحاء . وقد قام برى باشا بقصف تحصينات عدن واستولى عليها بهجوم خاطف وطرد البرتغاليين منها ثم ترك فيها حامية قوية[٥] وعاد إلى مصر .

---

(١) Hunter p. 163.

(٢) Playfair R.L. p.p. 102-103.

(٣) Hunter p. 163.

(٤) Playfair R.L. p. 103.

(٥) Hunter p. 163.

وفى عام ١٥٩٩ ثارت بعض القلاقل فى وجه الحكم العثمانى ، إلا أن العثمانيين قضوا على هذه الثورة بكل قسوة وهدأت الأحوال لهم فترة من الوقت .

الإنجليز :

كان أول تطلع بريطانى إلى البحر الأحمر فى القرن السادس عشر ، فنى حومة الصراع البرتغالى الهولندى البريطانى أسس التجار الإنجليز علاقات تجارية مع الهند وظهرت لهم أهمية عدن البحرية والتجارية بالنسبة لهذه التجارة . وفى سنة ١٦٠٠ منحت الملكة إليزابيث الأولى امتيازاً لشركة الهند الشرقية البريطانية يسمح لها بإقامة مشروعات تجارية فى عدن والبحر الأحمر(١)؛ إلا أن استغلال الشركة لهذا الامتياز تأخر حتى عام ١٦٠٩ عندما أرسلت الشركة السفينة أسكنسيون Ascension بقيادة الكابتن شاربى Alexander Sharpey إلى عدن(٢) بغرض إقامة علاقات تجارية مع الجزيرة العربية . وقد وصل شاربى إلى عدن فى ٨ أبريل سنة ١٦٠٩ ، واستقبله الحاكم التركى أول الأمر بكل حفاوة(٣). إلا أن الأتراك لم يلبثوا أن اعتقلوه وصادروا شحنة سفينته . ثم أطلقوا سراحه بعد ذلك . وهكذا فشلت أولى المحاولات البريطانية للتدخل على الساحل الجنوبى للجزيرة العربية(٤) .

وفى العام التالى أرسلت شركة الهند الشرقية الأدميرال سير هنرى ميدلتون Middleton فى رحلة تجارية فى البحر الأحمر فزار عدن فى العاشر من نوفمبر حيث وجد جعفر باشا حاكماً عليها(٥) . وقد ترك ميدلتون السفينة بيركورن

---

(١) د . سيد نوفل : المصدر السابق ص ٤٩ .

(٢) H. Ingrams, Yemen p. 46.

(٣) Playfair R.L. p. 105.

(٤) Jacob, Kings of Arabia, p. 25.

(٥) Hunter p. 164.

Peppercorn فى عدن وتوجه بالسفينة دارلنج Darling إلى المخا حيث استقبله حاكمها رجب أغا بكل مظاهر الترحيب . إلا أن هذا الترحيب لم يدم طويلا فسرعان ما هاجم بعض الأتراك السير ميدلتون ورفاقه وقتلوا ثمانية منهم . كما حاول الأتراك الاستيلاء على السفينة دارلنج إلا أن بحارتها استبسلوا فى الدفاع عنها .

ثم جاءت تعليمات باشا صنعاء بإرسال الأسرى البريطانيين إليه . فأرسل السير هنرى وبعض رفاقه إلى صنعاء ، حيث أبدى الباشا تعجبه لجرأة المسيحيين الذين يحاولون الاقتراب من الجزيرة العربية ومن المدن المقدسة . وبعد استطلاع رأى الآستانة أخلى سبيل الأسرى الذين عادوا إلى سفينتهم مرة أخرى[1] .

وفى عام ١٦١٢ جاءت بعثة بريطانية أخرى بقيادة الكابتن ساريس[2] John Saris ومعه ثلاث لزيارة المخا ووجد ساريس أن رجب أغا عزل وحل محله حاكم آخر يدعى إدهر وهو يونانى المولد ، وقد استقبله الحاكم الجديد بالحفاوة البالغة ، ورجاه أن ينسى المعاملة السيئة التى لاقاها السير هنرى ميدلتون على يد رجب أغا ، كما صدرت التعليمات من باشا اليمن بأن الأجانب مسموح لهم بالمتاجرة بحرية على الشاطىء ومع السفن الهندية ، كما أنه مسموح لهم بشراء أى شىء يريدونه من المخا[3].

وهكذا حقق الإنجليز بعض النجاح فى هذه الجولة .

الهولنديون :

أرسلت شركة الهند الشرقية الهولندية فى عام ١٦١٤ أسطولا بقيادة

---

(١) Playfair R.L. p.p. 105-108.

(٢) Hunter p. 164.

(٣) Playfair R.L. p. 108.

فان دى بروك[1] Van de Brock إلى البحر الأحمر للحصول على المعلومات بالنسبة لطبيعة التجارة فى موانئه ، وقد استقبل فان فى احتفال كبير عند وصوله إلى عدن . وقام قائد الأسطول الهولندى بإبلاغ حاكم عدن بأنه يحمل تصريحاً من الصدر الأعظم بالمتاجرة مع كل أجزاء سلطنته إلا أن الحاكم أبلغه بأنه مع احتفاظه بالعلاقات الودية بينهما ، فإن عليه أن يتصل بباشا صنعاء أولا لأنبائه بوصوله ، ولأخذ رأيه بالنسبة للمسألة ، إلا أنه فى نفس الليلة أشار حاكم عدن على فان بأنه من الأفضل له مغادرة الميناء لأن التجار المقيمين فيها اعتبروا وجوده هناك خطراً عليهم ، ومن ثم تقدم فان إلى الشحر حيث استقبل بجفاوة وشيد فيها وكالة هولندية .

وبعد عام من ذلك التاريخ تقدم فان دى بروك مرة أخرى إلى البحر الأحمر ، ووصل إلى المخا فى يناير سنة ١٦١٦ ، فاستقبله حاكمها مقابلة ودية ، ووافق على إقامة وكالة هولندية فى المدينة ، كما تم الاتفاق على أن تكون ضرائب الجمارك بنسبة ½ ٣٪ . كما حصل فان على تصريح من حاكم المخا لزيارة مدن اليمن المختلفة وتوصية إلى حكام الولايات المختلفة لمعاملته باحترام .

وقد تقدم فان إلى صنعاء لمقابلة الباشا ، وهناك أخبره الباشا بأنه لا يملك سلطة الموافقة على إقامة وكالة فى المخا ، لأن هـذا التصريح لا يكون إلا من السلطان نفسه - كما أوضح الباشا أن المسلمين يخافون أن يقيم الهولنديون وكالة لهم فى المدن المقدسة نفسها « فقد كنتم أولا فى عدن ، ومن عدن ذهبتم إلى الشحر ثم جئتم إلى المخا ، وسفينتكم الآن فى الحديدة إنكم تستعدون للتوغل بعيداً فى البحر الأحمر أكثر مما توغلت أية دولة مسيحية أخرى » .

وقد اضطر فان إلى مغادرة صنعاء ولم يستطع أن يحصل على التصديق على الوعد الذى منحه له حاكم المخا بالمتاجرة بانتظام ودفع بنسبة ½ ٣٪ فقط كضرائب جمركية ، لأن هذا الحق أثار حفيظة غيره من التجار الفرس والهنود

---

(١) Hunter p. 164

الذين كان يطلب منهم دفع نسبة قد تصل إلى ١٦ ٪[١] .

وبعد أن فقد فان كل أمل فى إقامة وكالة تجارية فى مخا قرر نقل البعثة التجارية التى كان قد تركها فى الشحر وعاد إلى الهند[٢] .

وفى عام ١٦١٨ عاود الإنجليز نشاطهم ونجحوا فى هذه المرة فيما فشل فيه الهولنديون فقـد تقدم الـكابتن شلن Shilling على السفينة آن رويال Anne Royal إلى المخا لإقامة وكالة لشركة الهند الشرقية .

وكان رجب أغا — الذى كان قد أسر السير هنرى ميدلتون — حاكما على المخا مرة أخرى ، وقد قام هذا الحاكم بتقديم اعتذاره الشديد عن مسلـكه السابق وأوضح أنه إنما فعل ذلك تنفيذاً لتعليمات باشا اليمن إلا أنه فى الوقت الحالى هنـاك تصريح من حاكم اليمن يسمح للانجليز بمقتضاه بالمتاجرة بحرية فى المخا وبتشييد وكالة لهم هناك وبتحديد ضرائب الاستيراد والتصدير بنسبة ٣ ٪ تدفع نقداً أو عيناً[٣] .

انسحاب الأتراك :

وفى عام ١٦٣٥ اضطر الاتراك تحت تأثير الثورات ضدهم إلى الانسحاب من اليمن[٤] الذى سقط الجزء الأكبر منه بمافيه عدن تحت حكم أئمة صنعاء[٥] . ويرى بليفير Playfair أنه من المشكوك فيه أن العرب قد قاموا بمقاومة عنيفة ضد الترك وأجبروهم على الانسحاب من اليمن . وأن العامل الحاسم فى هـذا

---

(١) Playfair R.L. p.p. 108-110.

(٢) Hunter p. 164

(٣) Playfair R.L. p. 110.

(٤) Hunter p. 164

(٥) C.U. Aitchison p. 91.

الانسحاب هو تحول التجارة الهندية فى البحر الأحمر إلى طريق رأس الرجاء الصالح مما جعل اليمن البعيدة والمضطربة لا تستحق الدفاع عنها[١] .

كما يرى الدكتور صلاح العقاد أن العرب عندما قبلوا بالتبعية للأتراك ، كان ذلك لكى يدرأ الأتراك عنهم الخطر البرتغالى[٢] إلا أنه بعد زوال هذا الخطر كان لا بد من إلغاء هذه التبعية والثورة عليها ، ونحن نرى أن كل هذه الأسباب بالإضافة إلى فساد حكم الأتراك أدت إلى وقوع تلك الثورات التى انتهت بانسحاب الأتراك من اليمن .

على أن العثمانيين قاموا فترة وجودهم فى الجزيرة العربية بحماية الثغور اليمنية من عدوان البحرية البرتغالية ، كما أمنوا الأماكن المقدسة الإسلامية ، وأحبطوا محاولات التدخل الأوربى فى اليمن[٣] .

وبعد انسحاب الأتراك من اليمن ، كانت القوة الرئيسية هناك هى الدولة القاسمية الزيدية[٤] . وقد قام الإمام قاسم بجهود ضخمة فى سبيل تحرير بلاده من حكم الأتراك . وقد خلفه فى الإمامة ابنه الأكبر اسماعيل الذى اتخذ لقب المتوكل على الله[٥] ، وفى عهده احتلت الإمامة الزيدية اليمن كله تقريباً حتى حدود عمان[٦] ، وامتد نفوذها منذ سنة ١٦٤٤ حتى شمل لحج وعدن وحضرموت[٧] ، وكان عهد الإمام إسماعيل بن القاسم أزهى عهد للامامة الزيدية فى اليمن[٨] ،

---

(١) Playfair R.L. p. 110.

(٢) د . صلاح العقاد : الاستعمار فى الخليج الفارسى ص ٦ .

(٣) Jacob H.F. Kings of Arabia p 25.

(٤) قحطان محمد الشعبى : المصدر السابق ص ١٨ .

(٥) Playfair R.L. p. III.

(٦) قحطان محمد الشعبى : المصدر السابق ص ١٨ .

(٧) محمد بن أحمد عيسى العقيلى : من تاريخ المخلاف السليمانى — ج ١ ص ٣٨٣ .

(٨) أحمد فخرى : اليمن — ماضيها وحاضرها ص ١٥٤ .

فقد كثرت فى عهده الخيرات وازداد عدد المتعلمين والعلماء[1] .

إلا أنه لم يكن فى استطاعة الإمامة الزيدية أن تملأ الفراغ الذى تركه الأتراك ، ومن ثم وقعت اليمن نهباً للانقسامات الداخلية واعترى حكم أئمة صنعاء ضعف شديد استمر مدة طويلة من الزمن .

الفرنسيون :

بدأ اتصال الفرنسيين بالسواحل اليمنية فى عام ١٧٠٩ . فقد تقدمت بعثة فرنسية برئاسة دى ميرفيل De Merveille فى ٦ فبراير سنة ١٧٠٨ على ظهر السفينة كيريز Curieuse ودياجينت Diligent التابعتين لشركة سانت مالو St. Malo الفرنسية من ميناء بريست ، وعند وصول البعثة إلى عدن تقدم دى ميرفيل إلى قصر الحاكم حيث استقبل بحفاوة . وفى ٢٧ ديسمبر غادرت السفينتان الفرنسيتان الميناء وتوجهتا إلى المخا فى ٣ يناير سنة ١٧٠٩ . وأمكن لدى ميرفيل عقد معاهدة مع الدولة فى المخا نيابة عن الإمام المهدى وكان من أهم بنود هذه المعاهدة أن للفرنسيين الحق فى المتاجرة طول النهار إلا أنه عليهم أن يعودوا إلى سفنهم ليلا ، كما أنه يمكنهم رفع علمهم الوطنى فوق وكالتهم وأن تكون نسبة الضرائب الجمركية على البضائع المباعة هى نسبة ٣٪ ، وكذلك سمح للفرنسيين بمزاولة طقوسهم الدينية .

ولهذا النجاح الذى صادفته البعثة الفرنسية ، أرسلت الشركة الفرنسية بعثة أخرى سنة ١٧١١ برئاسة دى لالاند De La Lande وبريكولين Bricolaine إلى البحر الأحمر . وبعد وصولها إلى مخا ، استدعى الإمام المهدى طبيباً من إحدى السفن الفرنسية لمعالجته ، وقد سر الفرنسيون لذلك لأن هذا يعنى زيادة تقربهم من السلطة الحاكمة فى اليمن . وتبعاً لذلك أرسلت بعثة من

---

(١) حسين بن أحمد العرشى : بلوغ المرام فى شرح مسك الختام فيمن تولى ملك اليمن من ملك وإمام ص ٦٧ .

عشرين شخصاً فى ١٤ فبراير ١٧١٢ إلى داخل اليمن ، وسارت هذه البعثة عبر جبله ويريم وذمار حتى وصلت إلى مواهب حيث يقيم الإمام .

وظلت البعثة الفرنسية فى مواهب ثلاثة أسابيع حتى شفى الإمام . وأثناء وجود هـذه البعثة فى مواهب جاء رسول من الآستانة إلى الأمام ، وكانت مهمته هى أن يوضح أنه نتيجة لزيادة التجارة المباشرة بين العرب والأوروبيين فإن التجارة والدخول السلطانية قد تأثرتا تأثراً خطيراً ، ولذا طالب الرسـول العثمانى بعدم الاستمرار فى هـذه التجارة المباشرة بين العرب والأوروبيين كما طالب بعدم تصدير البن سوى إلى مصر ، إلا أن الإمام أعار مطالب السلطان العثمانى آذاناً صماء[١] .

ولم تستمر تلك العلاقات الحسنة بين الشركة الفرنسية وحكومة الإمام ، ففى عام ١٧٣٨ حدث خلاف خطير بينهما ، فقدكان من عادة الدولة فى المخا أن يزيد فى قيمة الضرائب الجركية عند تقريره المبدئى ، وبدلاً من أن يدفع الفرق فوراً ، فإنه كان يؤجل ذلك لحين دفع الضرائب الجركية فى السنة التالية ، ونتيجة لتعامله هكذا عدة سنوات أصبح مديناً للشركة الفرنسية بمبلغ ٨٢٫٠٠٠ ريال ، وقد أرسلت الشركة سفينة حربية فرنسية لإرغام الدولة على دفع هذا المبلغ الضخم ، إلا أن الدولة رفض المناقشة فى هذا الأمر ، وأعد نفسه للدفاع وحصن المدينة ، إلا أن الضرب المؤثر من مدفعية السفينة الحربية أرغم الدولة على دفع الدين ، كما وقعت معاهدة أنقصت الضرائب الجركية بمقتضاها من ٣ إلى ٢½٪ وقد امتعض الإمام من سلوك الدولة فعزله وصادر قصره فى صنعاء[٢] .

موقف الحكم الإمامى :

الإمام هو حاكم مطلق يستحوذ على السلطتين المادية والروحية . أما الدولة

(١) Playfair R.L. p.p. 113-115.

(٢) Ibid p.p. 116.

أو حاكم الإقليم فهو يشبه منصب الباشا التركى ، وإن كانت سلطاته محدودة عنه بعض الشيء والدولة يمثل الإمام ويقود القوات فى الإقليم وينظم عملية جمع الضرائب ويشرف على الأمن وكان السائد أن يعزل (الدول) كل سنتين أو ثلاثة حتى لا يتمكنوا من الحصول على قوة كبيرة أو جمع ثروات طائلة .

وتحت قيادة الدولة كان هناك الباشكاتب والقاضى . وفى المدن الساحلية كان أمير البحر يمارس السلطة على إدارته تحت إشراف الدولة ، وكان هناك أيضاً شيخ البلد الذى كان مسئولا عن الشئون البلدية وتقدير الضرائب ، وكذلك كان هناك أمير السوق[1] .

وفى عشرينات القرن الثامن عشر ، اعترى حكم أئمة صنعاء ضعف شديد نتيجة للتنافس على الإمامة ، مما شجع رؤساء القبائل فى أنحاء اليمن على الانفصال عن السلطة المركزية ، وقد أعلن شيخ قبيلة العبادلة فضل بن على فضل بن صالح بن سالم أنه أمير مستقل ، وخلع الطاعة عن إمام صنعاء حسين بن قاسم فى عام ١٧٢٨[2] ، وثار على عامله فيها الشيخ أحمد الوداعى[3] وذلك بعد محالفة جاره القوى سلطان يافع ، واتفقا على أن يستحوذ فضل بن على على عدن وأن يتداولا خراج البندر بالمناوبة[4] . وكان من نتيجة ذلك انسحاب الوداعى مع جنوده من عدن واستيلاء شيخ العبدلى عليها[5] . وبعد ستة أشهر من ذلك التاريخ نقض شيخ العبدلى محالفة سلطان يافع ، وأعلن نفسه سلطاناً مستقلاً على لحج وعدن . ويبدو واضحاً أن السلطان خلع راية العصيان على إمام صنعاء سنة ١٧٢٨ ،

---

(١) Playfair R.L. p.p. 111-112.

(٢) أحمد فضل بن على محسن العبدلى ص ١٢٤ .

(٣) أحمد حسين شرف الدين : اليمن عبر التاريخ ص ٢٤ .

(٤) العبدلى : المصدر السابق ص ١٢٤ — ١٢٧ .

(٥) أحمد حسين شرف الدين : المصدر السابق ص ٢٤ .

(٦) العبدلى : المصدر السابق ص ١٢٧ .

إلا أنه امتلك عدن فعلا سنة ١٧٣٥ وأصبح سلطاناً مستقلا للحج وعدن منذ هذا التاريخ(١) .

ولم يحاول الإمام استعادة عدن منذ ذلك التاريخ بل إنه تحالف مع شيخ العبادل لمواجهة ألد أعداء الإمامة وأقواهم شكيمة عبد الرب بن أحمد ، الذى أعلن نفسه حاكماً مستقلاً فى الحجرية واستولى على مدينة جبلة وجمع الضرائب من السكان .

ولما لم يستطع الإمام المهدى عباس بن المنصور أن يقضى على هذا الثائر عقد — كما قلنا — محالفة فى عام ١٧٥٣ مع السلطان عبد الكريم سلطان لحج وعدن الذى بدأ هو الآخر يخشى بأس عبد الرب . واتفق إمام صنعاء مع سلطان لحج وعدن على الهجوم على عدوهما المشترك كل من جانبه إلا أن عبد الرب لم ينتظر هجومهما بل دخل أراضى السلطان عبد الكريم ، ووضع حامية قوية فى لحج ثم ضرب عدن بقسوة حتى اضطر عبد الكريم إلى إعطائه مبلغاً كبيراً من المال ، حتى يترك بلاده وخلال ذلك الوقت لم يقدم الإمام لحليفه أية معاونة(٢) .

واستمرت تلك الاضطرابات تسود اليمن نتيجة للمنافسة على الإمامة وأعلن الكثير من الرؤساء استقلالهم عن السلطة المركزية ، وظلت عدن بملكية سلطان لحج .

الدكتور كيوين :

فى عام ١٧٦٢ شكل الملك فردريك الخامس ملك الدنمرك بعثة لدراسة الجزيرة العربية واليمن على وجه الخصوص ، وكانت هذه البعثة برئاسة العالم

(١) Hunter p. 164.

(٢) Playfair R.L. pp. 116-117.

نيبور Neibur ووصلت هذه البعثة العلمية إلى اليمن فى نهاية ديسمبر سنة ١٧٦٢ ، وكانت أول مقابلة للبعثة الدنمركية مع الإمام فى ١٩ يوليو سنة ١٧٦٣ فى قصره بستان المتوكل ، كما كانت هناك مقابلة ثانية فى ٢٣ يوليو حيث سمح للبعثة بعرض الآلات العلمية والمناقشة فى الأمور التجارية والأدبية ثم غادرت البعثة صنعاء فى ٢٦ يوليو ووصلت إلى المخا فى ٥ أغسطس من نفس السنة .

ويؤكد نيبور أن كل دخل الإمام كان يصل إلى نحو ٨٣٠,٠٠٠ ريال فى العام إلا أنه بفقده عدة ولايات هامة وغنية مثل عدن وأبو عريش وتعز ، فإن دخله كان لايزيد فى ذلك الوقت عن ٥٠٠,٠٠٠ ريال(١) .

وهكذا استمرت عدن فى حوزة سلاطين لحج ، وبدا دورها ضئيلاً فى مجال الاستراتيجية الدولية حتى جاءت الحملة الفرنسية إلى مصر فوضعت عدن على مائدة السياسة الدولية ، وبدأ نوع جديد من الصراع عليها فهو ليس صراعاً بين القوى المحلية أى بين الأمراء والسلاطين والأئمة ، بل هو صراع بين قوى دولية ذات مصالح متباينة ، إلى أن استطاعت انجلترا أن تستولى دون غيرها على هذه النقطة الاستراتيجية الحاكمة بين الشرق والغرب .

---

(١) Playfair, R.L., pp. 120-121.

الفصل الأول
المنافسة الدولية في جنوبي الجزيرة العربية
(١٧٩٨ - ١٨٣٦)

تمهيد :

تكلمنا فى مقدمة هذه الرسالة عن تاريخ منطقة جنوبى اليمن فى الفترة السابقة للتحديد الزمنى للموضوع ، إلا أنه مع وصول الحملة الفرنسية إلى مصر فى عام ١٧٩٨ ، ومع تصدى الإنجليز المشروعات الفرنسية وكذلك نتيجة لظهور والى مصر الطموح محمد على ، على مسرح الحوادث ، ومجابهة بريطانيا لمشروعاته ، كل هذا أوجد ما يمكن أن نسميه بالتنافس الدولى فى المنطقة . وسوف نعرض لكل الاتجاهات والمطالب وخصوصاً بالنسبة للسياسة البريطانية التى انتهى بها الأمر إلى الاستيلاء على عدن عام ١٨٣٩ .

النزاع الفرنسى الانجليزى :

كانت إنجلترا قد عقدت معاهدة تجارية مع (محمد بك أبو الذهب) — الذى كان قد تطلع إلى الانفصال عن الباب العالى — وذلك من أجل تأمين سير السفن البريطانية فى البحر الأحمر [١]، وهذا يوضح أهمية العلاقات الودية — من وجهة النظر البريطانية — مع مصر وذلك بالنسبة لمواصلاتها مع الهند .

وكان من نتائج الحملة الفرنسية على مصر تحطيم قوة المماليك [٢] ، وتهديد المواصلات البريطانية مع الهند [٣] . ولم يقف الأمر عند حد التهديد بل إن بونابرت أمر المسيو لسكاريس بالسفر إلى بلاد العرب ليتفاوض مع القبائل المختلفة حتى تسهل تقدم جيوشه إلى الهند [٤] .

(١) Carl Brockelmann — History of the Islamic peoples p. 347.

(٢) H. Ingrams — The Yemen p. 49.

(٣) H. Dodwell, The Founder of Modern Egypt, A Study of Mohamed Ali. p. 56.

(٤) سيديو : خلاصة تاريخ العرب (مترجم) ص ٢٨٢ — ٢٨٣ .

ورغم أن محاولات بونابرت هذه لتأمين طرق تقدم القوات الفرنسية إلى الهند لم تكن لها من نتيجة فإنها أوضحت خطورة الموقف حينذاك بالنسبة للمصالح البريطانية .

ولمواجهة هذه الأحداث أرسلت الحكومة البريطانية فى عام ١٧٩٩ قوة بحرية بقيادة الأدميرال بلانكت Blanket للطواف فى البحر الأحمر . وفى نفس الوقت صدرت التعليمات إلى بومباى بتأمين وتدعيم جزيرة بريم بقصد السيطرة على مضيق باب المندب ولمنع أى اتصال من جانب الفرنسيين بالمحيط الهندى عن طريق البحر الأحمر .

وتبعاً لذلك ، وفى أبريل سنة ١٧٩٩ تقدمت حملة بحرية بريطانية بقيادة الليفتننانت كولونيل موراى Murray لإنجاز هذه المهمة . وفى ٣ مايو[١] احتلت هذه القوة البحرية جزيرة بريم فى مضيق باب المندب بين خليج عدن والبحر الأحمر[٢] ، وذلك باسم شركة الهند الشرقية .

ومنذ ذلك التاريخ حتى أول سبتمبر من نفس السنة ، ظلت القوة البحرية البريطانية محتفظة بالجزيرة ولكن بعد البحث والتقصى تبين أن المضايق لا يمكن السيطرة عليها من الجزيرة بالمدفعية الساحلية[٣] ، كما أن الجزيرة ذات مناخ ردىء[٤] ، وليست بها مياه صالحة للشرب[٥] ، ومن ثم عزم موراى على سحب قواته منها خصوصاً بعد أن اقتنع بحسن نوايا سلطان لحج وعدن الذى وافق

---

(١) Playfair R.L. p.p. 122-123.

(٢) د . سيد نوفل : الأوضاع السياسية لإمارات الخليج العربى وجنوب الجزيرة العربية ص ٥٠ .

(٣) Playfair R.L. p. 123.

(٤) صلاح الدين البكرى اليافعى : فى جنوب الجزيرة العربية ص ١٥ .

(٥) H. Ingrams — The Yemen p. 50.

على بقاء البريطانيين فى عدن الفترة التى يريدونها[١] .

وبعد حصول موراى على التصديق اللازم انسحب بقواته من جزيرة بريم[٢] بعد أن مكثت فيها بضعة أشهر فقط . واتجهت هذه القوات إلى عدن حيث استقبلها سلطان لحج وعدن بالفعل بكل حفاوة[٣] . وقد بذلت محاولة للدخول فى محالفة مع السلطان لضمان اتخاذ عدن كمحطة دائمة للسفن البريطانية إلا أنه أرجىء النظر فى تنفيذ هذا المشروع[٤] .

وعلى أية حال ، فقد انتظرت تلك القوة البحرية البريطانية فى عدن حتى شهر مارس من العام التالى ، وذلك لحين هبوب الرياح الموسمية التى تعاونها فى التوجه إلى الهند[٥] .

ولم يظل الفرنسيون فى مصر فى موقف يهددون منه المواصلات البريطانية مع الهند ، فقد جعل انتصار نلسون فى أبو قير فى أول أغسطس ١٧٩٩ موقفهم فى مصر صعباً ، كما أرسل السلطان العثمانى سليم الثالث فى نفس السنة سفناً عليها قوات تركية إلى مصر[٦] .

وكل هذه الإجراءات جعلت الفرنسيين فى موقف لا يستطيعون معه التهديد بغزو الهند أو حتى تهديد المواصلات البريطانية مع الهند ، وكان هذا

---

(١) Playfair R.L. p. 123.

(٢) The Middle East — A Political and Economic Survey 1958. p. 103.

(٣) H. Ingrams — The Yemen p. 50.

(٤) C.U. Aitchison — A Collection of Treaties, Engagements and Sanads relating to India and neighbouring countries, vol. XI, p. 92.

(٥) Playfair R.L. p. 123.

(٦) Carl Brockelmann p. 348.

هو السبب الرئيسى فى سحب القوة البريطانية من جزيرة بريم بعد بضعة أشهر من احتلالها ، فالإنجليز احتلوا هذه الجزيرة لمواجهة خطر التقدم والغزو الفرنسى للهند ، فلما زال هـذا الخطر بهزيمة الفرنسيين البحرية فى أبو قير ، لم يجد البريطانيون داعياً لاستمرار احتلالهم لتلك الجزيرة القاحلة . وفى هذه النقطة نختلف مع ما أورده الأستاذ الدكتور سيد نوفل فى كتابه[1] من أن بريطانيا قد اتخذت من قاعدتها فى بريم مركزاً للوثوب على جنوب الجزيرة العربية كما أمنت بها طريق الهند فمن ناحية فإن القوة البريطانية التى احتلت بها هذه الجزيرة لم تمسكث بها سوى بضعة أشهر من عام ١٧٩٩ ، ولم يعاود البريطانيون استيلاءهم على بريم إلا فى عام ١٨٥٧ ومن ناحية أخرى فإن القوات التى احتلت عدن فى عام ١٨٣٩ قدمت من الهند إلى عدن مباشرة ولم تتخذ من بريم قاعدة للهجوم عليها .

وعلى أية حال ، فقد انتهت مرحلة من مراحل المنافسة الدولية فى منطقة جنوب الجزيرة العربية وهى مرحلة التهديد الفرنسى للمواصلات البريطانية مع الهند وللهند ذاتها ، وتصدى بريطانيا لهذا التهديد ، فمع جلاء الفرنسيين عن مصر ، اختفى ظل هذا التهديد وبدأت بريطانيا فى محاولات مختلفة للحصول على امتيازات وتسهيلات تجارية من حكام المنطقة . وكانت التجارة بين البحر الأحمر وممتلـكات الشركة البريطانية فى الهند آخذة فى الازدهار فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر ، إلا أنه بسبب السياسة التى انتهجها سلطان لحج وعدن ، بدأت هذه التجارة فى التدهور ، فالبن الذى كان يرسل إلى أوربا والهند أخذ طريقه إلى مصر أو حملته القوافل من جدة إلى مكة ثم إلى القسطنطينية . وبين عامى ١٧٩٨ — و١٨٠١ ، اشترت السفن الأمريكية كميات كبيرة من البن ، وتبعاً لذلك أرسلت إدارة شركة الهند الشرقية الـكومودور السير هوم بوبهام

(١) الأوضاع السياسية لإمارات الخليج العربى وجنوب الجزيرة العربية ص ٥٠ .

H.M.S. Rodney قائد السفينة رودنى Commodore Sir Home Popham فى بعثة إلى البحر الأحمر للعمل على إحياء التجارة كما كلف أيضاً بمهمة نقل القوات التى كانت ستنضم لجيش الجنرال بيرد Baird من بومباى إلى مصر ، وعندما التقى بالجنرال فى البحر ، رافقه حتى القصير وبعد أن عبرت القوات الصحراء إلى شواطىء النيل تقدم سيرهوم إلى كلكتا .

كما كان الدكتور برنجل Prungle الطبيب فى وكالة بومباى والذى رافق موراى فى البحر الأحمر — كان فى المخا عندما وصل الجنرال بيرد إلى هناك وهو فى طريقه إلى مصر[1] ، وقد توجه برنجل إلى صنعاء فى مايو ومعه خطابات وهدايا للامام على منصور من الحاكم العام للهند[2] وذلك بغرض حث الإمام على إصدار تعليمات إلى حكام الموانىء المختلفة فى البحر الأحمر بعدم مضايقة السفن البريطانية عند قيامها بالتبادل التجارى فى تلك الموانىء ، وقد استقبل برنجل بكل حفاوة ، وأوصى الإمام من ناحيته بإصدار تعليمات مشددة إلى حكام المخا والحديدة واللحية بتسهيل إعطاء السفن البريطانية كافة ما تكون محتاجة إليه بالأسعار العادية وكذلك أن يقدموا لها المرشدين والبحارة اللازمين كما اتفق على أنه فى حالة تحطم إحدى السفن فإنه يجب حماية البحارة على الشاطىء والمحافظة على شحنات تلك السفن بقدر الإمكان . وبجانب هذه التسهيلات وافق الإمام أيضاً على بناء مستشفى بحرى فى المخا لاستقبال المرضى من الأسطول التجارى ، وبعد أن حصل برنجل على الموافقة على هذه النقاط ، غادر بلاط صنعاء وعاد إلى المخا .

أما السير هوم فإنه عندما وصل إلى كلكتا[3] ، وجد قراراً بتعيينه

---

(١) Playfair R.L. p. 123.

(٢) C.U. Aitchison vol. XI. p. 111.

(٣) Playfair R.L. p. 124.

مندوباً لبريطانيا فى الجزيرة العربية[١] ، وصدرت إليه التعليمات بعقد معاهدات تجارية مع إمام صنعاء وسلطان لحج وعدن .

ومن ثم عاد السير هوم إلى المخا فى بداية عام ١٨٠٢ ، وفى يوليو أرسل بعثة تتكون من المستر إليوت والملازم لامب والدكتور برنجل إلى صنعاء لكى تعرض على الإمام اقتراحاً لعقد معاهدة معه . وعزم السير هوم على التقدم إلى جبله أو إب عن طريق تعز حتى يكون أقرب إلى صنعاء حتى يمكنه الإجابة على أية استفسارات قد يطلبها الإمام بالنسبة لمواد المعاهدة المقترحة .

وعندما وصل السير هوم إلى مسور كتب إليه شيخ دوربيات ينبئه بأن الإمام قد أمره بأن يعتبره ضيفاً عليه وأن يقوم بواجب حمايته فى أراضيه إلا أن السير هوم تعرض بعد ذلك لإهانات شديدة .

وعندما وصل السير هوم إلى تعز ، توقع أنه سوف يلقى معاملة أكثر ودية إلا أنه عندما وجد أن السلوك العدوانى تجاهه سوف يستمر فى كل المنطقة قرر العودة إلى المخا ، ومن هناك أرسل احتجاجاً إلى إمام صنعاء على المعاملة التى لقيها فى الأراضى اليمنية . وبمجرد أن سمع الإمام على منصور بمهمة مستر إليوت وعرف أنباء الاهانات التى لحقت بالسير هوم حتى أبدى أسفه الشديد ، وأبدى عزمه على معاقبة شيخ دوربيات إلا أنه لم يتأكد إن كان هذا العقاب قد نفذ أم لا ، وعلى أية حال فقد رأى اللورد ولسلى أن يكتفى بهذا الإجراء .

وقد مات مستر إليوت بالحمى فى صنعاء ، وترك الملازم لامب والدكتور برنجل هذه المدينة فى ٤ سبتمبر ووصلا إلى مخا فى ١٥ من نفس الشهر وهما يحملان خطابات من الإمام إلى الحاكم العام والسير هوم[٢] ، رفض فيها مواد المعاهدة المقترحة[٣] .

---

(١) C.U. Aitchison Vol. XI p. III.

(٢) Playfair R.L. p.p. 124-126.

(٣) C.U. Aitchison vol. XI p. 111.

وهكذا وجد السير هوم أن لا فائدة من وجوده فى أرض اليمن ، فقفل عائداً إلى كلكتا وقام بزيارة عدن وهو فى طريقه[1] .

ولم يخرج السير هوم من الجزيرة العربية خالى الوفاض بل أمكنه عقد معاهدة للصداقة والتجارة فى ٦ سبتمبر سنة ١٨٠٢ بناء على رغبة اللورد ولسلى مع السلطان أحمد عبد الكريم سلطان لحج وعدن ووقعها بالنيابة عنهما السير هوم والأمير أحمد باصهى أمير عدن[2] . وبمقتضى هذه المعاهدة وافق الطرفان على إيجاد اتصال تجارى بين شركة الهند الشرقية أو أية رعية بريطانية تكون تحت حكم الحاكم العام للهند ورعية السلطان أحمد عبد الكريم . كما تم الاتفاق أيضاً على اعتبار ميناء عدن مفتوحاً لاستقبال جميع البضائع التى تحملها السفن البريطانية على أن تدفع نسبة ٢ ٪ كضرائب جمركية ولمدة عشر سنوات ترفع بعدها هذه النسبة إلى ٣ ٪ فقط ، كما نصت المعاهدة أيضاً على حرية الرعايا البريطانيين فى العمل فى أراضى السلطان وعلى نقل ثرواتهم لمن يشاءون . كما تعهد السلطان بأن يبذل جهده لاستعادة ديون الرعايا الإنجليز من رعاياه . وإذا حدث نزاع بين الرعايا البريطانيين فيجب أن يرفعوا دعواهم إلى المقيم فى عدن ويجرى المذكور الأحكام فى قضاياهم بموجب القوانين المتبعة فى بلادهم . كما تعهد السلطان بأن يبيع للدولة البريطانية قطعة من الأرض غربى عدن ، وأن لشركة الهند الشرقية الحق فى بنائها بأى شكل تريد[3] .

ولا ريب أن هذه المعاهدة تعتبر بداية للتدخل البريطانى فى سلطنة لحج وعدن وفى جنوبى اليمن ، فإن تحديد الرسوم الجمركية بـ ٢٪ على البضائع البريطانية والبضائع التى تشحن على سفن بريطانية فى الوقت الذى كان فيه سلطان لحج وعدن يتقاضى على البضائع التى لا تدخل فى نطاق هذه المعاملة

---

(١) Playfair, R.L., p. 126.

(٢) أحمد فضل بن على محسن العبدلى : المصدر السابق ص ١٣٦ .

(٣) C.U. Aitchison vol. XI p.p. 119-122.

التجارية أكثر من هذه النسبة ، هذا التحديد يعد تدخلا فى شئون السلطنة ، كما أن الاعتراف للمقيم البريطانى — الذى كان فى ذلك الوقت لا يعد أن يكون قنصلا لبلاده — بالتدخل فى نظر المنازعات بين الرعايا البريطانيين الذين يقطنون فى عدن ، ورفع هذا النزاع إلى حكومة الهنـد إذا لزم الأمر إنما يعد انتقاصاً للسلطة الشرعية فى البلاد .

ومن وجهة نظر أخرى ، فإن هدف البريطانيين من عقد هذه المعاهدة كان أيضاً لجس نبض الحـكومة فى شمال اليمن ، والتى كانت تابعة للسلطنة العثمانية حينذاك ، والتى كانت تنادى بأن عدن ومناطق جنوب الجزيرة العربية الأخرى تقع ضمن أراضيها ، كما كانت هـــذه المعاهدة أيضاً عبارة عن عملية جس نبض لدولة الأئمـة فى بعض أجزاء شمالى اليمن ، والتى كانت حينذاك فى حالة شديدة من الضعف والانعزال . ونجحت بريطانيا فى عملية جس النبض هذه إذ أن الحـكومة فى اليمن كان موقفها من هذه المعاهدة مجرد الصمت ، وتأكد لبريطانيا أنها إذا ما فكرت فى غزو عدن فإن يواجهها غير عرب عدن والمنطقة المجاورة لها فقط أى قبائل العبدلى وربما الفضلى والعقربى[1] .

وفى عام ١٨٠٥ أوضح اللورد فالنتيا Valentia أهمية طريق البحر الأحمر بالنسبة للتجارة الهندية ، ورأى أن هناك نقطتين لا بد من توافرهما ، الأولى العمل على إيجاد أفضل وسيلة لتدعيم القوى البريطانية فى البحر الأحمر حتى يمكنها مواجهة أى تقدم عدائى من ناحية الغرب ، والنقطة الثانية هى العمل على زيادة حجم التجارة الهندية . ولذا قام فالنتيا بزيارة كل الموانىء الهامة من عدن إلى الشمال ، وجمع معلومات عن حالة التجارة وأشار إلى أهمية احتلال عدن وعن

---

(١) قحطان محمد الشعبى : الاستعمار البريطانى ومعركتنا العربية فى جنوب اليمن (عدن والإمارات) ص ٢٧ .

التحالف مع الوهابيين والأحباش كأفضل سبيل لضمان تحقيق هذين الهدفين[١].

كما أرسل فالنتيا سكرتيره المستر سولت Salt فى بعثة إلى الحبشة وقد أوصى سولت عند عودته ببذل الجهود حتى يتحقق للأحباش منفذ إلى البحر مما يسمح لهم باتصال حر مع المستعمرات البريطانية فى الشرق ، إلا أنه لم يتم إنجاز شيء من ذلك ، وظل الأحباش بلا منفذ لهم على البحر[٢].

إلا أن اقتراحات فالنتيا لم يحفل بها أحد ، إلى أن اهتم بها هنرى سولت الذى كان قد رافقه فى رحلته فى البحر الأحمر والذى أصبح بعد ذلك القنصل العام البريطانى فى القاهرة[٣] .

واستمر البريطانيون فى محاولاتهم للحصول على امتيازات تجارية فى المنطقة ، ففى شهر يوليو سنة ١٨١٧ تلكأ أحد الأعراب فى الوكالة البريطانية فى المخا ، إلا أن الحرس الهنود أبعدوه بالقوة منها ، ومن ثم تجمع بعض العرب وأهانوا عدداً من الضباط البريطانيين الموجودين بالوكالة .

وبعد عامين من ذلك التاريخ بدأت حكومة بومباى تستغل هذه الحادثة لمصلحتها فأرسلت طلباً إلى الأمام بأن ينزل العقاب بالدولة السابق للمخا لمسئوليته عن تلك الحادثة ، كما أمر الحاكم العام للهند بإرسال قوة كافية إلى المخا لتدعيم مطالب حكومة بومباى ، « وأن على هذه القوة — بالإضافة إلى مطالب معاقبة الدولة والتعويض عن الخسائر — اتخاذ ما تراه لازماً لضمان احترام الوكالة

---

(١) H. Dodwell p. 56.

(٢) I.O.L., B 8, Confidential. Memorandum on the Turkish Claim to Sovereignty over the Eastern Shores of The Red Sea and the whole of Arabia and the Egyptian Claim To the whole of the Western Shores of the same Sea, including the African Coast from Suez to Cape Guardaful. Printed for the use of the F.O. Hertslet March 1874. p. 2.

(٣) H. Dodwell p.p. 56-57.

البريطانية فى المستقبل » . ولهذا الغرض يجب أن يوافق الإمام على مواد معاهدة مقترحة وجاء فى تلك المعاهدة أنه يجب أن يوافق الإمام على أن يكون للمقيم البريطانى فى المخا حرس مثلما لنظيره فى البصرة وبغداد من حيث القوة كى يكفل له الاحترام اللازم كما أن كل العاملين فى الوكالة البريطانية هم تحت الحماية البريطانية وخاضعون من الناحية القضائية للمقيم . وكذلك يجب إنقاص الضرائب الجمركية على التجارة البريطانية من ٣٪ إلى ٢¼٪ .

وصدرت التعليمات إلى الكابتن بروس Bruce المقيم فى بوشير بأن يقوم بدور ممثل حكومة بومباى فى تنظيم هذه المفاوضات . وأبحر بروس إلى المخا فى ٢٣ أغسطس سنة ١٨١٩ ومعه أسطول قوى بقيادة الكابتن لملى Lumley وعند ما وصل بروس إلى مخا أعلن عن مطالبه . ومن ثم أرسل الدولة خطاباً إلى الإمام يخبره بذلك .

وفى ٢٤ أكتوبر تسلم بروس إجابة الإمام التى أظهر فيها مشاعره الودية وبين أنه سوف يرسل مبعوثاً للتفاهم معه . وعند ما وصل مبعوث الإمام الفقيه حسين ، أكد الموافقة على كل مطالب بروس ، إلا أنه أوضح أنه ليست لديه السلطة لإحضار دولة المخا السابق ، ولكن التعليمات الصادرة إليه تقضى بمرافقة كابتن بروس إلى صنعاء حيث يمكن إحضار الدولة ، إلا أن بروس أوضح أنه لحين تقديم الاعتذار المطلوب فإنه لا يمكنه التقدم إلى صنعاء[1] ، وتطورت الأمور بسرعة وقام بروس بتحذير السفن بأن الميناء محاصر ، وأرسل الدولة إلى بروس يطلب الرجوع إلى صنعاء قبل اتخاذ أى قرار إلا أن بروس رفض ذلك . وبدأت العمليات بضرب الميناء بمدفعية الأسطول . وفى ٢٦ ديسمبر سنة ١٨١٩ تم للانجليز — بعد مقاومة عنيفة الاستيلاء على قلعة المخا ، وفى اليوم التالى ، أصدر الدولة قراراً يمنع أى شخص من إهانة الرعايا البريطانيين وأن من لا يطيع

---

(١) Playfair R.L. p.p. 134-136.

هذا القرار سوف يعاقب بكل قسوة ، كما أصدر الإمام أمراً أنقصت الضرائب بمقتضاه على التجارة البريطانية إلى ٢½٪ . كما أنه بعد بضعة أيام أعيدت صور من المعاهدة التى كانت قد أرسلت إلى صنعاء وهى موقع عليها من الإمام .

وهكذا تم تنفيذ كل مطالب الحكومة كما حققت الشركة البريطانية مركزاً ممتازاً فى هذه المنطقة ووسط النجاح الكامل للحملة البريطانية استحوذ البريطانيون على مزايا تجارية هامة ضمنت فى معاهدة رسمية[١] .

الجهود المصرية :

بعد اعتلاء محمد على السلطة فى مصر ، ساقته الظروف بصفة عامة كى يصبح الخادم المطيع والمتحمس لسيده السلطان العثمانى إلا أن حماسه هذا لم يكن حقيقياً ، فمنذ اليوم الذى استولى فيه على حكم مصر خالجه التفكير من حكم هذا البلد كحاكم مستقل وليس مجرد ممثل للسلطان[٢] .

وقد أضمر محمد على طويلا رغبته فى الاستيلاء على الجزيرة العربية إلا أن الباب العالى الذى كان يشك فى الأطماع الكامنة وراء هذه الرغبة لم يشجع تحقيق هذا المشروع على يد هذا الوالى الطموح[٣] .

وكان العثمانيون منذ أن استولوا على الحجاز فى القرن السادس عشر قد اتخذوا من جدة قاعدة لحكمهم هناك ، واستمر الحجاز تابعاً لهم إلى أن استولى عليه السعوديون ، ولما وصلت الأمور إلى هذا الحد ، أيقن السلطان العثمانى سليم الثالث أنه ينبغى القضاء على حركة الوهابيين التى أظهرت عداءها الصريح تجاه السلطنة العثمانية[٤] .

---

(١) Ibid p.p. 137-139.

(٢) H. Dodwell p. 39.

(٣) H. St. J.B. Philby. Arabia p. 92.

(٤) Richard H. Sanger, The Arabian Peninsula, p. 27.

وأخذ خطر الوهابية فى التزايد ، واستطاع سعود الأول أن يستولى على مكة فى عام ١٨٠٣ وأن يدخل المدينة بعدها بعامين[١] .

وتقدم السعوديون إلى أرض اليمن ، وانضمت إليهم بعض القبائل التى خرجت عن طاعة الإمام المنصور[٢] ، مما دعاه إلى طلب معاونة السلطان العثمانى ووالى مصر لصد هجوم السعوديين فوعداه بالمساعدة[٣] .

وقد تبين للسلطان العثمانى محمود الثانى أهمية إعادة الاستقرار إلى الحجاز واليمن والقضاء على تلك الحركة المارقة على الخلافة الإسلامية وكحقيقة واقعة فإن الجزيرة العربية لم تكن فى ذلك الوقت من المناطق الغنية التى يجب على السلطنة أن تضحى بالكثير من أجلها ، إلا أن بقاء هذه البلاد فى يد الخليفة العثمانى كان أمراً مرغوباً فيه حتى تتحقق الناحية الروحية لخلافته ، وحتى لا يكون هناك مجال للشك فى قدرته على حماية الحرمين الشريفين .

إلا أن الدولة العثمانية كانت تقاسى فى ذلك الوقت من مشكلات داخلية خطيرة[٤] ، ولم يجد السلطان تحت يده القوة اللازمة للقضاء على تلك الحركة المناوئة للخلافة ، مما اضطره إلى أن يلجأ إلى والى مصر وكلفه بالقيام بتلك المهمة سنة ١٨٠٧ ثم كرر طلبه فى العامين التاليين[٥] .

والوهابية حركة انتشرت فى الجزيرة العربية فى منتصف القرن الثامن عشر ومؤسسها هو محمد بن عبد الوهاب الذى درس فى دمشق وبغداد[٦] . وقد نادى

---

(١) Playfair R.L. p. 127.

(٢) عبد الواسع بن يحيى الواسعى اليمانى : تاريخ اليمن ص ٢٢٥ .

(٣) د . أحمد فخرى : اليمن ، ماضيها وحاضرها ص ١٥٩ .

(٤) ساطع الحصرى : صفحة من تاريخ العرب ص ٤٨ .

(٥) Bury, G. Wyman, p. 13.

(٦) H. Dodwell p. 41.

عبد الوهاب بالعودة إلى الدين القويم القائم على التوحيد ، وبالتقشف . وقد انتشرت مبادىء هذه الدعوة بسرعة بين القبائل المختلفة فى نجد ، وأصبح لهذه الدعوة نفوذ كبير فى الجزيرة العربية بينما نجح عبد الوهاب — بمعاونة تابعه القوى الشيخ مكرمى فى نجران — نجح فى نقل انتصاراته إلى اليمن(١) .

وقد قاسى الإمام على منصور فى عام ١٨٠٤ من وطأة السعوديين الذين سلبوه بضعة من خيرة الأقاليم التابعة له(٢) ، كما نهبوا الحديدة واللحية وجموا دخول بيت الفقيه وأرسلوا عملاءهم إلى المخا ليخبروا أهلها بأنهم سوف يكونون هناك فى مدى أشهر قليلة ، إلا أنهم عندما قدموا إليها لم يتمكنوا من دخولها ، واستعصت عليهم أسوارها ، وبذا لم يتمكن السعوديون من التسلط على الساحل اليمنى كله ، وبالتالى على تجارة المنطقة(٣) .

ونحن لن ندرس بالتفصيل معارك السعوديين الكثيرة التى انتهت بهم إلى تلك السيطرة على مناطق شاسعة من الجزيرة العربية ، بل إننا تعرضنا لها بإيجاز شديد فقط لكى نوضح الأسباب التى أدت بالسلطان إلى أن يكرر طلبه إلى محمد على فى ١٠ سبتمبر سنة ١٨١٠ بأن يجرد حملة لمحاربة هذه الدعوة الخارجة على الخلافة(٤) .

وقد اضطر السلطان إلى طلب تنفيذ هذه العملية من محمد على — رغم شكوكه فى نوايا هذا الوالى الطموح — لأن التهديد الوهابى كان قد اتخذ شكلا خطيراً حتى أنه أصبح من الضرورى اتخاذ إجراءات فعالة لتلافى حدوث أية

---

(١) Playfair R.L. p. 127.

(٢) C.U. Aitchison vol. XI p. 111.

(٣) Playfair R.L. p. 128.

(٤) عبد الرحمن الرافعى : تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم فى مصر — عصر محمد على ص ١١٥ .

نتائج أشد خطورة ، وفى نفس الوقت فإن محمد على كان قد شيد لنفسه فى مصر مكانة راسخة ، والباب العالى لن يضيره أن يقحم هذا الوالى القوى فى مشروع يستحوذ على كل مجهوداته ويبعده عن طريق الخيانة . كما أن هذا الوالى إذا منى بالهزيمة فإن ذلك سيكون فى مصلحة السلطنة العثمانية التى يمكنها إخضاعه بعد ذلك ، ومن ثم تطورت الأمور وصدرت إليه التعليمات باتخاذ الخطوات اللازمة لسحق الحركة الوهابية .

وقد اهتم محمد على بذلك المشروع بعزيمة صادقة[١] إلا أن الأمر من جانبه لم يكن مجرد طاعة منه لسيده السلطان للقضاء على تلك الحركة المارقة على الخلافة ، بل إن المسألة كانت أعمق بكثير فإن ذلك الوالى كان همه الأكبر موجهاً نحو زيادة الدخول المصرية وبصفة رئيسية عن طريق التجارة ، ولما رأى أن انجلترا هى الدولة البحرية الكبرى التى تمر أساطيلها وتجارتها فى كل البحار فإنه تقرب منها وأمد النقط الإنجليزية فى البحر المتوسط بالقمح اللازم لها أثناء الحروب النابليونية .

ووصل محمد على إلى أبعد من ذلك بأن قدم اقتراحات إلى حكومة الشركة فى الهند للعمل على تشجيع التجارة معها . وقد كانت هـذه الاقتراحات من الأهمية بمكان حتى أنها كانت كافية لأن يرسل بلزونى كمبعوث بريطانى إلى القاهرة حيث وقعت معاهدة بين الطرفين فى عام ١٨١٠ . وقد نصت هذه المعاهدة على أنه يجب أن تشكل أسس المعاملة مع الهند . وأنه فى حالة حدوث حرب بين انجلترا وتركيا فإن الباشا لن يقوم تحت أية ظروف بإهانة الرعايا البريطانيين أو الاستيلاء على ثروات بريطانية ، وأن يقوم الباشا بإعادة الهاربين من السفن البريطانية حتى ولو كانوا ممن يعتنقون الإسلام ، وأن يمر المسافرون ومعهم أمتعتهم الشخصية فى الأراضى المصرية دون دفع ضرائب ، وأن تمر القوافل التجارية بسلام ، وتحت الحراسة من وإلى السويس ، وأن الضرائب

---

(١) H. St. J.B. Philby p.p. 92-93.

الجمركية لا تزيد عن ٣٪ . إلا أنه لم يتم التصديق على هذه المعاهدة ، وليس من شك فى أن ذلك حدث خوفاً من أن يؤدى عقدها إلى تدهور العلاقات البريطانية مع تركيا[١] .

فمحمد على بدون شك لم يقم بهذه الحملة إرضاءً للباب العالى فقط بل لإنجاز أهداف أخرى ، فقد رأى أنه إذا ما نجح حيث أخفقت السلطنة واستطاع بقوة جيشه أن يقضى على السعوديين ويستخلص منهم الأراضى المقدسة فإن ذلك سوف يؤدى إلى توطيد مركزه وعلو مكانته حيال العالم الإسلامى والباب العالى فلا يفكر فى عزله أو تغييره .

وعلى أية حال ؛ فقد اهتم محمد على بمسألة سحق الوهابية اهتماماً كبيراً وأصبحت السويس معسكراً حربياً ضخماً[٢] ، وجهز الوالى أسطولاً مؤلفاً من ١٥ سفينة صنعت فى القاهرة ونقلت على ظهور الإبل إلى السويس .

وفى سبتمبر سنة ١٨١١ شقت الحملة المصرية طريقها إلى الجزيرة العربية ، فتقدمت قوات الخيالة بالطريق البرى عبر العقبة إلى ينبع[٣] ميناء المدينة حيث وصلت قوات المشاة بقيادة طوسون نفسه بالطريق البحرى فى أكتوبر سنة ١٨١١ ويتم الاستيلاء على ينبع بلا مجهود كبير ، وتابع الجيش المصرى زحفه نحو الداخل . وواجه الجيش أول مقاومة له فى بدر ، وبدأ يعانى من الإقامة فى منطقة قاحلة ، وتقدم الجيش فى الوادى حيث تجمع البدو فى واحة لمواجهته ، وكان ضيق الوادى وبالا على المصريين ، وسيطر البدو على الموقف ، وانسحب طوسون وجيشه إلى ينبع ولم يكن أمامه سوى البقاء فيها فى انتظار وصول إمدادات جديدة[٤] .

---

(١) H. Dodwell p. 57.

(٢) عبد الرحمن الرافعى : عصر محمد على ص ١٢٥ .

(٣) H. St. J.B. Philby p. 93.

(٤) H. Dodwell p. 43.

وفى نفس الوقت كانت أنباء وصول المصريين إلى الجزيرة العربية قد نقلت إلى سعود الذى كان فى طريقه لمهاجمة بغداد ، فتحول إلى الغرب لقيادة العمليات ضد المصريين وأرسل سعود مبعوثاً إلى بوشير للتباحث مع المقيم البريطانى بالنسبة لهذا الموضوع إلا أن حكومة الهند فى الوقت الذى تمسكت فيه بالعلاقات الودية مع الدولة السعودية فإنها تراخت فى ربط نفسها بمعاهدة معها . فقد فضلت السلطات البريطانية أن تقتنع بموقف المتفرج بالنسبة للعمليات الحربية المصرية وفى نفس الوقت أن تمنح للسيد سعيد فى مسقط التأييد الأدبى بالنسبة لمجهوداته فى إخضاع القرصان القواسم فى رأس الخيمة . وكان الإنجليز يأملون أن تضعف الظروف الوهابية بدون تدخل منهم .

وعلى أية حال ، فعندما شعر طوسون مرة أخرى بقوته تقدم إلى المدينة وحاصرها مدة شهرين إلى أن سلمت فى النهاية سنة ١٨١٢[١] .

واستطاع طوسون أن يتقدم إلى جدة كما أن عبد الله قائد الجيش السعودى فى الحجاز قام بالانسحاب من مكة التى سقطت فى أيدى المصريين بقيادة مصطفى بك صهر محمد على . وهكذا تحررت المدن المقدسة من سيطرة السعوديين ، وظلت كذلك أكثر من قرن من الزمان .

وبدا أنه من الصعب على إمبراطورية السعوديين الواسعة أن تحافظ على تماسكها كما أن الزعيم نفسه كان مريضاً ، وكان الوقت ملائماً لأعدائه كى يبذلوا مجهوداً مضاعفاً ضده ، فخرجت مدن الحدود السورية عن السلطة السعودية وتشجعت القبائل الواقعة فى الجزيرة العربية وانتشرت الاضطرابات فى تخوم نجد نفسها . وعندما بدا أن نهاية الوهابية قد أصبحت قريبة قرر محمد على أن يدير العمليات بنفسه فى الحجاز وبعد أن ترك مسئولية الحكم لولديه إسماعيل وإبراهيم ترك القاهرة إلى السويس ومنها إلى جدة[٢] .

(١) H. St. J.B. Philby p.p. 93-94.

(٢) Playfair R.L. p. 130.

إلا أن نفوذ محمد على لم يكن آمناً تماماً فى الجزيرة العربية. حقيقه لقد احتلت قواته المدن الساحلية فى الحجاز والعسير بلا صعوبة كبيرة إلا أن المناطق الداخلية كانت لا تزال فى أيدى السعوديين . إلا أنه فى أول مايو سنة ١٨١٤ مات سعود فجأة فى الدرعية ، ومات معه الأمل الأخير فى بقاء الإمبراطورية السعودية التى بذل الكثير من أجل إقامتها والتى استطاع هو وحده السيطرة[١] عليها . ولم يتفق أبناؤه الثلاثة فيما بينهم على كيفية حكم دولتهم[٢] ، وكان ابنه عبد الله نسيجاً آخر ، فإنه لما وجد نفسه محاطاً بالأخطار من كل جانب بدأ حكمه بمحاولة لإجراء مفاوضات مع عدو أصر على الاستيلاء على بلده وعلى القضاء على عقيدته[٣] .

وهاجم طوسون نجد إلا أن مواصلاته مع المدينة كانت تقطعها إغارات العدو ، وبقى طوسون على غير اتصال بوالده الذى كان فى الواقع قد عاد إلى مصر.

وتحت هذه الظروف وافق طوسون على إجراء مفاوضات وتم توقيع معاهدة وافق فيها عبد الله بن سعود على الاعتراف بسلطة السلطان العثمانى وتعهد بزيارته زيارة ودية ، وكان على طوسون فى مقابل ذلك أن ينسحب من كل أراضى الوهابيين ، وأن يكون لنجد اتصال حر مع الحجاز[٤] .

وقد هاجم محمد على هذه المعاهدة إلا أنه فى نفس الوقت أرسل تهديداً بأنه سوف يهاجم الدرعية نفسها ، إلا إذا تقدم عبد الله إلى الآستانة حسب شروط المعاهدة ، إلا أن عبد الله تغاضى عن هذا التهديد وكرس نفسه لتأكيد سيطرته على قبائله وتقوية عاصمته بالأسوار والمدافع والمؤن لمواجهة الحصار .

---

(١) Philby p.p. 95-96.

(٢) H. Dodwell p. 45.

(٣) Philby p. 96.

(٤) Ibid p. 98.

وقد اضطر محمد على للعودة إلى مصر وكان له نحو عام كامل بعيداً عن القاهرة وكان يعلم أن الباب العالى يتحين أية فرصة لإقصائه عن باشوية مصر ، كما أن عودة نابليون من إلبا جدد القلق فى أوروبا ، مما أظهر أهمية ضمان الموقف السياسى فى مصر ذاتها ، ومن ثم ترك محمد على أمر الحملة لابنه طوسون وعاد إلى القاهرة[١] .

وعند وصول محمد على إلى مصر عين إبراهيم باشا لقيادة الجيش فى الجزيرة العربية[٢] ، وبعد عدة معارك ظهر إبراهيم بقواته فى ٦ أبريل سنة ١٨١٨ بالقرب من عاصمة السعوديين وارتفع الستار عن الفصل الأخير من نهاية الإمبراطورية (السعودية) الأولى وتوجه عبد الله بن سعود بنفسه إلى إبراهيم باشا طالباً إنهاء القتال كى يحمى أتباعه ، وقد استقبله إبراهيم باحترام كبير كبطل منافس ساعة الهزيمة وأرسله إلى العاصمة العثمانية حيث ضربت عنقه فى سانت صوفيا وضاعت بذلك إمبراطورية السعوديين[٣] .

وفى غضون ذلك الوقت سقطت عاصمة الوهابيين فى التاسع من سبتمبر ، وبعد ذلك أرسلت بعض القوات المصرية إلى الأقاليم المجاورة لرفع العلم المصرى واحتلال المدن المختلفة ، فتوغلت هذه القوات إلى الخليج واحتلت القطيف مما أغضب السلطات البريطانية التى كان قد سرها من ناحية القضاء على الدولة السعودية إلا أنها لم تكن مستعدة لأن يكون نتيجة ذلك توسعاً مصرياً فى مناطق قريبة منها . وأوفد ضابط بريطانى هو الكابتن سادلير Sadlier بسرعة لمقابلة إبراهيم باشا فى الدرعية لمعرفة نوايا الحكام الجدد للجزيرة العربية بغرض القضاء على أى اتجاه قد يكون لديهم نحو وضع قدم لهم على سواحل الخليج العربى ،

---

(١) H. Dodwell p. 46.

(٢) Playfair R.L. p. 133.

(٣) Philby p.p. 98-102.

والذى كانت تود بريطانيا جعله بحيرة بريطانية كنتيجة لأهميته الحيوية التى كشف عنها نشاط نابليون بونابرت .

إلا أن الكابتن سادلير لم يجد إبراهيم باشا فى الدرعية عند ما وصل إليها فى أغسطس سنة ١٨١٩ ، فقد قرر الباشا العودة إلى الحجاز ، ثم إلى مصر للتمتع بالاستقبال العظيم الذى ينتظره هناك . إلا أن سادلير اقتفى أثر إبراهيم حتى قابله بجوار المدينة حيث أبلغه الباشا بأنه لا يعترف بحقوق الحكومة البريطانية فى بلد قد أخضعه لمصلحة الإمبراطورية العثمانية . وغادر سادلير البلاد قانعاً بأنه أول أوروبى عبر شبه الجزيرة العربية من البحر إلى البحر . وكان تقريره كافياً لإثارة حماس البريطانيين للعمل المباشر فى خليج القواسم بالتعاون مع السيد سعيد . وفى نوفمبر سنة ١٨١٩ تجمعت قوات كبيرة فى جزيرة كشن للانضمام إلى أسطول مسقط . وفى ٩ ديسمبر تم الاستيلاء على رأس الخيمة والتى كانت فى حوزة القراصنة وذلك بعد حصار دام ستة أيام . وتلى هذا الانتصار مسح شامل للخليج بين هذا المكان والبحرين واحتفظت بريطانيا لنفسها بحق السيطرة والتفتيش وأخذ هذا الحق يزداد بمضى الوقت[١] .

وهكذا كان لوصول المصريين إلى الجزيرة العربية وامتداد سيطرتهم إلى أجزاء من ساحل الخليج العربى أثره على السياسة البريطانية من ناحية سرعتها فى تنفيذ أدوارها المرسومة والتى كانت ترمى إلى الاستيلاء الكامل على سواحل ذلك الخليج الهام .

ومن ناحية أخرى ، كان واضحاً منذ اللحظة التى نزلت فيها القوات المصرية أرض الجزيرة العربية ، أن محمد على يرغب فى بسط نفوذه على اليمن . وكان الشريف حمود شريف أبو عريش يستحوذ على المنطقة الساحلية وكان هذا الرجل ينضم إلى السعوديين أو إلى المصريين طبقاً للموقف ، فقد انضم إلى

---

(١) Philby p.p. 103-105.

السعوديين بعد أن هددوا نفوذه فى المنطقة إلا أنه عند وصول المصريين إلى الحجاز أرسل مبعوثاً إلى الباشا ومعه هدايا قيمة مؤكداً استعداده لمعاونة المصالح التركية ، إلا أن الهزائم المصرية فى بداية الغزو قللت من حماسته .

ولما كان الباشا يرغب فى السيطرة على اليمن ، فإنه وضع نصب عينيه مسألة القضاء على حمود ، ولهذا الغرض قام الباشا مرة أخرى بالاتصال بإمام صنعاء ، وكان الإمام يأمل[1] أن ينجح مشروع الباشا لأنه سوف يخلصه من منافسين خطيرين ، الوهابيين والشريف حمود ، إلا أن الباشا أجل تنفيذ مشروعاته .

وبعد اندحار الوهابيين فى اليمن دخل محمد على فى مفاوضات مع إمام صنعاء الذى سره كثيراً أن يوافق على اقتراحات تضمن له السيطرة على أراض لم تكن فى حوزته فى ذلك الوقت ، وتضمنت المباحثات موافقة الباشا على أن يعيد لسلطة الإمام كل المناطق الداخلية والتى كانت تابعة للأئمة السابقين، كما تعهد محمد على بسحب قواته من قنفذه واللحية والموانىء الأخرى التى استولت عليها وأن يكف عن أى هجوم فى المستقبل على أراضى الإمام ، ومن ناحية أخرى وافق الإمام على أن يدفع للباشا مائة ألف ريال كجزية سنوية فى سبيل استعادته لولايته كاملة ، ولم يكن الإمام ولعدة سنوات فى استطاعته أن يجمع الضرائب فى تلك الولاية[2] .

ولما هدأت الأحوال بعض الشىء ، تطلع محمد على إلى الاستيلاء على اليمن[3] إلا أنه تعطل تنفيذ ذلك المشروع حينما ثار محمد على على السلطان واستعدت قوات ابراهيم باشا للهجوم على سوريا ، وقد هددت تلك الأحداث استقرار الحكم المصرى فى الجزيرة العربية .

---

(١) Playfair R.L. p. 132.

(٢) Ibid p.p. 133-134.

(٣) I.O.L. B. 8 Memorandum p. 5.

وكان جيش محمد على فى مكة فى ذلك الوقت يتكون من قسمين أحدهما بقيادة زنار أغا الذى كان فى نزاع مع خورشيد بك الحاكم المصرى للحجاز ، وقد حرض زنار أغا بعض الضباط لكى ينضموا إليه فى نزاعه مع خورشيد بك[١] . وكان أكثر هؤلاء الضباط تشيعاً لزنار أغا ضابطاً تركياً يدعى محمد أغا الذى اشتهر باسم تركى جه بلماز وهو من مماليك مصطفى بك صهر محمد على ، وكان محمد أغا هذا من خيالة الجيش المصرى فى الحجاز[٢] . أما كلمة تركى بلماز فتعنى ذلك الذى لا يتكلم العربية .

وعلى أية حال ، فقد حرض تركى جه بعض القوات للتوجه إلى مكة لمعاونة زنار أغا ، وحدثت مفاوضات ، وتم الاتفاق على أن يعود الضباط المتمردون إلى جدة وأن يعقد اجتماع لبحث شكواهم وقد حضر خورشيد هذا الاجتماع ، إلا أن المتمردين قبضوا عليه وعينوا تركى بلماز حاكماً على الحجاز . وكان أول شىء قام به تركى بعد ذلك هو أن أمر بإرسال خورشيد بك إلى مصر على ظهر إحدى السفن .

وبمجرد أن وصلت الأنباء إلى مكة بوصول المتمردين حتى قامت الحامية المصرية فى المدينة بقيادة اسماعيل بك بمواجهة المتمردين ونجحت فى طردهم ، فانسحبوا بغير نظام إلى جدة ، وهناك حاول بلماز أن يحسن موقفه وفكر فى مهاجمة معسكر إسماعيل بك الحصين ، واستولى بالفعل على سفن الوالى وهى راسية فى الميناء وفرض الضرائب على المدينة ونهب الخزائن ومخازن الأسلحة وانضم إليه بعض الرؤساء العرب .

وبمجرد أن علم الباب العالى — الذى كان فى ذلك الوقت فى نزاع مع

---

(١) Playfair R.L. p. 140.

(٢) أحمد فضل بن على محسن العبدلى : هدية الزمن فى أخبار ملوك لحج وعدن ص ١٤٢ .

الوالى — بهذه الأحداث[١] حتى أرسل فرماناً إلى بلماز يعينه فيه والياً من قبله على الحجاز ووعده[٢] بتقديم كافة المساعدات حتى يمكنه مقاومة قوات محمد على . وفى نفس الوقت أرسلت حكومة مصر إمدادات ضخمة إلى الجزيرة العربية بقيادة أحمد يكن باشا — الذى كان حاكماً على الحجاز — لاستعادة هذه الولاية الهامة[٣] .

وعند ما وصلت الأنباء إلى تركى بلماز بوصول النجدات المصرية إلى ينبع[٤] قام بترحيل رجاله من المشاة بقيادة زنار أغا على ستة من السفن التى استولى عليها ووجهها لمهاجمة موانىء اليمن، بينما تقدم هو نفسه ومعه قوات الفرسان إلى هناك بطريق البر ، وعسكر فى سهل مواجه لقنفذة إلا أن الأهالى هناك رفضوا أن يفتحوا له أبواب مدينتهم وعند ما وجد بلماز أن لا أمل لديه فى دخول قنفذة وهى مدعمة بحامية قوية تقدم إلى الحديدة وعسكر على بعد ستة أميال من المدينة بينما ضرب أسطوله الميناء . وطلب من الحاكم — المعين من قبل إمام صنعاء — أن يسمح له بالحصول على المياه والمؤن ، إلا أن الحاكم أبى عليه ذلك وأرسل إليه رفضاً رسمياً ، ومن ثم قصف بلماز المدينة بالمدفعية مما اضطرها للتسليم فى ٢٥ سبتمبر ١٨٣٢ .

ووضع بلماز حامية من ٤٠٠ جندى فى الجزيرة ثم تقدم ببقية قواته إلى زبيد وقد قاد سيد عبد الله حاكم المخا والذى حدث أنه كان فى زبيد فى ذلك الوقت قاد الدفاع عن المدينة لمدة ١٣ يوماً ، ولكن فى ٢١ أكتوبر نجح بلماز فى الاستيلاء على المدينة وقبض على سيد عبد الله وأرسله أسيراً إلى الحديدة ، حيث قتل فيها بعد ذلك ببضعة أيام .

(١) Playfair R.L. p. 141.

(٢) أحمد فضل بن على محسن العبدلى : المصدر السابق ص ١٤٢ .

(٣) عبد الرحمن الرافعى : عصر محمد على ص ٣٠٩ .

(٤) أحمد فضل بن على محسن العبدلى : ص ١٤٢ .

وتقدم المتمرد المنتصر بعد ذلك إلى المخا واستولى عليها ، وهكذا سقط ساحل اليمن كله فى يديه وتحت السلطة الإسمية للباب العالى .

وقام بلماز أثناء وجوده فى المخا بالاستيلاء على السفن الهندية التى كانت قد اعتادت المرور بها وهى فى طريقها فى البحر الأحمر ، وأجبرها على إنزال حمولتها ، واستولى على هذه الحمولة ثم أرسل هذه السفن مرة أخرى إلى الهند . وكان يقصد من ذلك — بجانب استيلائه على شحنات تلك السفن — أن يمنع أحمد باشا من استخدام هذه السفن فى نقل قواته لمهاجمته[1] .

وفى بداية العام التالى كتب بلماز إلى السلطان محسن فضل سلطان لحج وعدن يطالبه بتسليم الميناء[2] ، فوعد الأخير بالإذعان ، ومن ثم قام بلماز بإرسال أربعين رجلا لتنظيم الاستيلاء عليها ، ونزلت هذه القوة بالفعل إلى شاطىء عدن فى ١٧ فبراير عام ١٨٣٣ واستقبلها السلطان استقبالا حسناً ، إلا أنه أمر رجاله بمهاجمة أفراد هذه القوة ليلة وصولهم[3] حيث قتل منهم ٢٧ رجلا وفر الباقون إلى المخا[4] ، وهكذا صرف بلماز نظره عن عدن مؤقتاً ، وتقدم بأسطوله فى ١٦ مارس بعد أن ترك حامية من ٤٠٠ رجل فى المخا ، وأصدر أمراً قبل رحيله بمنع كل السفن من التقدم من مخا إلى جدة إلى حين صدور أوامر أخرى . وكان الغرض من تحركه هو ضمان ضم قوات العسيرى بقيادة الأمير على بن مجثل إلى جانبه وكان الأمير قد وعده بالفعل بذلك ، إلا أنه فى اللحظة الأخيرة تراجع عن الانضمام إليه ، ومن ثم اضطر الأخير للعودة إلى المخا .

ولم يكن فى استطاعة إمام صنعاء طرد قوات بلماز من المخا ، وأسعده أن

---

(١) Playfair R.L. p.p. 141-142.

(٢) أحمد فضل بن على محسن العبدلى : المصدر السابق ص ١٤٢ .

(٣) Playfair R.L. p. 143.

(٤) العبدلى : المصدر السابق ص ١٤٣ .

يجد أحمد باشا يكن على رأس جيش من ١٥٫٠٠٠ رجل قد تقدم ليفعل ذلك .

وقد تعطل أحمد باشا مدة طويلة حتى أمكنه شراء أربع سفن وضع عليها القوات[1] ، وعندما بلغ الأمير على بن بحثل العسيرى أنباء وصول أحمد باشا بالجيش المصرى إلى مصوع لمهاجمة تركى بلماز ، قلب لتركى ظهر المجن بعد أن كان حليفه واستعد لمحاربته واستولى على زبيد[2] .

وضرب أسطول أحمد باشا المخا من كل الاتجاهات ، كما أن قوات على ابن بحثل كانت تتقدم إليها بالطريق البرى ، ولم تجد قوات بلماز فرصة للهرب وأصر على بن بحثل على أن تسلم تلك القوات بلا قيد أو شرط ولما رفض بلماز ذلك ، هاجم ابن بحثل المدينة واستولى عليها .

وحاولت جموع من قوات بلماز الهرب عن طريق البحر وعلى ظهر قوارب غير مجهزة ، حاولوا بها الوصول إلى السفن البريطانية الراسية فى الخليج . وكانت الرياح شديدة ، وغرق الكثيرون وأمكن لبعض السفن البريطانية أن تنقذ ١٥٠ شخصاً منهم ومن بينهم تركى بلماز نفسه ونقل هؤلاء على ظهور السفن الحربية التابعة لشركة الهند إلى بومباى .

وهذا التعاطف البريطانى مع أعداء محمد على يوضح إلى حد كبير الحالة السياسية بينها وبين محمد على نفسه ، فهى كانت غير راضية عن تقدم القوات المصرية إلى جنوبى الجزيرة العربية والخليج العربى لأن تمركز تلك القوات فى تلك النقاط الاستراتيجية يشكل تهديداً خطيراً بالنسبة لمواصلاتها مع الهند . وعلى أية حال فقد سقطت المخا لمدة ثلاثة أيام ضحية للنهب ، حيث قام البدو بنهب السكان والثروات ، إلا أن المغيرين لم يمسوا ثروات الوكيل البريطانى فى المخا واسمه الشيخ الطيب إبراهيم وجميع الذين لجأوا إليه[3].

(١) Playfair R.L. p. 143.

(٢) العبدلى : المصدر السابق ص ١٤٣ .

(٣) Playfair R.L. p. 143-144.

ورغم القضاء على الفتنة التى أثارها تركى بلماز فى الجزيرة العربية فإن الأحوال لم تهدأ تماماً هناك[1] . وأصر محمد على على أن يكمل الاستيلاء على اليمن وكانت الحملات والأمراض قد أنهكت قوة الجيش المصرى ، وكذلك كان لتوزيع الحاميات العسكرية فى قنفذة والحديدة وبعض البلاد الأخرى أثره فى إنقاص القوات المتحركة والضاربة فى الجيش ، وقد علم محمد على بدون شك بهذه الحالة فأنفذ قوة جديدة بقيادة إبراهيم باشا يكن الذى عينه سر عسكر اليمن سنة ١٨٣٦ ، فمضى إبراهيم باشا يزحف على اليمن ، وسارت الحملة إلى بلاد العسير ، وبعد مصادمات وخسائر ضخمة تقدم الجيش المصرى إلى اليمن واحتل بعض الثغور ولما علم محمد على بالأنباء الأولى عن حملة اليمن عهد بقيادة جنود الحجاز إلى خورشيد بك الوالى السابق ، وكانت الهزائم التى حاقت بالجيش المصرى قد شجعت السعوديين على الانتقاض فى نجد ، فاتجه خورشيد بجيشه شمالا ووصل إلى الدرعية وتخطى فتوحات إبراهيم باشا وزحف على الأحساء ووصل إلى شاطئ الخليج العربى وجمع عدة سفن واحتل جزائر البحرين فى الخليج . ولما رأت القبائل قوة وسرعة زحف الجيش المصرى أقبلت تقدم الطاعة له وامتدت سلطة مصر إلى الخليج العربى[2] .

التنافس المصرى البريطانى :

كان التوسع المصرى فى الجزيرة العربية من أهم الأهداف التى سعى إليها محمد على لتأسيس إمبراطورية عربية كبيرة ، ومن الواضح أن تحقيق هذا الهدف كان يشكل خطراً كبيراً على بريطانيا ، فإن محاولة السيطرة على جنوب وشرق الجزيرة العربية كانت تؤدى بطبيعة الحال إلى التحكم فى طريق البحر الأحمر والخليج العربى[3] ، والواقع أن محمد على لم يشأ فى البداية الاصطدام بالانجليز ،

(١) سيديو : خلاصة تاريخ العرب ص ٢٨٥ .

(٢) عبد الرحمن الرافعى : عصر محمد على ص ٣٥٩ — ٣٦٠ .

(٣) Hoskins. British Routes to India p. 269.

فأعلن أنه لم يبغ من توسعه فى الجزيرة العربية وسواحل الخليج العربى أكثر من إخضاع السعوديين وحماية الحرمين الشريفين ، كما أعلن عن استعداده لتقديم كافة الضمانات لتيسير الاتصال بين مصر والهند . إلا أنه لم يكن من السهل أن تسلم بريطانيا بذلك وإنما سارعت إلى توطيد علاقاتها مع أمراء الخليج[١] ، وقد ركز بالمرستون بصفة خاصة على البحرين ورأى أنه يجب منع قوات محمد على من الاستيلاء عليها لأهميتها العسكرية حتى ولو أدى ذلك إلى احتلال فعلى تقوم به شركة الهند الشرقية البريطانية[٢] . وظهرت المعارضة الواضحة من جانب الحكومة البريطانية عقب احتلال خورشيد باشا للأحساء والقطيف إلا أنها عندما وجدت استعداد شيوخ البحرين للاعتراف بالسيادة المصرية ، رأت أنه من الحكمة عدم القيام بعمل عسكرى ، وطلب من الكولونيل هنل Hennel المقيم البريطانى فى الخليج أن يعمل على وقف الضغط المصرى بالوسائل الدبلوماسية . ويقرر هنل فى تقرير له إلى حكومة الهند أنه وجد من الأمراء الذين زارهم أنهم أكثر تقديراً لعظمة القوات المصرية ، على أن بعض الوثائق البريطانية تؤكد أن شيوخ البحرين لم يرحبوا بوجود المصريين نتيجة لما كان قد أشيع فى ذلك الوقت من تحالف يتجه محمد على إلى عقده مع شاه فارس ولذلك أسرع أولئك الشيوخ بطلب الحماية البريطانية[٣] . إلا أن الوثائق المصرية تؤكد أن شيوخ البحرين رحبوا ترحيباً كبيراً بالمصريين أملا فى التخلص مما كان يحيق بهم من خطر الإنجليز والفرس وسلطان مسقط ، خاصة وأن محمد على لم يطلب جزية كبيرة كما كان يفعل الفرس والسعوديون[٤] .

---

(١) دكتور جمال زكريا قاسم : الخليج العربى ص ٦٦ .

(٢) Dodwell op. cit. p.p. 142-143.

(٣) د . جمال زكريا قاسم : المصدر السابق ص ٦٧ .

(٤) وثائق عابدين : محافظ الحجاز ١٢٥٤ هـ — محفظة رقم ٢٦٧ من خورشيد باشا إلى عبد الله آل خليفة ٧ مارس ١٨٣٩ ، رفق عربى للوثيقة رقم ١٣٧ حمراء .

أما بالنسبة للجزيرة العربية فقد توغل إبراهيم باشا يكن على رأس قواته إلى داخل اليمن ، ولم تكن تعوزه السياسة لإتمام فتح هذه الولاية ، فقد تفاوض فى ٧ يونيو عام ١٨٣٧ مع حكام مدينة تعز فى أمر تسليمها ، وتم الاتفاق على هذا التنازل فى مقابل الرواتب الشهرية ، ودخلت القوات المصرية إلى تعز دون أية مقاومة[١] ، واستتب الحكم المصرى فى أنحاء اليمن .

ووصلت الأنباء إلى الحكومة البريطانية بأن القوات المصرية فى الحجاز قد تسلمت تعليمات بالاستيلاء على عدن ، ونتيجة لذلك أصدرت تلك الحكومة تعليماتها إلى القنصل البريطانى فى الاسكندرية بأن يطلب من الباشا أن يتعهد بحسن معاملة التجار الهنود فى حالة حدوث ذلك .

إلا أن الباشا عندما طلب منه أن يقدم تفسيراً لحقيقة أهدافه أجاب بأنه لا يتطلع إلى امتلاك ميناء عدن ، وقد صرح الوالى بأن الباب العالى قد طلب منه مراراً الاستيلاء على ذلك الميناء إلا أنه لا يرغب فى اتخاذ أية خطوة من جانبه قد تسيء إلى علاقاته مع حكومة الهند .

ومن وجهة النظر البريطانية كانت أهداف الباشا تتلخص فى أن يرسل فرقة من قواته من المخا للاستيلاء على عدن ومينائها العظيم الذى يتحكم فى مدخل البحر الأحمر ، وبعد ذلك تتقدم القوات المصرية إلى حضرموت المقسمة بين العديد من الأمراء والشيوخ الضعاف وبعد ذلك تتقدم قواته إلى عمان وأخيراً إلى مسقط والمنطقة الواقعة فى الجانب الجنوبى الغربى من الخليج العربى ، بحيث يصبح بذلك سيداً على كل شبه الجزيرة العربية ، وبعد أن يتم له ذلك فإن الاستيلاء على بغداد سوف يكون أمراً سهلا[٢] . والواقع أن وثائق عابدين لم تؤكد هذا التصور البريطانى ، إلا أنه بالنسبة لهذا الوالى الطموح فإن هذا التصور قد يبدو أمراً محتملا .

---

(١) Playfair R.L. op. cit. p.p. 144-145.

(٢) I.O.L. B. 8 Memorandum p.p. 4-6.

وكان بالمرستون يعتقد أن محمد على له أطماع واسعة فى بناء إمبراطورية عربية تضم كل البلاد التى تتكلم بالعربية ، والغالب أن الوالى كان يعتنق مثل هذه الرغبة فإن الاستيلاء على سوريا والحجاز والسودان جعله فى موقف قد يسمح له بتنفيذ هذا المشروع الضخم ، وبقيت فقط العراق والخليج العربى وجنوبى الجزيرة العربية كى يمكنه أن يحقق مثل هذا التوسع . ومن الناحية المالية فإن تلك المناطق لم تكن لتحقق له أية فوائد مالية عدا استخراج اللؤلؤ من البحرين ، هذا بالإضافة إلى أن سكان هذه البلاد كانوا من القبائل البدوية التى لا ترغب فى وجود حكومة منظمة خصوصاً إذا ما صحبتها النظم الضرائبية . إلا أنه بينما كانت هذه المناطق تتمتع بأهمية اقتصادية ضئيلة ، فإنها كانت لها مزاياها الهامة الأخرى ، فإن العراق سيجعل أراضى الوالى تتصل بفارس ، وعبر فارس مع وسط آسيا . كما أن استيلاءه على جنوبى الجزيرة العربية سوف يجعله سيداً على البحر الأحمر والخليج العربى اللذين تمتعا فى كل العصور بأهمية استراتيجية فائقة ، وقد يساعده ذلك على السيطرة على الحركة الملاحية بين الشرق والغرب ، هذا بالإضافة إلى أن هـذا التوسع سوف يزيد كثيراً من ثقل الباشا ونفوذه السياسى[١] .

وعلى أية حال ، فإنه عند ما تواترت أنباء هذه المخططات المصرية بالنسبة لعدن ومسقط وبغداد وكذلك بالنسبة لسواحل مدخل البحر الأحمر وخارج مضيق باب المندب ، أصدر اللورد بالمرستون تعليماته للكولونيل كامبل بأن يبلغ الباشا بأن إنجلترا والهند لن تنظرا بعين الارتياح لحركات القوات المصرية فى المناطق السالفة الذكر ، وأنهما تودان إنهاء هذه المسائل بمباحثات مباشرة مع الوالى[٢] .

وقد أجاب الباشا على ذلك بأنه لم يفكر مطلقاً فى إرسال هـذه الحملة

(١) H. Dodwell op. cit. p. 125.

(٢) I.O.L. B. 8 p. 5.

أو تحقيق هذه المشروعات وأنه لا يفكر فى التوسع خارج البحر الأحمر ولا يبغ مد أملاكه شرقى صنعاء[1] .

وقد نصت مذكرة بوغوص يوسف إلى الكولونيل كامبل فى هذا الشأن على أنه على « الكولونيل كامبل أن ينقل إلى صاحب السعادة اللورد بالمرستون التأكيد الكامل بأن صاحب السمو الوالى يضع فى حسبانه مصالح بريطانيا العظمى وأنه لن يقوم بإجراءات توسعية تتعارض مع تلك المصالح بأية صورة من الصور » .

إلا أن محمد على ، ذلك الوالى الطموح مضى يبنى تلك الإمبراطورية المصرية المترامية الأطراف ، وامتد بنفوذه إلى جزيرة كاران حتى إن حاكم بومباى طلب موافقته على أن يبنى فى تلك الجزيرة « المعروفة بأنها من حظها أن تكون تابعة لحكومة سموه المعظمة مخزناً للفحم لخدمة السفن البريطانية المارة فى البحر الأحمر وأن الحقوق المصرية فى هذه الجزيرة معترف بها تماماً » .

وفى بداية عام ١٨٣٧ قام الكابتن جيمس ماكنزى James Mackenzie من جيش الهند بالسفر عبر الجزيرة العربية ومصر وعند عودته قدم تقريراً يوضح انتصارات محمد على على سواحل البحر الأحمر سواء فى الحجاز أو فى اليمن على الساحل العربى وكذلك فى مصر والنوبة على الساحل الإفريقى ، وقد أوضح ماكنزى فى هذا التقرير أن المصريين كانوا يحتلون ينبع والمدينة وجدة ومكة وقنفذة وجيزان واللحية والحديدة والمخا . وأشار ماكنزى إلى أن امتلاك محمد على لهذه الأماكن قد أعطى للباشا سيطرة على كافة التجارة فى الحجاز واليمن . كما أن ماكنزى امتدح النظام الجمركى الذى أداره الباشا فى جدة والمخا ، وأضاف

---

(١) صلاح البكرى اليافعى : فى جنوب الجزيرة العربية ص ١٨ .

أن الإنجليز قد عوملوا هناك بمنتهى الحفاوة[1].

ونستطيع أن نقول دون تحيز أن المصريين أقاموا حكماً منظماً فى اليمن أتاح استقراراً نسبياً للبلاد لم تنعم به من قبل ، وذلك أثناء الفترة القصيرة التى عاشوها هناك ، كما أنهم اكتسبوا أصدقاء كثيرين من بين اليمنيين ظلوا على وفائهم للمصريين حتى بعد جلائهم عن اليمن ، ولا أدل على ذلك من مطالبة أهل الحديدة بالانضمام إلى الحكومة المصرية بعد زوال الحكم العثمانى عن اليمن فى أعقاب الحرب العالمية الأولى[2].

كما أن عدداً من الرسائل وردت إلى محمد على من حضرموت وغيرها طالب فيها أصحابها بالانضمام إلى الحكومة المصرية فى اليمن ، ومن أهم هذه الرسائل رسالة حضرموت الشهيرة والتى طلب فيها أصحابها من محمد على إرسال موظفين وجنود لتنظيم أحوال حضرموت وإعادة الأمن إليها[3].

على أن السياسة البريطانية المرنة التى أجبرت الفرنسيين على الانسحاب من مصر عندما رأت فى وجودهم فيها خطراً على مصالحها فى الهند ، تلك السياسة لم تقف مكتوفة الأيدى أمام هذه التهديدات الخطيرة التى شكلها والى مصر ضدها . فقد هال الإنجليز تقدم المصريين فى الجزيرة العربية والسودان ومساهمة محمد على فى تجارة الهند ، وكان اعتماد الإنجليز فى البحر الأحمر على موانىء السودان واليمن ، فلما أصبح السودان فى يد محمد على زاد اعتمادهم على موانىء اليمن ، فلما استحوذ الباشا على اليمن أحس الإنجليز أن البحر الأحمر خرج

---

(١) I.O.L. B. 8, pp. 5-7.

(٢) أمين الريحانى : ملوك العرب ص ٢٣٦ .

(٣) وثائق عابدين — محافظ الحجاز — ١٢٥٥ هـ عفظة رقم ٢٦٧ — وثيقة رقم ٩٤ حمراء مترجمة عن التركية . سر عسكر الحجاز إلى الوالى ١٦ جمادى الثانى ١٢٥٥ هـ .

من أيديهم وأنه أصبح بملكية مصر[١] .

وهنا استعدت بريطانيا لتنفيذ سياستها المرسومة فى المنطقة ، تلك السياسة التى كانت تقصد منها تحقيق هدفين : الهدف الأول إبعاد أى ظل للمنافسة المصرية فى مداخل البحر الأحمر ، والهدف الثانى : تأمين مواصلاتها مع الهند من أية أخطار قد تتهددها فى المستقبل ، ومن ثم بدأت بريطانيا بمقدمات الاستيلاء على عدن ذلك الميناء الخطير المتحكم فى مدخل البحر الأحمر .

---

(١) د. حسين مؤنس : الشرق الإسلامى فى العصر الحديث ص ١٩٦ .



الفصل الثاني
مقدمات الاستيلاء البريطاني على عدن



لم يقع اختيار انجلترا لعدن لتكون قاعدة حربية وبحرية وتجارية عفواً ، بل إن لعدن من الصفات والمزايا ما أغرى انجلترا على تفضيلها على أية نقطة أخرى ، ذلك لأن موقع عدن يعتبر فى غاية الأهمية من الناحية الاستراتيجية ؛ إذ أنها ميناء كان من السهل تحويله إلى قاعدة بحرية .

وتزداد أهمية عدن بالنسبة للسلطات الاستعمارية البريطانية فى الهند ، تلك السلطات التى كانت تتصل بأوروبا عن طريق رأس الرجاء الصالح ، وطريق البحر الأحمر ، وأخيراً طريق الخليج العربى والعراق إلى موانىء البحر المتوسط .

وكانت السلطات البريطانية فى الهند تسعى إلى السيطرة على جميع أنحاء المحيط الهندى ، وفى سبيل تحقيق ذلك ، كان عليها أن تقيم قواعد قوية فى أركانه المتعددة ومنها عدن التى هى المفتاح الجنوبى للبحر الأحمر .

وإن نظرة واحدة لخريطة هذا المحيط لتدل على أهمية عدن التى تقع فى منتصف المسافة تقريباً بين بومباى والسويس ، ويمكن للبريطانيين منها السيطرة بسهولة على مداخل الخليج العربى من ناحية ، وفرض نفوذهم على زنجبار وشرق إفريقية من ناحية أخرى .

ويمكن القول بصفة عامة أن موقع عدن يجعل منها قلعة تسيطر على المحيط الهندى ، ونقطة ارتكاز فى طريق الملاحة صوب البحر المتوسط ، هذا علاوة على كونها مركزاً هاماً للتوسع فى جنوب الجزيرة العربية ، وفى بلاد الصومال وشرق إفريقية .

وعلاوة على ذلك ، فإن عدن كانت — ولا تزال — ذات أهمية فائقة بالنسبة للتجارة بين الشرق والغرب ، تلك التجارة التى كانت تسير فى البحر الأحمر حتى السويس ومنها بالطريق البرى إلى الاسكندرية ، ثم يعاد شحنها على سفن أخرى فى البحر المتوسط ، وكان فى استطاعة انجلترا أيضاً أن تدخل فى علاقات تجارية مع رؤساء الحبشة وجنوب الجزيرة العربية وشرق إفريقية ، وأن تركز هذه التجارة فى عدن .

وكما أوضحنا فى الفصل السابق فإن انجلترا شعرت بأهمية عدن بصورة واضحة عند ما جاءت الحملة الفرنسية إلى مصر فى عام ١٧٩٨ ، ومحاولة بونابرت الوصول إلى الهند .

كما كان لاكتشاف البخار أثره فى مضاعفة أهمية عدن كقاعدة بحرية وحربية وتجارية ، وكذلك كان يمكن إقامة مخزن ضخم للفحم فى عدن لتموين السفن المارة فى المحيط الهندى بين أوربا والهند ؛ هذا بالإضافة إلى أنه كان يمكن للسفن التجارية أن تسير فى الخليج أثناء الليل ، ويمكن تفريغ وشحن السفن فى جميع الفصول فى أمان تام[١] .

لكل هذه الأسباب ،كانت انجلترا تفضل عدن على أية نقطة أخرى فى المنطقة ، إلا أن الأمر لم يكن بهذه السهولة إذ كان لا بد لانجلترا من سبب يمهد لها الاستيلاء على عدن ، وكان لابد لها أيضاً من دعائم ترتكز عليها فى ادعاءاتها بأحقيتها فى الحصول عليها .

وقد قامت حكومة بومباى فى عام ١٨٢٩ — تنفيذاً لتعليمات إدارة شركة الهند الشرقية بخصوص استخدام البخار فى المواصلات البحرية بين انجلترا والهند — بإرسال السفينتين بنارس Benares وبالينورس Palinurus إلى عدن محملتين بالفحم ، وذلك كى تستخدمه أول سفينة بخارية صنعت فى الهند وهى السفينة هيوج Hugh Lindsay ، وهى كذلك أول سفينة حاولت الإبحار فى البحر الأحمر مستخدمة قوة البخار . وعندما وصلت هذه السفينة إلى عدن ، كان من الصعب العثور على الأيدى العاملة اللازمة للشحن ، حتى إنها استغرقت ستة أيام لشحنها بمائة وثمانين طناً من الفحم . وكانت عدن فى ذلك الوقت قليلة السكان واعتبرت المكلا محطة تموين بالفحم للسفن البخارية المارة بها[٢] .

---

(١) I.P. F. 23 C.R.T.A. No. 16 p. 18 Minute by The Governor of of Bombay 23 Sept. 1837.

(٢) Playfair, R.L. p. 161.

وفى عام ١٨٣٥ ، ظهر الإنجليز مرة أخرى فى هذه المنطقة من الشاطىء العربى ، فقد جاء الكابتن هينس Haines للقيام بعملية مسح للساحل الجنوبى للجزيرة العربية ، فاختبر جميع النقط على هذا الساحل ، كما قاس أعماق البحر فى كافة أجزائه ورسم الخرائط وعليها أسماء عربية وإنجليزية لكل جزء[1] ، وكان هذا بالفعل من الأعمال التمهيدية للاحتلال البريطانى لعدن .

وقد انفرد المؤرخ أمين الريحانى[2] بالقول بأن السلطان عبد المجيد سلطان تركيا منح شركة الهند الشرقية البريطانية فرماناً كى تؤسس فى عدن وكالة تجارية ومستودعاً للفحم . وأقول إن المؤرخ المذكور انفرد بذلك لأنه بالرجوع إلى الوثائق البريطانية والمراجع المعاصرة لم أعثر على ما يؤيد ذلك ، إلا أنه بصفة عامة فإنه سواء حصلت شركة الهند الشرقية على ذلك الفرمان أم لم تحصل عليه فإن مطامعها لم تكن لتقف عند حد إقامة وكالة تجارية ومستودع للفحم . وكان ينبغى للاحتلال من حادث يتذرع به الإنجليز . . وساقت الظروف حادثة لبريطانيا استغلتها هى من جانبها حتى الثمالة ، وكانت هذه الفرصة هى حادثة غرق السفينة دوريا دولت Doria Dowlut على مقربة من ميناء عدن .

وتفصيل تلك الحادثة أنه فى اليوم العاشر من ديسمبر سنة ١٨٣٦ عين سيد نور الدين المواطن فى بومباى ناخودا للسفينة دوريا دولت وهى ملك لسيدة هندية وحمولتها ٢٢٥ طناً . وقام تاجر عربى يدعى فريد انسوف[3] — وهو ممثل للكابتن هنيس[4] — بشحن السفينة بالبضائع .

---

(١) M.L. Simonin, La Presque, Ile D'Aden et la Politique Anglaise dans les Mers Arabiques p. 18.

(٢) ملوك العرب ج ١ ص ٣٥٢ — ٣٥٣ .

(٣) I.P. F. 23 Correspondence Relating to Aden No. 9 p II Affidavit of Syed Nouradeen I. Aujust 1837.

(٤) I.P. F. 23 C.R.T.A. No. 1. p. 5 The superintendent of The Indian Navy to The Governer of Bombay 31 July 1837.

وفى يوم ٢٦ ديسمبر سنة ١٨٣٦ أبحرت السفينة من كلكتا وعلى ظهرها ناخودا واحد ورئيس للشحن واثنين من الضباط واثنين وعشرين من البحارة ، وكذلك عشرة مسافرين قدموا لأداء فريضة الحج ، واتخذت السفينة طريقها إلى جدة ، وتوجهت السفينة إلى ألبى Aleppee بناء على أوامر رئيس الشحن حيث وصلت إليها فى العاشر من يناير ١٨٣٧ وبقيت هناك نحواً من خمسة أيام وشحنت ببضائع أخرى كما انتقل إليها سبعة عشر مسافراً آخرون وأصبحت حمولة السفينة بذلك زائدة عن الحد .

ثم تقدمت السفينة وتوقفت عند كشن حيث شحنت ببضائع أخرى ، ثم أبحرت إلى جدة مساء يوم ١٧ فبراير . ونتيجة لخطأ الضابط الأول للسفينة اقتربت السفينة إلى الشاطىء عند عدن أكثر من المسافة المحددة لها ، ومن ثم ارتطمت بالشاطىء فى الساعة الثالثة من صبيحة الثامن عشر من فبراير ، ولم يفعل أحد شيئاً لإنقاذها ، وهرب ضابطا السفينة وكل البحارة فى سفينة الإنقاذ إلا أنهم غرقوا جميعاً بعد ذلك .

وفى حوالى الساعة الرابعة بعد ظهر نفس اليوم ، أتى قاربان صغيران من عدن وانتقل بحارتهما إلى السفينة ونهبوا بضائع المسافرين ونقلوا إلى القاربين بضائع من شحنة السفينة . ولم تلبث السفينة أن امتلأت بالمياه ، وانتقل بقية المسافرين إلى أعلاها وأمضوا هناك طيلة المساء .

وطبقاً للرواية البريطانية ، أتى القاربان مرة أخرى من عدن فى اليوم التالى ، فطلب المسافرون من العرب أن ينقلوهم إلى عدن أو يعطوهم طعاماً إلا أنهم رفضوا ذلك وشحنوا القاربين مرة أخرى بالبضائع مثلما فعلوا فى اليوم السابق .

وفى اليوم التالى صنع بعض المسافرين من ألواح الخشب المتناثرة وسيلة للانتقال إلى شاطىء عدن ، إلا أنهم قبل وصولهم إلى الشاطىء جاء بعض

الأعراب وألقوا بهم مرة أخرى فى الماء ، ثم أخرجوهم وعروهم من ثيابهم وأهانوهم إهانات شنيعة خصوصاً النسوة منهن .

وفى غضون هذه الفوضى جاء أحد الفرسان العرب[١] ، وهو السيد عيدروس وهو من كبار رجالات عدن[٢] ، ولما رأى حالة المسافرين هذه أعطاهم من الثياب ما ستروا به عورتهم ، وتقدم المسافرون بعد ذلك إلى عدن حيث أعطاهم السيد عيدروس بعض الطعام والثياب . والتقى المسافرون هناك ببعض البحارة حيث علموا منهم أن بقية بحارة السفينة الغارقة قد غرقوا نتيجة انقلاب قارب الإنقاذ بهم .

وأرسل السيد عيدروس قارباً لإحضار بقية المسافرين من السفينة ، وبينما كان ركاب السفينة الغارقة فى عدن وجدوا أن كل شحنة السفينة قد نقلت إلى الجرك حيث قسمت إلى ثلاثة أقسام ، أخذ سلطان عدن قسمين واستولى رئيس الشحن فى السفينة دوريا دولت على القسم الثالث كما استولى السلطان — طبقاً للرواية البريطانية — على مؤن السفينة وبقية الأشياء التى بها .

وبعد أن مكث ركاب السفينة خمسة عشر يوماً فى عدن نقلوا على ظهر قارب عربى صغير إلى المخا .

إلا أنه بمجرد ابتعاد القارب نحواً من ستة أميال من عدن جاء بعض رجال السلطان واقتادوا سيد نور الدين ناخودا السفينة الغارقة إلى عدن حيث قابل ابن سلطان لحج وعدن وهناك تحت التهديد — طبقاً للرواية البريطانية — اضطر نور الدين إلى أن يوقع على وثيقة تعهد بموجبها بعدم شكوى سلطان عدن لدى الحكومة البريطانية بالنسبة لحادث نهب السفينة[٣] . ومما يؤيد هذه

---

(١) I.P. F. 23 C.R.T.A. No. 9 p.p. 10-12 Affidavit of Syed Nouradeen. I Aujust 1837.

(٢) أحمد فضل بن على محسن العبدلى : هدية الزمن فى أخبار ملوك لحج وعدن ص ١٤٣ .

(٣) I.P. F. 23 C.R.T.A. No 9 p.p. 12-13 Affidavit of Syed Nouradeen I Aujust 1837.

الرواية أن بعض من كانوا على ظهر السفينة الغارقة أوروا بأن السلطان أرسل بعض البدو إلى القارب الذى كان سيقلهم إلى المخا ، وأن هؤلاء البدو قبضوا على سيد نور الدين واقتادوه إلى ابن سلطان لحج وعدن الذى أجبره على أن يوقع على وثيقة تحت التهديد بالقتل بأن بدو عدن لم يسيئوا معاملة ركاب السفينة الغارقة ، واضطر الناخودا إلى توقيع هذه الوثيقة لحماية نفسه وحماية ركاب السفينة(١) .

وبعد أن أفرج عن الناخودا سيد نور الدين انضم إلى ركاب السفينة الغارقة على القارب العربى الذى أبحر بهم إلى المخا . وقد استقبلهم فى المخا وكيل الشركة البريطانية وأخبره نور الدين بكل الظروف التى لابست فقد السفينة وعن حاجتهم إلى رعايته ، إلا أن الوكيل لم يحسن استقبالهم رغم حالتهم السيئة .

ومكث المسافرون فى المخا نحو ثلاثة وعشرين يوماً ، عند ما وصلتهم الأنباء بأن إحدى سفن الشركة راسية فى جدة ، ومن ثم أرسل الناخودا نور الدين جميع المسافرين والبحارة الذين كانوا على ظهر السفينة دولت على ظهر قوارب صغيرة إلى جدة . وعند ما وصلوا إلى هناك كانت السفينة قد غادرت جدة إلى المخا ، فمكث المسافرون فى جدة نحو سبعة أيام ثم أبحروا إلى المخا على ظهر سفينة مملوكة لأحد التجار فى بومباى . وعند ما وصلوا إلى المخا وجدوا سفينتين من سفن الشركة هناك ، الكوت Coote والبالينوروس Palinurus فانتقل الناخودا نور الدين بسرعة إلى ظهر السفينة الكوت وأبلغ قائدها عن غرق السفينة دولت فأمره الأخير بأن عليه أن يتوجه إلى الكابتن هينس على ظهر البالينوروس وأن يقص عليه تفاصيل الحادثة . وبعد أن تبين لهينس كيف أن وكيل الشركة فى المخا قد أساء معاملة ركاب السفينة أخذ معه فى سفينته

(١) I.P. F. 23 C.R.T.A. No. 4 p. 7 Statement of Facts relative to The loss of the ship Doria Dowlut, with the signatures of The Nakhooda and others (Without date).

الناخودا نور الدين وبعض المسافرين ، ووصلوا إلى بومباى فى ١٣ يوليو[١] .

وفى أبريل من نفس السنة تبين للكابتن هينس أن البضائع المنهوبة من السفينة دولت الغارقة تباع فى أسواق عدن بأقل من ثلث قيمتها ، فأخبر سلطان لحج وعدن بأن البضائع هى ممتلكات بريطانية وطلب منه أن يحافظ على البضائع المسروقة لحين تنظيم الأمر مع السلطات فى الهند ، كما أخبره بأن الحكومة البريطانية سوف تطلب منه إيضاحاً عن أسباب نهب السفينة وإساءة معاملة المسافرين عليها . وقد أجاب السلطان على ذلك بأن ركاب السفينة الغارقة « لم تساء معاملتهم ولم تنهب ممتلكاتهم » وطلب السلطان من هنيس أن يزوره فى لحج كى يوضح له الأمور بالتفصيل ، إلا أن هينس رفض ذلك ، ومن ثم أرسل السلطان حاكم عدن لمقابلة الكابتن هينس للتفاهم معه ، إلا أن هينس أكد له بأنهم إذا كانوا يودون التفاهم فعليهم المحافظة على البضائع المنهوبة وإعادتها إلى أصحابها الحقيقيين .

ويميل الكابتن هنيس كثيراً إلى الرأى القائل بأن السفينة قد أغرقت عمداً ، فالبضائع قد تمت المحافظة عليها بعناية ، كما أن السفينة قد شحنت بحمولة تزيد كثيراً عن طاقتها[٢] .

إلا أنه من ناحية أخرى فإنه من غير المقبول أن يكون التاجر العربى فريد أنسوف والذى شحن السفينة وهو أيضاً مالك هذه الشحنة قد أفقد السفينة عمداً ، لأن كافة الشحنة أصبحت غنيمة لسلطان لحج ورجاله ، فليست هناك إذاً مصلحة لمالك الشحنة فى تحطيم السفينة[٣] . كما أن ناخودا السفينة كان بدون

---

(١) I.P. F. 23 C.R.T.A. No. 9 p.p. 13-14 Affidavit of Syed Nouradeen I Aujust 1837.

(٢) I.P. F. 23 C.R.T.A. No. 3 p. 6 Captain Haines to The Superintendent of the Indian Navy 6 July 1837.

(٣) I.P. F. 23 C.R.T.A. No. 1 p. 5 The Superintendent of the Indian Navy to the Governer of Bombay 13 July 1837.

شك يهمه المحافظة على السفينة لأنها مصدر لقمة عيشه ، هذا بالإضافة إلى أنه لا يمكن الاعتقاد — كما يقول بعض الكتاب[1] — من أن البريطانيين قد دبروا أن تجنح السفينة دوريا دولت بالقرب من شاطىء عدن ، وأن البريطانيين قد ادعوا أن قبائل العبدلى قد اعتدت على السفينة الجانحة ، وسلبت البضائع التى على ظهرها .. لأنه إذا كان البريطانيون يودون الاستيلاء على عدن فإنهم سوف يستولون عليها دون افتعال مثل هذه الحادثة . ومن المفيد أن نرجع فى ذلك إلى ما أورده المؤرخ العربى أحمد فضل بن على محسن العبدلى فى كتابه[2] . « أنه فى صباح يوم ١٤ رمضان سنة ١٢٥١هـ غرق المركب دوريا دولت بالقرب من عدن » ويستمر العبدلى موضحاً بأن السفينة كانت تحمل « بضائع وحجاجاً إلى جدة فتهافت الأعراب على بضاعته الثمينة فنهبوا حمولته ولم يحترموا نساء ولا حجاجاً ونزل الركاب على الأخشاب فغرق منهم أربعة عشر شخصاً ، وقبض الأعراب على الباقين وأذاقوهم العذاب حتى أسعفهم السيد عيدروس من كبار رجال عدن ومن عائلة العيدروس ، ثم اقتسم الأعراب الغنائم » .

والأقرب إلى الواقع فى رأينا أن تحطم السفينة قد حدث إما لإهمال بحارتها وسوء شحنهم للبضائع كما جاء فى شهادة الناخودا نور الدين ، وإما أن يكون بفعل الأحوال الجوية والأمواج والصخور ، أى أن غرق السفينة قد تم دون أى تدبير أو افتعال ، إلا أن بريطانيا استغلت فرصة وقوع هذه الحادثة واعتبرتها نقطة البداية فى تنفيذ أولى أدوارها المرسومة فى منطقة جنوبى الجزيرة العربية .

فقد بدا لأول وهلة أنه من المطلوب إرجاع البضائع المنهوبة من السفينة وكذلك تقديم نوع من التعويض عما لحق بالسفينة والمسافرين عليها ، فكما جاء فى مذكرة حاكم بومباى فى ١٤ أغسطس ١٨٣٧ « . . . . إن الاعتداء الشائن الذى ارتكبته سلطات عدن ضد الأشخاص والممتلكات فى سفينة

---

(١) قحطان محمد الشعبى — المصدر السابق ص ٢٨ .

(٢) هدية الزمن فى أخبار ملوك لحج وعدن ص ١٤٣ .

تحمل العلم البريطانى وتتمتع بالحماية البريطانية يحتاج إلى اهتمام سريع وإجراءات حاسمة »[١] . ووضح منذ أول وهلة أن أية ترضية يمكن الحصول عليها من سلطان عدن لن تكون إلا بالقوة التى تقدر على طلب التعويض[٢] .

وحتى ذلك الحين ، كانت المسألة تقف عند حد طلب التعويض عما لحق بالسفينة والمسافرين عليها ، إلا أنه بمذكرة حاكم بومباى فى ٢٣ سبتمبر ١٨٣٧ بدأ أول ربط بين المطالبة بالتعويض والمطالبة بالاستيلاء على عدن ، فقد جاء فى تلك المذكرة : « . . . . أن إقامة اتصال بحرى بخارى شهرى فى البحر الأحمر ، وتكوين أسطول صغير من السفن البخارية المسلحة ، يجعل من الضرورى الحصول على محطة لنا على الساحل العربى مثلما لدينا على الخليج الفارسى وأن الإهانة التى وجهت للعلم البريطانى على يد سلطان عدن أدت إلى عدم وجود أى شك فى مخيلتى بأننا يجب أن نستولى على ميناء عدن » . واستمر الحاكم فى مذكرته يوضح مميزات عدن وأهميتها « . . . . ورأس عدن هو رأس جبلى مرتفع ويربطه بعدن شريط رفيع من الأرض يغطى فى الربيع بالمياه حتى يمكن لعدد قليل من الرجال أن يدافعوا عنه . وتقع قرية عدن على الساحل الشرقى وتحيط بها جبال مرتفعة متدرجة . وميناء عدن ميناء عظيم ، والبقايا الأثرية هناك تدل على أنها كانت يوماً ما سوقاً تجارية رائجة . ويمكن بالإدارة الواعية أن تصبح مرة أخرى ميناء لتصدير البن والصمغ والتوابل من الجزيرة العربية . وإن الطريق التجارى الذى تعبر خلاله المنتجات البريطانية والهندية سوف يحقق التبادل التجارى عبر الولايات الغنية فى اليمن وحضرموت ، كما أن التجارة مع الشاطىء الإفريقى أيضاً سوف تتركز فى سوق عدن . وبالنسبة لكونها

---

(١) I.P. F. 23 C.R.T.A. No. 12 p. 16 Minute by the Governer of Bombay, subscribed by the Commander-in-Chief 14 August 1837.

(٢) I.P. F. 23 C.R.T.A. No. 15 p. 18 The secretary to The Bombay Government to the Secretary to The Government of India 15 Sept. 1837.

تصلح مخزناً للفحم فإنه لا يوجـــد على طول الساحل نقطة أكثر ملاءمة منها »[١] .

ولا ريب أن استيلاء البريطانيين على عدن سوف يجعل العرب فى المنطقة يكفون عن أية أعمال عدوانية ضد السفن البريطانية ، لأن أية أعمال مماثلة مستقبلة لن تترك بلا عقاب ينزل بهم[٢] .

إلا أن وجهة نظر الحاكم العام للهند فى ذلك الوقت كانت تتلخص فى أنه يجب أولاً طلب التعويض من سلطان عدن باعتباره مسئولاً عن نهب السفينة دوريا دولت ، فإذا ما قبل السلطان ذلك ودفع التعويض فإنه يمكن عقـد اتفاق ودى معه يمكن بمقتضاه احتلال عدن واتخاذها كمحطة للفحم وكميناء لإيواء السفن ، فإذا ما رفض السلطان ذلك فإنه يمكن اتخاذ إجراءات أبعـد من ذلك وأكثر تأثيراً ، ولـكى لا يضيع الوقت سدى فإنه يمكن فى غضون ذلك الوقت جمع المعلومات عن الحالة السياسية فى عدن وفى الأقطار المجاورة[٣] .

ومن ثم ، صدرت التعليمات إلى الكابتن هينس بأن يعد نفسه للتقدم إلى عدن بالسفينة البخارية برنيس Berenice كى يقدم للسلطان طلبـاً رسمياً بخصوص دفع التعويض الـكافى عن حادثة نهب السفينة دوريا دولت وإعادة شحنة السفينة أو قيمتها ، وأنه فى حالة عدم استجابة السلطان لهذه المطالب فإن على الـكابتن هينس أن يعود إلى مركز رئاسته بالسفينة برنيس فى رحلة عودتها التالية . كما نصت التعليمات على وجوب استخدام هينس لـكافة الطرق الودية عند تقديم هذا المطلب « وسوف يكون الحاكم سعيداً جداً إذا استطاع

(١) I.P. F. 23 C.R.T.A. No. 16 p. 18 Minute by The Governer of Bomhay 23 Sept. 1837.

(٢) I.P. F. 23 C.R.T.A. No. 17 p. 19 Minute by Mr. Farish 25 Sept. 1837.

(٣) I.P. F. 23 C.R.T.A. No. 19 p. 19 The Secretary of the Government of India to the Secretary of the Bombay Government 16 Oct. 1837.

هينس — أثناء مفاوضته مع السلطان — أن يشير إلى طلب الموافقة على إقامة مخزن للفحم فى عدن وسوف يكون هناك خطاب من الحكومة باسم السلطان يوضح مهمة بعثة الكابتن هينس »[١] .

وقد توجه الكابتن هينس طبقاً للتعليمات المعطاة له من حكومته وممثلاً لها إلى عدن لإنجاز هدفين : الأول المطالبة بتعويض مناسب لما لحق بالسفينة دولت وشحنتها وركابها ، والهدف الثانى لكى يسعى لشراء عدن حتى يؤمن التجارة البريطانية فى البحار الشرقية فى المستقبل ، ولضمان إقامة مخزن للفحم للسفن المارة بذلك الميناء .

ووصل هينس إلى عدن بالفعل فى ٢٨ ديسمبر سنة ١٨٣٧ ، وفى الرابع من يناير قابل السلطان لأول مرة وبدأت المناقشات بينهما . وقد أنكر السلطان بكل هدوء أى معرفة له بالنهب الذى حدث لشحنة السفينة دوريا دولت[٢] ، واسترسل السلطان : « ... إلا أنه عند ما تتحطم إحدى السفن فى أحد الموانىء الهندية أو العربية فإنه غالباً ما تضيع السفينة بحمولتها وأرواح راكبيها ، كما أن هذه الممتلكات لا تسترد من رئيس المنطقة » كما أكد السلطان أنه فى اليوم الذى سمع فيه بتحطم السفينة على مسافة من شاطىء عدن ، فإنه أرسل ابنه إلى هناك لحماية من عليها من المسافرين والبحارة وقد استأجر الناخودا من جانبه قوارب ملك أناس من الشحر والصومال ، ودخلوا فى اتفاق معه بأن ما يمكن إنقاذه من السفينة فإنهم سوف يأخذون ثلثه كما أن السلطان أرسل قارباً آخر لحمل الركاب إلى البر وعاد ابنه بعد ذلك إلى عدن .

واسترسل السلطان مبيناً أن الناخودا سيد نور الدين ورئيس الشحن

---

(١) I.P. F. 23 C.R.T.A. No. 20 p. 19 The Secretary to the Bombay Government to the Superintendent of the Indian Navy 25 Nov. 1837.

(٢) Playfair, R.L. p. 162.

سيد أنسوف قد أخبرا ابنه بأنه إذا تم نقل شحنة السفينة الغارقة بسلام إلى البر فإنها سوف تقسم إلى ثلاثة أقسام متساوية : ثلث لمالك السفينة وثلث لأصحاب القوارب الذين قاموا بنقلها، والثلث الباقى لابن السلطان إذا ما استطاع المحافظة على الشحنة ، إلا أن ابن السلطان — طبقاً لرواية أبيه — أجاب على ذلك بأن على الناخودا ورئيس الشحن أن يحافظا على سفينتهما وشحنتها وأنه لا شأن له بذلك ، ومن ثم قالا إن هذا العرض هو من جانبهما شخصياً ، فأجاب ابن السلطان أنه إذا كانت هذه هى رغبتهما فيجب أن يعطياه ورقة بذلك منهما . وقد استلم بالفعل ورقة بذلك موقعاً عليها من ناخودا السفينة الغارقة .

إلا أن هينس لم يقتنع بما سرده السلطان وطالب باسم الحكومة بدفع اثنى عشر ألف ريال هى قيمة شحنة السفينة[1] ، لأن بضائع السفينة كانت لا تزال تباع فى أسواق عدن ، ونتيجة لذلك طالب هينس بأن يدفع السلطان المبلغ السابق ذكره أو أن يرجع شحنة السفينة كاملة[2] .

فأجاب السلطان على ذلك بأنه طبقاً للاتفاق الذى وقع عليه الناخودا فإنه يجب أن يستبعد من هذا المبلغ ثلث قيمة شحنة السفينة ، وكذلك قيمة إيجار القوارب التى نقلت الشحنة إلى الشاطىء إلا أن هينس أصر على استلام الاثنى عشر ألف ريال المشار إليها ، وأضاف بأنه مستعد لاستلام الكمية الموجودة من شحنة السفينة ، وكذلك أنه يجب دفع باقى قيمة الشحنة بحيث يصل مجموع القيمة الكلية إلى إثنى عشر ألف ريال ، وأن هذا المبلغ سوف يدفع سواء بالطرق السلمية أو القهرية .

ومن ثم أبدى السلطان استعداده لإطاعة تعليمات الحكومة وأن على هينس أن يكتب إلى حكومته كى تبعث مبعوثاً من لدنها لإنهاء هذا الموضوع .

---

(١) I.P. F. 23 C.R.T.A. No. 47 p. 36 The Sultan of Aden To the Governer of Bombay 15 January 1838.

(٢) Playfair, R.L. p. 162.

فأجاب هينس بأنه هو نفسه مبعوث الحكومة وعلى حد قول السلطان : « .... ومن ثم أطعنا تعليمات الحكومة ، وأعدنا كل ما عثرنا عليه من شحنة السفينة وبلغت قيمة ما عثرنا عليه هذا مبلغ ٧٨٠٩ ريالاً ، وعند ما طالبنا الكابتن هنيس بالباقى أعطيته صكا به قيمته ٤١٩١ ريالاً على أن تدفع فى مدى عام واحد ، أى أننا لم نكسب شيئاً من هذا الأمر »(١) .

وبعد ذلك قدم هينس خطاب الحكومة إلى السلطان(*) ، وقد استغرق السلطان وقتاً طويلا كى يحلل ما جاء فى ذلك الخطاب فقد سهر مع ابنه السلطان أحمد وكبار الشيوخ طيلة الليل وهم يتباحثون(٢) .

وفى الواقع فإن السلطان بدا متردداً جداً فى الموافقة على مطلب الحكومة البريطانية حتى إنه طلب من هينس أن تكون كل المناقشات بينهما سرية(٣) .

كما أبدى السلطان ومرافقوه خوفهم من أن نقل ملكية عدن إلى بريطانيا سوف يؤدى إلى اتهام العرب لهم خارج المدينة وداخلها بأنهم باعوا أرضهم خصوصاً إذا ارتفع العلم البريطانى عليها ، إلا أن هنيس استبعد حدوث ذلك . وتساءل السلطان عما إذا كان البريطانيون سوف يعاملونه كحليف لهم ، ويدافعون عن بلاده ضد أى هجوم إذا ما أعطاهم عدن ، فأجاب هينس بأنه ليست لديه تعليمات للاجابة الحاسمة على هذا التساؤل الهام ؛ إلا أنه يمكنه أن يبعث بنقل هذه الرغبة إلى الحكومة ، ومن ثم طلب السلطان مهلة من الوقت لتدبير الأمر مع رؤساء القبيلة ، وحتى يصل إلى قرار بالنسبة لهذا الموضوع فإن على

---

(١) I.P. F. 23 C.R.T.A No. 47 p. 36 The Sultan of Aden to the Governer of Bombay 15 January 1838.

(*) لم تأت صورة هذا الخطاب فى مجموعة C.R.T.A. أو أية وثائق أو مراجع أخرى ومن المفهوم أنه بخصوص طلب شراء عدن كما تبين بعد ذلك ، وكذلك لإقامة مخزن للفحم .

(٢) I.P.F. 23 C.R.T.A. No. 21 p. 20 Captain Haines to the Superintendent of the Indian Navy 30 January 1838.

(٣) I.P. F. 23 C.R.T.A. No. 24 p. 23 The Sultan of Aden to Captain Haines 21 January 1838.

هينس أن يقوم باختيار أى نقطة تكون ملائمة لإقامة مخزن الفحم ، وسوف يوقع السلطان عندئذ بالموافقة على ذلك .

وقبل انتهاء تلك المقابلة طلب السلطان من هينس أن يمده بستة مدافع وبعض الذخيرة من السفينة لأن الهدنة بينه وبين الفضلى كانت قد انتهت[١] . وكذلك لأن الحرب كانت قد بدأت بالفعل بين اليافعى والفضلى[٢] ، إلا أن هينس اعتذر عن عدم استطاعته تنفيذ ذلك لأن السفينة هى تحت قيادة الكابتن دينتون Denton الذى هو أيضاً ليست لديه السلطة لخفض تسليح السفينة دون حصوله على الإذن بذلك من سلطة أعلى . فتساءل السلطان : « هل يمكنك إذاً أن تطلب من الحكومة أن ترسل لى بعض الأسلحة بسرعة ؟ » فأجابه هينس بأنه من الأفضل أن يكتب السلطان بنفسه إلى الحكومة طالباً منها ذلك .

ثم تطرق هينس إلى مسألة مخزن الفحم ، فأخبر السلطان بأنه قد اختار رأس ابن جاربيان أو الشيخ حامد لتكون مخزناً للفحم ، وأنه سوف يخبر حاكم عدن أو الدولة كما كان يسمى حينذاك حتى يكون مكان تجميع الفحم وتخزينه معروفاً عند وصوله .

وفى اليوم التالى تسلم هينس من السلطان خطاباً مغلقاً باسم حاكم عدن وموافقة على تحويل أية نقطة من الأرض تصلح كمخزن للفحم .

وقد قام هينس بكتابة نسخة من مسودة معاهدة قدمها للسلطان بحيث لا يبد أن هناك أى ضغط عليه ، وانتشرت الأنباء فى عدن بقرب ضمها إلى بريطانيا . ويؤكد هينس : « أنه من الشعور الذى بدا واضحاً فى المدينة

---

(١) I.P. F. 23 C.R.T.A. No. 21 pp. 20-21 C. Haines to the Superintendent of the Indian Navy. 20 January 1838.

(٢) I.P. F. 23 C.R.T.A. No. 26 p. 25 The Sultan of Aden to C. Haines. 13 January 1838.

شعرت بالثقة فى أن رفع العلم البريطانى عليها سـوف يتقبل بالسرور من سكانها »[1] إلا أن هينس لم يوضح من هم هؤلاء السكان الذين سيسرون برفع العلم البريطانى على عدن ، فمن غير المعقول أن يفرح العرب لذلك ، لأنهم لو كانوا سيسرون لرفع العلم البريطانى على مدينتهم لما حاربوا هينس وقواته كما سنرى فى الفصل التالى ، إلا أنه من المعقول أن يبهج ذلك اليهود فى المدينة ، والذين كانوا بصفة عامة كتبة الحسابات بالنسبة للشيوخ وكذلك كانوا منغمسين فى الأعمال التجارية وكانوا فى مجموعهم عيوناً للكابتن هينس بالنسبة للشيوخ فى المنطقة[2] .

وفى ١١ يناير سنة ١٨٣٨ اتخذ الموقف طابعاً جديداً إذ أبلغ هينس سلطان عدن بأن حكومته قد فوضته لعقد معاهدة مع السلطان لأجل « شراء عدن والأرض والنقط المحيطة بها ، والمنطقة المنخفضة الممتدة شمالا حتى خور مكسر والتى تتصل بموانىء جوبة التواهى وبندر صيرة وبندر دوراس وخلجان صيرة الصغيرة وبقية الجزر المجاورة » . واسترسل هنيس : « وسوف ترى بحكمتك وتتنبأ بالفوائد التى سوف تعود على بلادك من هذا الاتصال والارتباط مع البريطانيين ، كما يجب أن تكون متيقناً من أن رفع العلم البريطانى سوف يكون ضماناً لسلامة ممتلكاتك ، وستتضاعف ثرواتك بازدياد التجارة فى مدنك الداخلية نتيجة لضمان تجارة التصدير على يد الإنجليز الذين يمتلكون عدن » .

ومن وجهة نظر هينس فإن عدن حينذاك لم تكن لها أهمية كبير للسلطان ، بل إن أهميتها كانت تتضاءل عاما بعد عام ، وقد تصبح فى وقت قصير مطمحاً لبعض القوى الخارجية وحينذاك سوف تصبح عدن شوكة فى جنب

---

(١) I.P. F. 23 C.R.T.A No. 21 p 21 C. Haines to the Superintendent of the Indian Navy 20 January 1838.

(٢) I.O.L. Political Department. Secret Letters from Bombay. No. 37 of 1845. C. Haines to the Honible J.P. Hilloughby Esquire Chief Secretary to Government Bombay. Aden 28 April 1845.

السلطان بدلاً من أن تكون خطاً خارجياً للدفاع عن السهول الداخلية الخصبة والقرى التابعة للسلطان[١] .

والمنطق الاستعمارى واضح تماماً فى كلمات هينس ، فهو من ناحية يظهر أن عدن ليست بذات قيمة كبيرة للسلطان ، ومن ناحية أخرى يوضح الفوائد الكبيرة التى سوف تعود على السلطان من جراء بيعها للبريطانيين وفى الواقع فإن السلطان لم تكن لتخدعه كلمات هينس مطلقاً ، فكما سنرى فإن العملية لم تتم بهذه السهولة بل إنها ارتكزت أولا وأخيراً على الغزو البريطانى المسلح .

وعلى أية حال فإن هينس عرض على السلطان الدخول فى معاهدة لنقل ملكية الأراضى السابق ذكرها إلى بريطانيا وقدم له مسودة لمعاهدة مكتوبة باللغة العربية لدراستها وعرض هينس دفع أية مبالغ يطلبها السلطان باسم شركة الهند الشرقية ثمناً لتلك الأراضى ، وأنه فى حالة امتلاك بريطانيا لعدن فإنه بمقتضى تلك المعاهدة سوف يعامل السلطان باحترام ويكون له مطلق الحرية فى الإقامة فى عدن ، ويحتفظ بملكيته لمنزليه الكبيرين هناك[٢] .

إلا أن السلطان من ناحية أخرى أبرز وجهة نظره الحقيقية عندما اتصل بحاكم بومباى فى ١٥ يناير سنة ١٨٣٨ مستفسراً عن مقصد الحكومة البريطانية بالنسبة لعدن ، وعن كيفية تحويلها للحكومة البريطانية ، فكما بدا من طلب هذه الحكومة أنها ترغب فى رفع العلم البريطانى على عدن والتواهى ، والقيام بالتجارة فيها ، وتساءل السلطان عما إذا كان المطلوب هو الاتفاق على نفس المنوال الذى الذى تم بين السلطان عبد الكريم وشركة الهند الشرقية البريطانية سنة ١٨٠٢ ؛ لأن هينس أجاب على ذلك بالنفى قائلا إن الأرض سوف تكون ملك العرب والموانىء ملكا للبريطانيين ، واستمر السلطان فى خطابه « . . . . ويجب أن

(١) I.P. F. 23 C.R.T.A. No. 23 p. 22. C. Haines to the Sultan of Aden 11 January 1838.

(٢) I.P. F. 23 C.R.T.A. No. 23 p. 22. C. Haines to the Sultan of Aden 11 January 1838.

يكون معلوماً لدى فخامتك أن هناك مثلاً عربياً يقول : دع الجسد يحترق ولكن لا تدع الوطن يطعن فى داخله ، وأنه من الأفضل بيع شخص لآخر من تنفيذ ذلك ، وتحقيق هذا الأمر سوف يسلبنا مواردنا ويفقدنا كرامتنا ، وإذا كنتم فخامتكم تريدون تحقيق بعض الأمور فى عدن ولمدة تطول أو تقصر فإن عدن تعتبر مثل موانئكم تماماً ، فنحن أصدقاء قدماء ويمكنك أن تعيش تحت علمك ونحن تحت علمنا . ويمكنك الدخول فى اتفاق لترتيب ذلك ، ونحن لن نتعرض لك بسوء ولا أنت تتعرض لنا بسوء وعلى كل منا أن يعتمد على موارده ويحافظ على سمعته » .

كما لمح السلطان إلى مبلغ الـ ٤١٩١ ريالا والتى وقع صكا بها باعتبارها بقية قيمة شحنة السفينة الغارقة وأنه يحسن أن ينقصها حاكم بومباى لأن دفعها كلها لا يتمشى مع مبادىء العدالة[١] .

وفى ٢١ يناير تسلم هينس خطاباً من السلطان وزيارة من رشيد بن عبد الله الذى عينه السلطان ممثلا شخصياً له فى الشئون التى تجرى بينه وبين هينس . وفى هذه المقابلة طلب رشيد باسم السلطان من هينس أن يتدخل ويتصل بسلطان الفضلى كى يكف عن الإضرار بمصالح سلطان عدن وكان هذا هو أول طلب للسلطان بأن يتدخل هينس فى المنازعات الداخلية بين القبائل ، وعموماً فقد وعد هينس بإجابة السلطان إلى طلبه .

إلا أن الأمر الهام الذى ركز عليه هينس أثناء مقابلته لممثل السلطان هو رغبته فى الحصول على إجابة حاسمة بالنسبة لموضوع نقل ملكية عدن إلى بريطانيا . وكان لدى هينس شك كبير فى أن السلطان يماطل فى تنفيذ ذلك ، وأن طلب السلطان تأجيل البت فى الموضوع لحين رجوعه إلى رأى الشيوخ كان للمماطلة لا أكثر ولا أقل وعلى حد قول هينس : « . . . إننى

---

(١) I.P. F. 23 C.R.TA. No. 47 pp. 36-37 The Sultan of Aden to the Governer of Bombay 15 January 1838.

عرفت من مصدر موثوق به أن ما قاله السلطان بخصوص عقد مجلس للشيوخ كان ادعاء كاذباً » .

ومن ثم كانت تعليمات هينس لرشيد بن عبد الله ممثل السلطان هى أنه يريد المناقشة فى نقطة واحدة وهى أنه يريد توقيع السلطان على نقل ملكية عدن إلى بريطانيا ، وكذلك أن يقترح السلطان الثمن الذى يريده فى مقابل ذلك » .

وقد نجح هنيس فى ذلك — على حد قوله — إلى درجة أن المترجم الذى كان يترجم بينه وبين رشيد عاد ومعه موافقة السلطان على مبدأ نقل ملكية عدن إلى بريطانيا ، إلا أن السلطان لم يذكر الثمن الذى يريده فى مقابل ذلك ، لأنه فضل أن تختار الحكومة الثمن الذى تريده[1] . ألا أن السلطان أوضح أنه يعتمد على عدن فى الحصول على دخوله ، هذا بالإضافة إلى أن جيرانه يتقاضون منه الرواتب وعدن تساعده على ذلك . وأشار السلطان إلى أن الإجابة النهائية بالنسبة لمسألة نقل ملكية عدن ستكون فى بحر شهرين ، وفى غضون ذلك فإنه يمكن لهينس أن يذهب إلى بومباى ويخبر حكومته بتفاصيل اتصالاته مع السلطان . . . وعند ما تنتهى من ذلك وتعود فى مارس يمكنك بناء المنازل والقلاع وأى شىء تريد فإن المدينة سوف تصبح ملكك إلا أنه يجب النظر بعين الاعتبار إلى الرواتب التى أعطيها لجيرانى فى عدن ، أى إنه عند ما تكون المدينة ملكك فإنه يجب عليك أن ترضيهم جميعاً ... » .

كما أوضح السلطان أنه غير مسئول إذا ما هاجم سكان عدن هينس ورجاله عند وصولهم إلى عدن لأن عليه أن يرضيهم جميعاً ، وتشبث السلطان بأنه فى حالة ملكية بريطانيا لعدن فإن على هنيس أن يمنح السلطان إما نصف متحصلات الضرائب أو راتباً شهرياً أو سنوياً ، وبشرط أن تمتد سيادة السلطان على رعاياه ، وأن تمتد السلطة البريطانية على الرعايا البريطانيين .

---

(١) I.P. F. 23 C.R.T.A. No. 27 p. 25 Extract. C. Haines to the Superintendent of the Indian Navy. 3 February 1838.

وواضح أن السلطان كان يسوف ويماطل ويحاول بشتى الطرق أن يعيق عملية نقل عدن إلى ملكية بريطانيا ، فهو لا يريد تنفيذ ذلك ، ولكنه حريص على صداقته مع بريطانيا ، تلك الصداقة التى قد تدعمه بالسلاح اللازم له حتى يأمن شر جيرانه المتربصين ، فهو يعد بنقل ملكية عدن ، ولكنه لا ينفذ بل سيحارب إذا لزم الأمر حتى يحول بين بريطانيا وبين الاستيلاء على قطعة من بلاده .

إلا أنه مما يدعو للدهشة أن ينه السلطان كلامه بهذا التهديد « وإذا لم تأت فى مدة الشهرين وجاء الأتراك أو أية قوى أخرى واستولت على المنطقة كلها منى بالقوة فلا تلومنى على ذلك »[١] .

فهل كان السلطان حريصاً على أن يبدو موافقاً على مسألة نقل عدن إلى ملكية بريطانيا؟ أم كان يريد المزيد من الأسلحة اللازمة لمواجهة تلك الأخطار الخارجية ؟ أم كان يريد التهديد فقط حتى يرفع البريطانيون الثمن أو الراتب الذى سيدفعونه فى مقابل نقل ملكية عدن اليهم ؟

وعلى أية حال ، فقد تغاضى هينس عما قاله السلطان عن مهلة الشهرين التى اتفقا عليها لإنهاء الموضوع وأصر على أن الحكومة البريطانية ترغب فى إنهاء الموضوع والحصول على قرار نقل ملكية عدن إليها ، ودفع الثمن المطلوب فى مقابل ذلك . وأوضح هينس أيضاً أنه بمجرد رفع العلم البريطانى على عدن فإن سكانها سيكونون خاضعين لمن يحكمونها أما أن يظلوا خاضعين لسلطان عدن فإن هذا يبدو أمراً مضحكا ، وتساءل هينس : « . . . وإذا استمر اليهود والعرب والهنود رعايا لك فمن الذى سيبقى كرعية بريطانية ؟ إننا إذا استبعدنا هؤلاء فلن يبق سوى بعض الخرائب والمقابر ، إنك بطبيعة الحال لا يمكنك الاحتفاظ بسلطاتك فى عدن فى حالة انتقال ملكيتها إلينا ، فمن يريد أن يبق

(١) I.P. F. 23 C.R.T.A. No. 33 pp. 29-30 The Sultan of Aden to C. Haines. 18 January 1838.

فيها فسوف يصبح رعية بريطانية أما من يريد أن يكون من رعاياك فعليه أن ينتقل إلى الأراضى التابعة لك . ولن نرغم أحداً على أن يبقى تحت علمنا قسراً » .

إلا أن هينس من ناحية أخرى وعد بتقديم الاحترام الواجب للسلطان ثم طالب مرة أخرى بأن يعطيه السلطان إجابة حاسمة بالنسبة للمبلغ المطلوب ثمناً لنقل ملكية عدن والأراضى التى ذكرت آنفاً سواء كان هذا الثمن سوف يدفع بأكمله أم على شكل راتب سنوى أو شهرى . ورفض هينس مطلب السلطان بدفع نصف دخول الجمارك لأنها فى ذلك الوقت كانت قليلة جداً إلا أنها سوف تزداد تحت الإدارة البريطانية . ثم ألح هينس بأنه سوف يبحر إلى الهند وهو آسف لأن السلطان لم يعطه قراراً حاسماً رغم أن المسألة التى يدور حولها السلطان تبدو فى منتهى البساطة فالمبلغ اللازم لا يحتاج إلى حساب كبير إذا ما وضع السلطان فى حسابه أن النشاط التجارى فى المدينة كان آخذاً فى الاضمحلال رويداً رويداً ، وأن دخله من عدن فى العام السابق كان ٦٠٠٠ ريال فقط ، ولذا فإن الأمر لا يحتاج إلى هذا الوقت الطويل أو إلى عمليات حسابية معقدة(١) .

إلا أن السلطان أجاب على ذلك بأن مهلة الشهرين التى سوف يسافر فيها هينس إلى بومباى ستمكنه من بحث الأمر مع رجال قبيلته وكذلك يمكن لهينس التباحث مع حكومته . كما أصر السلطان على أن ينال نصيبه من أى تقدم قد يصيب عدن ، كما أصر على استمرار سيادته على رعيته « .... وأى خسائر تصيب عدن سوف نتحملها نحن وأنت والحكومة وكذلك فأية مكاسب قد تحدث فإنها يجب أن تقسم بالتساوى ، وكذلك سوف تستمر سيادتنا على رعيتنا ولكم سلطتكم على رعيتكم »(٢) .

---

(١) I.P. F. 23 C.R.T.A. No. 35 pp. 30-31. C. Haines to the Sultan of Aden. 24 January 1838.

(٢) I.P. F. 23 C.R.T.A. No. 36 p. 31 The Sultan of Aden to C. Haines. (without date).

وفى ٢٦ يناير استقبل هينس على ظهر سفينته ممثل سلطان عدن رشيد ابن عبد الله ومعه خطاب معتمد من السلطان أحمد بن السلطان محسن . وأخبر رشيد هينس بأن المبلغ المطلوب لنقل ملكية عدن هو ٨٧٠٠ ريال سنوياً . وكان سبب رفض السلطان لقبول مبلغ كبير فوراً ودفعة واحدة سبباً معقولاً ، فقد قال إنه إذا ما دفع له مبلغ كبير مرة واحدة فإن ذلك سوف يكون سبباً فى إثارة طمع جيرانه ومحاولتهم إثارة القلاقل معه إلى أن يعطيهم بعض هذا المبلغ. هذا بالإضافة إلى أن راتباً سنوياً سوف يؤكد للسلطان مكاناً دائماً فى عدن تحت الحماية البريطانية ، كما أن الراتب السنوى يعنى نوعاً من العلاقة المستمرة التى تسمح بتقديم المعاونة البريطانية له إذا ما حدث هجوم على أراضيه من جانب القبائل الأخرى .

وعلى أية حال ، فقد طلب هينس من رشيد ممثل السلطان أن يحضر الجياد صباح يوم ٢٧ عند الميناء حتى يمتطيها هو ورفاقه إلى مقر السلطان فى عدن . وعند المساء علم هينس أن السلطان أحمد قد وصل تواً ومعه مائة من البدو وأنه سوف يرسل الجياد فى صباح اليوم التالى .

وفى اليوم التالى انتقل هينس إلى قارب السفينة الكوت ومعه الملازم سوان Swan والمستر هارملتون Harmilton وعند ما نزل هينس إلى البر دهش عند سماعه أن هناك نية للغدر به ، ومن ثم أعطى تعليماته بالعودة إلى القارب فوراً ، وفى تلك اللحظة كان أحد البدو يندفع بأقصى سرعته ليبلغ عن عودة هينس ومرافقيه إلى السفينة . وطبقاً للوثائق البريطانية فإن المؤامرة كانت تتلخص فى أنه بعد أن غادر رشيد ممثل سلطان لحج ومعه الاتفاق على دفع ٨٧٠٠ ريال سنوياً فى مقابل نقل ملكية عدن إلى بريطانيا ، فإن السلطان أحمد لم يتوجه إلى لحج مباشرة ، بل توجه إلى قرية يعيش فيها صهره ، حيث أقسم وأقسم معه الجميع على أن يأسروا هينس وأن يستولوا على كافة الأوراق التى جمعها منذ بداية بعثته ، ونظم السلطان أحمد الأمر على أن يرافقه مائة رجل إلى عدن وأن يستعد ١٥٠ عند الشيخ عثمان للاستعانة بهم إذا ما حاولت

السفن البريطانية فى عدن فك أسره . إلا أنه مما يدعو للدهشة أن يرسل رشيد ابن عبد الله ممثل السلطان إلى المترجم الذى كان يترجم بينه وبين هينس رسالة ينبهه فيها إلى خطورة الموقف « . . . خذوا حذركم ، وامنع السادة الانجليز من مقابلة السلطان أحمد والسيد حسين اللذان أقسما على القرآن على أسر رئيسهم (هينس) وأخذ كافة الأوراق منه بالقوة » . وعزم هينس على أن لا يظهر بأنه كشف المؤامرة وكتب خطاباً إلى السلطان أحمد يدعوه فيه إلى زيارته على ظهر السفينة[1] « . . . إذا كنت قد أخذت السلطة من والدك فإننى أطلب منك تحديد المبلغ اللازم لنقل ملكية عدن إلى بريطانيا وأنا مضطر لأن أطلب منك تحديد هذا المبلغ اللازم لنقل ملكية عدن إلى بريطانيا وأنا مضطر لأن أطلب منك تحديد هذا المبلغ كتابة ، وقد كنت فى طريقى اليك بالجياد التى أرسلتها ، إلا أننى لم أرد أن أزعجك بزيارتى ، فعدت الى السفينة حيث سأكون فى انتظارك»[2].

وقد أجاب السلطان أحمد على ذلك بأنه جاء الى عدن نيابة عن والده لوضع الترتيبات النهائية بخصوص عدن ولعقد معاهدة بخصوصها بينه وبين هينس[3] الا أن هينس أصر على رأيه بخصوص مقابلة السلطان له على ظهر سفينة « ... ويبدو أنه أكثر ملاءمة من ناحيــة السرية أن تقابلنى على ظهر السفينة حيث يمكننا أن نناقش وننظم الأمور حسبما تريد وبدون أى خوف من أن يعرف أحد من أفراد شعبك بنتيجة مباحثاتنا » . وطالب هينس فقط بأن يخبره السلطان أحمد بالثمن الذى يراه مناسباً فى مقابل نقل ملكية عدن إلى بريطانيا[4] .

---

(١) I.P. F. 23 C.R.T.A. No. 27 pp. 25-27 C. Haines to The Superintendent of the Indian Navy. 3 Febreuary 1838.

(٢) I.P. F. 23 C.R.T.A. No. 40 p. 33 C. Haines to Sultan Ahmed 28 January 1838.

(٣) I.P. F. 2? C.R.T.A. No. 41. p. 33 Sultan Ahmed to C. Haines 28 Janu[illegible]

(٤) I.P. F. 23 C.R.T.A. No. 42 p. 33 C. Haines to Sultan Ahmed 28 January 1838.

إلا أن السلطان أحمد أجاب على هينس إجابة قوية صريحة قد تكون ممثلة لوجهة نظره وحده لأننا كما رأينا فإن رشيد بن عبد الله ممثل السلطان محسن الأب هو الذى ساعد هينس على الفرار من القبض عليه ومن المحتمل أن تكون هذه الإجابة القوية نتيجة لأن السلطان أحمد قد تبين أن هينس قد علم بنية اختطافه فرأى أن لاداعى لمزيد من المماطلة . ونحن نميل إلى هذا الرأى فقد صارح السلطان أحمد هينس أخيراً بقوله : « .... إذا أردت أن تؤكد صداقتنا تعال إلى فى عدن ، وإذا أردت أن تأخذ عدن فإن أهلها لا يريدونك وأنا لا أكذب عليك فإنى دائماً أقول الحق ، فلن يبارح أهل عدن منازلهم حتى الموت »[1].

وهنا كشف هينس عن معرفته بنية اختطافه فأرسل خطاباً شديد اللهجة إلى السلطان أحمد يخبره فيه بمعرفته بسبب مجيئه إلى لحج وأنه سوف يخبر حكومته بالمؤامرة حتى تتخذ ما تراه ضرورياً لذلك ، فعدن وموانيها هى ملك لبريطانيا بمقتضى توقيع السلطان محسن بذلك . ولذا وبعد تلك المؤامرة التى حاكها السلطان أحمد فإن البريطانيين أحرار فى أن يتخذوا الأساليب التى يرونها مناسبة لمواجهة هذه التصرفات .

إلا أن هينس عرض فى محاولة أخيرة منه أنه إذا حدد السلطان أحمد المبلغ المطلوب لنقل ملكية عدن إلى بريطانيا فإنه سينسى الإهانة التى وجهت إليه وسوف يبدأ صفحة جديدة فى علاقته بالسلطان أحمد ؛ وفى نفس الوقت أبلغ هينس السلطان محسن الأب بمؤامرة ابنه ضده وكيف أنهما سيندمان على ذلك[2] .

وتوقفت المفاوضات الأولية بين الكابتن هينس والسلطان محسن وابنه

---

(١) I.P. F. 23 C.R.T.A. No. 43. p. 34 Sultan Ahmed to C. Haines 29 January 1838.

(٢) I.P. F. 23 C.R.T.A. No. 46 p. 35 C. Haines to Sultan of Aden. 30 January 1838.

السلطان أحمد عند ذلك الحد ، أى إنهما لم يتفقا على بنود محددة بخصوص نقل ملكية عدن إلى الحكومة البريطانية .

وبدأت منذ ٢٦ مارس سنة ١٨٣٨ مرحلة التفكير فى الاستيلاء على عدن بالقوة المسلحة طالما أن سلطانها لا يوافق على بيعها للحكومة البريطانية ، وإن كان حاكم بومباى يرى أن حادثة نهب السفينة دوريا دولت لا تعط بريطانيا الحق فى الاستيلاء على الميناء بل إن الموضوع كان ينحصر فى طلب التعويض فقط ، وأنه إذا ما تم الحصـــول على التعويض المناسب فإن على الحكومة البريطانية أن تقوم ببعض الترتيبات السلمية لاحتلال الميناء ، وإذا ما فشلت هذه الترتيبات فى الوصول إلى تنفيذ نقل الميناء إلى ملكية الحكومة البريطانية فإنه يجب اتخاذ إجراءات أكثر تأثيراً . واعتبر حاكم بومباى أن المؤامرة التى دبرها السلطان أحمد حى وإن لم تكن لها أهمية كبيرة ظاهرياً فهى من وجهة نظر أخرى حادثة لها أهميتها ، بل يمكن اعتبارها من وجهة النظر البريطانية حادثة سعيدة لأنها أوضحت بإيجاز ضرورة استيلاء بريطانيا على عدن إذا ما أرادت أن تقيم مخزناً ضخماً للفحم ومأوى للسفن فى ذلك الميناء ، كما أن وضع مخزن الفحم والسفن التجارية تحت رحمة العرب الذين قد يتملصون فى أى وقت من اتفاقاتهم يحتم أن يكون لبريطانيا قوة عسكرية قوية وقادرة فى المنطقة[1] .

إلا أن حكومة بومباى — رغم ذلك كله — كانت لا تزال تأمل فى الاستيلاء على عدن بالطرق السلمية حتى تحقق غرضين : الأول أن تتلافى استخدام القوة المسلحة وما يستتبع ذلك من تكاليف باهظة ، وكذلك زرع الأحقاد بين المستعمرين الجدد وأهل البلاد ، والهدف الثانى هو أن تحقق رغبات السلطات فى لندن والتى فضلت احتلال عدن بالطرق السلمية . ورأت حكومة بومباى أنه يمكن

---

(١) I.P. F. 23 C.R.T.A. No. 49 pp. 37-40. Minute by the Governer of Bombay 26 March 1838.

اختيار ضابط يستطيع القيام بهذه المهمة وإرساله إلى عدن على رأس قوة حربية وبحرية لحمايته فى حالة الهجوم المفتوح أو السرى عليه من جانب الأعراب فى المنطقة ، فالطريقة التى عومل بهـا هينس تجعل من المحتمل أن تتعرض البعثة لبعض المقاومة ولذا يجب أن ترافق الضابط المبعوث إلى عدن قوة للقضاء على أية مؤامرة قد يتعرض لها(١) .

ويجب أن لا ننسى هنـا أن محمد على والى مصر الطموح قد مضى يبنى تلك الإمبراطورية الواسعة وأمكنه أن يستولى على الساحل اليمنى كله ، بل إن الأنباء تواترت بالفعل إلى لندن بأن الباشـا لديه مخططات واسعة ترمى إلى الاستيلاء على عدن ومسقط وبغداد ، وكذلك على سواحل مدخل البحر الأحمر وخارج مضيق باب المندب(٢) .

ولذا بدا من الأهمية بمكان من وجهة النظر البريطانية الإسراع فى الاستيلاء على عدن ، وأن تبذل جهدها حتى تقتنص تلك النقطة الاستراتيجية الحاكمة من هذا الوالى الطموح ، وكإجراء تمهيدى قامت حكومة بومباى بالاتصال بقائد الأسطول الهندى لوضع إمكانياته تحت تصرفها وأن على هذا القائد أن يتصل بالكابتن هينس لكى يقرر أولاً : احتمال حدوث صعوبة عند تنفيذ الارتباط الذى كان نتيجة المفاوضات بين هينس وسلطان عدن ، وثانياً حجم القوة اللازمة لتنفيذ العملية بالطرق السلمية ، وثالثاً حجم القوة اللازمة للسيطرة على الموقف إذا ما رفضت سلطات عدن التمسك بارتباطاتها وقاومت تنفيذ الخطط البريطانية(٣) .

---

(١) I.P. F. 23 C.R.T.A. No. 52 p. 41 The Bombay Government to the Secret Committee. 27 August 1838.

(٢) I.O.L. B. 8 Memorandum p. 5.

(٣) I.P. F. 23 C.R.T.A. No. 52 p. 41 The Bombay Government to the Secret Committee, 27 August. 1838.

وقد أجاب هينس على الاستفسارات السابقة إجابة مفصلة ... فمن حيث صعوبة تنفيذ الارتباط الذى تعهد سلطان عدن بموجبه بنقل ملكية عدن إلى الحكومة البريطانية « ... فإننى أرى أنه من المحتمل جداً أن تحدث صعوبات فى وجه تنفيذ ترتيبات نقل عدن إلى ملكية بريطانيا لأن العرب هناك سوف يطلبون مهلة لبضعة أيام حتى يناقشوا الأمر ، وفى نفس الوقت يحاولون الحصول على أفضل مساومة من وجهة نظرهم بالنسبة لهذ الموضوع ، وعلى أية حال يمكن كسب الأمر بتأثير المال وبمظاهرة للقوات ، وعلى وجه الخصوص إذا كانت بعضها قوات بريطانية ، ومن خبرتى أستطيع أن أؤكد أن التعامل مع سلطان عدن وأقاربه — الذين يؤثرون عليه تأثيراً كبيراً — يحتاج إلى قدر كبير من الصبر وهدوء الأعصاب حتى يستطيع المرء أن يقنعهم بآرائه » .

كما أكد هينس بأن الصعوبة التى سوف تواجه ترتيبات نقل عدن إلى ملكية بريطانيا لن تأت من جانب السلطان ولكن من جانب ابنه أحمد وزوج ابنته سيد محمد حسين ، وكذلك من رئيس قبيلة الحوشبى الذى تزوج السلطان أحمد ابنته .

وهنا بدأ هينس يحث على الاتصال بالقبائل المحيطة بعدن، وكانت هذه هى أول مرة يوصى هينس فيها بذلك « ... خصوصاً رؤساء قبائل الفضلى واليافعى وإحاطتهم برغبة الحكومة البريطانية فى صداقتهم وتشجيع التجارة من أجل مصلحتهم ، وهذا يؤدى إلى تلافى أى شك بالنسبة لأول تدخل لبريطانيا فى المنطقة » ولا شك أن هينس كان يقصد من ذلك عدم تجمع العرب فى المنطقة ضد التدخل البريطانى .

كما اقترح هينس أن تتكون القوات اللازمة لمواجهة أية احتمالات من ٣٠٠ من المشاة الانجليز و ٢٥٠ من المشاة الهنود وكذلك ٣١٠ من المدفعية الهندية . كما اقترح أيضاً أن تتكون القوة البحرية من أربع سفن حربية تحمل ١١٤ من البحارة الانجليز و ٣٠ من البحارة الهنود ، وكذلك يجب أن توافق الحملة سفينتان لهما قاع عميق للقيام بعملية نقل الفحم . كما اقترح هينس أيضاً أن

تتكون الحامية اللازمة للدفاع عن عدن بعد الاستيلاء عليها من ٢٠٠ من المشاة البريطانية و ٤٠٠ من المشاة الهندية و ٤٠ من المدفعية البريطانية و ٦٠ من المدفعية الهندية «وهذه الأعداد تعتبر كافية فى البداية ، ولكن بعد ازدياد السكان الذين سيرفرف عليهم جميعاً العلم البريطانى . هذا بالإضافة إلى التطور المرتقب لعدن حيث ستصبح سوقاً تجارية رائجة ، كل ذلك سوف يجعل من الضرورى العمل على زيادة هذه القوات » .

كما اقترح هينس ضرورة إبقاء السفن الحربية فترة من الوقت فى ميناء عدن بعد سقوطها فى أيدى البريطانيين ؛ لأن ذلك سوف يكون له تأثير معنوى كبير لأن البدو يخافون من رؤية السفن الحربية [1] .

إلا أن حكومة بومباى كانت لا تزال تفضل الحصول على عدن بالطرق السلمية ، ولذا صدرت التعليمات إلى هينس بالتقدم إلى عدن على ظهر السفينة الحربية الـكوت ، على أن يكون قائدها تحت إمرة الـكابتن هينس كما جاء فى تعليمات حاكم بومباى أنه عند ما يصل هينس إلى عدن فإن عليه أن يتقدم فوراً لتجديد مفاوضاته السابقة مع السلطان ، وأن يحاول بمهارة الحصول على التصديق السريع على التنازل عن عدن ، وأنه إذا تبين له أن هناك نوعاً من المماطلة فى تنفيذ الارتباط فعليه أن يؤكد للسلطان عدم كفاية التعويض المقدم نتيجة للاهانة والنهب الذى حدث لسفينة تحمل العلم البريطانى ، وأنه لا يمكن التجاوز عن هذه الإهانة التى لحقت بهذا العلم بدون التنازل عن عدن ، وأن هذه الإهانة الـكبيرة سوف تتبعها إجراءات قاسية من جانب الحكومة البريطانية ، إلا إذا نفذ السلطان ارتباطه بخصوص نقل ملكية عدن إلى الحكومة البريطانية ، كما أن للكابتن هينس استخدام لهجة أعنف إذا ما وجد ذلك ضرورياً ؛ لأن السلطان وقع اتفاقية التنازل عن عدن دو أن يحدد المبلغ الذى ستدفعه له الحكومة

(١) I.P. F. 23 C.R.T.A. No. 54 pp. 42-43 C. ines to the Superintendent of the Indian Navy. 22 August 1838.

البريطانية سنوياً فى مقابل هذا التنازل ، وحتى هذا المبلغ كان هناك نوع من الاتفاق عليه . كما يجب أن يحاط السلطان علماً بأنه إذا صدق على التنازل فإن الحكومة البريطانية يسعدها أن تنسى الإهانات السابقة ، أما إذا تنصل من ارتباطه فإنه سيكون مسئولا ليس فقط عن الإهانة التى لحقت بالعلم البريطانى بالنسبة لحادثة السفينة الغارقة ، بل أيضاً بالنسبة للاهانة التى لحقت بشخص الضابط مبعوث الحكومة البريطانية لطلب التعويض عن الإهانة السابقة . وفى النهاية وبعد أن يبذل كل الجهود اللازمة لإقناع السلطان بالموافقة على التنازل فإن على هينس أن يبلغه بأنه إذا تنصل عن ارتباطه فإن الحكومة سوف ترسل القوة اللازمة للاستيلاء على عدن بسرعة ودون دفع أية مبالغ له ولأسرته .

كما أرفقت حكومة بومباى مع تعليماتها للكابتن هينس مسودة معاهدة باللغة الإنجليزية والعربية « ويرغب الحاكم فى توقيعها مع سلطان عدن على أن يتم التصديق النهائى عليها من الحاكم العام للهند » .

وللكابتن هينس الحق فى التصرف فى إضافة مبلغ قليل إلى مبلغ الـ ٨٧٠٠ ريال التى وافق عليها السلطان كراتب سنوى فى مقابل تحويل ملكية عدن إلى الحكومة البريطانية فقد يجعله ذلك يوافق على تنفيذ الارتباط .

وفى حالة نجاح المفاوضات بين هينس والسلطان « فإن الحاكم يسعده أن يتجاوز هينس عن كل التعويض المطلوب نتيجة لنهب السفينة دوريا دولت وفى هذه الحالة يجب أن يعاد إلى السلطان الصك الذى أخذ منه بقيمة المبلغ المتبقى من التعويض » .

وأضافت التعليمات بأنه يجب أن يحمل هينس معه كمية من الريالات وبعض الهدايا التى تلائم السلطان وأسرته وبعض الشخصيات الهامة فى عدن ، وهذا مع وجوب عدم إظهار أية مظاهر للتساهل حتى لا تحدث أية مفاجآت .

كما صدرت التعليمات أيضاً إلى الملازم وسترن Western من سلاح

المهندسين بمرافقة البعثة إلى عدن لأجل وضع تقرير عن القلاع القائمة حالياً وعن المطلوب إقامتها للدفاع عن المكان ، وكذلك لتوضيح الأبنية اللازمة لإيواء القوات التى قد تحضر إلى عدن .

كما سمح للكابتن هينس بأن يأخذ معه المترجم الذى حضر اتفاقية التنازل ، وأكد الحاكم ضرورة قيام هينس بتدعيم علاقاته مع القبائل العربية المجاورة لعدن على أن تقف هذه العلاقات عند حد تأكيد حسن النية والصداقة مع الحكومة البريطانية . كما أنه على هينس أن يضمن لسلطان عدن حمايته وحماية عائلته ، وأن يوضح أنه طالما أن الجميع يحترمون الحقوق والمصالح البريطانية فان الحكومة سوف لا تتدخل فى المنازعات بين القبائل المختلفة إلا إذا طلبت الأطراف المعنية توسط الحكومة فى هذه المنازعات[١] .

وطبقاً لتعليمات الحاكم تقدم هينس على ظهر السفينة الكوت ، وطلب من الكابتن دينتون Denton أن تتوقف السفينة عند المخا حيث تزودت بالمياه والخشب والمؤن اللازمة ، ثم تحركت السفينة من المخا إلى عدن حيث وصلت إليها فى الرابع والعشرين من أكتوبر .

وجاءت الأنباء إلى هينس بأن السلطان أحمد بن سلطان لحج وعدن قد وصل إلى عدن فى نحو ١٥٠ من البدو المسلحين ، ومن ثم أرسل هينس خطاباً إلى السلطان محسن وخطاباً آخر إلى حاكم المدينة[٢] ، وقد أبلغ هينس سلطان عدن فى خطابه هذا بأنه جاء لتنفيذ اتفاق يناير الماضى كمبعوث من الحكومة ، وبغية عدم التأخير ، طالب هينس بأن يقابل السلطان أو مبعوثاً من لدنه لتنفيذ

---

(١) I.P. F. 23 C.R.T.A. No. 55 pp. 43-45 The Secretary to the Government of Bombay to the Superintendent of the Indian Navy 5 Sept. 1838.

(٢) I.P. F. 23 C.R.T.A. No. 62 pp. 51-52 C. Haines to the Secretary to the Bombay Government 7 November 1838.

الاتفاق وذلك بالنسبة المبلغ المطلوب دفعه من الحكومة البريطانية فى مقابل نقل ملكية ميناء عدن إليها ، وأن هذا يعد تعويضاً عن الإهانات المتكررة التى لحقت ببريطانيا ، كما حث هنيس السلطان كى يوقع الاتفاق لأنه فى مصلحة أسرته ودولته ، وأنه لا يمكنه التفاوض مع أحد من مبعوثيه إلا إذا كان معه ما يفيد أنه مبعوث من السلطان وبتوقيع السلطان[١] .

وفى يوم ٢٦ أكتوبر أرسل السلطان أحمد بن السلطان محسن خطاباً تاريخياً إلى الكابتن هينس ، وهو خطاب حادشديد اللهجة يظهرمدى الهوة التى تكونت بينه وبين هينس ، وبدا أحمد كأقوى شخصية فى عدن فقد قال أحمد فى خطابه هذا : « .... فى وقتنا هذا فإن السلطان لا سلطان له على ... ولا إجاباته أنا ملتزم بها ، وإذا مكثت حيث أنت فسوف أقطع رأسك فأنا أعلى سلطة منك ومن والدى ، وإذا جئت إلى باب عدن فسوف أفتح لك الباب وهناك سوف أقطع رأسك ، وإن هذه هى لهجة البدو »[٢] .

وتوضح هذه الكلمات النارية الشعور العربى فى عدن ضد الانجليز ، فقد كانت هذه هى وجهة نظر العرب فى عدن وما حولها ، وإن لم يستطع أن يجهر بها السلطان محسن الذى آثر السير فى طريق مماطلة الإنجليز حتى يأمن شرهم ، ولم يفضل أن يجاهرهم بالعداء الذى قد يفقده كل شىء إلا أن السلطان الابن آثر أن يوضح الموقف بصراحة مع هينس وداحضاً ما ادعاه هينس من أن الاحتلال البريطانى لعدن سوف يبهج سكانها .

وفى ٢٦ أكتوبر جاء ممثل السلطان محسن رشيد بن عبد الله إلى هينس وأبلغه بأنه لن يحصل على عدن بالوسائل السلمية فأخبره هنيس بأنه كتب للسلطان الوالد ، وأنه لا يمكنه الاستماع للابن إلا إذا كان يحمل توكيلا بذلك

---

(١) I.P. F. 23 C.R.T.A. No. 63 p. 52 C. Haines to the Sultan of Aden 24 October 1838.

(٢) I.P. F. 23 C.R.T.A. No. 64 pp. 52-53 Sultan Ahmed to C. Haines. (without date).

من أبيه . كما نصح هينس بأنه يجب تحذير السلطان أحمد حتى لا يتصرف في رعونة ، بل عليه أن يتذكر الوعود السابقة والارتباط الذى وقعه السلطان والنتائج التى ستترتب على الإهانات المتكررة ، كما طلب هينس بأن ترسل إليه البضائع التى بقيت من شحنة السفينة دوريا دولت حتى يمكنه إرسالها إلى المخا ، إلا أن الوكيل أبلغه بأن السلطان أحمد لم يرفض فقط إعادة هذه البضائع ، بل يرفض أيضاً أن يدفع النقود عندما يحين موعد سدادها ، ومن ثم علق هينس على ذلك بأنه : « يمكن فقط للقوات البريطانية أن تخضع هؤلاء البدو » .

وفى يوم ٢٧ من نفس الشهر رفض السلطان ومرافقوه كتابة إمداد هينس بالمياه والأخشاب فأرسل هينس إليهم يبلغهم بأنهم بهذا الإجراء إنما يعلنون الحرب على الحكومة البريطانية ، وأن عليهم أن يتذكروا أن سفينة هينس يمكنها أن تقطع الاتصال بين ميناء عدن والمحيط الخارجى وما يستتبع ذلك من آثار بعيدة على التبادل التجارى فى الميناء .

كما أرسل هينس أيضاً خطاباً إلى السلطان محسن ينبئه فيه بأنه لن يجيب على خطاب السلطان أحمد ، إلا بعد أن يخبره السلطان محسن نفسه بأنه قد عينه ممثلا له .

ونتيجة لذلك جاء وفد من قبل السلطان محسن إلى هينس فى ٣٠ أكتوبر .وكان هذا الوفد برئاسة سيد محمد حسين ابن زوجة السلطان محسن[١] ، وقدم هذ الوفد خطاباً من السلطان محسن إلى هينس أبلغه فيه أنه ملازم للفراش لمرضه الشديد وشيخوخته ، وأنه قد فوض ابنه كممثل له فى كل الأمور ، وأنه يرجو إنهاء كل المسائل المعلقة بينهما بما فيه مصلحة البلدين[٢] .

---

(١) I.P. C.R.T.A. No. 62 p. 51 C. Haines to the Secretary to the Government of Bombay 7 November 1838.

(٢) I.P. F. 23 C.R.T.A. No. 65 p. 53 The Sultan of Aden to C. Haines (without date).

وكذلك اتصل السلطان أحمد بهينس وأبلغه بأنه ما دام هينس هو ممثل الحكومة فإن أحمد هو ممثل السلطان طبقاً لخطاب أبيه إلى هينس بذلك[١]. إلا أن هينس طلب من السلطان أحمد عدم الحضور إليه بنفسه للتفاوض معه لحدة التي بينهما، وطلب إرسال بعثة من لدنه ومعها خطاب من أحمد بإنابتها عنه في المفاوضة[٢]، كما أبلغ هينس السلطان أحمد بأن حكومته قد أرسلته لتنفيذ الارتباط الذي بينه وبين السلطان بخصوص نقل ملكية عدن إلى الحكومة البريطانية، كما حذر هينس السلطان أحمد بأن أي تأخير في تنفيذ الارتباط سوف يشكل خطراً عليه، وعلى أسرته، واسترسل هينس: « . . . إن مطالبي واضحة ومحددة تماماً، أما سلوكك أنت معنا منذ وصولنا فلم يكن ودياً أبداً، ويجب أن تعرف أن البريطانيين أقوياء سواء في البحر أو البر، وهم قد حصلوا على ارتباط مع والدك من أجل تحويل أراضي وميناء عدن، وأن هذا الارتباط يجب أن ينفذ، ولكن يجب أن تعلم أن البريطانيين رغم قوتهم فهم يمتازون بالشفقة ولا يضغطون على أحد، ولكي أبرهن لك على ذلك أرفق مع هذا الخطاب مسودة معاهدة التحويل التي أطلب التوقيع عليها، وسوف تلاحظون أنكم سوف لا تتسلمون فقط مبلغ ٨٠٠٠ ريال بل مزايا أخرى عديدة، فادرس هذه المعاهدة، وتناول الفاكهة وهي ناضجة وإلا فإنها ستصبح بلا قيمة، ودعني أذكرك بالإهانات التي وجهتها إلينا أولا بالنسبة للسفينة البريطانية وبعد ذلك محاولة القبض على ممثل بريطاني وأخيراً سلوكك معنا منذ وصولنا، وأنا أهيب بك أن تنفذ الارتباط سلمياً بدلا من أن يحققه وصول القوات البريطانية التي ستتصرف حينذاك وفقاً لما تريد »[٣].

---

(١) I.P. F. 23 C.R.T.A. No. 66 p. 53 Sultan Ahmed to C. Haines (without date).

(٢) I.P. F. 23. C.R.T.A. No. 67 p. 53 C. Haines to Sultan Ahmed — (Without date).

(٣) I.P. F. 23 C.R.T.A. No. 69 p. 54 C. Haines to Sultan Ahmed 31 Oct. 1838.

وقد أجاب السلطان أحمد على خطاب هينس بإجابة لا تمت إلى موضوع المناقشة بسبب ، أى إلى موضوع نقل ملكية عدن إلى الحكومة البريطانية ، ومن ثم كرر هينس تهديده بأن أى تأخير فى تنفيذ نقل ملكية عدن إلى الحكومة البريطانية سوف يشكل تهديداً خطيراً للسلطان وعائلته لأن أراضى عدن شمالا حتى خورمكسر هى أراض بريطانية ، وإذا لم يتم الاتفاق على المبلغ المطلوب وإذا ما وصلت القوات « فإن لدى تعليمات بأن أبلغكم بأن الحكومة البريطانية سوف لا تعطيكم شيئاً » .

كما أبلغ هينس السلطان أحمد بأنه نتيجة لسلوكه الأخير فإنه طلب من بومباى إرسال سفينة أخرى بأقصى سرعة ممكنة لمنع التجارة فى بندر صيره ودوراس كما أن القوات سوف تتبع ذلك وشيكا ونصح هينس السلطان أحمد مرة أخرى بأن ينفذ الارتباط حرصاً على مصلحته وحتى لا تتدهور العلاقات بينهما[١] .

إلا أن السلطان أحمد اتخذ موقفاً صلباً ووضح من إجابته على هينس فى السادس من نوفمبر أنه لم يكن من السهل استمالته او خضوعه لمناورات هينس فقد قال أحمد لهينس : « .... إنك تريد أن نكون أصدقاء وأنا أريد كذلك ، إلا أنك لم تأت كصديق وبطريقة لا يمكن معها أن تكون حكومتكم صديقة لنا ، وأنت كتبت تطلب أرض عدن ، وهذه اللهجة لا توافق طباعنا ، وإذا أردت أن تحصل على صداقتنا من جديد فاحمل شعوراً صدقاً فى قلبك ، وعندئذ سوف تقوى صداقتنا ونصبح كالإخوة . وإذا أردت أن ننسى الماضى فسنبعث خمسة ممثلين لإنهاء الأمر فى سلام ، كما أبلغك أيضاً بأنك يجب أن لا تتكلم أو تكتب عن أراضى عدن مرة أخرى »[٢] .

---

(١) I.P. F. 23 C.R.T.A. No. 71 p. 55 C. Haines to Sultan Ahmed 4 November 1838.

(٢) I.P. F. 23 C.R.T.A. No. 73 p. 55 Sultan Ahmed to Haines 6 November 1838.

ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل إن سلطان عدن الذى كان قد اختفى عن مسرح الحوادث منذ أبلغ هينس بمرضه وشيخوخته ومنذ فوض ابنه السلطان أحمد فى كل الأمور العالقة مع هينس بدا وقد ضاق ذرعاً بمحاولات هينس المتكررة واليائسة لشراء عدن ، وقد يكون الأمر كذلك أو أنه خضع لآراء ابنه أحمد الذى بدا منذ أول وهلة غيوراً على أرضه ورافضاً للتدخل البريطانى بأية صورة من الصور ، وعلى أية حال فقد اتصل السلطان محسن بهينس وأبلغه بأنه قد كتب يطالب عدن والأرض الممتدة شمالا حتى خورمكسر ، وأن أى رجل عاقل لايتكلم مثل هذا الكلام ، واسترسل السلطان محسن : « ..وكتبت إلى أحمد بأننا نماطل ونحن رجال لا نماطل أو نراوغ مع حكومتكم أو معكم أومع أنفسنا ، لقد جئت فى العام الماضى ومعك خطاب من الحكومة بشأن السفينة وقد قدمنا لك الاحترام اللازم كمبعوث من الحكومة ونحن لم نهددك بشىء ، وقد جئتنا بخطاب آخر من الحكومة ، وخطاب الحكومة هذا خطاب معقول ، أما أسلوبك أنت فغير ودى ولهجتك ليست لهجة الحكومة وأسلوبها بل لهجتك وأسلوبك أنت ، فإذا استطعت أن تتكلم بلهجة أخرى أحسن فأنا مستعد لسماعها لأنك إذا تهمتنا فإن كل إنسان سيقول أنك رجل سيىء »[1].

إلا أن هينس استمر فى اتخاذ لهجة التهديد التى دأب عليها ورد على سلطان عدن بأنه يريد المماطلة ، وأنه قد أبلغ مبعوثى السلطان بأنه إذا لم يتم الاتفاق على نقل ملكية عدن بالطرق السلمية ، وكذلك إذا وصلت القوات البريطانية واحتلت المكان فإن السلطان لن يتسلم ريالاً واحداً ، واتهم السلطان بأنه قد أهان الحكومة البريطانية بامتناعه عن تقديم المؤن لسفنها كما أهان السلطان أحمد مبعوث الحكومة البريطانية كتابة ورفض إعادة بضائع السفينة الغارقة والتى تمت الموافقة على إعادتها منذ يناير السابق ، هذا بالإضافة إلى خطاب

---

(١) I.P. F. 23 C.R.T.A. No. 74 p. 56 The Sultan of Aden to C. Haines 4 November 1838.

السلطان محسن الأخير الشديد اللهجة ، واسترسل هينس مخاطباً سلطان لحج وعدن : « .. وإننى سوف أرسـل إلى بومباى لـكى أبلغ الحـكومة التى ستتصرف حيالـكم بالنسبة لعدم تقديم الاحترام اللازم لها ، هذا بالإضافة إلى إهاناتكم السابقة ، وإذا أردت صداقة الحـكومة البريطانية ، وأن تنسى هذه الحـكومة الإهانات المتكررة التى وجهت إليها ، فنفذ الارتباط فوراً ولا تخدع نفسك فالبريطانيين أقوياء ولن يتساهلوا فى هذا الأمر ، ودعنى أسألك هل إذا واجهت أسداً فسيكون الأمر واحداً إذا ما واجهت قطاً ؟ فتقبل نصيحتى واحرص على صداقتنا وانتهز الفرصة ونفذ وعدك سريعاً وسوف يكون كل شىء على ما يرام »(١) .

ويبدو أن هينس كان قد أفرغ كل ما فى جعبته سواء بالترغيب أو التهديد لإقناع سلطان عدن وابنه بقبول تحويل عدن إلى الحـكومة البريطانية ، فقد وجد منهما إصراراً وصلابة وعدم رغبة فى تنفيذ هذا التحويل ، ووجد هينس أنه لامناص من سلوك السبيل الثانى للاستيلاء على عدن ، ومن ثم أبلغ حكومة بومباى بأنه يجب إرسال القوات اللازمة لاحتلال عدن بأقصى سرعة ممـكنة « ... وقد يحاول سلطان عدن ورجاله القيام ببعض الأعمال المادية وعندئذ ستكون هذه القوات الضخمة بالإضافة إلى السفن الحربية قادرة على الاستيلاء على عدن بدون خسائر كبيرة » .

واتفق الـكابتن هينس والملازم وسترن على المـكان الذى يصلح مخزناً للفحم فى رأس الشيخ حامد ، وهى منطقة رملية والمياه حولها عميقة ، ويمكن للسفن أن تقترب منها إلى مسافة مائة ياردة من الشاطىء ، حيث توجد منطقة متسعة صالحة لتخزين الفحم . واقترح هينس وضع إحدى السفن الضخمة بجانب مخزن الفحم وهذه السفينة وبحارتها ومدفعيتها سيمكنها أن تقوم بواجب حماية

---

(١) I.P. F 23 C.R.T.A. No. 75 pp. 56 C. Haines to the Sultan of Aden (without date).

التجارة كما أن بحارة تلك السفينة يمكنهم المعاونة فى تموين السفن بالفحم ، وأكد هينس أيضاً أنه من المفيد جداً بناء رصيف صغير بجانب مخزن الفحم لتسهيل شحن وتفريغ الفحم .

وبعد أن تكلمنا عن موضوع مخزن الفحم نعود إلى ما كان من أمر الكابتن هينس وحصاره لعدن ، فقد بعث هينس بتعلياته إلى الكابتن دينتون لمنع وصول المؤن الى المدينة بطريق البحر ؛ لأن هذا الإجراء يعد إجراء فعالا ضد سكان عدن « ... خصوصاً فى تلك الفترة من السنة التى كانوا يستلمون فيها زادهم السنوى من تمر الخليج » وقد برر هينس سلوكه هذا بأنه يعتبر رداً على سلوك السلطان الإبن معه .

إلا أن هينس رأى أن إرسال حملة بحرية فى هذا الوقت من السنة تواجهه صعاب قاسية ، ومن ثم اقترح إرسال سفينة حربية ضخمة بأقصى سرعة ممكنة ، وكان هينس مقتنعاً تماماً بأن مظاهرة من هذا النوع سوف تمنع أى استخدام للقوة من جانب العرب ، وكذلك ترغمهم على إخلاء عدن قبل وصول القوات واسترسل هينس « ... ومن المحتمل جداً أن يؤدى وصول هذه السفينة إلى أن يضطر سلطان عدن إلى تنفيذ الارتباط الخاص بتحويل عدن إلى ملكية البريطانيين » .

ولكى تكون النظرة أكثر شمولا ، سنتعرض للأحوال السياسية فى المنطقة المحيطة بالعبادلة فى تلك الفترة ؛ فكان الحواشب جيران العبادلة فى الشمال الغربى فى حرب معهم بقصد زيادة حصتهم السنوية من سلطان لحج وعدن إلا أن هذه الحرب لم تكن حرباً شاملة بل اقتصرت على إغارات بين الطرفين .

أما سلطنة الفضلى فكانت فى هدنة مع العبادلة لمدة ستة أشهر ، ولحين انتهاء تلك المهلة لن تكون هناك متاعب مع الجيران الشرقيين ، أما بعد انتهاء

المدنة فإنه من المحتمل جداً أن تثير سلطنة الفضلى المتاعب لسلطنة العبدلى لزيادة الراتب المخصص لها ، أى أن العبادلة كانوا فى موقف قد يضطرهم إلى الانصياع للتهديد البريطانى .

وأشار هينس إلى أنه من أجل إشعار العرب بقوة الإنجليز قبل وصول القوات البريطانية ولإجبارهم على الخضوع ، فإنه يقترح وضع مدفع كبير فى إحدى الجزر الشرقية أو قارب صغير عليه مدفع ، وهذا الترتيب مع السفينتين الحربيتين سوف يمنع العرب من الحصول على المؤن اللازمة لهم سواء بالبحر أو بالبر ، وسوف يجعلهم ذلك يتفاهمون بطريقة أكثر مرونة[١] .

وعند ما اشتدت العداوة الكامنة بين العبادلة وأهل الفضلى اتصل حامد بن عبد الله سلطان الفضلى بالكابتن هنيس فى ٨ نوفمبر وأبلغه أن قبيلة الفضلى كلها رهن إشارته ، وقد طلب هنيس منه إمداده بالمياه والأخشاب وقد عاق هينس على ذلك بأنه : « من المفيد جداً بعد احتلال عدن أن تكون هناك علاقات ودية مع رئيس الفضلى القوى » .

وفى العاشر من نوفمبر أرسل السلطان أحمد بعثة من لدنه للتباحث مع الكابتن هينس إلا أنه كان على هذه البعثة أن لا تتعرض لموضوع نقل ملكية عدن ، وتبين أن الغرض من مجىء هذه البعثة هو لعرض الطعام والخشب على هينس ، إلا أن هينس أنبأهم بأن الذى يهمه هو إنهاء موضوع التنازل عن عدن ، وفى هذه الحالة سوف تنسى الحكومة البريطانية كل الإساءات التى وجهت إليها فأجاب المبعوثون بأنهم لن يكونوا رجالا شجعاناً إذا ما تنازلوا عن عدن بدون إطلاق رصاصة واحدة ،وأن تعهد السلطان محسن لا قيمة له فهو رجل مسن وخاضع لهم وأن السلطة كلها بيد السلطان أحمد الابن . وقد تبين لهينس مغزى هذه الاتصالات الودية حينما علم أن الشجار قد نشب بين سلطنتى الفضلى

---

(١) I.P. F. 23 C.R.T.A. No. 61 pp. 48-50 C. Haines to the Secretary to the Bombay Government 6 November 1838.

والعبدلى وأن سلطان الفضلى فى سبيله للتقدم فى أراضى العبدلى[١] .

ورأى هينس أنه من الأفضل — من وجهة النظر البريطانية — ترك البدو يتقاتلون ويتعاركون فيما بينهم ، لأن هذا سوف يضعف قوتهم وما يستتبع ذلك من تسهيل عملية احتلال القوات البريطانية لعدن ، وأنهم بعد هذا الاحتلال سوف يهدأون ويستمعون للنصيحة البريطانية[٢] ، وهكذا مضت بريطانيا تحاول استغلال الخلافات الداخلية بين الرؤساء فى المنطقة لتحقيق الأهداف والمآرب التوسعية .

وقبل أن ننهى هذا الفصل يتبادر إلى الذهن سؤال هام .. هل ارتبط السلطان محسن بالفعل بتنازله عن عدن تنازلا تاماً وأقر بتحويلها إلى ملكية الحكومة البريطانية ؟

فى الواقع أن هينس أشار إلى هذا التنازل فى كثير من المناسبات ، إلا أنه مما يدعو إلى الشك فى هذا التنازل أن مجموعة المراسلات الخاصة بعدن والتى اعتمدنا عليها اعتماداً كلياً فى كتابتنا لهذا الفصل لم تترك أية مراسلات حتى لو كانت ذات قيمة ضئيلة ، إلا وأوردتها ومع ذلك فإن الخطاب الذى قيل أن السلطان محسن قد ارتبط فيه ببيع عدن إلى الحكومة البريطانية لم يرد ضمن هذه الوثائق .

ومما يثير شكوكنا بالنسبة لذلك أيضاً تصريح السلطان نفسه من أن هينس : « ... يدعى أن لديه تعهداً بتوقيعى من أجل بيع عدن ، إلا أننى أقول إن هذا كذب ، فأنا لم أرسل إليه خطاباً ولم أتكلم عن هذا الموضوع ،

---

(١) I.P. F. 23 C.R.T.A. No. 78 pp. 57-58 C. Haines to the Secretary to the Bombay Government 13 November 1838.

(٢) I.P. F. 23 C.R.T.A. No. 61 p. 48 C. Haines to the Secretary to the Bombay Government. 6 November 1838.

فـكل كلماته كذب وخداع ، وإذا كان لديه هذا التعهد فليريني إياه ، وإذا كان عليه توقيعي فإنه يعتبر قرينة ضدي، وإذا كان معه هذا التعهد فأنا مستعد لتنفيذه، وأنا لن أستطيع أن أنبس ببنت شفة إذا ما أراني هذا التعهد، وهذا الرجل يريد في داخله أن يحكم عدن إلا أنه لن يصل إلى بغيته إلا فوق رقابنا»(١) .

ومما يثير الشك أيضاً في مسألة ارتباط السلطان محسن بالتنازل عن عدن أن السلطان نفسه أبلغ هينس في خطاب رسمي : « ... أنا لم أكذب مطلقاً بل أتكلم الصدق وإذا كان لديك خطاب مني أو تعهد فأرني إياه فسوف أعرفه ، فإذا كان صحيحاً فسوف أبر بوعدي»(٢) . إلا أن هينس لم يشر في رده على هذا الخطاب من السلطان إلى وجود هذا التعهد أو الارتباط رغم تحدي السلطان له بأن يريه إياه كي ينفذه .

كما أنه مما يؤيد شكوكنا بالنسبة لمسألة ارتباط السلطان محسن بنقل عدن إلى ملكية بريطانيا ما أورده أتشيسون C.U. Aitchison (٣) نقلاً عن كتاب Hughes Thomas الذى نشره توماس A Collection of Treaties في عام ١٨٥١ تحت إشراف حكومة بومباى ، حيث جاء في صفحتي ٢٨٢ ، ٢٨٣ من كتاب توماس هذا ملخصاً لخطاب سلطان لحج وعدن بتاريخ ٢٣ يناير ١٨٣٨ يفيد في إظهار صفقة بيع عدن إلى الحكومة البريطانية ، إلا أنه في ذيل الخطاب أظهر السلطان بأن المفاوضات سوف تتوقف

---

(١) I.P. F. 23 C.R.T.A. No. 88 pp. 66-67 The Sultan of Aden to Sheik Tyeb Ibramjee (received 17 November 1838).

(٢) I.P. F. 23 C.R.T.A. No. 114 p. 78 The Sultan of Aden to C. Haines 24 December 1838.

(٣) A Collection of treaties, Engagements and Sanads relating to India and Neighbouring Countries vol. XI, p. 93.

إذا لم تستمر سيادته على عدن ، ولما كان هينس مصراً على عدم استمرار سيطرة السلطان على عدن بعد بيعها فإن هذه المساومة لم تتم وأن الحكومة البريطانية امتلكت عدن فقط بالاستيلاء بالقوة وليس بالشراء .

وهكذا انتهت مرحلة من مراحل محاولة الاستيلاء على عدن ، وهى مرحلة المقدمات والمفاوضات من أجل شرائها وبدأت مرحلة جديدة حاسمة ، وهى محاولة الاستيلاء على عدن بالقوة والتى سيوضحها الفصل التالى .

الفصل الثالث
الاحتلال البريطاني لعدن ١٨٣٩



تبينت بريطانيا مع نهاية عام ١٨٣٨ أنه لا جدوى من محاولة استمالة سلطان عدن وابنه سواء بالترغيب أو التهديد لتنفيذ تحويل عدن إلى ملكية الحكومة البريطانية . وقد أثبتت مفاوضات هينس الفاشلة مع السلطان أنه لا جدوى من محاولة تنفيذ هذا النقل بالوسائل الودية ، فقد بدأ منذ أول وهلة أن السلطان أحمد الابن يتخذ موقفاً صلباً تجاه محاولات هينس هذه ، بينما كان السلطان الأب يحاول مهادنة الانجليز لأنه عالم بقوتهم ، إلا أنه فى نفس الوقت لم يمنحهم أية موافقة ولم يدخل معهم فى ارتباط يعطيهم أية أحقية فى عدن ، ومن ثم عمد السلطان إلى أسلوب المماطلة مع هينس على أمل أن تنتهى المسألة بعدم نقل ملكية عدن إلى الحكومة البريطانية ، إلا أن السلطان فى نهاية الأمر ضاق ذرعاً بمحاولات هينس وأسلوبه فى الضغط عليه من أجل إجباره على تنفيذ رغبة الحكومة البريطانية ، ومن ثم أنهى تلك المفاوضات بإبلاغه هينس بأن أى شخص لا يمكنه الموافقة على مطلب الحكومة البريطانية بخصوص نقل ملكية عدن إليها . ومن ثم أبلغ هينس حكومته بأن السلطان وابنه يرفضان تماماً أى تفاهم ودى بالنسبة لاحتلال عدن ، ولذا فإنه يرى أن استخدام القوة هو السبيل الوحيد لتنفيذ هذا الاحتلال .

ومنذ الثامن والعشرين من نوفمبر سنة ١٨٣٨ بدأت الحركات التمهيدية لاحتلال عدن ، فقد اتصل سكرتير حكومة بومباى فى ذلك التاريخ بالكابتن هينس وأبلغه بأن قائد الأسطول الهندى سيرسل السفينة آن كريشتون Anne Crichton إلى عدن وعليها كمية من الفحم لتموين السفن البخارية فى البحر الأحمر ولحمل المؤن والمياه للسفينة الحربية الكوت ، واسترسل سكرتير حكومة بومباى « ... وأبلغك بأنه سوف يكون على ظهر السفينة آن كريشتون مدفعان هاوتزر ٥ر٨ بوصة وأطقم رجال المدفعية ليكونوا تحت تصرفك بعد وصولهم إلى عدن ولاستخدامهم فى الدفاع عن هذه السفينة إذا ما توقفت فى عدن أو حسبما تفكر فى أحسن استخدام لهم ويمكن اعتبارهم — أى رجال

المدفعية — جزءاً من الحملة التى طلبت إرسالها ، أما الإجراءات الأخرى التى اقترحتها فهى الآن محل اهتمام ودراسة من الحكومة »[١] .

ورغم هذه الإجراءات فقد كان حاكم بومباى لا يزال يأمل فى الوصول إلى احتلال عدن بالطرق السلمية ، ولذا فإنه اتصل بسلطان لحج وعدن فى أول ديسمبر سنة ١٨٣٨ ، وأبلغه بأسفه لأنه يماطل فى تنفيذ الاتفاق الخاص بتحويل أراضى عدن والميناء إلى الحكومة البريطانية والذى تمت الموافقة عليه منذ شهر يناير من العام السابق ، وذلك فى مقابل راتب سنوى ، كما هدد حاكم بومباى بأن الحكومة البريطانية لن تسمح أبداً بالسكوت على الطريقة القاسية التى عومل بها بحارة وركاب السفينة دوريا دولت عندما تحطمت فى ميناء عدن فى فبراير ١٨٣٧ ، وأن على السلطان أن يضع فى حسابه كافة الاحتمالات قبل اتخاذه لقراره الأخير[٢] .

إلا أن حكومة بومباى لم تنتظر إجابة سلطان عدن على خطاب الحاكم ، سواء لمعرفتها قبلا بأن السلطان لن يتراجع عن موقفه ، أو لأنها فضلت أن تسير فى الاتجاهين فى وقت واحد أى لمحاولة احتلال عدن سلمياً أو بالقوة المسلحة ، وعلى أية حال فقد أصدرت الحكومة تعلياتها بخصوص غزو عدن وكانت هذه التعليمات مبنية قلباً وقالباً على ما اقترحه هينس فى مذكرته فى ٢٢ أغسطس عام ١٨٣٨ إلى قائد الأسطول الهندى[*] .

وبادىء ذى بدء أرسلت حكومة بومباى خطاباً إلى قائد الأسطول الهندى طلبت فيه معاونتها بقدر ما تسمح به قواته البحرية فى تنفيذ عملية احتلال عدن .

(١) I.P. F. 23 C.R.T.A. No. 80 p. 59 The Secretary to the Bombay Government to C. Haines 28 Nov. 1838.

(٢) I.P. F. 23 C.R.T.A. No. 81 pp 59-60 The Governer of Bombay to The Sultan of Aden I December 1838.

(*) انظر ص ٦٤ ، ٦٥ I.P. F. 13 C.R.T.A. No. 54.

وكانت السفينتان فولاج Volage وكرويزر Cruizer فى مهمة رسمية عند مدخل نهر السند ، ومن ثم صدرت التعليمات إلى الكابتن سميث قائد هاتين السفينتين بأن يقود إحدى سفينتيه أوهما معاً إلى بومباى بعد الانتهاء من المهمة التى هو قائم بها ثم يتوجه بعد ذلك إلى عدن .

كما أصدرت حكومة بومباى تعليماتها بإرسال قوة لاحتلال عدن بأقصى سرعة ممكنة على أن تتكون هذه القوة من ٣٠٠ من المشاة الأوروبيين و ٤٠ من المدفعية الأوروبية (البريطانية) و ٣٥٠ من المشاة الهنود ، وكذلك مجموعة من الجنود المهندسين والمعدنين وكثير من المعدات والآلات اللازمة وأنه على هذه القوة أن تنضم إلى السفينة الحربية الكوت عدا المدفعية التى ستصل على ظهر السفينة آن كريشتون .

كما أشار قائد الأسطول الهندى إلى أنه من الأهمية بمكان إرسال كميات كبيرة من المياه إلى عدن فى السفن التى ستنقل القوات وخوفاً من فساد هذه المياه لطول المسافة ، فإنه يجب استبدالها فى المخا ، وإذا ما سمحت حمولة السفن فإنه يمكن نقل عدد من الفنيين وكمية من مواد البناء مع الحملة ، كما صدرت التعليمات أيضاً بإرسال المؤن والذخائر والمهمات اللازمة للحملة . وأشار الحاكم إلى أنه من الأهمية بمكان النزول إلى عدن بسلام أوعلى أية حال بدون خسائر فى الأرواح ، واسترسل الحاكم فى تعليماته مبيناً أنه إذا ما سمحت الظروف فإنه يمكن لهينس أن يتصل بقائد الحملة قبل وصولها إلى عدن وأن السفينة ماهى Mahé التى تحمل هذا الخطاب سوف تكون مفيدة بالنسبة لهذا الغرض .

وعلق الحاكم على خطابات هينس السابقة إليه بخصوص بقاء السفن الحربية فى عدن لحين وصول القوات ، علق بأن احتلال عدن سوف يتم تحت أية ظروف وأن هذه السفن ستكون لحراستها من أية مفاجآت ولذا يجب وضع

قوة بحرية مناسبة فى ميناء عدن لحين إعداد أمكنة مناسبة لإيواء القوات ، وهذه السفن ستخدم غرضين : الأول . الحصول على المياه ، والثانى لكى تمنع بالقوة أية مفاجآت « ومن المرغوب فيه كذلك وضع طراد أو سفينة حربية فى الخليج لفترة من الزمن بعد ذلك » وحث الحاكم بأنه على « هينس أن يهتم بالحصول على أسرى من العرب للحصول على أية معلومات منهم قد تكون هامة ومفيدة وذلك كسبيل من سبل الحذر والحيطة »[١] .

وتأكيداً لهذه التعليمات اتصل حاكم بومباى بالكابتن سميث من الأسطول الهندى وطلب منه أن تقوم السفينتان فولاج وكرويزر بإنجاز شئون الحكومة « وأن حكومة بومباى سوف تكون ممتنة لو استطاعت سفن جلالة الملكة نقل بعض الأوروبيين المشتركين فى عملية احتلال عدن » . ونبه الحاكم إلى أن أهم نقطة فى الموضوع هى كيفية النزول إلى عدن والاستيلاء عليها بعد ذلك ، لأنه قد تنجح المفاوضات فى الحصول على عدن دون الهجوم عليها ، وعندئذ سوف يكون المقيم السياسى هينس قد حقق مطالبه السابقة بخصوص تنفيذ الاتفاق الذى سبقت الموافقة عليه من جانب سلطات عدن . « أما فى حالة عدم استطاعة هينس الوصول إلى تحقيق ذلك الاتفاق فإن عليه أن يخبر قائد الأسطول بذلك ، وعندئذ يقوم قائد الأسطول وقائد القوة البرية بتنسيق التعاون بينهما وتنظيم عملية الاستيلاء على عدن واحتلالها ، أو اتخاذ أفضل السبل الملائمة التى تصدر بشأنها تعليمات من المقيم السياسى[٢] وقد أجاب الكابتن سميث على هذه التعليمات بأنه مستعد لتنفيذها تماماً »[٣] .

---

(١) I.P. F. 23 C.R.T.A. No. 82 pp. 60-61 The Secretary to the Bombay Government to Captain Haines 2 December 1838.

(٢) I.P. F. 23 C.R.T.A. No. 83 pp. 61-62 The Secretary to the Bombay Government to C. Smith of H.M.S. Volage. 11 December 1838.

(٣) I.P. F. 23 C.R.T.A. No. 84 p. 62 C. Haines to the Secretary to the Bombay Government 14 December 1838.

ثم أصدر حاكم بومباى تعليمات إضافية للكابتن هينس فحواها أنه قد صدرت تعليمات الحاكم لضم قوات أخرى إلى القوات الموجودة بالفعل على ظهر السفينة الحربية الكوت وسفينة النقل آن كريشتون ، وهذه القوات التى رأى الحاكم ضمها لتكون معدة بسرعة للتقدم لإنهاء عملية غزو عدن كانت تتكون من ٢٨٦ فرداً من فرقة بومباى الأوروبية و ٢٢ من الفرقة ٢٤ الهندية و ٦٠ من الفنيين والمهندسين والمعدنين .

كما صدرت تعليمات الحاكم للدفعية بإرسال عشرة مدافع إلى عدن للمعاونة فى الاستيلاء عليها ثم فى الدفاع عنها[١] .

أما من ناحية واجبات القوات البرية المكلفة بغزو عدن ، فقد أبلغ حاكم بومباى بأنه على الماجور بيلى Bailie قائد الحملة عند وصوله إلى عدن أن يعتبر نفسه تحت السلطة السياسية للكابتن هينس ، وأنه فى حالة امتلاك الحكومة البريطانية لعدن سواء بالمفاوضات أو بأى سبيل آخر ، فإن على الماجور بيلى أن يوجه اهتمامه السريع إلى وضع أفضل الترتيبات طبقاً للامكانيات المتوفرة لديه لتعزيز المكان ، وتهيئته للدفاع ضد أية قوى خارجية أو لمواجهة أية مفاجآت[٢] .

هذا ما كان من أمر الاستعدادات البريطانية — وطبقاً لما جاء فى الوثائق البريطانية — لاحتلال عدن تحت أية ظروف وسواء بموافقة سلطانها أو باستخدام القوة المسلحة البرية والبحرية . أما على صعيد عدن ذاتها فإن العلاقات هناك كانت تسير بين هينس والسلطان من سيىء إلى أسوأ ، ففى يوم ١٩ نوفمبر أرسل هينس أحد عملائه ويدعى الشيخ طيب إبراهيم إلى بربرة لتأجير قوارب لجلب المياه والخشب والمؤن اللازمة للسفينة الحربية الكوت ، لأن هينس كان

---

(١) I.P. F. 23 C.R.T.A. No. 85 pp. 62-63 J.P. Willoughby to C. Haines 21 December 1838.

(٢) I.P. F. 23 C.R.T.A. No. 86 pp. 63-64 The Secretary to the Bombay Government to the Adjutant General of the Bombay Army. 24 December 1838.

يقصد بذلك أن تكون السفينة مملوءة بتلك المواد ، لأن السفن القادمة قد تكون في حاجة إليها . ولما كان هينس قد حاصر خليج عدن ومنع التبادل التجارى فى الميناء مما خنق الحياة التجارية فيه ، فقد أجاب العرب على ذلك بأن تقدموا فى أعداد كبيرة فى صباح العشرين من نوفمبر إلى عدن وضربوا القارب الذى كان هينس قد أرسله إلى بربرة وأصيب القارب بالفعل بثلاث طلقات ولم يصب أحد ممن كانوا فيه . كما أطلق العرب نيران بنادقهم على قارب كان فيه بعض الضباط البريطانيين إلا أن القارب البريطانى أجاب على هذه التحية سريعاً بمدفع هاون ثلاثى وبعض الأسلحة الصغيرة .

واعتبر هينس أن هـذا الهجوم من العرب يعد كافياً لتنفيذ تعليمات الحكومة وكتب إلى الكابتن دينتون بذلك .

وفى ليلة العشرين من نوفمبر أرسل الكابتن دينتون بناء على اقتراح هينس مدفع هاون ٩ م إلى جرة فرنجى ، وأصبح جاهزاً للضرب أثناء النهار . ونتيجة للضرب بالمدفع الهاون ٩ م ومدفعية السفينة والقارب أمكن منع بعض المناطق من الاتصال بعدن ، واحتل البدو كل التلال ، إلا أن نيرانهم لم تكن مؤثرة وكانوا حانقين جداً من نيران المدفع الهاون ٩ م حتى أنهم نزلوا فى أعداد كبيرة بغرض تدمير المدفع وطاقمه ، وكان الخليج الذى يربط جرة فرنجى بالأرض جافاً ، وحينذاك أصبح فى إمكانهم الاقتراب من موقع البريطانيين وعندئذ أزاد الإنجليز كمية النيران ، واستطاعت أقواس النيران المتداخلة من القارب والجزيرة أن ترغم العرب على التراجع ، وهنا يشير هينس إلى أن المصريين كانوا قد دربوا عرب عدن تدريباً فائقاً على استخدام مختلف الأسلحة . إلا أن هينس يعود فيؤكد أن المصريين قد اشتركوا فى هذه المناوشات بالفعل فعندما « حاول الملازمون جونسون وهاملتون وإيفانز وويسترن الالتفاف حول الميناء لمنع التجارة فيه فإنهم استقبلوا بحرارة ... بعشر دانات من المدفعية الثقيلة ، وأن هذه الدانات وجهت إليهم مع إحكام فى الضرب من المصريين » ونحن من

جانبنا نستبعد هذا الاحتمال لأنه لو كانت هناك قوات مصرية فى عدن فى ذلك الوقت ، لأشارت إلى ذلك مختلف المراجع التى تناولت هذا الموضوع ، ولجاء ذكر عن ذلك فى محافظ الحجاز بمابدين ، إلا أن المراجع والوثائق لم تشر بأقل إشارة إلى الوجود المصرى فى عدن فى ذلك الحين ، هذا بالإضافة إلى أنه لو كانت هناك قوات مصرية فى عدن فى ذلك الوقت لأمكنها أن تقف فى وجه العدو البريطانى ، أو على الأقل أن تعرقل تقدمه ، إلا أن الذى حدث ينافى ذلك تماماً . ومن المحتمل جداً أن يكون محمد على قد رأى فى التدخل البريطانى فى جنوب الجزيرة العربية خطراً يهدد مصالحه فى الجزيرة العربية ، ومن ثم عمد إلى تدريب عرب عدن وما حولها على استخدام أسلحة المدفعية والأسلحة الصغيرة ، وكذلك أن يكون قد أمدهم بهذه الأسلحة وذخيرتها لمواجهة التدخل البريطانى الذى كما قلنا كان يشكل خطراً على المصالح المصرية فى الجزيرة العربية .

وعلى أية حال ، فقد استمر هينس فى حصاره لعدن ، وفى ٦ ديسمبر أمكن للسفينة الكوت أسر قارب صغير يدعى « عطية الله » وعليه حمولة من القمح والبن ، وكان هذا القارب قد غادر عدن فى محاولة للخروج من الحصار . وفى اليوم التالى أرسل السلطان أحمد رشيد بن عبد الله ومالك القارب إلى السفينة الكوت ، و جاءوا وهم يرفعون علم الهدنة ، وطالب هؤلاء بإعادة القارب ، وكذلك استفسروا عما إذا كان هينس موافقاً على دفع ٨٠٠٠ ريال سنوياً فى مقابل نقل ملكية عدن إلى الحكومة البريطانية ، إلا أن هينس أجاب على ذلك بأن كل طلباتهم لا معنى لها فأهل عدن قد شنوا الحرب بالفعل على السفينة الكوت وقواربها والقارب بحمولته يعد غنيمة مشروعة للانجليز ، ومن ثم عاد رشيد ومرافقوه ولم يكسبوا شيئاً من زيارتهم[1] .

وفى غضون ذلك الوقت عمد هينس إلى الاستفادة من النزاع الناشب بين

---

(١) I.P. F. 23 C.R.T.A. No. 87 pp. 64-66 C. Haines to the Secertary to the Bombay Government 12 December 1838.

سلطنتي العبدلي والفضلي ، فقد طلب خشباً وماءً من السلطان حامد بن عبد الله سلطان الفضلي[١] وقد أجابه هذا إلى طلبه وأرسل له المؤن والأخشاب والمياه ، وقد أخبر هينس السلطان حامد بأن الإنجليز لن ينسوا هذا الجميل مطلقاً . ويوضح ذلك كيف استغل الإنجليز الخلافات بين القبائل لتحقيق مآربهم ، وسوف يوضح الباب التالي هذه الحقيقة في مناسبات مختلفة .

وعلى أية حال ، فقد بدأ السكان في عدن يختنقون تحت وطأة الحصار البريطاني فتوقفت التجارة وتوقف وصول المؤن إليهم عن طريق البحر ، ومن ثم عمد أحد أشراف عدن وهو السيد زين بن عيدروس إلى الاتصال بالكابتن هينس طالباً منه أن ينه النزاع الناشب بينه وبين السلطان محسن ، وعرض أن يأتي إليه في محاولة لإقرار السلام[٢] ، إلا أن هينس أجاب على ذلك بأن العبادلة هم الذين أعلنوا الحرب بقصفهم قارب السفينة الكوت بالنيران[٣] ، إلا أنه من ناحية أخرى تسره زيارة السيد زين بن عيدروس إلا أن الأمر انتهى عند قول هينس لابن السيد زين : « . . . أنا لم أطلب منك إقرار السلام ، ولا أرغب فيه ، لقد بدأ العبادلة العداء بالهجوم علينا وسوف يتحملون نتيجة عملهم هذا »[٤] .

ونتيجة لهذا الحصار القاسي أيضاً جاء رشيد بن عبد الله في ١٣ ديسمبر تحت علم الهدنة إلى هينس ، وأبلغه أن السلطان محسن قد أرسله لطلب هدنة لمدة عشرة أيام حتى يقوم هو وبقية الرؤساء بزيارته لإنهاء كل الخلافات ، إلا أن هينس أجاب على ذلك بأنه من جانبه لا يمكنه إقرار السلام إلا تحت الشروط السابق

---

(١) I.P. F. 23 C.R.T.A. No. 92 p. 68 Sultan Ahmed Ben Abdulla of the Futhlees to C. Haines. Received 23 November 1838.

(٢) I.P. F. 23 C.R.T.A. No. 96 Syed Zain Hydroose to C. Haines. 29 November 1838.

(٣) I.P. F. 23 C.R.T.A. No. 97 p. 69 C. Haines to Syed Zain Ben Hydroose. 29 November 1838.

(٤) I.P. F. 23 C.R.T.A. No. 99 p. 70 C. Haines to Syed Aloose Ben Zain Hydroose (without date).

ذكرها وهى سرعة تحويل عدن إلى البريطانيين[١] .

واستمر العرب فى مناوشاتهم مع البريطانيين ، وقام هينس باستطلاع قوة العرب فوجد أن مجموع مالديهم من قطع المدفعية هو أربعة عشر مدفعاً ، ولاحظ هينس أن الذخيرة التى كانت مع العرب كانت من أنواع مختلفة لأن تأثير الضرب كان يختلف من طلقة إلى أخرى رغم أنه من مدفع واحد .

ونتيجة لهذه المناوشات أرسل هينس تعلياته إلى الكابتن دينتون بأن يرسل قوة من رجاله إلى إحدى الجزر فى ميناء عدن لتكون نيرانها أكثر تأثيراً وقد تم ذلك بالفعل .

وواجه العرب الخسائر المختلفة سواء للضرب من الجزر أو من قوارب السفينة الحربية الكوت من جميع الاتجاهات إلى أن رغبوا فى إقرار السلام ، إلا أن هينس أخبر رسولهم بأنه لا يمكن إقرار السلام إلا بعد تحويل عدن للانجليز دون دفع أية مبالغ وأن يكون السلطان تحت حماية الحكومة .

ومن ناحية أخرى ، كان رؤساء العبدلى على علم تام بأن اهتمام البريطانيين فى الهند كان موجهاً فى تلك الفترة إلى حكومات كابول وكندهار وفارس وبورما وقد جاءتهم هذه الأنباء من مراسلاتهم مع بعض البانيان الهنود ، وقد أنبأ أحد العبادلة الكابتن هنيس بأن العبادلة فى المدينة مقتنعون بأن البريطانيين لا يمكنهم الاستغناء عن جنود من بومباى من أجل الاستيلاء على عدن كنتيجة للحالة غير المستقرة التى كانت تسود البلاد المحيطة بالممتلكات البريطانية فى الهند[٢] .

---

(١) I.P. F. 23 C.R.T.A. No. 100 p. 70 C. Haines to the Secretary to the Government of Bombay 13 December 1838.

(٢) I.P. F. C.R.T.A. No. 101 pp. 71-72 C. Haines to the Secretary to the Bombay Government 13 December 1838.

وعلى أية حال ، فقد جاء رشيد بن عبد الله ومعه ثلاثة آخرون يوم ٣١ ديسمبر إلى هينس ومعهم طلب من السلطان بأن يوافق هينس على دفع مبلغ ١٢,٠٠٠ ريال سنوياً بدلا من الـ ٨,٠٠٠ التى سبق أن عرضها هينس فى مقابل نقل ملكية عدن إلى الحكومة البريطانية ، وقد أجاب هينس على ذلك بأنه على السلطان أولاً أن يقدم اعتذاره عن سلوكه غير الودى تجاه البريطانيين .

وفى أول يناير من عام ١٨٣٩ حدث اجتماع بين كل من سلطان لحج وعدن ، وسلطان الفضلى فى الشيخ عثمان من أجل تقريب وجهات النظر ، ويبدو أن هذا الاجتماع كان أيضاً من أجل أن يقوم السلطان حامد بن عبد الله سلطان الفضلى بدور الوساطة بين سلطان العبدلى وهينس لأن السلطان حامد اتصل بهينس وطلب مقابلته على الشاطىء فى أراضى العبدلى ، إلا أن هينس فضل أن تكون المقابلة على ظهر سفينته . وكان سلطان الفضلى قد حصل فى العام السابق على ٣٨٠ ريالا وأربع بالات من النسيج وذلك فى مقابل معاونة السلطان محسن ضد الأخطار المحدقة به ، إلا أن السلطان حامد لم يقدم المعاونة المطلوبة بل على النقيض من ذلك فإنه طالب السلطان محسن بدفع مبلغ ٦٥٠ ريالا ثمناً لقارب مملوك لأحد رعيته ، وكان بعض أتباع السلطان محسن قد نهبوه ، وقد أدى ذلك إلى فشل الاجتماع الذى عقد بينهما .

وفى ٧ يناير جاءت بعثة من عدن إلى هينس ، وكانت هذه البعثة تتكون من السيد زين عيدروس بن عبد الله والشيخ حامد بن عبد الله العذينى واتفقا مع هينس على العفو عن السلطان محسن وقبيلته فى مقابل تقديمه الاعتذار الكافى ووضعه نفسه تحت حماية الحكومة[1] . وقد كتب هينس بنفسه صيغة ذلك الاعتذار ، وطلب من السلطان محسن التوقيع عليه ، وجاء فى هذا الاعتذار

---

(١) I.P. F. 23 C.R.T.A. No. 105 pp. 74-76 C. Haines to the Secretary to the Bombay Government 9 January 1839.

المطلوب : « ... لقد وصلت من لحج لتسوية جميع المنازعات بين الحكومة البريطانية وبلادى وأنا أعلم كيف أن ابنى وآخرين قد سلكوا سلوكاً مشيناً جداً تجاه الإنجليز ، وأنت كممثل لهم أرجو أن تصدقنى عند ما أؤكد لك بأن الإهانات التى ارتكبت ضدكم كانت ضد رغبتى ، وأنا أمرت مراراً ابنى أحمد والبدو المحيطين به أن لا يتصرفوا بحماقة أو أن يطلقوا النيران على أصدقائنا الإنجليز .. وتحت هذه الظروف فأنا أطلب العفو من الحكومة البريطانية لسلوكى السابق وسلوك أفراد قبيلتى ، وأضع نفسى تحت رحمتها وعفوها ، كما أننى سوف أسلم أراضى عدن شمالا حتى خورمكسر والموانىء المجاورة للانجليز ظهر غد ، وسأكون شاكراً إذا تفضلت الحكومة البريطانية ومنحتنى إعانة سنوية لى ولعائلتى ولقبيلتى بقدر ما يسمح به كرمها »[١] .

إلا أن هذا الاعتذار المهين ما كان ليروق للسلطان محسن فبينما كان يريد أن يتقى شر التدخل البريطانى كان أيضاً مصراً على عدم إراقة ماء وجهه ، وهكذا كتب اعتذاراً يختلف كثيراً عن ذلك الذى صاغه هينس وطلب منه التوقيع عليه فقد قال السلطان محسن فى اعتذاره هذا « .. أريدك أن تعلم أننى جئت من لحج لمقابلتك بعد أن أخبرنى رشيد بن عبد الله بأن ابنى أحمد والبدو قد أخطأوا فى حقك وأن الإنجليز غاضبون جداً . لقد ارتكبوا خطأ بالفعل وأنا غير مسئول عن ذلك ولذلك أرسلت السيد زين والسيد العرس ورشيد إليك لينقلوا أسفى وأسف ابنى والبدو ويسعدنى أن تعود الصداقة بيننا »[٢] .

ولم يتطرق الاعتذار إلى الموضوع الرئيسى الذى قامت من أجله كل هذه العواصف ... موضوع الموافقة على نقل ملكية عدن إلى الحكومة البريطانية

---

(١) I.P. F. 23 C.R.T.A. No. 113 p. 77 Copy of Apology Required by C. Haines from the Sultan of Aden, or words of the same effect. (without date).

(٢) I.P. F. 23 C.R.T.A. No. 121 p. 80 Syed Zain Hydroose to C. Haines 8 January 1839.

وقد فطن هينس إلى ذلك ، وتملكه الحنق فقد بدا أن السلطان ليست لديه الرغبة فى الاعتذار للحكومة البريطانية وكذلك أنه ليس مستعداً للتنازل عن عدن للحكومة البريطانية . وهكذا قام هينس بإبلاغ السلطان بأن حالة الحرب سوف تستمر بينهما لحين تقديم الاعتذار المطلوب ، وهدد هينس بأن البريطانيين سوف يحتلون أرض عدن فى بضعة أيام « وفى هذه الحالة فإن السلطان لن يحصل على شروى نقير من الحكومة »[١] .

ووصلت الأنباء إلى هينس بأن السلطان محسن وسلطان الفضلى يتفاوضان من أجل معاونة الفضلى للعبدلى ضد التدخل البريطانى، وهنا أدرك هينس خطورة الموقف ، فإن النزاع بين القبيلتين كان بدون شك فى مصلحة الانجليز وهذا التقارب بين القوى الوطنية من شأنه أن يعقد المشكلة بالنسبة للاحتلال البريطانى لعدن ، وهنا اقترح هينس على حكومته أن توافق على استخدام سلاح المال للحيلولة دون إراقة الدماء . وعلى حد قول هينس فإن السلطان محسن سيظل يماطله فى تنفيذ الارتباط « وهو سيستمر فى هذه المراوغة حتى يوقن بأن حكومة بومباى جادة فى تنفيذ مطالبها »[٢] وذلك بوصول قواتها إلى عدن[٣]، فإن رؤية هذه القوات سوف تجعل السلطان يعود إلى صوابه من وجهة النظر البريطانية .

ومرت فترة طويلة نسبياً لم يتم فيها اتصال بين هينس والسلطان محسن ، فقد قرر السلطان أن يتبع خطى ابنه والرؤساء المحيطين به فى عدم تسليم عدن والاستعداد لمقاومة الغزو البريطانى المنتظر . وخلال هذه الفترة قام السلطان باتخاذ الترتيبات لتقوية القلاع بقدر سمحت به إمكانياته ، كمابذل الجهود لحشد

---

(١) I.P. F. 23 C.R.T.A No. 115 p. 78, C. Haines to the Sultan of Aden 25 December 1838.

(٢) I.P. F. 23 C.R.T.A. No. 104 pp. 73-74 C. Haines to the Secretary to the Bombay Government 6 January 1839.

(٣) I.P. F. 23 C.R.T.A. No. 123 p. 80 C. Haines to the Secretary to the Bombay Government 10 January 1839.

البدو المجاورين له لمعاونته ضد الهجوم المرتقب ، هذا بالإضافة إلى تكديسه كميات هائلة من المؤن والذخائر والمياه لمواجهة الحصار .

وتحقق هينس أن لا أمل فى الحصول على عدن إلا باستخدام القوة ، وأبدى أسفه لاضطراره إلى ذلك ، لأن الحكومة كانت تأمل فى تلافى استخدامها وهو نفسه كان يرغب فى إنهاء الأمر سلمياً إلا أنه تبين استحالة تحقيق ذلك ، هذا بالإضافة إلى أنه لم يتبق لدى القوات البريطانية الموجودة فى الميناء حينذاك سوى كميات ضئيلة من المياه ، كما أن كل تأخير سوف يؤدى إلى تدعيم قوة العرب الذين لن يوافقوا بأية حال على تحويل عدن سلمياً إلى ملكية الحكومة البريطانية ، خصوصاً بعد قيامهم بالأعمال الدفاعية[١] وكانت كل تلك العوامل تشكل خطورة كبيرة بالنسبة لموقف البريطانيين فى الميناء .

وتطورت الأمور سريعاً إلى حافة الحرب ، وفى يوم ١٦ يناير وصلت القوات البريطانية للقيام بتنفيذ عملية الاستيلاء على عدن ، ومن ثم أرسل هينس إنذاراً نهائياً إلى السلطان محسن فضل وجميع رؤساء قبيلة العبدلى[٢] .

وقد جاء فى هذا الإنذار : « . . . إننى أنبئكم بأنه قد وصلت قوات بريطانية ضخمة لتنفيذ احتلال عدن ، وكذلك أخبركم بتعليمات حكومة بومباى فى أنه مسموح لكم لحين غروب الشمس بإمكانكم تحويل عدن والأرض سلمياً كما اتفقنا على ذلك من قبل ، ودعونى أؤكد لكم بأن أية مقاومة من جانبكم لن يكون لها أية قيمة ، وهى لن تؤدى سوى إلى الخسائر فى الأرواح وتهديد قبيلتكم وتدمير منازلكم ، فإذا ما وافقتم وأرسلتم ثلاثة من الرؤساء كرهائن لضمان تنفيذ تحويل عدن السلمى إلينا فإنه سيسمح لكم وللرؤساء والأتباع

(١) I.P., F. 23, C.R.T.A., No 127, p. 82, C. Haines to the Secretary to the Bombay Government, January 24, 1839.

(٢) I.P., F. 23, C.R.T.A., No. 128, p. 82, C. Haines to the Secretary to the Bombay Government, January 25, 1839.

بالانسحاب بأسلحتكم وأمتعتكم الشخصية . أما سكان المدينة فسوف يعاملون باحترام ، أما إذا لم تستجيبوا لهذا الإنذار الأخير فإن كل تدمير ستتعرض له قبيلتكم سوف يكون نتيجة لتصرفاتكم الخاطئة »[١] .

إلا أن السلطان محسن أجاب على هذا الإنذار بطلب إمهاله ستة أيام كى يبحث الأمر مع شيوخ قبيلته على أن يبعث باثنين من لدنه فوراً إلى هينس للتفاوض معه[٢] . وبدا أن السلطان يحاول أن يكسب بعض الوقت ، فهو كما قلنا يقيم الاستحكامات ويحصن القلاع ويحشد الرجال ، أى أنه كان يعد نفسه لحرب ضروس ، ولم تكن تلك المهلة التى طلبها سوى فترة يستكمل فيها تدعيم خطوط دفاعاته .

ومما يؤيد رأينا أن رشيد بن عبد الله ممثل السلطان فى المفاوضات بينه وبين هينس — والذى ثبتت خيانته مراراً واتصاله بهينس من وراء ظهر السلطان محسن — أرسل خطاباً سرياً إلى هينس أبلغه فيه أن المهلة التى طلبها السلطان هى بغرض إمكانه الحصول على رجال يقاتلون معه من المناطق المجاورة ، وكذلك أوضح رشيد أن العبادلة قد أعدوا المدافع الكبيرة للاستخدام السريع . ويبدو هنا للأسف الشديد عامل الخيانة بين العرب ، فالمفروض أن رشيد هو ممثل السلطان فى مفاوضاته مع هينس ، وهو كاتم سره ، إلا أنه يتصل بهينس ويكشف له أوراق ولى نعمته ويبين القصد الحقيقى من طلب السلطان لمهلة الستة أيام ويبين أيضاً أن العرب قد أعدو أنفسهم للدفاع .

وعلى أية حال ، فإن هينس لم يضيع وقتاً ووضع خطة الهجوم ، وأعطى للكابتن سميث نسخة منها . وكان على سميث أن يجعل السفينة الكوت بجانب

---

(١) I.P., F. 23, C.R.T.A., No. 129, p. 84, C. Haines to Sultan Mhousain Fadthi and all the Chieftaines of the Abdalee Tribe, January 16. 1839.

(٢) I.P., F. 23, C.R.T.A., No. 130, p. 84, Sultan Mhousain, on the part of Ali to C. Haines, January 16. 1839.

بطارية المدفعية ، أما القوات فتقوم بالهجوم من اتجاهين بعد تدمير القلاع ، وقد تم تنفيذ هذه الخطة أثناء الهجوم الفعلى مع استثناء واحد ، وهو أن الـكابتن سميث وضع سفينته هو فى المـكان الذى كانت فيه السفينة الـكوت ووضع الـكوت فى خليج حوكات .

وتم إعداد كل شىء فالقوات فى القوارب تحت حماية السفن الحربية ، كما أخذت السفن الحربية فولاج وكرويزر وماهى أماكنها ، وكانت نيران هذه السفن هائلة ومدمرة حتى إنها دمرت القلعة الرئيسية وقضت على وحدة من مدفعية العرب ، إلا أن المدافعين فى صيره ظلوا مسيطرين على المنطقة ، وكانوا مستعدين لإطلاق النيران على القوات البريطانية عند تقدمها ، ومن ثم اتخذت السفينة ماهى مكاناً آخر على مسافة ٥٠ ياردة من العرب الذين أصلوها ناراً حامية، إلا أن نيران تلك السفينة بالإضافة إلى أقواس النيران المتداخلة من الفولاج وكرويزر والـكوت أجبرت العرب على التقهقر .

وفى الساعة الحادية عشرة والدقيقة الخامسة والأربعين تقدمت القوات البريطانية فى قسمين ولم تواجه سوى مقاومة ضعيفة، وانسحب السلطان وبعض أتباعه من المدينة ، وقبل الظهيرة بخمس دقائق ارتفع العلم البريطانى فوق قصر السلطان وفى الساعة الثانية عشرة والنصف استولى قارب من السفينة ماهى وآخر من فولاج على صيره .

وكانت الخسائر فى الجانب البريطانى تافهة فـكانت ١٥ رجلا بين قتيل وجريح ، أما خسائر العرب فـكانت ١٣٩ قتيلا و ٢٥ من المصابين بإصابات خطيرة من بينهم رئيس واحد هو الشيخ رجب العذيبى .

وتم القبض على السلطان محسن حيث أودع مسجد العيدروس تحت حراسة قوية[١] .

---

(١) I.P., F. 23, C.R.T.A., No. 128, p. 82, C. Haines to the Secretary to the Bombay Government, January 25, 1839.

ويجب أن نشير هنا إلى السياسة البريطانية المرنة، فبعد إصابة الشيخ رجب المذيبي أثناء المعركة قام هينس بإحاطته بكل رعاية ممكنة . ولما توفى الشيخ رجب هذا متأثراً بجراحه منح هينس لعائلته مبلغ مائتى ريال وقال لابن الشيخ رجب المذيبي بأن عليه أن لا ينسى أباه لأنه كان بطلا شجاعاً . وقد آتى هذا السلوك الودى أكله بالنسبة لهؤلاء القوم البسطاء ، فبدأ رجال المذيبي فى التعامل مع البريطانيين وأرسلوا إليهم الجمال لحمل متاعهم ومؤنهم إلى المدينة ورأى هينس كذلك أنه يجب منح راتب سنوى لعائلة الشيخ رجب لأن ذلك سوف يؤدى إلى ضمان اتجاهها الودى ناحية الإنجليز[١] وقد أثمرت هذه السياسة المرنة البعيدة النظر حتى إن عشيرة المذيبي كانت أول من ارتبط بالبريطانيين بمعاهدة للصداقة سنة ١٨٣٩[٢] .

كما اتبع هينس نفس الشيء مع بقية الجرحى العرب أى الرعاية الطبية وصرف التعويضات[٣] .

واهتم هينس بعد احتلاله لعدن بتشجيع السكان على العودة إلى أعمالهم وبث الثقة بينهم وبين الإنجليز ، وقد نجح هينس فى ذلك إلى حد كبير ، فقد استمرت تلك السياسة المرنة تؤتى أكلها وأرسل هينس خطابات إلى السلطان محسن والسلطان أحمد الابن ورؤساء أفرع المذيبي ، والسلمى وكذلك إلى قبائل العقربى والحوشبى ، أوضح لهم فيها استعداده لتقديم الرعاية الطبية لجرحاهم . كما سمح لهم بحرية التنقل من وإلى المدينة . وكانت لهذه السياسة آثارها المرجوة من وجهة النظر البريطانية ، فقد وافق الرؤساء على السلام والاتصال الودى ، ولإظهار إخلاصهم ومودتهم أرسلوا المؤن والجمال لمعاونة القوات البريطانية فى

---

(١) I.P., F. 23, C.R.T.A., No. 132, p. 85, C. Haines to the Secretary to the Bombay Government (no date).

(٢) أمين الريحانى ، ملوك العرب ، ص ٣٨٠ .

(٣) I.P., F. 23, C.R.T.A., No. 132, p. 85, C. Haines to the Secretary to the Bombay Government (no date).

نقل مهماتها إلى المدينة[١] .

وفى ٢١ يناير أرسل السلطان محسن خطاباً ذليلا إلى هينس : « ... إننى أريد أن أكون تحت العلم البريطانى وخادماً للحكومة إنها كانت خطيئة ابنى ، وعندما كنت فى عدن حاولت مقابلتك إلا أن البدو خدعونى . إنهما مشيئة الله ، واليوم أنا تحت تعليمات الحكومة البريطانية »[٢] .

لقد فقد السلطان محسن كل شيء ، لقد فقد عدن تماماً ، كما أنه لن يحصل حتى على الراتب السنوى لقاء فقدها ، وذلك طبقاً لإنذار هينس الأخير والذى لم يستجب إليه ، ومن ثم لم يكن أمام السلطان فى وسط هـذا الضياع سوى تلك الضراعة إلى هينس حتى تنتهى الأمور بينهما إلى ما فيه تحقيق بعض المصلحة للسلطان .

وعلى أية حال ، فقد أجاب هينس على خطاب السلطان — إمعاناً منه فى سياسة المرونة مع الأعداء — بأنه متأكد من أن حكومة بومباى سوف تعامله بكل كرم كما أبلغه أيضاً بأنه يعطيه مطلق الحرية — فى إبلاغ أتباعه بأنه مسموح لهم بتصدير بضائعهم ومنتجاتهم إلى عدن « وأن الأمور سوف تسير سيراً حسناً فى المستقبل »[٣] وأشار هينس إلى أنه يسعده جداً أن يستقبل مبعوثى السلطان أو السلطان نفسه وأنه ليس فى نية الحكومة أن تمتلك بوصة واحدة من الأرض خلف الخط السابق وضعه والمتفق عليه مع السلطان[٤] .

---

(١) I.P., F. 23, C.R.T.A., No. 133, pp. 85-86, C. Haines to the Secretary to the Bombay Government, January 28, 1839.

(٢) I.P., F. 23, C.R.T.A., No. 135, pp. 86-87, Sultan Mhousain to C. Haines, January 21, 1839.

(٣) I.P., F. 23, C.R.T.A., No. 136, pp. 87-88, C. Haines to the Sultan Mhousain, and his son Sultan Ahmed, January 23, 1839.

(٤) I.P., F. 23, C.R.T.A., No. 133, p. 86, C. Haines to the Secretary to the Bombay Government, January 28, 1839.

لقد رأى هينس بثاقب فكره ونظرته السياسية البعيدة أن أهمية عدن فى ذلك الوقت تتركز فى هدوء الأحوال فيها قبل كل شيء ، فأهمية عدن الاستراتيجية والبحرية والتجارية ومشروع مخزن الفحم ، كل هذه الأمور تحتم تهدئة الأحوال فيها أولاً ، ومن ثم لبس مسوح الرهبان وأخذ يتقرب من كل شيوخ المنطقة ويطلب مودتهم وحسن صداقتهم وهو المنتصر والقوى ، وقد نجحت هذه السياسة المرنة تماماً ، فقد توالت خطابات الشيوخ التى اعترفوا فيها بجريرتهم لأنهم حاربوه وأنهم جميعاً خدم للحكومة ، وركز هينس على أن تكون التجارة آمنة تماماً ، وأنه يسعده أن يرى المحصولات تتدفق إلى عدن وأن الميناء مفتوح لكل المواطنين[١] .

وهكذا سقطت عدن تماماً فى أيدى الإنجليز وكانت أول قطعة تضم للامبراطورية البريطانية بعد تولى الإمبراطورة فيكتوريا عرش الإمبراطورية[٢] .

موقف محمد على من سقوط عدن :

لا ريب أن الاحتلال البريطانى لعدن قد أثر تأثيراً خطيراً على الاقتصاد المصرى ، فمنذ أول لحظة عمد الكابتن هينس إلى محاولة تحويل التجارة اليمنية إلى عدن[٣] . كما أرسل هينس خطاباً إلى إمام صنعاء قال فيه : « إن عدن أصبحت فى قبضة احتلالنا وأخرجنا منادياً ينادى بذلك ، وأنتم تعلمون الطريق الأصلى بين صنعاء وعدن ، وأشجار البن ومحصولاتها تحت يد حكومتكم ، فإذا أصدرتم أمراً إلى التجار بأن يسوقوا بضائعهم نحو عدن بدلا من سوقها لبنادر اليمن فإنه فى ذلك نفع عظيم من جهتين كما لا يخفى ذلك بأدنى ملاحظة »[٤] .

---

(١) I.P., F. 23, C.R.T.A., No. 138-144, p. 89, C. Haines to several Sheiks, January 23, 1839.

(٢) Playfair, R.L., p. 163.

(٣) H. Dodwell, The Founder of Modern Egypt, p. 150.

(٤) وثائق عابدين ، محافظ الحجاز ١٢٥٥ هـ محفظة رقم ٢٦٦ وثيقة رقم ٢٧ عرا إبراهيم يكن سر عسكر اليمن إلى حسين باشا كبير معاونى الجناب العالى ٢ ربيع الأول ١٢٥٥ هـ .

كما عمد هينس إلى محاولة تحويل كل تجارة البن من المخا إلى عدن وقد اشتكى القائد المصرى للمخا من النقص الشديد فى جمارك ذلك الميناء[١] . وقد مالت تجارة البن بالفعل إلى عدن ، لأن أكثر التجار المقيمين فى المخا والحديدة فى ذلك الوقت لم يكونوا من اليمنيين وهؤلاء لم يكن يهمهم لمن يبيعون أو ممن يشترون بل كانوا يجرون وراء أدنى منفعة[٢] .

وهكذا عمد هينس منذ أول لحظة إلى جذب العمليات التجارية إلى ميناء عدن من كل المناطق اليمنية ، ولاشك أن ذلك شكل تأثيراً خطيراً على اقتصاديات مصر ذاتها ، إذ لم يكن من السهل التكفل بنفقات القوات المصرية الموجودة باليمن دون الحصول على قيمة جمركية عالية ، وتحويل تجارة البن من الموانيء اليمنية إلى ميناء عدن كان ضربة قاسية للتجارة فى تلك الموانيء باعتباره المحصول الرئيسى فى اليمن .

وعندما تعقدت الأمور بين محمد على وسلطان تركيا واستحكم النزاع بينهما وثارت الحرب طلب بالمرستون من محمد على إجلاء الجيوش المصرية عن اليمن كله فأجابه محمد على بأنه « سيضع هذا الطلب موضع النظر » وقد ذكر الكولونيل كامبل فى رسالته إلى بالمرستون أن محمد على لم يذعن لهذا التهديد وأنه أراد اكتساب الوقت بقوله : « لست أستطيع فى الوقت الحاضر اتخاذ الإجراءات للجلاء عن اليمن ولكنى سأصدر أمراً إلى بوغوص بك بإرسال رد على طلب وزير الخارجية البريطانية »[٣] .

إلا أن الأمور تطورت بسرعة وانتهزت بريطانيا فرصة الأزمة المصرية التركية ١٨٣٩ — ١٨٤١ ، فادعت بأنها حامية للسلطان ضد محمد على ، وانتهى

---

(١) H. Dodwell, p. 150.

(٢) وثائق عابدين ، محافظ الحجاز ١٢٥٥ هـ محفظة رقم ٢٦٦ وثيقة رقم ٢٧ حراء ابراهيم يكن سرعسكر اليمن إلى حسين باشا كبير معاونى الجناب العالى ٢٥ ربيع الأول ١٢٥٥ هـ .

(٣) صلاح البكرى اليافعى ، فى جنوب الجزيرة العربية ، ص ١٧ — ١٨ .

الأمر بتدخل قواتها فى سوريا واضطرار محمد على أثر ذلك إلى الانسحاب من كل الأراضى التى استولى عليها[1] . وهكذا خدمت الظروف الإنجليز فتوطدت أقدامهم فى عدن وتوارى آخر ظل لقوى أجنبية عداهم فى جنوبى الجزيرة العربية .

ونتيجة لمعركة ١٦ يناير سنة ١٨٣٩ أصبحت إنجلترا سيدة على كل شبه جزيرة عدن ، ولم يرتفع صوت واحد بالمعارضة من جانب الحكومات الأوروبية الأخرى . حقيقة أن تلك الدول لم تكن فى ذلك الوقت تقدر مدى الأهمية الحيوية لهذه الزاوية أو لهذا الركن المستولى عليه من أرض شبه الجزيرة العربية ، ومدى ما يمكن أن يكون له من تأثير فى مستقبل هذه المنطقة ، إلا أن الإنجليز كانوا على العكس من ذلك يعرفون ويقدرون تماماً قيمة هذا الانتصار الجديد[2] .

إلا أن العرب لم يستكينوا للاحتلال البريطانى لعدن ، فهبوا بضع مرات يحاولون فى استماتة طرد البريطانيين من أراضيهم ولقد كانت المقاومة العربية هى طابع السنوات الأولى للاحتلال البريطانى لعدن .

---

(١) د . جمال زكريا قاسم ، الخليج العربى ، دراسة لتاريخ الإمارات العربية ص ٧٠ .

(٢) M.L. Simonin, La Presqu'ile d'Aden et la Politique Anglaise dans les Mers Arabiques, p. 18.

الفصل الرابع
المقاومة العربية للاحتلال البريطاني لعدن

المحاولات العربية لاستعادة عدن :

كان الكابتن هينس أول مقيم سياسى فى عدن بعد احتلالها[١] ، وكان هدفه الأول وضع أسس الدفاع الدائم عنها حتى يمكن مقاومة أى هجوم مفاجىء عليها ، وكذلك كان عليه أن يجعل القبائل العربية فى حالة هادئة حتى يمكنه تشييد التحصينات اللازمة للدفاع . وقد نجح هينس فى تحقيق هذين الامرين ، وبدأت سلسلة من الأعمال الإنشائية على طول الخليج .

ومع نهاية شهر يناير عام ١٨٣٩ ، بدأت بريطانيا فى تنفيذ سياسة التهدئة فى المنطقة حتى تضمن استقرار الأمور فى عدن عما يحقق فى النهاية مصالحها الاستراتيجية والتجارية والبحرية ، فكان أول من عاهدت من العرب بعد احتلال عدن عشيرة العذيبى التى هى من عشائر لحج[٢] ، وكانت المعاهدة آية فى البساطة والإيجاز فبعد ذكر أسماء الفريقين ، تعهد الفريقان بإقرار السلام والمحافظة على رعايا الطرفين وعدم إهانتهم فى حالة تواجدهم فى أراضى الطرف الآخر[٣] .

كما بادر هينس إلى عقد معاهدة للصداقة مع السلطان محسن فضل وأبنائه فى ٢ فبراير سنة ١٨٣٩ ، تعهد فيها السلطان محسن وأبناؤه بحماية الفقراء والضعفاء وتأمين الطرق ، كما تعهد السلطان بمسئوليته عن أية أعمال يرتكبها أتباعه فى الطرق ، كما تعهد السلطان بأن يبذل جهده حتى لايقوم هؤلاء الأتباع بأى نوع من أنواع المقاومة ضد الدولة البريطانية وأن تكون مصلحة الطرفين واحدة[٤] ،

---

(١) Richard H. Sanger, The Arabian Peninsula, p. 204.

(٢) Playfair, R.L., p. 164.

(٣) أمين الريحانى ، ملوك العرب ص ٣٨٠ .

(٤) C.U. Aitchison, A Collection of Treaties, Engagements and sanads relating to India, pp. 123-124.

كما أنه كان على بريطانيا أن تدفع راتباً سنوياً للسلطان محسن قدره ٦٥٠٠ ريال[١] اعتباراً من يناير سنة ١٨٣٩ ، وأن الأرض من خور مكسر إلى لحج وإلى جميع حدود قبيلة العبدلى المعروفة هى تحت سيطرة السلطان . وعند حدوث أى هجوم على لحج أو على قبائل العبادل التى هى تحت سيطرة السلطان أو على الجنود البريطانيين فإن السلطان محسن والدولة البريطانية يكونا يداً واحدة ، كما أنه إذا دخل أحد رعايا السلطان عدن فعليه إطاعة قوانين الدولة البريطانية ، وعلى البريطانيين إطاعة أحكام السلطان عند دخولهم لحج ، وأن السلطان وأولاده معافون من العوائد والرسوم عند دخولهم وخروجهم من عدن[٢] .

وبدا أن سلطان لحج يحاول أن ينقذ ما يمكن إنقاذه عن طريق تقربه من الانجليز فعندما قتل أحد الجنود الانجليز فى ٩ مارس من نفس السنة أثناء سيره خلف التحصينات على يد أحد الأعراب ، تقدم السلطان بنفسه فى اليوم التالى إلى عدن وقدم اعتذاره لما حدث مؤكداً صداقته الوطيدة مع البريطانيين . ومنذ ذلك التاريخ ازدادت الثقة بين الطرفين وتدفق العرب إلى عدن . وفى شهر سبتمبر من نفس السنة ازداد عدد السكان إلى ٢٨٨٥ نسمة ، ومع مارس من عام ١٨٤٠ وصل عدد السكان إلى ٤٦٠٠ نسمة[٣] ، وهذه الزيادة المطردة فى عدد سكان عدن توضح هدوء الأحوال فيها وازدهار التجارة بين عدن والمناطق الداخلية .

وكان من المتوقع بعد توقيع ارتباط عام ١٨٣٩ وبعد محاولات السلطان محسن المتكررة لتأكيد صداقته مع البريطانيين أن تهدأ الأمور فى عدن وتصفو للانجليز خصوصاً وقد منحوا السلطان راتباً سنوياً ، إلا أن الامور سارت على

---

(١) J.C. Hurewitz, Diplomacy in the Near and Middle East, vol. 1, p. 126.

(٢) C.U. Aitchison, p. 124.

(٣) Playfair, R.L., p. 164.

غير ما يشتهى الإنجليز ، فقد تجاهل السلطان محسن ارتباطه[1] ، وتحالف مع سلطان الفضلى وحاولا معاً استعادة عدن فى ١١ نوفمبر سنة ١٨٤٠ ، إلا أن العرب فشلوا فى تحقيق ذلك ومنوا بخسائر فادحة ، وقام البريطانيون بقصف مدينة شقرة الفضلية وكذلك كل ساحل الفضلى بالنيران ، بسبب مشاركة هذه القبيلة فى الهجوم على عدن . كما قامت حكومة عدن بإيقاف دفع المرتبات التى كانت قد أجرتها لسلطان لحج بموجب ارتباط عام ١٨٣٩ .

وفى ٢١ مايو ١٨٤١ هاجم العرب برئاسة سلطان لحج — وعلى نفقته — عدن مرة أخرى ، وكان عدد القوات العربية ما بين أربعة آلاف وخمسة آلاف رجل ، إلا أنهم هزموا مثلما حدث فى المرة الأولى وبخسارة كبيرة . وفى كلا الحالين كانت تصل إلى عدن أنباء ونوايا العرب وخططهم من وكيل البريطانيين فى لحج ، ونتيجة لذلك كان من السهل ردهم وإحباط محاولاتهم . وعندما علم السلطان بذلك أمر بمحاصرة وكيل البريطانيين فى لحج واسمه حسن خطيب ، وقد قتل هذا الوكيل بعد ذلك ونهبت ثروته وثروة عائلته . وكان بعض اليهود ينقلون الأنباء من حسن خطيب إلى عدن بل ويرافقونه إليها ، ومن ثم أمر السلطان بنهب كل منازل اليهود فى لحج ومصادرة ثروات كل المقيمين منهم فى عدن والموجودة فى لحج وارتفعت خسائر التجار اليهود إلى ١٥٫٠٠٠ ريال ، كما نهبت ستة عشر منزلا تقطن بها عائلة الخطيب[2] .

ولا شك أن وجود هذا الطابور الخامس بين العرب كان يضعف من هجماتهم ويقلل من تأثيرها ، فإن المفاجأة هى إحدى مبادىء الحرب وإذا ما تحققت فى الهجوم فإن تأثيرها يكون فعالا على الطرف الآخر . والكابتن هينس نفسه —

---

(١) F.M. Hunter, p. 65.

(٢) Playfair, R.L. pp. 164-165.

يعترف بأن اليهود عاونوه معاونة فعالة فى التجسس على العرب ومعرفة نواياهم منذ بدء احتلال عدن فيقول : «... إن أحسن من ينقلون الأنباء إلينا هم اليهود ، وقد وظفتهم معى سراً وخصوصاً اليهود المقيمون فى عدن ، وهم يعملون فى خدمة الحكومة وقد أعطونى معلومات تضم حقائق هامة ، وقد قمت باستغلال فرصة وجودهم فى أماكن متفرقة .. فى صنعاء وقعطبة وتعز ولحج والمناطق المجاورة لعدن وقد كافأتهم بمبالغ تافهة . ولدى أيضاً بعض العملاء من العرب إلا أننى لا أثق فى تقاريرهم لأنهم يميلون إلى المبالغة ... واليهود الذين يعملون معى هم كذلك منذ بداية احتلالنا لعدن ، وهم بصفة عامة كاتبو الحسابات وصيارفة الشيوخ العرب وبذلك أمكنهم الإدلاء بمعلومات صحيحة»[١] ، نظراً لاحتكاكهم اليومى بهم ومعرفتهم لأمورهم المالية ونواحى صرفها وخصوصاً تلك الأموال التى أنفقت على الاستعدادات للهجوم على عدن .

ولم يشترك العقاربة فى هذين الهجومين بل على النقيض من ذلك أظهروا مودتهم الخالصة للبريطانيين ، وقد تضايق لذلك العبدلى والفضلى المتحدان وقام الحليفان بمحاصرة قلعة بير أحمد ، إلا أنهما لم يستطيعا دخولها ، وفى سبتمبر من عام ١٨٤٠ استمر سلطان لحج فى سلوكه العدوانى تجاه البريطانيين فهاجم قافلة من الجمال كانت فى طريقها إلى عدن ونهب حمولتها وباعها لصالحه[٢] .

وفى الخامس من يوليو عام ١٨٤١ قام سلطان العبدلى بالتعاون مع سلطان الفضلى بمحاولة ثالثة لاستعادة عدن فتوجه نحو خمسة آلاف من رجاله ناحية أسوار عدن بحماس كبير إلا أن النيران المفاجئة من سفينة حربية كانت راسية على شاطىء عدن ، بالإضافة إلى نيران الحامية البريطانية ، ونيران بعض القوارب

---

(١) I.O.L. Secret Letters from Bombay, No. 37 of 1845, C. Haines to the Chief Secretary to Government of Bombay, April 25, 1845.

(٢) Playfair, R.L., p. 165.

الحربية الراسية على الساحل أدت إلى انسحاب العرب بخسارة ثلثمائة رجل . وبعد انسحابهم تجمعوا فى بير أحمد فى مكان يمكنهم منه منع أى اتصال بين عدن والمناطق الداخلية ، وبنوا قلعة هناك أسموها نوبة الشيخ مهدى وبدأوا سلسلة من الإغارات التى أحدثت أضراراً كبيرة للتجار ولحاملى المؤن إلى عدن .

وفى التاسع والعشرين من يوليو تقدم سلطان الفضلى نفسه ومعه ثلاثة من إخوته وبعض أتباعه إلى باب عدن وطلبوا التكلم مع المترجم أحمد بن عيدان . وقد خرج إليهم المترجم رغم التعليمات التى كانت تمنع ذلك ، وعندما تقدم مسافة قصيرة أمام الخطوط الدفاعية قتله رئيس الفضلى نفسه ونجح مع أتباعه فى الفرار . واستمرت حالة العداء هذه بين العبدلى والفضلى من جانب والبريطانيين من الجانب آخر ، ففى سبتمبر من نفس السنة تقدم بعض عرب لحج إلى قرب الخطوط الدفاعية لعدن ، وعند المساء ضربوا حرس الحامية البريطانية بالنيران إلا أنه لم يصب أحد بسوء بينما قتلت نيران الحراس أحد عشر شخصاً .

ونتيجة للأحداث السابقة ، وكذلك نتيجة للاعتداءات التى وقعت على الطرق الممتدة بين عدن والداخل وجد البريطانيون أنه من الضرورى إزاحة العرب عن معاقلهم فى نوبة الشيخ مهدى ، وكذلك تدمير القلعة التى أقاموها هناك . وتبعاً لذلك تقدمت قوة فى ١١ أكتوبر تتكون من ثلاثمائة من الإنجليز ومائتين من الوطنيين وبطارية مدفعية ، وكلها تحت قيادة الكولونيل بينيكويك Pennycuick لإنجاز هذه المهمة ، وقد تمكنت هذه القوة من تدمير نوبة الشيخ مهدى ، ثم تقدمت بعد ذلك إلى الشيخ عثمان ودمرت قلعتها ثم عادت إلى عدن . وفى نفس الوقت الذى حدثت فيه هذه العمليات الحربية البرية قامت سفن الأسطول الهندى بضرب ساحل الفضلى .

وقد أدت هذه العمليات العسكرية البريطانية إلى فتور همة العرب ، فقد طالب سلطان الفضلى بالعفو عن أفعاله السابقة ، ووعد بضمان سلوكه الودى فى

المستقبل تجاه البريطانيين[1] ، كما قام السلطان محسن بزيارة عـدن ودخل فى ارتباط للسلام مع الكابتن هينس بصفته ممثلا للحكومة البريطانية فى ١١ فبراير عام ١٨٤٣ ، وقد تعهد السلطان محسن بموجب هـذا الارتباط بإعادة أراضى وثروة عبد الله حسن خطيب وكيل البريطانيين فى لحج ، والذى سبق أن قلنا إن السلطان كان قد صادر أمواله وممتلـكاته ، كما تعهد السلطان بالموافقة على جميع مطالب زعيم التجار اليهود ، وكان أتباع السلطان كما قلنا قد استولوا على الممتلكات اليهودية فى لحج نظراً لأن اليهود كانوا عيوناً على العرب لدى المقيم البريطانى فى عدن .

كما تعهد السلطان أيضاً بحماية التجارة والمحافظة على سلامة الطرق الداخلية ، وأن يسمح للبريطانيين بامتلاك أراض فى لحج ، على أن يسمح فى مقابل ذلك لرعاياه بأن تـكون لهم ممتلـكات فى عدن .

وبعد توقيع الارتباط السابق بنحو عام أى فى ٢٠ فبراير عام ١٨٤٤ ، وقع السلطان محسن على ارتباط آخر كرر فيه تعهده بالمحافظة على الارتباط السابق ، وعلى مسئوليته الشخصية عن أية حوادث تخريب أو اعتداء فى الطرق الموصلة بين عدن والداخل ، وأن يضع كافة مجهوداته فى خدمة العلم البريطانى[2] وفى مقابل ذلك نص الارتباط على أن يعود للسلطان راتبه الذى كان قد توقف — كما قلنا — منذ تاريخ أول هجوم قام به العبادلة على عدن ، وباعتبار أن السلطان دأب منذ عام ١٨٤١ على مضايقة السلطات البريطانيـة فى عدن[3] .
ونتيجة لهذه الارتباطات ظلت العلاقات هادئة فى عام ١٨٤٥ بين الإقامة المدنية والقبائل المحيطة بعدن ، كما ظلت تلك القبائل نفسها فى حالة هدوء نسبى بينها

---

(١) Playfair, R.L., pp. 166-167.

(٢) C.U. Aitchison, vol. XI, pp. 125-127.

(٣) Playfair, R.L., p. 167.

وبين بعضها البعض[١] .

حركة الشريف إسماعيل :

وفى عام ١٨٤٦ بدأت حركة من الحماس الدينى ضد الإنجليز فى عدن[٢] ، فقد نادى أحد الدعاة وهو الشريف إسماعيل بن حسن بالجهاد والحرب الدينية ضد الكفار فى عدن ، وتقدم من مكة إلى ضواحى عدن يرافقه جمهور كبير من المؤمنين به . وعند ما وصل إلى الفيل وهى تبعد قرابة يومين سيراً على الأقدام من لحج ارتفع عدد أتباعه إلى ألفى رجل . وهناك أصدر أمراً إلى قبائل العبدلى والفضلى والعقربى يطالب منهم الانضمام إليه ويعدهم بالمعاونة الإلهية وبالنصر المبين[٣] ، ويمنيهم بأن الله قد عزز الموحدين « ... وأن مدافع الانجليز قد أطفأ الله شرارها ودفعت عن المجاهدين أشرارها »[٤] .

وبعد ذلك وصل الشريف إلى زائدة ، وهى قرية تبعد قرابة سبعة أميال من لحج ، حيث انضم إليه بعض رجال القبائل المتحمسين ، وعند ما وصل الشريف إلى خارون وهى أقرب إلى لحج قابله السلطان محسن وبعض أبنائه[٥] .

وقد كتب السلطان محسن إلى المقيم فى عدن ينبئه بمقصد الشريف وهو الجهاد ضد الانجليز وطردهم من عدن ، فأجابه المقيم بأنه على أتم استعداد لصد الشريف ورد قواته عن عدن . ورغم هذا الاتصال بين السلطان والمقيم والذى يستشف منه ولاء السلطان للاقامة المدنية ، فإن السلطان محسن نفسه قام بمعاونة

---

(١) I.O.L., Secret Department. Secret letters from Bombay, No. 26 of 1845, C. Haines to the Chief Secretary to the Government of Bombay, April 30, 1845.

(٢) F.M. Hunter, p. 166.

(٣) Playfair, R.L., p. 167.

(٤) أحمد فضل بن على محسن العبدلى ص ١٥٠ .

(٥) Playfair, R.L., p 167.

الشريف وجنوده وفرض على أهالى لحج أن يوفروا المؤن للجند الشريفى ، وكان من نتيجة ذلك أن منح الشريف للسلطان محسن فرماناً أقره فيه فى منصبه الرئاسى على سلطنة لحج[1] .

وتلقى الشريف كذلك الإمدادات الضخمة من القبائل القريبة من لحج ، وانضم اليه ألف مقاتل من قبائل العبدلى وخمسمائة من الفضلى ومائة من العقربى. وفى السابع عشر من أغسطس من نفس السنة وصلت قوة من ٤٠٠ رجل من جيش الشريف إلى جوار عدن ، إلا أنهم ردوا عنها بخسارة ستة من القتلى وسبعة عشرة من الجرحى وثلاثة من الأسرى . وفى الحادى والعشرين من أغسطس تقدمت قوة من ألف ومائتى رجل من قوات الشريف إلى خور مكسر ، بينما اتخذ الشريف مركز رئاسته فى شيخ عثمان . وفى ٢٦ أغسطس بدأ الشريف هجومه على عدن فتقدمت قوة من ألفى رجل تجاه عدن ، إلا أنهم ردوا عنها نتيجة للنيران المركزة عليهم من الخطوط الدفاعية البريطانية ، وكذلك للضرب المؤثر عليهم من السفن الحربية الراسية فى الميناء[2] ، فقتل من العرب عدد كبير ولم يقف الأمر عند هذا الحد ، بل تفشت الكوليرا بينهم ، وفتك هذا الوباء بالكثيرين فكانوا يموتون فى الطرقات ، وأخذتهم المجاعة وباعوا سلاحهم بالخبز[3] . وهكذا ذاب جيش الشريف سريعاً وكأنه لم يكن له وجود ، وعندما لم يجد الشريف أحداً بجانبه انضم إلى سلطان الفضلى وتقدم معه إلى أبين وبعد ذلك قتله أحد البدو فى مشاجرة فى ١٢ أغسطس من عام ١٨٤٨ . وواضح أن هذه الدعوة لتحرير عدن من الانجليز قد جاءت هذه المرة من الحجاز[4] .

(١) أحمد فضل بن على محسن العبدلى المصدر السابق ص ١٤٩ .

(٢) Playfair, R.L., p. 167.

(٣) أحمد فضل بن على محسن العبدلى المصدر السابق ص ١٥٠ - ١٥١ .

(٤) Playfair, R.L., pp. 167-168.

وقد اعتبرت الإقامة المدنية أن السلطان محسن يعد مشتركا فى تلك الأحداث ، ولذا قطع عنه الراتب مرة أخرى منذ أغسطس ١٨٤٦ ، وهو تاريخ لقائه بالشريف إسماعيل بن حسن ، وذلك لأنه كما قلنا قدم المعونة والمؤن للشريف إسماعيل وآوى جنوده[1] . إلا أن أحمد فضل بن على محسن العبدلى[2] يقدم تفسيراً لانصياع سلطان لحج للشريف إسماعيل ومعاونته له ، فقد رابط الجنود البريطانيون خلف أسوار عدن ومعهم أسلحتهم الحديثة ، فى حين تركوا حليفهم سلطان لحج بلا معاونة وعندئذ لم يجد السلطان بداً من مصالحة الشريف حتى يضمن سلامة بلاده ورعيته ، إلا أن الإنجليز اعتبروه لذلك مشتركا فى الهجوم على عدن وقطعوا راتبه . إلا أننا من التسلسل التاريخى للأحداث لا نقبل هذا التفسير من العبدلى ، فالسلطان منذ البداية قد قاوم التدخل البريطانى ولم يقبله حتى بعد استيلاء الإنجليز على عدن بالقوة ، وهو بعد أن ارتبط مع الحكومة البريطانية بارتباط للصداقة وتقاضى منها راتباً شهرياً هاجم عدن ثلاث مرات بقصد استعادتها بين عامى ١٨٤٠ و١٨٤٣ ، أى أنه كان يراوده حلم استعادة هذه البقعة من أراضى سلطنته ، فلما جاء الشريف إسماعيل من مكة يرفع راية الجهاد الدينى المقدس ضد النصارى فى عدن ، والتف حوله الكثيرون من رجال قبائل العبدلى والفضلى والعقربى متأثرين بمبدأ الجهاد الإسلامى ، ويريدون تطهير هذه البقعة التى استعصت على سلطان لحج ، عاون السلطان محسن الشريف إسماعيل بقدر طاقته ، وهو فى نفس الوقت يتخذ حيطته فقد تنهزم قوات الشريف أمام البريطانيين ، ومن ثم يتصل بالمقيم فى عدن يحذره من تقدم القوات الشريفية إلى عدن حتى يتخذ المقيم حذره ، فإذا ما نجحت قوات الشريف فى هزيمة البريطانيين ، فهو قد استعاد عدن التى قد استعصت عليه ، وإذا ما فشلت تلك القوات فى تحقيق النصر فهو قد أظهر حسن نيته بتحذيره المقيم من تقدم قوات

---

(١) C.U. Aitchison, XI, p. 93.

(٢) هدية الزمن فى أخبار ملوك لحج وعدن ص ١٥١ .

الشريف إلى عدن . وعلى الرغم من هذه السياسة فإن السلطان لم يصادف نجاحاً فى ذلك الأمر فقد انسحبت قوات الشريف عن عدن ، كما أن المقيم اعتبره مشتركاً فى الهجوم على عدن وقطع عنه راتبه .

موقف القبائل :

واستمرت الخلافات بين القبائل ، ففى الثانى من أبريل من عام ١٨٤٧ تقدمت قوات ضخمة من العولقى العليا بغرض الاستيلاء على أراضى العبدلى ، وتقدمت تلك القوة عبر أراضى الفضلى دون معارضة ، ووصلت إلى لحج فى الرابع والعشرين من نفس الشهر ، وفى السابع من مايو عادت تلك القوة العولقية إلى بلادها بعد أن أجبرت سلطان لحج على أن يدفع لها مبلغ ٣٥٠٠ ريال[١] ، وسوف نلحظ أن الإقامة المدنية لن تتدخل فى تلك المناوشات التى لا تكاد تتوقف بين القبائل فى المنطقة إلا بالقدر الذى يحقق مصالحها ، أو إذا كان النزاع الناشب قد يؤثر على سلامة وأمن الطرق الممتدة بين عدن والداخل ، حتى تضمن استمرار إمداد عدن بالمؤن اللازمة وكذلك ضمان انتظام التبادل التجارى بين عدن والمناطق الداخلية .

وفى ٣٠ نوفمبر من عام ١٨٤٧ قضى السلطان محسن بن فضل فى لحج فى سن متقدمة وخلفه ابنه السلطان أحمد[٢] الذى كان قد أغضب الإنجليز والذى دبر أمر خطف الكابتن هينس وهدد بقطع رأسه إذا ما حاول دخول عدن[٣] ، إلا أننا نجد تغيراً فى سلوكه تجاه الإنجليز ، وعلى ما يبدو أنه وجد أن سياسة العنف لا جدوى منها تجاه هؤلاء الأعداء الأقوياء . ويجمع هنتر

---

(١) Playfair, R.L., p. 168.

(٢) F.M. Hunter, p. 166.

(٣) أحمد فضل بن على محسن العبدلى المصدر السابق ص ١٥١ .

F.M. Hunter[1] وبليفير Playfair[2] على أن السلطان أحمد هذا قد أصبح موالياً للانجليز وأنه زار عدن سنة ١٨٤٨ وأنه لسوء حظ بريطانيا توفى سنة ١٨٤٩ وخلفه أخوه السلطان على .

وكان على محسن يشبه أباه فى المكر والسياسة إلا أن روحه الحربية جعلته عدواً خطيراً للانجليز فى عدن . وقد حاول منذ اعتلائه السلطة أن يقف حجر عثرة فى سبيل أية علاقات مباشرة بين الإقامة المدنية والقبائل المحيطة بعدن حتى يظهر نفسه كأهم مساعد وأقرب صديق للبريطانيين[3] .

وقد عقد السلطان على محسن معاهدة مع الكابتن هينس بتفويض من الحاكم العام للهند فى السابع من مارس ١٨٤٩ وقد صدق الحاكم العام للهند على هذه المعاهدة فى ٣٠ أكتوبر ١٨٤٩[4] . وبمقتضى هذه المعاهدة تعهد السلطان على بحماية ممتلكات وأموال الرعايا البريطانيين التى فى لحج ، وأن يسمح للرعايا الإنجليز بالدخول إلى بلاده للتجارة أو السياحة ، وأن يسلم المجرمين من الرعايا الإنجليز ليحاكموا فى عدن ، وأن يكون خورمكسر هو الحدالفاصل بين حدود السلطان وحدود الإنجليز ، وأن يتعهد السلطان بحماية الطرق الموصلة بين عدن والمناطق الداخلية بقدر استطاعته وأن كل ما يمر للسلطان وعائلته من بضائع فى عدن ، وما يمر فى بلاد السلطان من بضائع الدولة البريطانية معفى من الضرائب وأن لا يأخذ السلطان على تجارة الرعايا الإنجليز والمارة فى بلاده رسماً أكثر من ٢ ٪ وأن يرغب رعيته فى لحج فى زراعة البقول والخضروات ، وأن يصغى لمشورة المقيم البريطانى فى عدن فى كل الأمور . كما تعهد السلطان بمسئوليته

---

(١) An Account of the British Settlement of Aden in Arabia, p. 166.

(٢) A History of Arabia Felix or Yemen, p. 168.

(٣) Playfair, R.L., p. 168.

(٤) F.M. Hunter, p. 166.

الكاملة عن أية اعتداءات تقوم بها القبائل التابعة له فى الطرق المؤدية إلى عدن والمارة عبر أراضيه ، وفى مقابل ذلك تعهد المقيم السياسى هينس باسم حاكم عام الهند بأن يدفع للسلطان على محسن فضل وورثته وخلفائه مبلغ ٥٤١ كراون ألمانى شهرياً ما دام هو وخلفاؤه مخلصين للحكومة البريطانية[١] . وواضح أن البند الخاص بترغيب السلطان لرعيته فى زراعة البقول والخضروات هو لإمكان إمداد الحامية البريطانية فى عدن بما يلزمها من تلك المواد الغذائية . إلا أن الأحوال لم تهدأ بين البريطانيين والعرب فى المنطقة ، وكانت أولى المصادمات بعد توقيع المعاهدة السابقة فى ٢٩ مايو ١٨٥٠ . فقد تقدمت سفينة حربية صغيرة تدعى أوكلاند Auckland إلى شمال شرقى ميناء عدن ولما نزل البحارة إلى الساحل هاجمهم بعض العرب من بير أحمد وقتلوا بعضهم[٢] ، كما استولوا على شحنة السفينة[٣] ، وهرب جميع البحارة إلى باب عدن لإنقاذ أرواحهم بينما سبح الباقون إلى قارب كان قريباً منهم مصادفة .

وبعد ذلك بقليل قتل متحمس دينى يدعى سيد أبوبكر بحاراً من الفرقة الثالثة المشاة الخفيفة عند باب عدن إلا أن الحراس بدورهم قتلوا سيد أبوبكر .

وفى ٢٨ فبراير ١٨٥٠ تقدمت مجموعة من ضباط حامية عدن إلى الداخل فى رحلة لبضعة أيام ، وكانت هذه المجموعة تتكون من الكابتن ميلان Milne والملازم فرسون Pherson والملازم أوجيلفى Ogilvie والملازم هنشى Henchy والمستر سوليز Saulez والملازم كروتندن Cruttenden وتوجه الجميع إلى لحج بعد أن حصلوا على حماية السلطان لهم . وعند عودتهم إلى عدن نجح متحمس دينى يدعى السيد حسين فى قتل الكابتن ميلان كما جرح

---

(١) C.U. Aitchison, XI, pp. 128-131.

(٢) Playfair, R.L., p. 169.

(٣) F.M. Hunter, p. 166.

الملازم فرسون جرحاً خطيراً وفر القاتل ووجد ملاذاً له فى أراضى الحوشبى ، إلا أن رئيس هذه القبيلة لم يلبث أن طرده ، ومن ثم وجد ملجأ له فى بلاد الفضلى وآواه أحمد بن عبد الله سلطان هذه القبيلة عنده .

واستمرت تلك الحوادث الفردية من جانب العرب ضد البريطانيين ففى ٢٧ مارس من عام ١٨٥٠ حاول رجل مسلح من بير أحمد دخول عدن بغرض قتل المقيم السياسى هينس ، وكان أول من قابل من البريطانيين هو الملازم ديلسر Delisser وتشاجر الاثنان ، وقتل الرجل العربى وعلقت جثته على باب عدن حتى يراها العرب عند دخولهم وخروجهم من عدن ، وكان هذا العمل من جانب السلطات البريطانية فى عدن بقصد إرهاب العرب ومنعهم من القيام بأعمال مماثلة فى المستقبل .

وفى ١٢ يوليو قتل قبطان وبحار من السفينة التجارية سنس أوف كومرس Sons of Commerce التى تحطمت قرب عدن ، ونهب رعايا سلطان لحج السفينة الغارقة ، أما بقية البحارة فقـــد أحضرتهم فرقة أرسلت خصيصاً لهذا الغرض إلى عدن وكان المسئول الأول عن هذه الحادثة رجل يدعى السملى ، وقد قام سلطان لحج بالقبض عليه وقتله فى ٢٧ أكتوبر[١] . ولا ريب أن هذا الإجراء من جانب السلطان على أن قتله للمتسبب فى حادثة نهب سفينة بريطانية وقتل اثنين من طاقمها يعد تودداً للاقامة المدنية .

وقد سقنا هذه الحوادث الفردية ، لأن هذه المصادمات البسيطة سوف تعقد علاقات الإقامة بالعرب فى المنطقة لفترة غير قصيرة ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى لأن تلك الحوادث توضح أن العرب لم يهدأوا تماماً ، بل استمروا فى المقاومة ضد الانجليز وقتلوا كثيراً منهم ، ولـكن دون هجوم شامل على عدن .

وعند تولى البريجادير كوجلان W.M. Coghlan منصب المقيم فى عدن

---

(١) Playfair, R.L., pp. 168-170

فى عام ١٨٥٤ استمرت العلاقات الودية بينه وبين السلطان على محسن ، فى حين ساءت علاقته بالفضلى والعقربى لأن قتلة بحار السفينة أوكلاند والكابتن ميلن وجدوا ملاذاً فى أراضى هاتين القبيلتين ، ونتيجة لذلك العداء بين الفضلى والعقربى من جانب ، والإقامة العدنية من جانب آخر دأبت هاتان القبيلتان على نهب الطرق حتى أنه توقف إرسال المؤن إلى عدن من الداخل مما أزعج حامية وسكان عدن . وكان من واجبات سلطان لحج تبعاً للارتباطات التى ارتبط بها وفى مقابل استلامه راتبه ، أن يهيىء لسلطات عدن سبل اتصالها بالداخل وأن يقضى على أية معارضة تحول دون تحقيق ذلك ، إلا أنه لم يفعل ذلك سواء لافتقاره إلى القوة اللازمة ، أو لأنه لم يكن يود دفع نفقات القتال مع تلك القبائل الشديدة المراس .

ولما كانت السلطات البريطانية ترفض التصديق بأى تقدم بريطانى من عدن نحو الداخل ، رأى كوجلان وجوب إيجاد علاقات مباشرة مع القبائل الأخرى فى المنطقة طالما أن سلطان العبدلى غير قادر على كبح جماح القبائل . وبوجهة النظر هذه أمكنه إقامة علاقات ودية مع قبيلة العوالق السفلى القوية ، وبذلك ضمن عدم انضمامها للفضلى ضد سلطان لحج ، وأمكنه كذلك أن يمنع العوالق العليا من الانضمام إلى الفضلى[1] . كما رأى المقيم أيضاً أنه لابد من القيام بعمليات هجومية ضد القبائل غير الموالية وأدى ضرب بير أحمد بالنيران إلى بعض الهدوء ، كما ضرب ميناء شقرة الفضلى أيضاً فى نفس الوقت الذى دعم فيه العلاقات الودية مع القبائل السابقة[2] ومنع أفراد قبيلتى الفضلى والعبدلى من دخول عدن .

وكان هذا هو موقف البريطانيين من القبائل العربية حتى منتصف مايو

---

(١) I.O.L., Secret Dept. Secret Letters from Bombay, No. 18 of 1858. Brigadier W.M. Coghlan, Political Resident, Aden to H.L. Anderson, Secretary Government of Bombay, February 24, 1858.

(٢) Playfair, R.L., p. 170.

عام ١٨٥٥ ، عند ما وقع السلطان على بدون إذن من المقيم هدنة لمدة شهرين مع سلطان الفضلى . وقد وصلت أنباء ذلك الاتفاق إلى المقيم السياسى كوجلان ، وتبين منها أن الاتفاق يحتوى على طلب سرى من سلطان الفضلى كى يتوسط السلطان على محسن لدى المقيم من أجل عقد تسوية بين الفضلى والإقامة ، وأنه مستعد تماماً للموافقة على المطالب البريطانية بالنسبة لإيوائه لقتلة الكابتن ميلن وبحار السفينة أوكلاند ، وأنه سوف يطردهم من أراضيه ، ويمنع حدوث ذلك فى المستقبل ، إلا أن كوجلان لم يثق فى ذلك الكلام ، وأكد للسلطان على محسن — عند ما حادثه فى ذلك الأمر — بأنه لا يمكنه عقد معاهدة مع رئيس آوى لديه قتلة البريطانيين .

وهكذا استمرت الأمور فى المنطقة الداخلية على النحو الذى كانت عليه من عدم الاستقرار وتوقف نقل المؤن من المناطق الداخلية إلى عدن ، مما أرهق الحامية البريطانية والسكان. وبذل كوجلان جهده لوضع القبائل العربية المجاورة لعدن فى جانبه ، وعند ما أصبح كل شىء معداً لضرب الفضلى الضربة القاصمة ، أبلغ السلطان على المقيم مرة أخرى بأنه قد توصل إلى اتفاق مع الفضلى والعقربى وعقد معهما معاهدات للسلام ، وأكثر من ذلك طالب بإنهاء الحصار البحرى حول ميناء شقرة الفضلى ، وبعدم منع أفراد هاتين القبيلتين من دخول عدن ، كما أنه طالب بإعادة دفع الراتب المخصص لرئيس الفضلى ، والذى كان قد توقف منذ إيوائه لقتلة الكابتن ميلن .

وقدمت تلك المقترحات إلى المقيم السياسى مع نهاية أغسطس من عام ١٨٥٥ ، وأرفق معها خطاب ودى للغاية من سلطان الفضلى نفسه صرح فيه بأنه طرد القتلة بالفعل ، وأكد عزمه على تحقيق السلام مع البريطانيين ، وكذلك مع جيرانه الآخرين ، ووعد بمراعاة المحافظة على سلامة وأمن الطرق ، وأعرب عن أمله فى أن يعاد دفع راتبه إليه . ونتيجة لذلك السلوك الودى ، وكذلك إرضاء

للسلطان على محسن الذى توسط لإنهاء الخلاف بين الإقامة وسلطان الفضلى ، وافق المقيم كوجلان على إنهاء حالة العداء برفع الحصار عن ميناء شقرة ، وعلى السماح لأفراد قبيلة الفضلى بدخول عدن . أما بالنسبة لإعادة دفع راتب رئيس الفضلى فقد تعلل كوجلان بأن ذلك الأمر سوف يترك لتصرف حكومة بومباى .

وقد يثار تساؤل بالنسبة لعدم اتصال المقيم بسلطان الفضلى مباشرة ، أى أن اتصاله به تم عن طريق سلطان لحج ، ويوضح كوجلان لماذا اضطر إلى ذلك فيقول : « ... إن هذه التسوية الجزئية للخلافات السابقة قد أقرها السلطان على الذى كان أول من اقترح ذلك وأكثر من ذلك فأنا أذكر جيداً قرار الحكومة بعدم الدخول فى مباحثات مع الفضلى دون علم السلطان على ، ومن ثم اتصلت سريعاً بهذا (الرئيس) ، وعن طريقه عرفت شروط الفضلى ، وفى نفس الوقت كان لدى الأمل الخالص فى أن ينفذ تعهداته وأرسلت عن طريقه إجابتى على خطاب السلطان « أحمد »[1] سلطان الفضلى ، أى أن المقيم السياسى كان حتى ذلك الوقت مرتبطاً بتنفيذ قرار الحكومة بعدم الاتصال بالقبائل دون علم سلطان لحج .

وبينما كان السلطان على هو الذى قام بالفعل بالدور الأكبر فى تحقيق هذا الاتفاق الجزئى بين البريطانيين والفضلى فإنه عند ما رأى مظاهر السلام الدائم بين الفضلى والانجليز فإنه استخدم كافة الوسائل لعدم تحقيق ذلك السلام بينهما .

وفى نفس الوقت عادت العداوة بين العبدلى والفضلى — والتى كانت قد اوقفت مؤقتاً — وأبدى العبادلة والعوالق المتحالفين عزمهما على الاستيلاء على بير أحمد من العقربى حلفاء الفضلى ، إلا أن السلطان على سرعان ما نفض يده من تنفيذ ذلك المشروع .

---

(١) I.O.L., Secret Dep. Secret letters from Bombay, No. 18 of 1858. Brigadier W.M. Coghlan to H.L. Anderson, February 24, 1858.

واستمرت الأمور هكذا بلا حل من الأطراف المختلفة حتى منتصف عام ١٨٥٦ حين تبين محافظة سلطان الفضلي بالفعل على سلامة الطرق الموصلة إلى عدن ، وقيامه بحمايتها . وبعد ثلاثة أشهر من المفاوضات أمكن مع نهاية يوليو ١٨٥٦ أن يحل السلام بين العبدلي والفضلي وقد نقل السلطان على محسن تلك النتيجة المرضية إلى المقيم السياسي كوجلان، إلا أنه لم يترك فرصة إلا وصور للمقيم شكوكه في إخلاص سلطان الفضلي للاقامة .

وسارت الأمور على منوال حسن بالنسبة للاقامة ، وقبل كوجلان ومساعدوه دعوة من السلطان على لزيارة لحج[1] ، ومع نهاية عام ١٨٥٦ أصبح البريطانيون بمنأى من أي اعتداء من جانب القبائل العربية المحيطة بعدن[2]

النزاع بين المقيم وسلطان لحج :

شكل عام ١٨٥٧ تطوراً آخر في العلاقات بين الإقامة العدنية وسلطان لحج ، فقد غضب السلطان على من زيارة ودية قام بها أخوه للمقيم السياسي في عدن ، كما نهب العبادلة في الشيخ عثمان جماعة من الحجاج تحطمت سفينتهم في الجانب الشرقي من الخليج وهكذا بدأت علاقات الإقامة بسلطنة لحج في التدهور .

أما من ناحية قبيلة الفضلي فقد طالب السلطان أحمد بن عبد الله في أوائل أبريل من نفس السنة مقابلة رئيس عائلة عيدروس الكبيرة في عدن ، وتم اللقاء في بير أحمد وقد نتج عن هذه المقابلة تجديد علاقات الصداقة بين الفضلي والبريطانيين ، حيث انتهز سلطان الفضلي الفرصة ولم يطالب بأية متأخرات في راتبه تأكيداً لاتجاهاته الودية وانتهى الأمر بتوقيع سلطان الفضلي على ارتباط أقر فيه بأنه قد تم طرد قاتل الكابتن ميلن ، وأنه لن يجد مرة أخرى ملاذاً

(١) Playfair, R.L., p. 171.

(٢) F.M. Hunter, p. 167.

فى أراضيه . كما ارتبط بمنع شعبه من الاعتداءات فى الطرق الممتدة بين عدن والمنطقة الداخلية ، وتعهد باستخدام كافة مجهوداته لتحقيق ذلك . وعند توقيع ذلك الارتباط كان قد مضى على الفضلى ثمانية عشر شهراً دون أن يثيروا القلاقل ضد عدن ، ولم تحدث حادثة اعتداء واحدة من أفراد تلك القبيلة على الطرق ، على الرغم من أن سلطان تلك القبيلة لم يتقاض أية رواتب من المقيم خلال تلك الفترة ، وكان السبب الوحيد لهذا التأخر الطويل فى دفع الراتب له هو اعتراضه على توسط السلطان على سلطان لحج بالنسبة لهذا الموضوع ، ولعدم ثقته فى هذا الرئيس[١]. كما فضل العقاربة كذلك أن تكون لهم علاقات ودية مع الإقامة العدنية ، وقد رحب المقيم بذلك . وهكذا هدأت الأحوال بالنسبة لسلطات عدن ووضعت نهاية لكل تلك الخلافات التى طالما عقدت العلاقات بين سلطات عدن والقبائل المجاورة مدة طويلة ، وحصل المقيم على كل ما كان يبغى الحصول عليه فالطرق أصبحت مفتوحة وآمنة وتدفقت المؤن بكثرة وبوفرة إلى عدن بينما لم تقلع قبائل الفضلى والعقربى فقط عن الاعتداءات ، بل نافست تلك القبائل بعضها فى إظهار صداقتها واتجاهاتها الودية تجاه الإقامة .

إلا أن السلطان على سلطان لحج كان على النقيض من ذلك غير راض عن هذا التقارب بين الفضلى والعقربى من جانب ، وبين البريطانيين من جانب آخر فبدأ فى إحاكة المؤامرات للحيلولة دون ذلك وتبين للمقيم السياسى كوجلان أنه لابد من اتخاذ إجراءات قاسية تجاه السلطان على حتى يجبره على احترام المعاهدات والارتباطات التى التزم بها والتى يتناول بموجبها راتباً من الحكومة البريطانية[٢].

وكان غرض السلطان على من تلك السياسة هو المحافظة على بقاء القبائل

(١) I.O.L., Secret Dep., Secret letters from Bombay, No. 18 of 1858. W.M. Coghlan to H.L. Anderson, February 24, 1858.

(٢) Playfair, R.L., pp. 171-172.

الأخرى بعيدة عن البريطانيين لكى يظل هو وحده المتصل بهم والمستفيد من التحالف معهم ، فقد كان سلطان العبدلى يتخذ مظهر الأول بين أقرانه من الرؤساء العرب فى المنطقة ، فمن طريقه كانت تدفع الإقامة المدنية الرواتب لبقية الرؤساء ، وعن طريقه أيضاً كانت تتم اللقاءات وتعقد الارتباطات ، وكان بالطبع يستفيد من تلك الوساطة سواء من الناحية الأدبية أو المادية ، ولذلك نجد السلطان على يستغل دهاءه حتى لا يحول ذلك التفاهم المباشر بين الإنجليز ورؤساء القبائل الأخرى وبين تحقيق مصالحه ، وقد أوضح البريجادير كوجلان سلوك السلطان على فى هذا المقام فقال : « إن السلطان على كان مسئولا معى عن حل كل الخلافات مع القبائل الأخرى ، وكان غرضه تسويتها بقدر الإمكان طبقاً لمصلحته الخاصة — وهو لم يكن فى أى وقت من الأوقات متعاوناً بصدق وبدون غرض للوصول إلى تسوية للخلافات سواء بالقوة أو بالوساطة . ولما أرادت القبائل تحقيق السلام دون مساعدته فإنه اعترض وخاف من النتيجة ، وفى رأيى أن السلطان على يهدف فى الوقت الحالى إلى أن يحول بين القبائل الأخرى وبيننا حتى يستطيع أن يستفيد هو وحده من التحالف معنا ، وعندما لم يستطع تحقيق ذلك انضم إليها إلا أنه لا يزال يسعى حتى يحول بيننا وبينها خوفاً من أن يؤد ذلك إلى تهديد مصالحه الخاصة . وماذا سوف تكون النتيجة لو لم نتحالف مع بقية القبائل ؟ سوف تزداد الاضطرابات والقلاقل وسوف تصبح الطرق غير آمنة ولن تصل المؤن إلينا بوفرة وانتظام ، ونظل نعتمد على السلطان على الذى فشل فى المحافظة على مصالحنا بل إنه أيضاً يحمل مشاعر الكراهية لنا والمصالح[1] البريطانية » .

وعندما فشل السلطان على فى الإيقاع والدس بين الإنجليز والفضلى بدأ مقاومة نشطة ؛ وكان غرضه من ذلك هو إجبار الإنجليز على رفض صداقتهم

---

(١) I.O.L., Secret Dep., Sercet letters from Bombay, No. 18 of 1858. W.M. Coghlan to H.L. Anderspn, February 24, 1858.

مع الفضلى ، ومن ثم يستعيد مكانته السابقة ، وكان أول عمل له فى هذا المجال هو محاولة الإيقاع بين الإقامة المدنية والعذيبى — وهى إحدى عشائر قبيلة العبدلى نفسها — ورئيسها الشيخ على الذى كان موالياً للانجليز ، لأنه كان من الذين حضوا سلطان الفضلى على السلوك الودى تجاه الإنجليز[١].

ومضى السلطان على يثير القلاقل مع الإنجليز فوضع مكوساً على بئر الشيخ عثمان التى تعتمد عليها مدينة عدن والسفن التى تأتى إلى الميناء إلى حد كبير كمورد وحيد لتزويدها بالمياه[٢]. ونتيجة لذلك اتصل المقيم السياسى بالسلطان ، وتساءل عن شرعية ذلك ، لأن تجار المياه اضطروا إلى عدم إحضار المياه إلى عدن نتيجة للضريبة العالية عليها . إلا أن السلطان على لم يستجب لذلك الاحتجاج . وفى أول يونيو ١٨٥٧ وصلت الضرائب فى بئر الشيخ عثمان إلى ½ ٢ (أنة) على كل حمولة جمـــل من المياه ، ومن ثم عزم المقيم كوجلان على إيقاف دفع راتب السلطان على إلى أن يحصل على إجابة منه بالنسبة لهذا الموضوع . إلا أن السلطان على جاء بنفسه إلى المقيم وأبلغه أن إيقاف راتبه يعد عملا غير ودى وأنه سوف يتصرف طبقاً للمعاهدة ، إلا أنه أضاف بأن الأرض أرضه وأنه فى استطاعته ومن حقه أن يفعل فيها ما يريد وأنه لن يفعل أى شىء من شأنه الإضرار بالمصالح البريطانية ، فقبل كوجلان هذا التعهد ومنحه الراتب المعتاد .

إلا أن السلطان على قام على النقيض من ذلك فى مساء اليوم نفسه برفع الضريبة على بئر الشيخ عثمان إلى ½ ٥ (أنة) لــكل حمولة جمل ، وكانت هذه الضريبة أكثر من ضعف ما اعترض عليه المقيم السياسى ، كما أن السلطان رفع هذه الضريبة فى ٣ يونيو — أى بعد يومين من تعهده للمقيم بعدم الإضرار بالمصالح البريطانية — إلى ½ ٦ (أنه) لــكل حمولة جمل من المياه .

---

(١) Playfair, R.L., p. 173.

(٢) F.M. Hunter, p. 167.

وقد أرسل المقيم إلى السلطان ينبئه بأنه إذا لم يوقف جمع هذه الضريبة فإنه سوف يوقف صرف راتبه إلى أن تصله تعليمات من حكومته بالنسبة لهذه المسألة . وكانت إجابة السلطان متناقضة ، فهو من ناحية أنكر الأمر ، ثم أوضح مع ذلك أحقيته فى فرض هذه الضرائب كما أنه احتج بأنه لا يمكن إيقاف راتبه لمثل هذا الموضوع .

ويجب أن نتذكر أن المعاهدة مع السلطان لم تحتو على أى نص بالنسبة لمسألة المياه ، وقد أبلغ المقيم السياسى كوجلان السلطان على بأنه لا يعترض على ضريبة صغيرة تكفى لسد نفقات ومرتبات حراس الآبار إذا تطلب الأمر ذلك ، وأنه بالنسبة لذلك تكفى نصف آنة أو آنة واحدة لكل حمولة جمل من المياه ، إلا أن ضريبة قدرها ٦ ¼ آنة لهى ضريبة كبيرة سوف تؤدى إلى رفع أثمان المياه فى عدن بنسبة ٢٥٪ . ونبه كوجلان إلى خطورة هذا الإجراء من جانب السلطان ، وأهمية معارضة فرض هذه الضريبة بإصرار «.. لأننا لو سمحنا بذلك فإنه سوف يتلو ذلك فرض الضرائب على المؤن ، وعلى كل السلع التجارية التى تمر عبر أراضى العبدلى ومن ثم تصل هذه السلع إلى عدن غالية الثمن » .

ومن المهم أن نوضح أن الرؤساء الآخرين فى المنطقة لم يساندوا السلطان على بالنسبة لمسألة المياه هذه ، إذ ليس لأحدهم أية مصلحة فيها .

وتبدو لأول وهلة أحقية السلطان فى فرض الضرائب الملائمة فى أراضيه طالما أن أفراد شعبه لا يشكون منها ، إلا أن المقيم فى عدن كان يرى أن السلطان على يجب أن ينفذ تعليمات من الحكومة بإلغاء ضريبته غير القانونية على المياه والأخشاب ، وأنه عند هذا الإلغاء يمكن إعادة راتبه الشهرى إليه واسترسل المقيم : « ... وسوف يدعم موقفى إذا أمرتنى الحكومة بأن أفعل ذلك ، مع إظهار عدم رضائها عن المعارضة التى أقامها السلطان على ضد ارتباطاتنا الحديثة مع الرؤساء الآخرين ، ويجب عليه أن يتذكر بأن الراتب الذى نمنحه له (٥٤١

ريالاً شهرياً) يجعل لنا الحق فى تدعيم سياستنا»[1]. وكان هذا هو قلب الموضوع ، إن بريطانيا لا تدفع أموالها هباء ، ولو كانت بهذا القدر التافه ، فالسلطان يتناول راتباً من الحكومة البريطانية ، وهو ملتزم ومرتبط بمعاهدة معها وعليه تنفيذ بنود تلك المعاهدة ، وعليه أيضاً أن يستمع لمشورة و نصيحة المقيم السياسى ، وكذلك عليه أن لا يغضب من يمنحونه راتباً شهرياً ، إلا أن السلطان على أراد أن يجمع بين النقيضين ... أن يغضب المقيم السياسى وحكومة بومباى ، ويؤثر على إمداد عدن بالمياه العذبة اللازمة لها وللسفن الراسية فى الميناء ، وهو فى نفس الوقت يحرص على حصوله على راتبه من الحكومة البريطانية ، إلا إننا سنرى أن بريطانيا تعمد كثيراً إلى اتخاذ هذه الرواتب الصغيرة كسلاح ضد رؤساء القبائل الذين لا يستمعون إلى مشورتها ولا يأتمرون بأمرها ، فإذا ما عادوا إلى حظيرة السياسة البريطانية وأبدوا خضوعهم عادت إليهم رواتبهم . ولا ريب أن أفضل اسم لتلك المعاهدات التى ارتبطت بها القبائل العربية مع الحكومة البريطانية هو المعاهدات الولائية ، لأنها تضمن الولاء قبل العطاء فإذا ما توقف الولاء توقف العطاء ، وإذا ما عاد الولاء مرة أخرى عاد العطاء . وسوف نلاحظ هذا التناسب الطردى بين الولاء والعطاء كقاعدة شبه ثابتة فى العلاقات بين الحكومة البريطانية وتلك القبائل .

وعلى أية حال ، فقد استمرت العلاقات مضطربة بين الإقامة فى عدن وبين سلطان لحج ، ففى سبتمبر ١٨٥٧ أبلغ السلطان على المقيم السياسى بأنه شتت عصابة من قبيلة الصبيحى كانت تقوم باعتداءات قرب الشيخ عثمان ، وقد شكره المقيم على ذلك ، إلا أنه بعد ذلك بوقت قصير تبين للمقيم أن السلطان على نفسه

---

(١) I.O.L., Secret Dep., Secret letters from Bombay, No. 84 of 1857. W.M. Coghlan to H.L. Anderson, June 26, 1857.

هو الذى دبر هذه الاعتداءات فاضطر المقيم إلى الاحتجاج على ذلك[١] .

وفى نحو منتصف يناير ١٨٥٨ كتب السلطان على كتاباً دورياً ، وأرسل نسخاً منه إلى الكابتن كومب Combe والملازم كيز Keays والمستر بادجر Rev. W. Badger وهو رجل كانت لإقامته الطويلة فى عدن ، وكذلك لإتقانه اللغة والتقاليد العربية ما جعل له شخصية ونفوذاً كبيرين فى عدن . وفى هذه الوثيقة اتهم السلطان على الإقامة العدنية بعدم التمسك بالمعاهدة القائمة بينهما ، وكذلك اتهمها بالضغط الدائم عليه وعدم اتخاذ سبل العدالة وميلها إلى مساعدة أعدائه[٢] وأنهى السلطان خطابه إلى هؤلاء الأشخاص بهذا التهديد الواضح : « وإنك شاهد بأننى لن أكون ملوماً أمام حكومتكم وقد كتبت بالفعل إلى اللورد إلفنستون Elphinstone والى بومباى بخصوص ذلك ، ولم أتلق أية إجابة مباشرة ومن ثم قررت أن أمنع أتباعى من دخول عدن وأن أغلق حدود بلادى إلى أن تعود الحكومة إلى صوابها » .

وأخذت العلاقات بين السلطات فى عدن وبين السلطان على تزداد سوءاً ، فقد قام السلطان بالقبض على سفير لإمام صنعاء كان متجهاً إلى عدن وحبسه عنده . ثم قام السلطان من ناحية أخرى بتقديم الحماية وحق اللجوء لقاتل بحار السفينة أوكلاند ، كما تواترت الأنباء إلى عدن بأن السلطان على يأوى أيضاً قاتل الكابتن ميلن[٣] .

(١) I.O.L., Secret Dep., Secret letters from Bombay, No. 18 of 1858. W.M. Coghlan to H.L. Anderson, February 24, 1858.

(٢) Playfair, R.L. p. 173.

(٣) I.O.L., Secret Dep., Secret letters from Bombay, No. 18 of 1858. W.M. Coghlan to H.L. Anderson, February 24, 1858.

ومع بداية فبراير ١٨٥٨ قدم سلطان الفضلى ثلاث شكايات منفصلة عن بعضها إلى المقيم السياسى فى عدن بأن العبادلة قاموا باعتداءات على قومه المارين فى الطرق الداخلة فى أراضيهم ، وقتلوا أحدهم ، فطالب المقيم من السلطان على أن يقدم التعويض الكافى عن ذلك ، وأن اقتراف مثل هذه الأعمال سوف يؤدى فى النهاية إلى قطع العلاقات معه . وقد أجاب السلطان على على ذلك معتذراً عن حادثة القتل ، ووصف الاعتداء الذى قام به أتباعه بأنه ثأر عادل لما قامت به هذه القبيلة من عدوان سابق على أفراد شعبه[1] .

وفى فبراير ١٨٥٨ قدم أحد الرعايا البريطانيين ويدعى على أبو بكر شكوى ضد السلطان بأنه قد استولى على شحنة من البن مملوكة له ، وأن قيمة هذه الشحنة تصل إلى نحو ألف روبية ، وكانت هذه الشحنة فى طريقها من الداخل إلى عدن ، وقد احتج المقيم على ذلك ، إلا أن إجابة السلطان على كانت كالعادة غير مرضية للمقيم ، فقد قال إنه لم يكن يعلم من هو صاحب شحنة البن ، إلا أنه مسرور لفعله بأنها ملك لعلى أبو بكر ، لأن الأخير عليه ديون للسلطان واستيلائه على هذه الشحنة سوف يؤدى إلى عقد تسوية للأمور المعلقة بينهما[2] . إلا أن السلطان كان مرتبطاً بمقتضى المعاهدة المبرمة بينه وبين الحكومة البريطانية بتحويل هذه الأمور إلى المقيم السياسى للتحقيق فيها ، وقد اعتبر المقيم هذا التصرف من جانب السلطان على نهباً لثروة بريطانية وإهانة للسلطات البريطانية[3] .

وقد كانت هناك أمور معلقة بالفعل بين السلطان على وعلى أبو بكر هذا ، فقد كان الأخير حائزاً من السلطان على امتياز استخدام آبار الشيخ عثمان على أن يدفع نسبة معينة شهرياً ، إلا أن السلطان على بعد ذلك بوقت قصير منح نفس

---

(١) Playfair, R.L., pp. 173-174.

(٢) I.O.L., Secret Dep., Secret letters from Bombay, No. 18 of 1858. W.M. Coghlan to H.L. Anderson, February 24, 1858.

(٣) Playfair, RL., p. 174.

الامتياز لأشخاص آخرين وحصل منهم على أموال أخرى فى مقابل ذلك . وهكذا نقض السلطان اتفاقه مع على أبو بكر . وعزم أبو بكر الذى كان يستحوذ بالتالى على عقد إمداد حامية عدن بالمياه على أن ينسحب من ارتباطه مع السلطان ، إلا أنه خاف إغضاب الإنجليز ، ومن ثم استمر فى القيام بما يخصه طبقاً للعقد المبرم بينه وبين الإقامة رغم خسارته ، إلى أن سقطت الأمطار فى أكتوبر ١٨٥٧ فأمكنه الانسحاب من اتفاقه مع الإقامة وألغى ارتباطاته الخاصة بنقل المياه من آبار الشيخ عثمان .

وقد قدمنا التفصيل السابق لإظهار أن السلطان على لم يكن له الحق فى الاستيلاء على شحنة البن موضع النزاع ، هذا بالإضافة إلى أن السلطان على مرتبط بموجب المعاهدة القائمة بينه وبين الحكومة البريطانية بأن ينقل مثل هذه المنازعات إلى الإقامة العدنية ، وهو لم يحول هذه القضية إليها بل تمسك بحل هذه المشكلة بنفسه ووفقاً لهواه ، واعتبرت الإقامة هذا التصرف من جانب السلطان نهباً لممتلكات بريطانية وإهانة للسلطة البريطانية .

أما بالنسبة لرفض السلطان إعادة الثروة التى نهبها أتباعه من الفضلى فإن الإقامة لم تكن تتدخل فى مثل تلك الحوادث طالما أنها تحدث بين الأطراف المتعادية من العرب وبدون تأثير مباشر على المصالح البريطانية ، إلا أنها من ناحية أخرى تتمسك بالمحافظة على سلامة وأمن الطرق الممتدة بين عدن والمناطق الداخلية ، وأن لا يسمح فيها بأية مصادمات ، والحكومة تدفع مشاهرات لرؤساء تلك القبائل لقاء ذلك . ولذا لم تتدخل الإقامة فى النزاع الناشب بين العبدلى والفضلى . إلا أن الاعتداءات والإغارات على الطرق أخذت فى التزايد مما هدد بعزل عدن عن المناطق الداخلية . كما أن المقيم السياسى البريجادير كوجلان أوضح مرة أخرى خطورة ترك قبيلة بعينها تقوم باعتداءات على الطرق فإن : « استمرار النهب لو سمح به لقبيلة واحدة فإن القبائل الأخرى الصديقة لنا سوف تجد أنه من الأفضل لها المشاركة فى هذا الأمر » وقد جاء هذا المعنى على لسان

سلطان الفضلى فى اتهاماته الكثيرة التى أرسلها إلى المقيم ضد العبدلى فقد قال : « . . . أنا مرتبط بالمحافظة على الطرق المؤدية إلى عدن وحمايتها من أى اعتداء من جانب أفراد قبيلتى ، وأنت تعلم أن ذلك راجع إلى تعهدى بذلك وبمعونة الله سوف أستمر فى ذلك ، إلا أننى أرجوك أن تمنع الرؤساء الآخرين من نهب ممتلكات أفراد قبيلتى ، كما فعلوا أخيراً وإلا لأصبح من الظالم منعى لهم من الأخذ بثأرهم . ولو كنت فى حالة حرب مع السلطان على فإن رجاله سيغزون أرضى ، وحينذاك لن أشكو إليك ، لأننى أعلم أنك تحت تلك الظروف لن تتدخل فى الأمر . إلا أنه إذا كان علينا أن نحافظ على سلامة الطرق فإنه يجب على السلطان على أن يحترمها أيضاً . وبالتأكيد فإن الحكومة البريطانية لا يمكن أن تسمح لسلطان يتقاضى راتباً منها بأن يتصرف مثل هذا التصرف » .

وتبين أن السلطان على متشبث بموقفه ، وأنه إذا أدى الأمر فسوف يقطع الاتصال بين عدن والداخل ، مما يؤدى إلى توقف إرسال المؤن اللازمة للحامية والسكان ، ومن ثم اقترح المقيم السياسى على حكومة بومباى أنه : « إذا نفذ السلطان على تهديده بإيقاف تموينا فإننى أقترح الاستيلاء السريع على الشيخ عثمان إلى أن يستجيب إلى مطالبنا ، وأن يقدم تعويضاً عن إجراءاته المعادية الماضية ، وأن يسلم أو يطرد القتلة ، أما مسألة إعادة الشيخ عثمان إليه فأمر يتوقف على مدى سلوكه وولائه »[1].

ويجدر هنا أن نعطى إشارة قصيرة عن أهمية الشيخ عثمان ، فهى قبل تاريخ هذا النزاع بمدى خمسين عاماً لم تكن سوى مزار وبها مسجد يصلى به المسافرون ومحطة للقوافل ، وبعد ذلك بنيت قلعة صغيرة بالقرب منها كان يحرسها بعض أفراد قبيلة العبدلى بقيادة ضابط يعينه سلطان لحج ، أما بقية السكان وعددهم نحو خمسين رجلا فيعملون فى صيد السمك وجمع الملح . وعلى الرغم من توافر

(١) I.O.L., Secret Dep., Secret letters from Bombay, No. 18 of 1858. W.M. Coghlan to H.L. Anderson, February 24, 1858.

المياه فلم تقم زراعة هناك . ومنذ ازدياد الطلب على المياه فى عدن قام السلطان على بتعيين حراسة على الآبار ثم احتل أفراد من قبيلته المنطقة التى تعتبر ملتقى الطرق الآتية من الداخل والسائرة عبرها ، والتى منها تأتى غالبية المؤن الضرورية إلى عدن . فالموقع ذو أهمية بالغة ويعطى للمتحكم فيه الحماية أو المضايقة لكل من يقترب من أبواب عدن ، وهو على بعد ميلين ونصف ميل من خور مكسر الذى يعد نهاية حدود الأراضى البريطانية فى اتجاه لحج. أما المنطقة الواقعة بين الشيخ عثمان ولحج فتسكنها عشيرة العذيبى وهى فرع من العبدلى .

وبهذه الإشارة القصيرة عن الشيخ عثمان نتبين أن الحامية الموجودة بها لا يمكنها أن تواجه قوة صغيرة من عدن ، هذا بالإضافة إلى أن استيلاء الإنجليز على الشيخ عثمان سوف يؤثر على السلطان تأثيراً كبيراً ، وعلى حد قول المقيم السياسى : « إن استيلاءنا على الشيخ عثمان يعد ضربة قاسية للسلطان على ، فقد يمنعه ذلك من الحصول على أية دخول من الآبار ، هذا بالاضافة إلى فقده لراتبه الشهرى مما سيؤدى فى النهاية إلى سرعة خضوعه لنا »[1].

ومن وجهة النظر البريطانية أيضاً فإن احتلال الشيخ عثمان سوف يؤدى إلى المحافظة على جعل الطرق مفتوحة فى كل المراكز حتى فى لحج نفسها . وبذا يمكن لعدن المتاجرة مع القبائل الأخرى ، ولن يستطيع السلطان على أن يعوق هذا الاتصال .

ولا ريب أن الوقت كان ملائماً للانجليز لتنفيذ هـذه العملية ، فقبائل الفضلى والعقربى لم تكن فقط موالية لسلطات عدن بل كانت أيضاً فى حالة نزاع مع العبادلة . كما أنه بالنسبة للعبادلة أنفسهم فإنهم كانوا فى نزاع فيما بينهم ، ولم يمكنهم حينذاك أن يتحدوا دفاعاً عن مصالح السلطان على ، فرئيس العذيبى اعتبر منشقاً على السلطان على لصداقته مع الانجليز ، كما أن السلطان عبد الله

---

(١) I.O.L., Secret Dep., Secret letters from Bombay, No. 18 of 1858. W.M. Coghlan to H.L. Anderson, February 24, 1858.

ولى العهد قدم التماساً إلى الإقامة بأن تدفع له أو لأى شخص ينوب عنه مبلغ الثمانين ريال التى اعتاد أن يتسلمها شهرياً من راتب أخيه ، وهذا التقسيم فى الراتب كانت قد ضمنته الإقامة ، وهذا يوضح أن موقف السلطان على حتى بالنسبة لأخيه وولى عهده وكذلك أفراد شعبه ، سوف يمنعه من مقاومة العدوان البريطانى ، هـذا من ناحية ومن ناحية أخرى وعلى حد قبول المقيم السياسى كوجلان : « .. إننا لو اضطررنا فى النهاية إلى تنفيذ الإجراء العدوانى السابق ذكره ، فإننى أراها فرصة مواتية لأن تقوم الحكومة بإعادة النظر بالنسبة للراتب الحالى لسلطان لحج ، فهذا الراتب وحده يكفى لدفع مشاهرات لكل الرؤساء المجاورين لعدن » .

وقد طالب كوجلان بأن تدبر القوات اللازمة لإنجاز هـذه العملية من الهند ، لأن حامية عدن قد قلت كثيراً نتيجة للقلاقل فى الهند ، وأنه قد سحبت وحدات كثيرة إلى هنـاك ، ولهذا فهو لا يمكنه من ناحية المخاطرة بسحب بعض القوات من حامية عدن لتنفيذ هذه العملية ، ومن ناحية أخرى لا يمكنه السكوت على التهديد بتوقف وصول المؤن إلى عدن ، ولذا فإن المقيم رغم قلة إمكانياته العسكرية فضل الإبقاء على حامية عدن بكامل قوتها ليس فقط لإمكانية تدهور العلاقات مع العرب ، ولكن لأن هذا الإجراء لازم لاعتماد عدن على الداخل من ناحية الإمداد بالمؤن ، وهام جداً بالنسبة لموقع عدن نفسها كموقع استراتيجى هام على خط المواصلات البريطانية بين الهند والمملكة المتحدة ، واسترسل كوجلان يوضح أهمية عدن الآخذة فى الازدياد . . . . . .
« . . . وقد ازدادت أهمية عدن كثيراً خصوصاً بعد ازدياد المواصلات التجارية عن طريق البحر الأحمر إلى سيلان والهند والصين واستراليا ، هذا بالإضافة إلى السفن البريطانية التى تأتى إلى هنا لنقل الوحدات العسكرية البريطانية عن طريق البحر الأحمر ، ومشروع الخط البرق تحت سطح البحر بين السويس وعدن ، ثم على طول الخليج الفارسى (العربى) إلى أن يستمر إلى بومباى أو كراتشى ،

مع ازدياد السفن الأجنبية الآتية إلى ذلك الميناء للقيام بالعمليات التجارية . وكل هذه الأمور ذات الأهمية الحيوية لإمبراطوريتنا فى الهند ، والتى تتصل بها عدن تماماً تعطى لعدن أهمية لا يمكن إنكارها . وبالنسبة لكل الأمور السابقة فإن أهمية استمرار ورود المؤن من الداخل ، وكذلك وضع سياسة للتعامل مع القبائل فى الداخل حتى تزيد من احترامها لنا تبدو واضحة . وقد فشلت الدبلوماسية فى الوصول إلى علاج ناجع مع القبائل التى اقترفت الجرائم دون عقاب ، واعتبرت شفقتنا ورحمتنا بها ضعفاً منا . وقد اعترفت حكومة الهند مراراً بضرورة القيام بإجراءات مشددة ، وأنا الآن أرجو الموافقة بأن الوقت قد حان لتنفيذ ذلك »[١] .

وتطورت الأمور سريعاً بين السلطان والمقيم ، فقد شعر السلطان — على مايبدو — بما يدور حوله فأرسل قوة من خمسمائة رجل فى أوائل مارس ١٨٥٨ إلى الشيخ عثمان ، وقطع كل اتصال لعدن بالمناطق الداخلية مما أثر تأثيراً خطيراً على وصول المؤن إلى عدن .

ووجد المقيم أنه من الضرورى أن يجبر السلطان على تغيير موقفه ، ولذا نظم قوة عسكرية تتكون من ٦٥٧ رجلا من المدفعية ومدفعية الهاون والمشاة والبحرية والمهندسين العسكريين ، وتقدم كوجلان بقواته فى ١٧ مارس ، والتحم بالعبادلة عند خورمكسر على بعد ميلين ونصف ميل من عدن[٢] ... وهنا أطلق العرب عليهم النيران متخذين من الأشجار والتلال سواتر لهم واتخذوا من هذا المكان نقطة للهجوم وكانوا تحت قيادة السلطان فضل الأخ الثانى للسلطان على ، وهاجموا بالفعل بشجاعة ومهارة فائقة ، إلا أنهم فى النهاية لم يمكنهم الصمود تحت

---

(١) I.O.L., Secret Dep., Secret letters from Bombay, No. 18 of 1858. W.M. Coghlan to H.L. Anderson, February 24, 1858.

(٢) I.O.L., Secret Dep., Secret letters from Bombay, No. 7 of 1858. W.M. Coghlan to the Adjutant General of the Army, Bombay, March 19, 1858.

قسوة النيران البريطانية(١) . ولم تكن هناك خسائر فى الأرواح فى الجانب البريطانى ، أما فى الجانب العربى فكانت الخسائر نحو أربعين رجل(٢) وتقدمت القوة البريطانية إلى قرية الشيخ عثمان ، واستولت عليها بعد قتل بعض العرب الذين حاولوا الدفاع عنها ، وتم الاستيلاء على القامة والمدفع الوحيد الذى كان بها ، ورفرف العلم البريطانى على برج القلعة ، ثم أمر كوجلان بتدمير قلعة الشيخ عثمان هذه ، وقد دمرت بالفعل بتفجير الذخائر التى كانت موجودة بها(٣) .

وفى نفس اليوم الذى سقطت فيه قرية الشيخ عثمان ، أرسل سلطان لحج بعثة من ثلاثة من الرؤساء التابعين له لأجل تحقيق الصلح ، ولطلب خروج الإنجليز من مدينته ، مع تعهده بإجابة كافة مطالب المقيم ، وفتح الطرق الموصلة إلى عدن من الداخل والمحافظة على سلامتها ، وبقبوله لمشورة المقيم السياسى ، وبعدم سلوكه سلوكا معاديا تجاه الإقامة بعد ذلك .

وعندما أيقن كوجلان أنه قد أنجز الغرض من الحملة بنجاح عاد إلى عدن راضيا ، وفى اليوم نفسه فتحت الطرق الممتدة بين عدن والداخل ، وتدفقت المؤن والضروريات بكميات كبيرة(٤) .

وقد اعتبرت حكومة بومباى أن الاستيلاء على الشيخ عثمان سوف يحقق لبريطانيا نفوذاً له قيمته فى الجزيرة العربية ، أما من ناحية إرسال قوات لتدعيم حامية عدن فإنها رأت أن تؤجل ذلك لحين انتهاء الرياح الموسمية الجنوبية

---

(١) Playfair, R.L., pp. 174-175.

(٢) Hunter, F.M., p. 168.

(٣) I.O.L., Secret Dep., Secret letters from Bombay, No. 146 of 1858. Lieutenant Wilkins to Executive Engineer Aden Captain Tracker, Major of Brigade, March 19, 1858.

(٤) I.O.L., Secret Dep., Secret letters from Bombay, No. 7 of 1858. W.M. Coghlan to the Adjutant General of the Army, Bombay, March 19, 1858.

الغربية وكذلك إذا ما سمحت الأحوال فى الهند بذلك[1] .

وتبين أن سياسة كوجلان القاسية تجاه السلطان قد آتت أكلها ، فقد أصبحت الطرق التجارية مفتوحة وآمنة ، وأصبحت المؤن والضروريات تأتى بانتظام إلى عدن من الداخل ، وكذلك المياه العذبة من الشيخ عثمان وبالقرب من بير أحمد ، وذلك لاستهلاك المدينة والسفن التجارية الراسية فى الميناء .

كما أرسل السلطان بعثة من لدنه إلى عدن لإعادة الصداقة والعلاقات الودية بين الإنجليز والعبادلة . وكان من نتيجة هذه الاتصالات إعادة شحنة البن الخاصة بعلى أبو بكر والتى كان السلطان قد استولى عليها مع علمه بأن على أبو بكر هذا رعية بريطانية ، ولا ريب أن هذا السلوك من السلطان على يعد استجداء لعودة العلاقات الودية بينه وبين الإقامة ، إلا أن المقيم ولو أنه اعتبر هذا المسلك عملا وديًا إلا أنه كان يود إخضاع السلطان على تماما ، ورأى أن السلطان كان لا يزال مارقًا على الإقامة ، لأنه لم يبر رسلوكه مع رسول إمام صنعاء ، أو لحمايته لقاتل الكابتن ميلن ، والذى كان حتى ذلك التاريخ يعيش قرب الحسوة . وأصر المقيم على عدم التعاون مطلقًا مع الذين قتلوا البريطانيين وأهانوا الشرف البريطانى والمصالح البريطانية .

وبات من المتوقع أنه من نتائج عمليات الشيخ عثمان أن يقوم السلطان على تحت قسوة تلك العمليات العسكرية التأديبية ، وتحت ضغط قطع راتبه الشهرى بتقديم التعويضات الكافية . وقد حاولت البعثة التى أرسلها السلطان إلى عدن بشتى الطرق الوصول إلى تسوية ، ولم يتورع بعض أفراد البعثة عن اتهام السلطان علنًا وأمام المقيم بالنسبة لبعض المواقف ، والتمسوا بعض العذر له لأنه كان يتصرف بمشورة الآخرين[2] . وقد وافق حاكم بومباى على إجراءات

(١) I.O.L., Secret Dep., Secret letters from Bombay, No. 31 of 1858. H.L. Anderson to G.T. Edmonstone, Secretary to the Government of India, April 7, 1858.

(٢) I.O.L., Secret Dep., Secret letters from Bombay, N. 28 of 1858. W.M. Coghlan to H.L. Anderson, April 3, 1858.

المقيم السياسى السابقة بالنسبة لعملية الشيخ عثمان وكذلك بالنسبة لسلوكه الصارم تجاه سلطان لحج[١] .

وقبل أن نترك مسألة الخلاف بين السلطان على سلطان لحج والإقامة فى عدن يجب أن نناقش أسباب هذا الخلاف وأبعاده الحقيقية ، وتبدو أهمية ذلك لأن العبادلة لم ينازعوا الإنجليز تقريباً بعد هذا التاريخ ، فقد كانت العلاقات التى توترت بين سلطان لحج والمقيم فى تلك الفترة هى أعلى درجة فى درجات الخلاف ، ثم انتهى هذا الخلاف ، وأصبحت سلطنة لحج بعد ذلك التاريخ إحدى دعامات الوجود البريطانى فى جنوب الجزيرة العربية .

ولمناقشة مسألة الخلاف بين السلطان على والمقيم السياسى كوجلان يبدو واضحاً أن السلطان يكن وطنياً غيوراً يود محاربة من سلبوا عدن من سلطنته ، وكذلك لم يكن متأثراً بقوى خارجية فى نزاعه مع المقيم السياسى .

وفى الواقع نستبعد أن يكون الخلاف بين السلطان والمقيم مبنياً على أساس من الوطنية والجهاد ، فقد كان السلطان حريصاً تماماً على استلام راتبه من الإقامة ، وهو قد ذهب بنفسه إلى عدن وألح فى استلام راتبه رغم النزاع الناشب بينه وبين المقيم ، وهو لم يهاجم عدن مطلقاً بقصد استرجاعها . أما من ناحية حرصه على أن يكون الواسطة بين الإقامة وبقية الرؤساء فهذه نقطة لها وجاهتها وقد ناقشناها سابقاً* . وفى تلك الأثناء لم يكن هناك ظل ظاهر لأية قوى خارجية يمكنها التأثير على السلطان على حتى يخلع على الإقامة راية العصيان .

ونحن نرى — بعد مناقشة تلك العوامل السابقة — أن السلطان كانت تتنازعه عوامل اقتصادية متناقضة . فهو يود المحافظة على راتبه ، وكذلك كان

---

(١) I.O.L., Secret Dep., Secret letters from Bombay, No. 28 of 1858. Resolution by the Hon'ble Board, April 22, 1858.

* انظر ص ١٥٠ .

يحرص على أن يكون الوكيل الوحيد للانجليز فى المنطقة والمهيمن على صلاتهم ببقية القبائل طمعاً فى بقائه فى مركزه الممتاز بالنسبة لبقية هؤلاء الرؤساء ، وفى نفس الوقت يسلك سلوكا مناقضاً بوضعه مكوساً عالية على مياه آبار الشيخ عثمان التى تعتمد عليها عدن والبواخر المارة فى الميناء فى الحصول على المياه العذبة ، وهو يقوم بالنهب فى الطرق التجارية الممتدة بين عدن والمناطق الداخلية ، والتى عن طريقها تعتمد عدن اعتماداً كبيراً فى الحصول على المؤن وعن طريقها أيضا تقوم العمليات التجارية بين عدن والداخل . وفى سلوكه هذا ما فيه من الإضرار بالمصالح البريطانية . ويبدو واضحاً أن السلطان لم يكن يدفعه فى ذلك كله إلا حرصه على جمع المال بشتى الطرق وكافة الوسائل ولو كانت بذلك التناقض .

وعلى أية حال ، فقد أرسل السلطان عدة شكايات إلى حكومة بومباى بالنسبة لسلوك المقيم السياسى ضده وتحيزه إلى غيره من الرؤساء ، ومؤكداً إخلاصه للانجليز ، إلا أنه من أفعاله السابقة لا يعتبر مطلقاً مخلصاً للانجليز وقد علق كوجلان على ذلك بقوله : « .. وبالنسبة لتأكيد السلطان على بأنه يعمل لصالحنا ، فإنه يمكن القول باطمئنان بأنه لم يعمل عملا واحداً أو يدفع ريالا واحداً من أجلنا »[1] وقد طلبت حكومة بومباى من المقيم فى عدن أن يبلغ سلطان لحج رسمياً بأن الحكومة سوف تثق فيه بعد أن يخلص للارتباطات التى وقعها مع الحكومة البريطانية وأن ذلك سوف يكون ملائماً لصالحه بدلا من الانصياع لمستشاريه وتقديمه شكاوى لا معنى لها ضد السلطات فى عدن[2] .

وفى ٣ مايو ١٨٥٨ تجدد النزاع بين القبائل ، فقد قاست قبيلة الفضلى من الجماعات التى تقوم بالاعتداءات من العبادلة ، ومن ثم كونت قوة كبيرة

---

(١) I.O.L., Secret Dep., Secret letters from Bombay, No. 39 of 1858. W.M. Coghlan to H.L. Anderson, May 4, 1858.

(٢) I.O.L., Secret Dep., Secret letters from Bombay. Resolution by the Hon.ble Board, May 3, 1858.

كى تثأر لنفسها ، وانضم إليها بعض فروع قبيلة العبدلى الذين انفصلوا عن السلطان على ، وقام هؤلاء بنهب ضواحى لحج بكل قسوة ، وأثناء هذه المنازعات حافظت كل الأطراف على سلامة الطرق الممتدة بين عدن والداخل ، إلا أن اضطراب الأمور فى المنطقة أدى بطبيعة الحال إلى نقص كية المؤن المنقولة من الداخل إلى عدن(١) .

وعند ما توفى السلطان على محسن سلطان لحج سنة ١٨٦٢ تنازع إخوته فيمن يخلفه ، فكان عبد الله محسن يرى أنه أولى بالإمارة بموجب وصية والدهم محسن فضل بأن تكون الولاية للأكبر من أولاده ، إلا أن أخويه فضل محسن ومحمد محسن أبيا عليه ذلك بحجة أنه يسىء السلوك مع أهله ، فاتفقت القبائل على تولية ابن السلطان المتوفى وهو فضل بن على ، فبايعوه وهو إذ ذاك شاب صغير ، وبعد مضى عام من توليه السلطنة أدرك السلطان الصغير فضل أن مكائد أعمامه لن تنتهى . وقام بالفعل اثنان من أعمامه وهما فضل ومحمد بالتصرف فى بعض أمور السلطنة بصفتهما أمناء وأوصياء على ابن أخيهم السلطان ، وزاد ذلك من حنق عمه الثالث عبد الله محسن(٢) وأخيراً وبعد تدخل المقيم السياسى وبموافقة السلطان الصغير فضل بن على تولى السلطنة فضل بن محسن الابن الرابع للسلطان محسن بعد تنازل السلطان فضل الصغير(٣). إلا أن القبائل لم تكن راضية عن هذا التنازل وانضمت نصفها إلى عبد الله محسن ، وحدثت فتن ومعارك كثيرة بين الأخوين ، وكتب السلطان عبد الله محسن خطاباً إلى السلطان أحمد بن عبد الله الفضلى كى يساعده ويتوسط فى النزاع الناشب بينه وبين أخيه السلطان فضل محسن . إلا أن أحمد بن عبد الله الفضلى لم يتمكن من إصلاح ذات البين لأنه

---

(١) I.O.L., Secret Dep., Secret letters from Bombay, No. 45 of 1858 W.M. Coghlan to H.L. Anderson, May 3, 1858.

(٢) أحمد فضل بن على محسن العبدلى ص ١٥٥ .

(٣) C.U. Aitchison, XI, p. 98.

اتهم بميله إلى السلطان عبـد الله محسن . واستمرت الفتن والاضطرابات طيلة حياة السلطان فضل محسن وشد السلطان المتنازل فضـل بن عمه أزر عمه فضل محسن فى معاركه ضد أخيه عبد الله[١] . ويجب هنا أن نوضح أن الإمارة فى لحج انتخابية لا إرثية . إلا أن الانتخاب لا يكون إلا من قبل الخاصة ، فالبايعون هم العقال أى حكام الولايات ومن هم فى مستواهم ، وهؤلاء يجتمعون مع رؤساء العشائر لينتخبوا ولى العهد الذى يتم انتخابه فى عهد السلطان الحاكم فيصبح من ذلك التاريخ مقيداً بالسياستين سياسة لحج وسياسة عدن ورهن الإرادتين ، إرادة المقيم وإرادة السلطان . وكان هـذا موطن الضعف فى تلك الإمارات العربية الصغيرة كلها ، إذ أنها تسمح للانجليز بالتدخل لتولية حاكم بعينه يكون مواليا لهم ، وذلك بالتأثير على رؤساء العشائر لانتخابه . إلا أن الإنجليز لم يخترعوا هذه الطريقة فى الإرث ولم يضعوا قواعدها ولـكنهم بلا شك استغلوها لتحقيق مآربهم فى المنطقة[٢] .

وظلت الأحوال هادئة بين العبادلة والانجليز حتى عام ١٨٦٥ حين بدأت القبائل العربية المجاورة لعدن تثير القلاقل من جديد[٣] ، فقام السلطان أحمد ابن عبد الله الفضلى توجيه قبائله لنهب الطرق الممتدة بين عدن والداخل[٤] فتقدمت قوة بريطانية من عدن إلى الداخل لمعاقبته[٥] .

وتجدر هنا الإشارة إلى أن السلطان فضل محسن سلطان لحج رافق بنفسه ومعه قوات العبادلة القوة البريطانية إلى أبين ، وقد نال مكافأة من الإقامة تقدر بثمانية آلاف ريال على تقديمه العلف ووسائل النقل للقوة البريطانية التى خرجت

---

(١) أحمد فضل بن على محسن العبدلى ص ١٠٥ — ١٠٦ .

(٢) أمين الريحانى ج ١ ص ٣٦٢ — ٣٦٣ .

(٣) Hunter, F.M., p. 168.

(٤) أحمد فضل بن على محسن العبدلى ص ١٠٧ .

(٥) Hunter, F.M., p. 168.

لقتال الفضلى[1] . وكانت هذه هى أول مرة يخرج فيها سلطان لحج بنفسه ومعه قواته لمعاونة قوة بريطانية ضد إحدى القبائل الثائرة ، ولاريب أن هذا التصرف من جانب سلطان لحج يوضح إلى حد كبير مستقبل العلاقات بين الإقامة فى عدن وبين سلطنة لحج بعد ذلك التاريخ ، فقد بدأ عهد من السلام الدائم بينهما ، وأصبح سلطان لحج هو أحد دعائم الوجود البريطانى فى المنطقة . وتم بذلك استقرار الوضع السياسى لبريطانيا فى الجنوب العربى .

وعقد ارتباط بين السلطان فضل بن محسن والليفتننانت كولونيل مروث W.L. Merewethe ممثلا للحكومة الهندية فى ١٧ مارس ١٨٦٧ لأجل إقامة قناة بين الشيخ عثمان وعدن لإمداد حامية عدن بالمياه اللازمة ، وجاء فى هذا الارتباط أن الحكومة البريطانية ستتكفل بعملية شق هذه القناة ، على أنه من ناحية أخرى ارتبط سلطان لحج بحماية هذه القناة من بدايتها فى الشيخ عثمان إلى نهايتها فى عدن ، على أن يتقاضى فى مقابل ذلك روبية واحدة عن كل مائة جالون من المياه ، وعلى أن يقيم من فوائده من هذا المشروع طريقاً ممهداً من خور مكسر إلى الشيخ عثمان ، وعلى أن تقوم الحكومة البريطانية بتمهيد الطريق بين خور مكسر وعدن[2] .

وفى عام ١٨٦٨ اشترت الحكومة البريطانية شبه جزيرة عدن الصغيرة الواقعة إلى الغرب[3] .

واستمر العبادلة مخلصين للاقامة العدنية حتى أن السلطان فضل بن محسن — كما سيأتى تفصيله — طالب بحماية الحكومة البريطانية له من الأتراك الذين احتلوا جزءاً من أراضيه سنة ١٨٧٣ ، وأرسلوا قواتهم لمساعدة أخيه عبد الله الثائر

---

(١) أحمد فضل بن على محسن العبدلى ص ١٥٧ .

(٢) C.U. Aitchison, XI, pp. 132.133.

(٣) Hunter, F.M., p. 167.

ضده ، إلا أنه بعد تقدم قوة بريطانية من عدن انسحب الأتراك واستسلم إخوة السلطان الثائرون ضده .

وتوفى السلطان فضل بن محسن فى يوليو ١٨٧٤ ، وخلفه ابن أخيه فضل ابن على الذى كان قد تنازل له عن الحكم سنة ١٨٦٣ .

وفى ٦ فبراير سنة ١٨٨٢ عقدت معاهدة بين الماجور جنرال فرنسيس لوك Francis Loch المقيم السياسى فى عدن ممثلا لحكومة الهند وبين السلطان فضل بن على محسن فضل سلطان العبدلى وافق السلطان بمقتضاها على بيع ٣٥ ميلاً مربعاً من الأرض الملاصقة للشيخ عثمان بين الحسوة والعماد ، وكذلك ملاحات الشيخ عثمان والقناة التى بينها وبين عدن[1] وذلك فى مقابل أن يستلم السلطان فضل لقاء هذا البيع مبلغ ٢٥ ألف ريال عدا الراتب الشهرى المعتاد أى ٥٤١ ريالاً ، ١١٠٠ شهرياً منها ٦٠٠ من أجل المياه و ٥٠٠ ثمن الملاحات والمجموع ١٦٤١ ريالا شهرياً يتسلمها سلاطين لحج ما داموا مخلصين لمواد المعاهدة المذكورة . وقد صدّق حاكم عام الهند على هذه المعاهدة فى ٧ مارس سنة ١٨٨٢[2] .

واستمر العبادلة مخلصين للاقامة فى عدن حتى إنهم كانوا يطلبون عونها فى الخلافات بينهم وبين بقية القبائل واستمرت سلطنة لحج فى تمثيل دورها كأحد دعائم الوجود البريطانى فى جنوب الجزيرة العربية .

---

(١) C.U. Aitchison, XI, pp. 93-94.

(٢) Ibid., pp. 137-139.

الفصل الخامس
التوسع البريطاني في الجنوب العربي



أبعاد السياسة البريطانية :

لم يكن الاستيلاء على عدن هو غاية ما تبغيه بريطانيا من منطقة جنوبي الجزيرة العربية وإنما كان هذا الاستيلاء بمثابة نقطة للتوسع وبداية للانطلاق لتأكيد النفوذ البريطاني في منطقة جنوبي الجزيرة العربية وفي البحر الأحمر وعلى الساحل الإفريقي الشرقي ، وكذلك لإبعاد أي ظل لقوى أخرى في الخليج العربي . وقد اتخذت بريطانيا من السبل ما حقق لها سيطرتها على كل هذه الأنحاء سواء بالتهديد أم بالترغيب .

ولكي نوضح أبعاد السياسة البريطانية في المنطقة نتذكر ما قاله لويد جورج مرة من أن المبدأ المرن في السياسة هو أصلح المبادىء لحل المشكلات الخارجية والاستعمارية . وإن من يمعن النظر في بلاد العرب وأحوالها الجغرافية والسياسية المتباينة ، يرى بعض الدهاء في خطة سياسية تمتد في كل مكان دون أن تنقطع أو يعتريها شيء من الضعف ، « مدها من عدن فتصل إلى صنعاء ، ومطها من الكويت فتصل إلى ما وراء الدهناء ومن شرقي الأردن فتصل إلى الجوف فتداعب أطرافها الوهابية وتتعلق بأنامل ابن سعود » .

وإن أجلى ما هنالك من مظاهر المبدأ المرن هو ما يصنع في دار الإقامة بعدن من الأعمال السياسية بينها كلها درجات في الضغط والإرخاء في الربط والحل توجبها أحوال اليمن الأسفل والعشائر القاطنة في تلك الأنحاء ، كيف لا وهناك تباين كبير بين سلاطينها فمنهم الشديد الفقر ومنهم الشديد الغنى ، ولا يمكن للحاكم الذي لا يهمه من الأمر غير الحكم والمصلحة أن يشملها كلها بنفوذه إلا إذا عمل بقاعدة لويد جورج السياسية .

ولهذه القاعدة مظاهر شتى .. أولها المعاهدات الولائية ثم الرواتب الشهرية أو السنوية التي تختلف باختلاف مكانة كل أمير ، ومدافع الترحيب والتوديع لمن يجيء إلى عدن من السلاطين أو يسافر منها ثم منح الألقاب والنياشين

وكذلك تخصيص الهدايا الموسمية لهؤلاء السلاطين ، والتدخل فى السياسة المحلية عند انتخاب أو تعيين أحد الحكام ، والتحزب لبيت طامع فى الملك على بيت مالك أو عكس ذلك ، وأخيراً وإن كان يصح أن يكون الأخير أولا . . . المحافظة على استقلال كل سلطان وأمير عملا برغبتهم وبمصلحة بريطانيا . وفى الواقع فإن كل سلطان أو أمير أو شيخ قبيلة يبغى الاستقلال التام ولا بأس إذا ما قيد براتب شهرى وبهدية كل عام .

وقد عقدت بريطانيا هذه المعاهدات الولائية مع غالبية هؤلاء السلاطين والأمراء والشيوخ بعد احتلالها لعدن مباشرة . ومن الملاحظ أن المعاهدات الولائية — أو معاهدات الصداقة كما تحلو لبريطانيا أن تسميها — والتى عقدتها بريطانيا مع هؤلاء السلاطين تكاد تكون متشابهة وتنحصر فى تعهد بريطانيا بحماية القبيلة ضد أى عدوان خارجى فى مقابل التعهد السابق .

وكانت سياسة الكابتن هينس أول مقيم سياسى فى عدن مبنية على قاعدة فرق تسد لأن الحكومة أو بالأحرى إدارة شركة الهند حينذاك لم تشأ أن تمده بما يحتاج إليه من الجنود لحماية عدن ، فإذا ثارت إحدى القبائل على الإنجليز ، كان الحاكم البريطانى يثير قبيلة أخرى عليها[1]، وقد جاء فى كتاب أرسلته إدارة شركة الهند إلى الكابتن هينس المقيم السياسى فى عدن : « ... حرِّض القبيلة الموالية على القبيلة المعادية فلا تحتاج إلى قوات بريطانية . . . وأنه وإن كان هدر الدماء مما يؤسف له ، فمثل هذه السياسة تفيد الإنجليز فى عدن لأنها توسع الثلمة بين القبائل »[2] .

وقد تبين للانجليز عند احتلالهم عدن أنه يجب لحمايتها وجود جيش كبير يقيم فيها ، وقد يعجزون مع ذلك عن حمايتها إذا لم يكن لعدن منطقة كالدرع

---

(١) أمين الريحانى ، المصدر السابق ص ٣٣٩ — ٣٤٠ ج ١ .

(٢) Jacob, Kings of Arabia, p. 45.

يصونها من تعديات العرب الذين يحيقون بها من الجهات الثلاث ، أى من الشرق والغرب والشمال ، ويحاربون بشراسة ويعتصمون بالجبال المنيعة ، فاتخذت بريطانيا لذلك سياسة لين تدعمه الشدة ، وبدأت المفاوضات ، وابتاع الانجليز من الأراضى ما لم يستطيعوا أخذه بالسياسة ولم يشاءوا أخذه بالقوة ، فتم لعدن الدرع الذى تحتاج إليه ، وهو خط يمتد من الغدير على البحر غرباً إلى دار الأمير شمالا ، ومنها شرقاً بشمال إلى أم العمد على البحر ثم أقام الإنجليز فى هذه المنطقة الإنجليزية الاستحكامات العسكرية ، ونقلوا إليها الجنود من الهند وظلت مع ذلك فى خطر دائم من العرب المحيقين بها من كل جانب .

وقد يتكلف الدفاع عن عدن ألف ريال على الأقل يومياً ، إذا فرض أنه يتعين أن يقيم بها عشرة آلاف جندى بريطانى ، كما يتكلف الدفاع عن المنطقة التى قدرت أنها درع منيع ألف ريال أخرى ، ونفترض أن حكومة الهند كانت قادرة على أن تسيطر على العرب فى المنطقة فإنها ستضطر إلى مضاعفة قواتها العسكرية فتتضاعف النفقات لتدفع عن هذه القبائل غارات عرب الجبال ، والنتيجة أنهم كلما توغلوا فى المنطقة زادت النفقات والأخطار ، فالولاء إذاً خير من العداء ، على أنه لا بد للانجليز هناك من قوة ترهب الزعماء فى المنطقة ، وبعد ذلك تمنحهم انجلترا الرواتب الشهرية ويكون لها من الصداقة والإذعان ما تريد .

وإذا كان كل أمير يتقاضى من الإنجليز نحو أربعمائة ريال كل شهر باستثناء سلطان لحج ، وأن فى كل إمارة زعماء يتقاضون مثل هذه القيمة ، فإن فإن مقدار ما تدفعه بريطانيا ضماناً لولاء الأمراء القسمة ورجالهم يبلغ نحو ٧٨٠٠ ريال كل شهر ، أى أنها توفر نحو ضعفها كل يوم ، وبمعنى آخر أن عشرين ألف جنـــدى بريطانى للدفاع عن عدن يقوم مقامهم عشرة من الأمراء والسلاطين[١] .

---

(١) أمين الريحانى ، المصدر السابق ج ١ ص ٣٤٩ – ٣٥٠ .

كما أن موقع عدن الاستراتيجى الهام كان يحتم وجود هدوء نسبى كى تستفيد بريطانيا منها فائدة محققة . وعلاوة على ذلك فإن عدن كانت فى غاية الأهمية بالنسبة للتجارة بين الشرق والغرب ، وإن الطريق التجارى الذى تعبر خلاله منتجات انجلترا والهند سوف يحقق التبادل التجارى مع اليمن وحضرموت ، هذا بالإضافة إلى أن التجارة مع الشاطىء الأفريقى الشرقى سوف تتركز فى سوق عدن[1] ، لـكل ذلك كان لا بد من هدوء الأحوال فى عدن ، ولن يتحقق ذلك الاستقرار مع وجود القوات البريطانية فقط ، ومن ثم تبدو واضحة أهمية العلاقات الودية مع الحـكام العرب فى المنطقة ضماناً لولائهم وربط هذه العلاقات بالمشاهرات المالية .

فالسياسة البريطانية هى ذلك الجسم الحى الذى يتعهده الساسة الإنجليز بالتربية ويساعد فى نموه الزمان « كما كان الإنجليز فى بعض الأحايين يتدخلون فى شئون أصحاب المشاهرات ليصلحوا مثلاً بين صديقين متخاصمين من أصدقائهم فيورثهم التدخل مسئولية توجب عليهم الاستمرار ، فيستمرون مصلحين ويكتسبون ما لا بد منه من عداء أحد المتخاصمين ويقيمون الحدود بين الفريقين وينصبون العمد البيضاء الفاصلة فيجىء من لا يرضى بتدخلهم ويرفع تلك العمد بل يكسرها فيقوم جاره الذى رضى بالصلح صلح الإنجليز ، ويدافع عنها ويستنصر الإنجليز فينصروه بالمال والسياسة وبالرجال أيضاً ليعززوا على الأقل كلمتهم ويثبتوا نفوذهم »[2] .

وكان هذا هو دور الولاء والعطاء ، واتخذت العلاقات طابعاً واحداً بين بريطانيا والقبائل المجاورة لعدن أى تلك المعاهدات الولائية المتشابهة .

إلا أنه منذ بداية التدخل العثمانى فى منطقة جنوبى الجزيرة العربية فى

(١) I.P., F. 23, Correspondence relating to Aden, No. 16, Minute by the Governor of Bombay, September 23, 1837.

(٢) أمين الريحانى ، المصدر السابق ج ١ ص ٣٨٠ — ٣٨٢ .

سبعينات القرن التاسع عشر — والذى سنتحدث عنه بالتفصيل فى الفصل السابع من الكتاب — أصبح النفوذ البريطانى مهدداً تهديداً خطيراً ، وبدا واضحاً أهمية الانتقال من دور الولاء والعطاء ، أى من دور المعاهدات الولائية إلى دور جديد يؤمن النفوذ البريطانى ويدعم بقاءه ، ولم يكن هذا الدور الجديد سوى الحماية التى تمت مع الرؤساء العرب بموجب معاهدات بينهم وبين الحكومة البريطانية .

ويمكن إن نوضح أهمية التدخل العثمانى بالنسبة للنفوذ البريطانى فى المنطقة بالرجوع إلى ما أبداه الماجور هنتر Hunter مساعد المقيم السياسى فقد قال : « إن التفاهم الحالى مع الباب العالى بخصوص القبائل المجاورة لعدن ، كان على أساس احترام استقلالها لأنها متحالفة وتتقاضى إعانات مالية من جلالة الملكة ... وعلاقاتنا مع القبائل لا تضمن — بطبيعة المعاهدات المبرمة معها — استقلالها ، إلا أن الاتفاقيات تنص على أنه بموجب دفع مبالغ معينة يتعهد الرؤساء بالمحافظة على فتح الطرق والمحافظة على صداقة الحكومة البريطانية ، فإذا ما حاول الباب العالى أن يغرى أحداً من الذين يتقاضون رواتب شهرية منا بتحويل اتجاهه عنا فليس لدينا أسانيد دبلوماسية قوية ترتكن على حقوق تكفلها معاهدات يمكننا أن نعتمد عليها . وحلفاؤنا قد يتحولون عنا ما دمنا على غير اتصال بالمناطق الداخلية ، وهم يملكون القوة التى تمكنهم من قبول سلطة الباب العالى . وإذا ما عقدت معاهدات مع قبائل العبدلى والفضلى والعقربى يتم بمقتضاها وضع تلك القبائل تحت الحماية البريطانية فإنه من الصعب على العثمانيين التدخل فى شئون هؤلاء الرؤساء » . واسترسل هنتر يوضح خطورة امتداد النفوذ العثمانى بالنسبة للمصالح البريطانية . « . . . وإن غالبية إن لم تكن كل القبائل التى انضوت تحت الحكم العثمانى خلال السنوات القليلة الماضية تفضل أن تظل تركية » أى أن هنتر كان يرى عقد معاهدات جديدة مع العبدلى والعقربى والفضلى تضع أراضى تلك القبائل تحت الحماية البريطانية ، وأن مثل هذه المعاهدات يمكن عقدها بسهولة ، كما كان يرى أيضاً عقد اتفاقات أخرى

مع قبيلة الحوشبي والعلوى ويافع السفلى تتعهد بمقتضاها هذه القبائل بعدم التنازل أو البيع أو السماح باحتلال أو قبول أى سلطة أخرى عدا بريطانيا ، واقترح هنتر أيضاً تفويض المقيم السياسى فى عدن فى اتخاذ أفضل سياسة تجاه القعطى والقبائل الأخرى الواقعة شرق الطريق التجارى الممتد من عدن إلى المناطق الداخلية ، وأنه بتنفيذ تلك المقترحات يمكن للاقامة فى عدن الوقوف فى وجه التقدم العثمانى فى الاتجاه الشرقى[1] . كما أن الليفتننانت جنرال شنيدر Schneider المقيم السياسى فى عدن أبدى وجهة نظره بالنسبة لوجوب عقد معاهدات الحماية مع بعض القبائل مؤيداً وجهة نظر هنتر فى أن فرض الحماية سوف يوقف التدخل التركى فى شئونها[2] .

وقد وافقت حكومة الهند على المقترحات السابقة إلا أنها أوصت بمد رقعة مشروع الحماية حتى يتضمن قبائل العولقى السفلى ودثينة والمهرة والقعيطى وكذلك امتلاك أجزاء من ساحل حضرموت فى الاتجاه الشمالى الشرقى بين أراضى عدن ومسقط واستمرت توصيات حكومة الهند تؤكد « أنه يجب إنفاق كمية قليلة من المال كى نقيم فوراً حماية قوية على القبائل العربية من الشيخ سعيد حتى حدود عمان ، وبذلك يمكن تلافى أية فرصة للتدخل الأجنبى فى عدن أو بين عدن ومسقط ويمكننا أن نطلب من الأتراك حينذاك الموافقة على تحديد الحدود لأراضينا المحمية من اتجاههم »[3] .

ويجب أن نشير إلى مسألة خط البرق التركى بين تعز وعدن ، فقد حاول

---

(١) I.O.L., B. 30, Confidential Memorandum regarding the Relations with the Tribes in the vicinity of Aden, especially to in to the reference Amir of Zhali, by Major F.M. Hunter, C.S.I. Assistant Political Resident at Aden, September 28, 1885.

(٢) I.O.L., B. 30, Memorandum by Lieutenant-General J.W. Schneider, C.B., October 1, 1885.

(٣) I.O.L., Secret and Political Dep., B. 41, Secret. British Protectorate over the Arabian Coast from Sheikh Said to Oman (Muscat) E.N., November 1, 1887.

الأتراك منذ سنة ١٨٧٥ إقامة هذا الخط الذى — إذا ما نفذ — سوف يمر بالقبائل العربية التى بينها وبين بريطانيا معاهدات .

وقد أثار هذا المشروع — وإن لم ينفذ فى هذا التاريخ — مخاوف بريطانيا من ناحية التدخل التركى فى المنطقة خصوصاً وأن الباب العالى كان متمسكاً بالسيادة على كل الجزيرة العربية[1] ، ومن ثم ظهرت أهمية عقد معاهدات للحماية مع القبائل المجاورة لعدن تجعل هذه القبائل واقعة تحت الحماية البريطانية .

ويجب أن لا ننسى أنه منذ أن استولى دزرائيلى على قبرص سنة ١٨٧٨ ، وكذلك بعد الاحتلال البريطانى لمصر سنة ١٨٨٢ ازدادت العلاقات بين الحكومتين البريطانية والتركية توتراً ، وهكذا وجدت السلطات البريطانية فى الهند أنه من المرغوب فيه عقد معاهدات الحماية مع رؤساء القبائل العربية المجاورة لعدن خوفاً من أية مفاجآت ، وقد شجع التدخل التركى فى شئون بعض هذه القبائل سنة ١٨٨٠ وضع الترتيبات الفعلية لعقد هذه المعاهدات . ولم يكن القصد بطبيعة الحال حماية العرب من الأتراك بل كان عقد هذه المعاهدات أساساً للدفاع عن عدن[2] .

وهكذا يبدو واضحاً أن الحماية التى فرضتها بريطانيا على القبائل الواقعة فى منطقة جنوبى الجزيرة العربية لم تكن من مقاصدها السياسية الأولى ، أى أنها اضطرت لعقدها درءاً للأخطار المحيطة بعدن نتيجة للتدخل التركى فى المنطقة . وهكذا انتقلت القبائل العربية فى تلك المنطقة من دور الولاء إلى دور الحماية فأصبح الإنجليز حلفاء لصديقهم السلطان أو الأمير العربى والمسئولين عن استقلاله وسلامة ملكه[3] . كما تعهد هؤلاء السلاطين والأمراء فى مقابل ذلك بعدم

---

(١) I.O.L., Secret and Political Dep., B. 98, Confidential Memorandum on the Proposed Turkish Telegraph Line from Taiz to Aden, April 12, 1882.

(٢) H. Ingrams, The Yemen, p. 58.

(٣) أمين الريحانى ، المصدر السابق ج ١ ص ٢٨٢ .

الاتصال أو الاتفاق أو التعاقد مع أية قوى أو دول أجنبيـة إلا بعد موافقة الحـكومة البريطانية ، كما تعهدوا أيضاً بعدم التنازل أو بيع أو رهن أو تأجير أية أراض من أراضيهم لأية دولة عدا الحـكومة البريطانية[١] . ومع عام ١٨٩٦ قبل سبعة عشر من العشرين حاكماً فى المنطقة توقيع معاهدات الحماية مع الحـكومة البريطانية[٢] . وتعتبر هذه المعاهدات التى فرضها الاستعمار البريطانى من أغرب المعاهدات التى فرضها طيلة تاريخه الطويل فى استعمار الشعوب[٣] فهى لم تـكن معاهدات بالمعنى المفهوم ، وكذلك تـكاد تـكون هذه المعاهدات نسخة طبق الأصل أى أنه ليس هناك أى تغيير فى بنودها عند عقدها مع القبائل المختلفة .

ولاريب أنه يبدو واضحاً هنا ما قاله لويد جورج عن المبدأ المرن فى السياسة وأنه أصلح المبادىء لحل المشكلات الخارجية والاستعمارية . فالسياسة البريطانية فى المنطقة انتقلت من طور المعاهدات الولائية إلى طور الحماية بهدوء ولمواجهة الموقف الناجم عن التدخل التركى فى المنطقة ، وعلى حد قول أمين الريحانى[٤] فإن السياسة البريطانية هى ذلك الجسم السياسى الحى الذى يساعد فى نموه الزمان .

ولم تـكن علاقات بريطانيا بهذه السلطنات والمشيخات تعنى السيطرة الإدارية عليها ، بل إن الأمر لم يتعد فى بعض الأحيان سوى عقد المعاهدات الولائية ، ومنح المشاهرات ، ثم عقد معاهدات الحماية دونما تدخل فعلى فى شئون هذه السلطنات ، أى أن القصد الفعلى من هذه المعاهدات ومن هذه العلاقات لم يكن سوى تأمين عدن والمحافظة عليها ، وكذلك تأمين الطرق الممتدة بين

(١) C.U. Aitchison, vol. XI, p. 158.

(٢) The Middle East, A Political and Economic Survey, p. 103.

(٣) قحطان محمد الشعبى ص ٣٤ .

(٤) ملوك العرب ، ص ٣٨٢ .

عدن والمناطق الداخلية ضماناً لوصول المواد التموينية إلى عدن ، وضماناً لانتظام التبادل التجارى بين عدن والداخل .

ويجب أن لا ننسى أنه بينما كانت سياسة القبائل العربية تختلف من قبيلة إلى أخرى ومن حاكم إلى حاكم فإن السياسة البريطانية كان ينفذها المقيم السياسى فى عدن وفق رغبات حكومة بومباى وحكومة الهند ومجلس إدارة شركة الهند الشرقية فى لندن والحكومة البريطانية أيضاً[١] . وعلى الرغم من أن أبعاد السياسة البريطانية فى سلطنات ومشيخات الجنوب كانت تتغير من آن لآخر طبقاً لتغير المقيمين السياسيين فى عدن ، فإن هذه السياسة كانت تلتزم بصفة عامة بعدم التدخل فى شئون القبائل إلا بالقدر الذى يسمح بالمحافظة على المصالح البريطانية[٢] ، بمعنى أنه إذا ما حدث شقاق أو عراك بين قبيلتين فإن المقيم السياسى لايتدخل لفض هذا النزاع إلا إذا هدد هذا النزاع أمن وسلامة الطرق الممتدة بين عدن والداخل ، وهدد بالتالى عملية وصول المؤن من الداخل إلى عدن . وهذا يؤكد مرة أخرى ما ذهبنا إليه من عدم وجود سيطرة فعلية بالنسبة للاقامة المدنية على سلطنات وإمارات الجنوب وإنما لم يكن هناك سوى علاقات لتأمين سلامة عدن والمحافظة على استقرار الأمور فيها .

وبعد أن ألقينا تلك النظرة العامة على أبعاد السياسة البريطانية فى المنطقة ، سنتكلم بالتفصيل عن علاقة بريطانيا بسلطنات ومشيخات جنوبى الجزيرة العربية وسوف نجد هناك قاعدة شبه ثابتة ، وتبدأ بعقد معاهدات الصداقة أو كما نسميها نحن المعاهدات الولائية ، إلى أن تطور الأمر وأعلنت بريطانيا الحماية على غالبية القبائل فى المنطقة .

ويجب أن نوضح أيضاً أن بريطانيا فى علاقاتها مع تلك السلطنات

---

(١) H. Ingrams, op. cit., p. 53.

(٢) Jacob, op. cit., p. 252.

والمشيخات إنما كانت تتعامل معها عن طريق سلطنة لحج منذ سقوط عدن سنة ١٨٣٩ ، إلا أن بريطانيا عدلت من سياستها مع خمسينات القرن التاسع عشر وأصبحت تتعامل مع القبائل مباشرة دون وساطة سلطنة لحج بعد أن ثبت عدم جدوى هذه السياسة . لذا فإننا سنهتم فى هذا الفصل بالعلاقات بعد أن أصبحت مباشرة بين بريطانيا والسلطنات والمشيخات ، وقد غطى الفصل السابق تلك العلاقات عند ما كانت سلطنة لحج تقوم بدور الوساطة بين الإقامة العدنية وبقية الأمارات . ويجب أن لا ننسى أيضاً فائدة الرجوع إلى ما جاء فى مقدمة هذا البحث بالنسبة للقبائل المختلفة وحدودها ومواقعها حتى إذا ما تكلمنا عن علاقاتها ببريطانيا يبدو واضحاً طبيعة هذه العلاقات وأهميتها .

العلاقات مع الصبيحى :

تحتل قبيلة الصبيحى المنطقة من الساحل بين رأس عمران وباب المندب[١] . وبعد سقوط عدن فى أيدى البريطانيين دخلت أقسام قبيلة الصبيحى فى ارتباطات للصداقة مع الكابتن هينس فى التاسع عشر والعشرين من فبراير ١٨٣٩ ، وقد تعهد شيوخ الصبيحى بمقتضى هذه الارتباطات بالمحافظة على سلامة عدن وعدم القيام بالاعتداءات على الطرق المارة فى أراضيهم . وحتى عام ١٨٧١ كان من رؤساء الصبيحى الذين يتناولون راتباً من الحكومة البريطانية هم رؤساء عشائر الدوبنى والرويجى . وفى عامى ١٨٧٠ و ١٨٧١ اتهمت السلطات البريطانية عشيرة المنصورى بأنها تقوم بالاعتداءات فى الطرق[٢] فأرسلت إليهم الإقامة بعض قوات عدن[٣] — التى كانت قد ازدادت منذ عام ١٨٦٥ للسيطرة على الأمن — ونشأ عن ذلك تلاحم نتج عنه مقتل أحد الزعماء وغالبية جماعته[٤] .

---

(١) أمين الريحانى ، المصدر السابق ص ٣٨٣ .

(٢) C.U. Aitchison, vol. XI, pp. 140-143.

(٣) F.M. Hunter, p. 169.

(٤) C.U. Aitchison, vol. XI, p. 95.

وبذلك أمكن إجبار قبيلة الصبيحى على الامتثال للهدوء فترة من الزمن[1] .

وهكذا ساءت العلاقات بين الإقامة فى عدن وبين قبيلة الصبيحى ، إلا أنه فى مايو ١٨٧١ جاء رؤساء القبيلة إلى عدن وقدموا ولاءهم مرة أخرى ودخلوا فى ارتباطات جديدة فى ١٣ مايو ١٨٧١ تعهدوا بموجبها بالمحافظة على سلامة وأمن الطرق الداخلية وإعادة الأموال المنهوبة وإلغاء ضرائب المرور فى مقابل الرواتب الشهرية التى تراوحت بين ٢٥ — ٤٠ ريالا شهريا لكل رئيس . كما ارتبط رئيس عشيرة المنصورى — التى دأب أفرادها على إثارة القلاقل — بارتباط آخر تعهد فيه بمسئوليته عن سلوك أفراد عشيرته . كما عقد اتفاق منفصل مع رئيس عشيرة العطيفى تعهد بموجبه بحماية بحارة السفن التى تتحطم بالقرب من سواحله وكذلك تعهد بإعادة الجنود الهاربين من الخدمة العسكرية فى عدن[2] .

إلا أن القبيلة لم تظل مخلصة للاقامة المدنية واستمرت تهدد القوافل التجارية الداخلة والخارجة من وإلى عدن ، كما قامت عشيرة البرهيمى من القبيلة بالجهد الرئيسى فى الاعتداءات على الطرق الداخلية ، مما أدى بالمقيم إلى إرسال حملة برية وبحرية عليها سنة ١٨٧٨ وقد أمكن لهذه الحملة أن توقف نشاط هذه العشيرة المعادى للاقامة وتوقفت بالفعل عمليات النهب هذه والتى كانت تقوم بها هذه العشيرة[3] إلا أن القبيلة ككل لم توقف عمليات النهب ، مما أدى بالمقيم إلى التدخل واتخاذ سياسة جديدة لتأديب هذه القبيلة التى لم تمتثل للاقامة ، فعقد اتفاقا فى ٥ مايو ١٨٨١ مع سلطان لحج ، وضمت بمقتضاه قبائل الصبيحى تحت حكم سلطان لحج الذى تعهد فى مقابل ذلك بمسئوليته عن كل القلاقل التى يثيرها أفراد قبيلة الصبيحى ، كما تعهد بتقديم التعويضات فى هذه

---

(١) F.M. Hunter, p. 169.

(٢) C.U. Aitchison, pp. 143-147.

(٣) Ibid., p. 96.

الحالات . كما تعهد المقيم بدفع الرواتب التى كانت تدفع لرؤساء عشائر الحدومى والمنصورى والدوبينى والرويجى لسلطـان العبدلى[١] . إلا أن سلطان لحج لم يستطع تنفيذ مواد هذه الاتفاقية ، فإن القبيلة التى لم تمتثل للاقامة كان من السهل عليها أن لا تقدم ولاءها لسلطان لحج ، واستعادت الصبيحى مكانتها السابقة وعلاقاتها المستقلة مع المقيم كما أعيدت إلى الرؤساء رواتبهم الشهرية .

وفى عام ١٨٨٩ عقـدت معاهدات الحماية مع رؤساء عشائر العطيفى والبرهيمى ، وتم التصديق عليها فى ٢٦ فبراير سنة ١٨٩٠[٢] وهكذا نجـد أن السياسة البريطانية بعد أن كانت تتعامل مع القبائل المجاورة لعدن عن طريق سلطة لحج أصبحت تتعامل مباشرة مع رؤساء تلك القبائل ، إلا أن هذه السياسة المرنة عند ما وجدت أن قبيلة الصبيحى لا تمثل وحدة قائمة بذاتها بل إن عشائر هذه القبيلة لها نوع من الاستقلال وإمكانية التصرف الخاص ، فإن السياسـة البريطانية فضلت أن تعقد معاهدات الحماية بين الحـكومة البريطانية والعشائر الصغيرة أى مع أقسام من القبائل .

وعلى أية حال ، فبمقتضى هذه المعاهدات أصبحت غالبية القبيلة منذ ذلك التاريخ تحت الحماية البريطانية . وتعهد رؤسـاء العشائر المعنية بمقتضى المعاهدة بعدم الاتصال أو الاتفاق أو التعاقد مع أية قوى أو دول أجنبية إلا بعد موافقة الحـكومة البريطانية . وتعهد هؤلاء الرؤساء أ كثر من ذلك بأن يبلغوا المقيم فى عدن فوراً بأية محاولات لقوى أخرى بالتدخل فى أراضيهم . كما ارتبط هؤلاء الرؤساء أيضاً بعدم التنازل أو بيع أو رهن أو تأجير أية أراض من أراضيهم لأية دولة عدا الحـكومة البريطانية[٣] ، وسوف نجد أن معاهدات الحماية هذه سوف تتكرر بنفس بنودها تقريباً عند عقدها مع بقية القبائل . ولم تكن حماية

---

(١) C.U. Aitchison, pp. 135-137.

(٢) Ibid., p. 96.

(٣) C.U. Aitchison, pp. 148-151.

قوية مؤثرة ، بل إن الأمر لم يعد إيجاد أسانيد قوية وموقفاً يسمح للحكومة البريطانية بمواجهة التدخل التركى المتزايد فى المنطقة وإبعاد أى ظل لأية قوى مناوئة عن عدن ، والطرق المؤدية إليها .

العلاقات مع الفضلى :

بعد الاحتلال البريطانى لعدن ، عقد ارتباط بين السلطان أحمد بن عبد الله الفضلى والكابتن هينس فى ٨ يوليو ١٨٣٩ ، وبمقتضى هذا الارتباط تعهدت الإقامة بأن تدفع للسلطان أحمد ولإخوته الرواتب التى كان يدفعها لهم سلطان العبدلى ، إلا أنه فى حالة قيام أحد أفراد قبيلة الفضلى بأعمال عدوانية فى عدن أو الطرق المؤدية إليها من الداخل ، فإن هذا الارتباط يعتبر لاغياً حتى تعاد الثروات المنهوبة . واتفق على أن يبدأ دفع الرواتب اعتباراً من يناير ١٨٣٩ وكل ستة أشهر (١) .

والفضلى من القبائل القوية التى تقع أراضيها شمال شرق عدن ، وهى تمتد مسافة مائة ميل على طول الساحل من الحدود الشرقية للعبدلى قرب العماد إلى الحد الغربى للعوالق (٢) .

ونتيجة لضعف شخصية السلطان على بن محسن سلطان لحج منذ ١٨٤٩ قامت بعض القبائل المجاورة لعدن عدة سنوات بارتكاب سلسلة من الإغارات وقتل بعض الضباط الإنجليز — كما تبين من الفصل السابق — حيث كان السلطان عاجزاً عن منعهم أو إنزال العقاب بهم ، كما أن مجهوداته الفعلية لتحقيق رغبات الحكومة البريطانية فى تقديم التعويضات عن هذه الأضرار جرت عليه عداوة قبيلة الفضلى المنافسة ، والتى قامت بحماية بعض قتلة البريطانيين ، والتى سعت أيضاً إلى إثارة القبائل المجاورة ضد البريطانيين . وهكذا وفى ١٨٥١

---

(١) Ibid., p. 152.

(٢) أمين الريحانى ، المرجع السابق ج ١ ص ٣٨٣ .

أوقف صرف الراتب المخصص لرئيس الفضلي في اتفاق ١٨٣٩ حتى يقوم بطرد قتلة الضباط البريطانيين الذين وجدوا ملجأ في أراضيه . ومع بداية عام ١٨٥٧ ارتبط سلطان الفضلي بحماية الطرق الموصلة إلى عدن والمارة عبر أراضيه كما تعهد بطرد قتلة البريطانيين من بلاده وهكذا عاد إليه راتبه مرة أخرى .

وكما قلنا فقد أدى عدم مقدرة سلطان لحج على منع القبائل المحيطة بعدن من نهب القوافل المارة في أراضيها ، إلى ضرورة تغيير سياسة التعامل معها وبداية التعامل المباشر مع رؤساء هذه القبائل بدلاً من الاتصال بهم عن طريق سلطان لحج[1] . وتنفيذاً لهذه السياسة أرسل المقيم السياسي في عدن البريجادير كوجلان مبعوثاً سياسياً من لدنه هو رسام H. Rassam لتقريب وجهات النظر مع رئيس الفضلي . وعندما وصل رسام إلى ميناء شقرة عاصمة الفضلي استقبله السلطان وأفراد القبيلة بمنتهى الحفاوة . وقد تعهد السلطان باستخدام كل قوته للمحافظة على سلامة وأمن الطرق المؤدية إلى عدن كما تعهد بمنع أفراد قبيلته من نهب أية بضائع أو قوافل تمر في الطرق الداخلة في حدوده . وقد سجل رسام أنه من المرغوب فيه التحالف مع السلطان أحمد سلطان الفضلي[2] ضماناً لحسن سلوكه تجاه الإقامة وتأميناً للتجارة المارة عبر أراضيه بين عدن والمناطق الداخلية .

وظلت العلاقات حسنة بين أحمد بن عبد الله سلطان الفضلي وبين المقيم عدة سنوات ، كما حاز هذا الرئيس على رضاء الحكومة البريطانية بتصرفه الموالي لها عند تحطم السفينة ستاتلي Stateli في يناير ١٨٦٤ . إلا أنه بعد ذلك بقليل استأنف السلطان أحمد موقفه المعادي من سلطات عدن ، ويرجع ذلك إما بسبب عدم رضائه عن المكافأة التي قدمت له مقابل خدماته للاقامة عند

---

(١) C.U. Aitchison, vol. XI, pp. 96-97.

(٢) I.O.L., Secret Dep., Secret letters from Bombay, No 16 of 1858. H. Rassam : Employed on a Political Mission to Brigadier WM. Coghlan, Aden, February 4, 1858.

تحطم السفينة ستاتلى أو بسبب غيرته من توثق العلاقات بين الإقامة العدنية وسلطان لحج . وعلى أية حال فقد قام سلطان الفضلى أحمد بن عبدالله بضرب معاقل عدن ، ثم اعتدى على إحدى القوافل وجمع قوات ضخمة بغرض تدمير محصولات قبيلة العبدلى وتحدى سلطات الحكومة البريطانية[١] .

وهكذا وجدت الإقامة أن لابد لها من توجيه ضربة لهذا السلطان الخارج عن طاعتها ، وفى ديسمبر ١٨٦٥ تقدمت نحوه قوة من عدن تتكون من ٢٠ من الإنجليز و ٣٠٠ من المشاة الهنود و ٤ قطع مدفعية ، وكل هذه القوة كانت بقيادة الكولونيل وول كومب Woll Combe ورافق الحملة المقيم السياسى فى عدن السير وليم مروث W. Merewethe وكانت قوات الفضلى على بعد ثمانية أميال من الشيخ عثمان ، حيث تلاقت القوتان ، إلا أن قوات الفضلى هزمت بسرعة ، وتقدمت القوات المنتصرة بعد تعزيزها إلى أراضى الفضلى ، ودمرت قرى أصالح والكور والعمودية ، وعادت إلى عدن بعد أن استغرقت فى هذه العملية أحد عشر يوماً . كما قامت بعض قطع الأسطول بمهاجمة ميناء شقرة من البحر ودمرت قلاعها ، وهكذا فقد أهالى الفضلى كل شىء[٢] .

وأخيراً عقد اتفاق بين الطرفين فى ٢٧ مايو ١٨٦٧ ، وافق المقيم بمقتضاه على التغاضى عن الأحداث والخلافات الأخيرة ، وتعهد السلطان أحمد بن عبد الله بالمحافظة على العلاقات الودية مع الحكومة البريطانية ، وبالامتناع هو وأتباعه عن القيام بالأعمال العدوانية تجاه البريطانيين ، وتعهد السلطان أيضاً بحماية التجار والمسافرين عبر أراضيه وبمحاكمة أى فرد من أفراد قبيلته يقوم بعمل يخالف ذلك[٣] . وطبقاً للمادة الرابعة من هذا الاتفاق كان على السلطان أن يبعث بأحد أقاربه كى يقيم فى عدن بصفة دائمة كرهينة ، ولكن

(١) C.U. Aitchison, vol. XI, p. 97.

(٢) F.M. Hunter, p. 168.

(٣) C.U. Aitchison, vol. XI, p. 154.

بعد وفاة السلطان أحمد بن عبدالله فى عام ١٨٧٠ أوقف تنفيذ هذه المادة من الاتفاقية . وبعد التصديق على هذه المعاهدة فى ١٨٦٧ بقليل ، رفع راتب سلطان الفضلى من ٣٠ إلى ١٠٠ ريال شهرياً ، وبعد وفاة السلطان أحمد عبدالله سنة ١٨٧٠ خلفه أبنه الأكبر حيدرة الذى قتل سنة ١٨٧٧ وخلفه ابنه فى السلطنة وقد صدقت الحكومة البريطانية على هذا التعاقب(١) .

وفى ١٨ ديسمبر ١٨٧٢ عقد اتفاق آخر لتأكيد الصداقة بين الحكومة البريطانية وقبيلة الفضلى ، وقعه كل من المقيم السياسى فى عدن الماجور جنرال تشارلس وليم ترمنهير Charles William Tremenheere والسلطان حيدرة ابن أحمد عبدالله الفضلى ، وتعهد السلطان حيدرة بمقتضى هذا الاتفاق بإلغاء ضرائب المرور على البضائع الآتية من وإلى عدن والمارة عبر أراضيه ، وفى مقابل ذلك رفع الراتب الشهرى لرئيس القبيلة ثمانون ريال أى أنه أصبح مائة وثمانون ريال شهرياً .

وفى عام ١٨٨١ عقد اتفاق أنهى مشكلات الحدود بين الفضلى والعبدلى بأن حدد حدود كل منهما . وقد حضر المقيم السياسى فى عدن البريجادير جنرال فرانسيس لوك Francis Loch عقد هذا الاتفاق ، وتم الاتفاق على أن حدود الفضلى تلاقى الحدود البريطانية عند العماد ، ثم تمتد مسافة ميل ونصف ميل غرباً إلى الشاطىء الشمالى الشرقى للوادى الصغير ، ومن هذه النقطة يمتد خط الحدود حتى يلاقى حسوة المصيفرة ، أما خط حدود العبدلى فى الاتجاه الغربى فيمتد إلى بير على وبير درويش(٢) .

واستمرت الإقامة فى التدخل فى المنازعات الداخلية بين القبائل ، ففى عام ١٨٨٣ قامت قبيلة العوالق السفلى بمحاولة لغزو أراضى الفضلى فأرسلت الإقامة

---

(١) Ibid., p. 98.

(٢) C.U. Aitchison, pp. 155-156.

قوة من عدن بطريق البحر لمعاونة الفضلى وكان لذلك التدخل أثره إذ انسحبت قوات العوالق السفلى وتلى ذلك انسحاب القوة البريطانية . وبعد ذلك بقليل قامت العوالق السفلى مرة أخرى بمحاولة لغزو أراضى الفضلى ، إلا أنهم منوا بهزيمة ساحقة .

وهكذا ازدادت العلاقات توثقاً بين الإقامة العدنية وسلطنة الفضلى حتى أن الإقامة عاونت السلطنة بقواتها لصد الغزاة ، واستمرت تلك العلاقات الوثيقة إلى أن وقعت معاهدة الحماية فى أغسطس ١٨٨٨ ، وتم التصديق عليها فى فبراير ١٨٩٠ . ولا تختلف هذه المعاهدة عن تلك التى عقدت مع الصبيحى سوى فى أختام الموقعين عليها .

ولم يكن عقد معاهدة الحماية يعنى استقرار الأمور للانجليز ، ففى عام ١٨٩١ ، قام بعض أفراد قبيلة الفضلى بالنهب والإضرار بالمصالح البريطانية ، ومن ثم فرضت غرامة على رئيس القبيلة قدرها ألف روبية ، كما أوقف دفع راتبه الشهرى وأعيد تنفيذ المادة الرابعة من اتفاقية عام ١٨٦٧ التى تنص على إقامة أحد أقارب السلطان بصفة دائمة فى عدن كرهينة . وفى ديسمبر ١٨٩١ قدم السلطان خضوعه التام ، ومن ثم قامت حكومة الهند بالعفو عنه وأعادت إليه راتبه[1] ، واتخذت العلاقات طابع الاستقرار بين الإقامة والسلطنة منذ ذلك التاريخ .

العلاقات مع العقربى :

تقع هذه القبيلة بين الأراضى البريطانية فى عدن والصبيحى والعبادلة وبها مدينة أو قرية واحدة هى بير أحمد[2] ، وبعد سقوط عدن سنة ١٨٣٩ عقد ارتباط فى ٤ فبراير ١٨٣٩ بين الكابتن هينس والشيخ حيدرة مهدى رئيس

---

(١) Ibid., pp. 98-99.

(٢) أمين الريحانى ، المصدر السابق ج ١ ص ٣٨٨ .

العقربى وهو الارتباط الذى عقد هينس مثله مع كافة الرؤساء العرب فى المنطقة أى ارتباط للصداقة والسلام بين الطرفين . وقد حافظت قبيلة العقربى على هذا الارتباط حتى يوليو ١٨٤٠ أى حتى الهجوم الثالث الذى قامت فيه القبائل بالهجوم على قلعة عدن ، فمنذ ذلك التاريخ أصبح موقفهم عدائياً تجاه البريطانيين.

وفى عام ١٨٥٠ قتل العقاربة بحاراً من السفينة أوكلاند Auckland وأدى ذلك إلى ضرب ميناء بير أحمد واستمر ذلك الموقف العدائى بضع سنوات ، إلى أن عادت العلاقات الودية بين الإقامة والسلطنة فى ١٢ أبريل سنة ١٨٥٧ عندما جدد الشيخ عبدالله باحيدرة رئيس القبيلة تعهداته بإقرار السلام وبنياته الحسنة تجاه الإنجليز[1] كما ارتبط بوضع بلاده وثروانه فى خدمة الحكومة البريطانية .

وفى عام ١٨٦٣ عقد اتفاق آخر بين الشيخ عبد الله باحيدرة مهدى رئيس العقارب والبريجادير وليم ماركس كوجلان المقيم السياسى فى عدن ، تعهد الشيخ بمقتضاه بعدم بيع أو رهن أى جزء من شبه الجزيرة المسماة جبل إحسان (عدن الصغيرة) ويتضمن ذلك خور بير أحمد والغدير وبندر فقم ، وفى مقابل ذلك تسلم حصة سريعة من ثلاثة آلاف ريال وراتباً شهرياً من ٣٠ ريال[2] .

إلا أن الحكومة البريطانية لم تعتبر هذه الإجراءات مرضية تماماً بالنسبة لأهمية تلك المنطقة ، ومن ثم أصدرت تعليماتها إلى المقيم بأن يفاوض من أجل الاستحواذ التام على شبه جزيرة عدن الصغيرة[3] ، ونتيجة لجهودات المقيم عقد اتفاق فى هذا الشأن بين الشيخ عبد الله باحيدره مهدى والجنرال السير ادوارد رسل المقيم السياسى فى عدن ، وقد ارتبط الشيخ حيدرة بمقتضى هذا الاتفاق

---

(١) C.U. Aitchison, p. 99.

(٢) Ibid., pp. 159-161.

(٣) C.U. Aitchison, p. 99.

ببيع شبه الجزيرة المسماة جبل إحسان ، وكذلك خور بير أحمد والغدير وبندر فقم وأية أراض واقعة بين خور بير أحمد وبندر فقم . كما ارتبط الشيخ حيدرة أيضاً بعدم البيع أو التنازل لأية قوى أخرى عدا الحكومة البريطانية عن أية أراض فى جبل رأس عمران أو الأراضى الواقعة بين رأس عمران وجبل إحسان ، وفى مقابل ذلك تناول الشيخ حيدرة مبلغ ثلاثين ألف* ريال بصفة عاجلة من المقيم كما رفع راتب شيخ العقربى من ٣٠ إلى ٤٠ ريال شهرياً[١] .

واستمرت الأحوال هادئة بين الإقامة والعقربى . ولم تلبث أن اندلعت العداوة الكامنة بين قبيلتى العبدلى والعقربى سنة ١٨٨٧ . وفى أغسطس من ذلك العام حاصر العبادلة بير أحمد ، وحينذاك تدخل المقيم لاضطراب الأمور عند الحدود البريطانية قرب الحسوة ، نتيجة لذلك الاشتباك بين العبادلة والعقاربة . واضطر العبادلة — تحت ضغط المقيم — إلى الجلاء عن أراضى العقربى ، وعاد السلام مرة أخرى فى ديسمبر من نفس السنة . ونلحظ هنا مرة أخرى أن الإقامة العدنية لا تتدخل فى المنازعات بين القبائل إلا عندما تكون لتلك المنازعات تأثيرات مباشرة أو غير مباشرة على المصالح البريطانية .

وفى عام ١٨٨٧ بدأت المفاوضات بين الإقامة وشيخ العقارب كى تحصل حكومة الهند على الشريط الساحلى الأمامى لربط الحدود البريطانية فى الحسوة مع بندر فقم ، وعقد اتفاق لشراء ذلك الشريط الساحلى ، وافق بمقتضاه الشيخ حيدرة مهدى شيخ العقارب فى ١٥ يوليو ١٨٨٨ على بيع ذلك الشريط الساحلى ، فى مقابل ألفى روبية . وحددت الأرض التى اشترتها حكومة الهند بأنه تحدها من الشمال أراضى العقربى ومن الجنوب البحر وعدن الصغيرة البريطانية ومن الشرق الأرض البريطانية ومن الغرب البحر عند بندر فقم ، وأنه ليس للشيخ عبد الله حيدرة مهدى أو خلفائه أية أحقية فى المطالبة بذلك الشريط الساحلى بعد توقيع

---

* جاء فى نص المعاهدة أن المبلغ هو ٣٠٠٠٠ كراون ألمانى ، ويبدو أن القيمة واحدة .

(١) C.U. Aitchison, pp. 161-162.

هذه الاتفاقية[١] .

وفى عام ١٨٨٨ وأسوة بما اتبع مع بقية القبائل فى المنطقة عقدت معاهدة الحماية مع العقربى ، وقعها عبد الله حيدرة مهدى العقربى ، كما وقعها البريجادير جنرال آدم جورج هوج Adam George Forbes Hogg المقيم السياسى فى عدن ، وهى تشبه تلك التى عقدت مع القبائل الأخرى ، وتم التصديق عليها فى ٢٦ فبراير ١٨٩٠ .

العلاقات مع العوالق العليا :

تمتد أراضى العوالق العليا فى المنطقة التى تمتد من حدود الفضلى الغربية إلى الحدود الشرقية للذيبى ، إلا أن موانىء عرقة وحورة السفلى الواقعة على هذا الساحل يسيطر عليها شيوخ مستقلون . ولم تعقد معاهدات أو ارتباطات مع سلطان العوالق العليا[٢] ، حتى عام ١٩٠٣ حيث عقـدت بينه وبين الإقامة العدنية معاهدة للصداقة[٣] .

العوالق السفلى :

وتحدها شمالا العوالق العليا وجنوباً البحر العربى وشرقاً قبيـلة الذيبى وغرباً بلاد الفضلى[٤] .

وقد بدأت علاقات الإقامة العدنية بهذه القبيلة فى عام ١٨٥٥ حيث دخل السلطان منصور بن أبى بكر مهدى العوالق السفلى فى اتفاق مع المقيم[٥] ، وكان

---

(١) Ibid., p. 163.

(٢) C.U. Aitchison, p. 100.

(٣) أمين الريحانى ، المصدر السابق ج ١ ص ٣٨٤ .

(٤) أحمد حسين شرف الدين ص ٤٠ .

(٥) C.U. Aitchison, p. 100.

هذا الاتفاق بخصوص تجارة الرقيق وتعهد السلطان بموجبه بمنع استيراد الرقيق من أفريقيا إلى بلاده[١] .

وكانت سلطة رئيس العوالق السفلى محدودة على قبيلته ولم يستطع أن يمنع نهب أفراد قبيلته للسفن التى تتحطم على سواحله إلى أن تعهد بموجب اتفاق فى سنة ١٨٧١ مع الإقامة بأن يبذل جهده فى سبيل منع هذه الاعتداءات فى المستقبل وأن يحمى ويعيد إلى عدن بحارة السفن الغارقة الذين قد يلجأون إليه .

وقد عقدت معاهدة الحماية مع رئيس العوالق السفلى ، وتم التصديق عليها فى ٢٦ فبراير ١٨٩٠ . وتسلم هذا الرئيس راتباً شهرياً قدره ٣٦٠ ريال اعتباراً من عام ١٨٨٨[٢] .

مشيخة عرقة :

يقع مرفأ عرقة على بعد اثنى عشر ميلا من حورة وقد عقدت معاهدة الحماية مع هذه المشيخة فى عام ١٨٨٨ وقعها الشيخ عوض محمد باداس مع المقيم السياسى عند زيارته لعرقة مقابل راتب شهرى قدره ٨٠ ريالا[٣] وقد تم التصديق على هذه المعاهدة فى ٢٦ فبراير ١٨٩٠[٤] .

مشيخة حورة السفلى :

تقع هذه المشيخة جنوبى سلطنة الواحدى ، وهى مرفأ قبيلة الذيبى على ساحل البحر العربى ، وتسمى حورة الذيبى باسم القبيلة . وقد دخلت هذه المشيخة

---

(١) أمين الريحانى ، المصدر السابق ج ١ ص ٣٨٤ .

(٢) C.U. Aitchison, pp. 100-101.

(٣) أحمد حسين شرف الدين ، المصدر السابق ص ٣٢ .

(٤) C.U. Aitchison, p. 101.

تحت الحماية البريطانية عندما زار المقيم السياسى مرفأ حورة فى ٨ أبريل ١٨٨٨ وهناك وقعت معاهدة الحماية مع شيخ حورة عبد الله باشهيد[١]، وفى مقابل ذلك منح شيوخ حورة راتباً شهرياً قدره خمسون ريال ، وتم التصديق على تلك المعاهدة فى ٢٦ فبراير ١٨٩٠[٢] .

العلاقات مع اليافعى العليا :

تقع قبيلة اليافعى العليا فى الشمال الشرقى لعـــدن وتصل حدودها إلى حضرموت شرقاً[٣] ويؤكد أتشيسون[٤] أن الحـكومة البريطانية لم يكن لهـا سوى قليل اتصال باليافعى العليا وأنه لم تعقد معها أية اتفاقيات أو معاهدات كما أن أمين الريحانى[٥] أيضـاً يؤكد أن أهل اليوافع العليـا يفاخرون أقرانهم وجيرانهم باستقلالهم كل الاستقلال ، فلم يدخل أجنبى إلى بلادهم . ومع ذلك يؤكد أحمد حسين شرف الدين[٦] أن اليافعى العليـا قد دخلت تحت الحماية البريطانية ، حينما وقع سلطانها قحطان بن عمر معـاهدة الحماية مع لويس داين سكرتير نائب الملك البريطانى فى الهند فى عام ١٨٨٢ مقابل راتب شهرى قدره خمسون ريال تدفع للسلطان وخلفائه ، مع تعهده التقليدى لبريطانيا بعدم التنازل أو البيع أو الرهن أو التأجير أو التصرف بأية طريقة كانت فى بلاد اليافع العليا أو ملحقاتها أو أى جزء منها لأية حكومة أخرى عدا الحـكومة البريطانية .

ونحن نرفض ما أورده أحمد حسين شرف الدين فى هـذا الصدد ، لأنه

---

(١) أحمد حسين شرف الدين ، المصدر السابق ص ٣٢ .

(٢) C.U. Aitchison, p. 101.

(٣) أحمد شرف الدين ص ٤١ .

(٤) المصدر السابق ص ١٠١ .

(٥) المصدر السابق ص ٣٨٦ .

(٦) المصدر السابق ص ٤١ .

لو كانت عقدت معـاهدة للحماية مع اليافعى العليـا فى ذلك التاريخ لأوردها أتشيسون ضمن مجموعة المعاهدات التى جمعها وعلق عليها ، وكذلك لو حدث ذلك لما تفاخر أهل اليوافع العليا باستقلالهم كل الاستقلال ، وأكثر من ذلك فإن العام الذى أورده أحمد حسين شرف الدين على أنه عقدت فيه معاهدة الحماية ، أى عام ١٨٨٢ لم تكن قد عقدت بعـد أية معاهدات للحماية مع أية قبيلة من القبائل . فنحن نلحظ بوضوح أن غالبية معاهدات الحماية إن لم تكن كلها تقريباً قد تمت فى عام ١٨٨٨ أو بعدهذا العام ، أما فى الفترة السابقة لهذا العام ، فلم تكن قد ظهرت بعد الضرورة الملحة التى جعلت الحـكومة البريطانية تعقد مثل هذا النوع من المعاهدات . وإن كان يبدو مقبولاً ما نادى به قحطان محمد الشعبى من أن سلطان يافع العليا قد وقع معاهدة الحماية سنة ١٩٠٣[1] .

العلاقات مع اليافعى السفلى :

وتحد هذه القبيلة شمالاً يافع العليا وجنوباً وشرقاً الفضلى وغرباً الأميرى والحوشبى[2] . وبعد سقوط عدن فى عام ١٨٣٩ عقدت اتفاقية مع السلطان على ابن غالب رئيس يافعى السفلى وهى تشبه تلك التى عقدت مع بقية القبائل[3] ، وظل اليوافع السفليون مخلصين للانجليز اعتباراً من ذلك التاريخ[4] .

وفى عام ١٨٧٣ حدثت مصادمات بين اليافعى السفلى والفضلى ، عندما أنكر سلطان اليافعى أحمد بن على اتفاقية كان قد وقعها ابنه ممثلا له وفى حضور المقيم السياسى فى عدن ، ووافق بمقتضاها على قبول ٢٠ ريالاً شهرياً من سلطان الفضلى ، فى مقابل استخدام الأخير للمياه الآتية من اليافعى فى الرى ، ونتيجة

---

(١) الاستعمار البريطانى ومعركتنا العربية فى جنوب اليمن ص ٣٩ .

(٢) أحمد شرف الدين ص ٤٢ .

(٣) C.U. Aitchison, p. 101.

(٤) أمين الريحانى ، المصدر السابق ص ٣٨٦ .

فلك قطع الراتب السنوى عن رؤساء اليافعى . ومات السلطان أحمد بن على سنة ١٨٧٣ ، وخلفه ابنـه على بن أحمد الذى خلفه أخوه محسن بن أحمد سنة ١٨٨٥ [١] .

وقد وقع سلطان يافعى السفلى أبو بكر بن سيف اليافعى على معاهدة الحماية مع المقيم السياسى ألكسندر كننجهام فى ١١ أغسطس ١٨٩٥ مقابل راتب شهرى قدره مائة ريال [٢] .

العلاقات مع سلطنة الحواشب :

تحد إمارة الضالع هذه السلطنة من الشمال ، وجنوباً الصبيحة والعبدلى والفضلى ، وشرقاً سلطنة يافع [٣] .

وبعد الاحتلال البريطانى لعدن عقدت اتفاقية للصداقة فى ١٤ يونيو ١٨٣٩ مع السلطان مانى بن سلام سلطان الحوشبى تشبه تلك التى عقدت مع العبدلى والفضلى واليافعى وغيرها [٤] . والحوشبى والعذيبى كانتا أول من عقد معاهدات ولائية مع الإنجليز [٥] .

ولم يستجب السلطان مانى بن سلام لرؤساء العبدلى والفضلى حينما دعوه مراراً لمشاركتهم فى الهجوم على عدن بين عامى ١٨٣٩ — ١٨٤١ . ومات السلطان مانى سنة ١٨٥٨ وخلفه ابن أخيه عبيد بن يحيى ، الذى خلفه أيضاً ابن عمه على بن مانى ، واستمرت علاقات السلطان على بن مانى مع الرؤساء المجاورين

---

(١) C.U. Aitchison, pp. 101-102.

(٢) أحمد حسين شرف الدين ، المصدر السابق ص ٤٢ .

(٣) أحمد حسين شرف الدين ص ٣٧ .

(٤) C.U. Aitchison, p. 102.

(٥) أمين الريحانى ، المصدر السابق ص ٣٨٧ .

له ومع الإقامة العدنية متقلبة فترة طويلة . وفى عام ١٨٦٨ منع سلطان الحوشبى تدفق المياه من جدول كان يروى أراضى لحج ودمر المحاصيل فى أراضى تابعة لسلطان لحج الذى لم يسكت على ذلك بل تقدم بقواته وهزم السلطان على ابن مانى واضطره إلى التنازل له عن إقليم زائدة الذى كان فى الأصل ضمن أراضى لحج — كتعويض عن الأضرار التى ألحقها به . وقد انتهى النزاع أخيراً بعد التدخل الودى المقيم . وهنا نلاحظ مرة أخرى أن المقيم لا يتدخل لإقرار السلم بين القبائل إلا إذا كان فى النزاع الناشب بينها ما يؤثر على سلامة عدن نفسها ، وعلى كية المحصولات والمؤن التى تصل إليها . على أن ذلك التدخل الودى المقيم لإنهاء النزاع بين الحواشب والعبدلى لم يؤد إلى النتائج المرجوة ، فقد قام رئيس الحوشبى بتدبير الإغارات على طريق عدن الممتد إلى الداخل ، وكان السبب المباشر لهذه الإغارات هو ملكية سلطان لحج لإقليم زائدة ، وأراد سلطان لحج أن يمنحه جزءاً صغيراً من هذا الإقليم إلا أن رئيس الحوشبى لم يوافق على ذلك . ونتيجة لكل هذه الأحداث توقف دفع الراتب المقرر لسلطان الحوشبى .

وفى عام ١٨٧٣ بدأ رئيس الحواشب فى الاتصال بالسلطات العثمانية فى تعز أملا فى نيل معاونتها فى استعادة زائدة إلا أنه بعد انسحاب العثمانيين من المنطقة المجاورة للحج اضطر رئيس الحواشب إلى ترك منصبه الرئاسى .

وقد أشار المقيم على سلطان لحج بأن يكرر طلبه بشأن منح جزء من أراضى زائدة لسلطان الحوشبى ، ولكن الأخير أصر على استلام منطقة شكا التى تتحكم فى جدول المياه الذى يروى أراضى لحج ، ففشلت المفاوضات فى ذلك الوقت ، ثم أعيدت هذه المفاوضات مرة أخرى بنجاح سنة ١٨٨١ ، وعقدت اتفاقية وقعها كلا الرئيسين ، ثم عدلت هذه الاتفاقية سنة ١٨٨٦ واعتبرت أن سلطان الحوشبى قد باع أراضى زائدة للعبدلى . وتوفى السلطان على بن مانى

سنة ١٨٨٦ وخلفه ابنه محسن[١] ، الذى عقد معاهدة الحماية مع الجنرال تشارلس ألكسندر كننجهام مقابل معاش شهرى قدره خمسون ريال ، وضمن الإنجليز بذلك أن لا يتنازل أو يسلم أو يبيع أو يرهن أو يؤجر أو يتصرف أو يعطى بأية طريقة كانت أى جزء من أراضى الحواشب وملحقاتها لأية دولة أخرى عدا بريطانيا[٢] .

العلاقات مع مشيخة العلوى :

يقطن العلويون المنطقة بين الأميرى فى الشمال[٣] والحوشبى فى الجنوب ولم تدخل هذه القبيلة فى اتفاق أو ارتباط بعد سقوط عدن إلا أنه رتب معاش شهرى لرئيس القبيلة بعد تدخل السلطان مانى بن سلام رئيس قبيلة الحوشبى .

وفى عام ١٨٧٣ تقدمت القوات التركية عبر أراضى العلوى وضغطت على الشيخ سيف بن سيف رئيس القبيلة كى يقدم ولاءه للسلطات التركية فى تعز ، إلا أنه رفض ذلك إلى أن اضطر للاستسلام للعثمانيين الذين أسروا ابنه كرهينة لديهم ضماناً لانصياعه لأوامرهم ، وقد أفرج عن الأخير بعد احتجاج السفير البريطانى فى الآستانة .

وتوفى الشيخ سيف بن سيف فى مارس ١٨٧٥ ، وخلفه ابن أخيه سعيد ابن سيف ، ومات الأخير فى أول أبريل ١٨٩٢ وانتخب أخوه الأكبر الشيخ سيف بن سعيد خلفاً له ، واستمر دفع الراتب الشهرى الذى بلغ ٦٠ ريال شهرياً للرئيس الجديد[٤] .

---

(١) C.U. Aitchison, pp. 102-103.

(٢) أحمد حسين شرف الدين ، ص ٣٨ المصدر السابق .

(٣) لجنة الجغرافيا المدنية ص ٧٨ .

(٤) C.U. Aitchison, pp. 103-104.

ومشيخة العلوى من العشائر التى لم تتمكن حكومة عدن من استدراجها إلى طائفة الموالين المحميين كبقية القبائل فى المنطقة ، فلم يكن بين الإقامة المدنية وبين هذه العشيرة منذ سقوط عدن سنة ١٨٣٩ حتى ١٨٩٥ علاقات رسمية ، ولكنها كانت تدفع المشاهرات إلى شيخ هـذه العشيرة عن طريق جاره إلى الغرب سلطان الحواشب . ثم عقدت معاهدة بين بريطانيا والعلوى تشبه تلك التى عقدت مع جيرانها وإن كانت الحماية هناك إسمية[١] .

العلاقات مع دثينة :

تحتل أراضى هذه الإمارة المنطقة شمال غربى أراضى العلوى ، وقد اعترفت الحكومة البريطانية بعلى بن مقبل أميراً لهـذه الإمارة بعد وفاة الأمير السابق شوفال بن عبد الهادى سنة ١٨٧٢ . وسوف يوضح الفصل الثامن من هذا الكتاب قصة صراع على بن مقبل مع العثمانيين حتى انتهى الأمر بحبسه وهربه ثم إعادته إلى السلطة مرة أخرى .

وفى عام ١٨٨٠ وقع على بن مقبل اتفاقاً مع الإقامة تعهد بمقتضاه بالمحافظة على سلامة وأمن الطرق المؤدية إلى عدن والمارة فى بلاده ، وتناول بذلك راتباً من ٥٠ دولار من الحكومة البريطانية ، وقد ارتفع هذا المبلغ بعد ذلك إلى الضعف .

وفى ١٨٨٦ توفى على بن مقبل وخلفه ابن عمه شايف بن سيف واستمر دفع الراتب له[٢] .

إمارة بيحان :

ويحدها شمالاً منطقة حريب وغرباً رداع وهى أراض يمنية وشرقاً العوالق العليا .

---

(١) أمين الريحانى ، المصدر السابق ج ١ ص ٣٨٧ .

(٢) C.U. Aitchison, p. 104.

وكان شريف بيحان أحمد بن محسن أول من اتصل بالانجليز فى هذه الإمارة ، ودخل بنفسه عدن سنة ١٨٨٢ ، ثم عاد مرة أخرى فى ٢٩ ديسمبر ١٩٠٢ حيث وقع معاهدة الحماية مقابل راتب شهرى قدره ثلاثون ريال[١] .

العلاقات مع الواحدى :

تقع أراضى الواحدى على جانبى وادى ميفع[٢] أى فى المنطقة الجنوبية الغربية من حضرموت . وقد تأخرت علاقات هذه القبيلة بالإقامة المدنية إلى أن قام الكابتن مايلز مونزنجر M. Werner Munzinger سنة ١٨٧٠ بزيارة هذه القبيلة . وفى عام ١٨٧٢ زار أحد سلاطين الواحدى عدن وبدأت بذلك العلاقات بين القبيلة والإقامة .

وفى يناير سنة ١٨٧٨ أرسل بضعة من سلاطين الواحدى خطاباً مفصلاً إلى المقيم السياسى فى عدن يشتكون فيه من المفاوضات الدائرة بين رئيس القعيطى فى الشحر وطالب بن هادى من أجل بيع ميناء بير على للقعيطى ، وطلب سلاطين الواحدى هؤلاء رفع العلم البريطانى على بلحاف لحين الوصول إلى اتفاق ، وقد تدخل المقيم من جانبه وحذر طالب بن هادى بأن لا يكون شديد الغفلة هكذا إلى حد بيع بير على للقعيطى .

وفى عام ١٨٨٢ عين عزت باشا فى منصب الحاكم العام العثمانى فى اليمن ، وقد قام عزت باشا بزيارة بلحاف وبير على وهو فى طريقه من بغداد إلى الحديدة ، ولم تحدث أثناء هذه الزيارة أية اتفاقات بينه وبين سلطان بلحاف ، إلا أن ناصر ابن عبد الله — وهو أحد سلاطين بلحاف — أبدى مخاوفه من احتمال تضامن بلحاف مع رئيس القعيطى فى الشحر والمكلا فى قبـــــول السيادة العثمانية

(١) أحمد حسين شرف الدين ، المرجع السابق ص ٤٤ .

(٢) المرجع السابق ص ٣١ .

لأنه كان يرفع هناك علم تركى فى أيام الجمع وأثناء اقتراب السفن الأجنبيـة . إلا أن سلطان الواحدى بينما أنكر أى اشتراك له فى مسألة رفع العلم التركى ، فإنه قرر عدم مقدرته على منع سلاطين بلحاف من رفع هذا العلم ، وأبدى استعداده لتأديبهم ومنعهم من ذلك إذا ما دعمت قواته المساعدات البريطانية .

كما أرسل سلطان الواحدى وسلاطين بير على وبلحاف خطابات متماثلة يلحون فيها فى طلب الحماية البريطانية[1] ؛ ولا ريب أن هؤلاء السلاطين وجدوا أن الحماية البريطانية التى لا تستهدف سوى ربط السياسـة الخارجية لسلطناتهم بعجلة السياسة البريطانية مع عدم التدخل المؤثر فى شئونهم الداخلية أفضل من الاستهداف للسيادة العثمانية القوية التى تهدف إلى السيطرة الكاملة وفرض الضرائب والإخضاع التام . لذا فضل هؤلاء السلاطين أن يطلبوا الحماية البريطانية بدلا من أن يقضى النفوذ العثمانى على مصالحهم .

وعلى أية حال فقد تبين للاقامة العدنية أن سلطان الواحدى ليست له سيطرة قوية على بير على وبلحاف ، إلا أن أبعاد السياسة البريطانية فى المنطقة — والتى ستوضحها الفصول التالية والخاصة بالتدخل العثمانى فى جنوبى الجزيرة العربية — كانت ترمى إلى تلافى وجود أى ظل لقوى أجنبية أخرى بين عدن ومسقط ، ولذا قررت بريطانيا أخيراً الدخول فى علاقات ولائية مع سلطنة الواحدى ، وعقدت معاهدة الحماية مع سلطان بير على وسلطان بلحاف كل على حدة[2] ، وتعهد كل منهما بمقتضى ذلك بعدم الدخول فى أى اتفاق أو معاهدة مع أية دولة أخرى إلا بعد موافقة الحكومة البريطانية[3] ، وقدر مبلغ مائة وعشرين ريال كراتب شهرى لكل من السلطان محسن بن صالح سلطان بير على ، والسلطان هادى بن صالح سلطان بلحاف . وفى عام ١٨٩٢ تنازل السلطان هادى

---

(١) C.U. Aitchison, pp. 105-106.

(٢) Ibid, pp. 176-179.

(٣) أحمد حسين شرف الدين ، المرجع السابق ص ٣١ .

ابن صالح سلطان بإحاف عن الرئاسة لأخيه الأصغر محسن بن صالح . وقد صدقت الحكومة البريطانية على هذا التعاقب واستمر دفع الراتب للسلطان محسن بن صالح[١] .

العلاقات مع الكثيري :

كانت المنطقة التي تقطنها هذه القبيلة متسعة في أول الأمر ، تمتد من أراضي العولق في الغرب إلى قبيلة المهرا في الشرق ، ويحدها شمالا الربع الخالي وجنوبا البحر العربي ، وكان أيضاً من موانيها الشحر والمكلا[٢] . وقد أدت الانقسامات والحروب الداخلية في القبيلة إلى تدخل اليافعي ، وأصبح جزء كبير من أراضي الكثيري تحت نفوذ الكسادي والقعيطي وكذلك لم تبق لها أية موانيء بحرية .

وفي نهاية عام ١٨٨٣ قام السلطان عبد الله بن صالح وهو أحد رؤساء الكثيري بزيارة المقيم السياسي في عدن . وكان غرضه من هذه الزيارة هو أن يعرف وجهة نظر الحكومة البريطانية في حالة إذا ما قام الكثيريون بالهجوم على القعيطي من أجل استرداد مينائي الشحر والمكلا .

إلا أن الحكومة البريطانية صرحت في مارس ١٨٨٤ بأنها تحذر الكثيري بأنها لن تنظر بعين الرضا لأي هجوم على الشحر والمكلا ، بل أنه عند الضرورة سوف ترسل سفينة حربية لمساعدة حاكم القعيطي . كما أكدت الحكومة البريطانية لجامادار الشحر والمكلا بأنها سوف تساعده في حالة حدوث أي هجوم على مينائيه[٣] .

---

(١) C.U. Aitchison, p. 106.

(٢) أحمد حسين شرف الدين ، المصدر السابق ص ٢٩ .

(٣) C.U. Aitchison, p. 106.

الشحر والمكلا :

تعتبر المكلا والشحر أهم موانىء حضرموت على الساحل الجنوبى للجزيرة العربية . وتقع المكلا على بعد ٢٥٠ ميلا شرق عدن ، وتقع الشحر على بعد عشرين ميلا شرق المكلا ، وقد انتزع الكسادى والقعيطى هذا الجزء من الساحل العربى من قبيلة الكثيرى منذ القرن الخامس عشر[١] بعد أن نشبت الخلافات كما قدمنا بين أفراد الأسرة الكثيرية الحاكمة . وقد استنجد أحد المدعين وهو عمرو بن بدر برؤساء قبيلة اليافعى الذين فى مقابل معاونته على ارتقاء السلطة استولوا لأنفسهم على مينائى الشحر والمكلا ، ثم وقعت المكلا فى حوزة قبيلة أخرى هى الكسادى .

وفى فترة ما كانت الشحر والمكلا مراكز لتجارة رائجة فى العبيد المنقولين من زنجبار . وفى ١٤ مايو ١٨٦٣ وقع المقيم السياسى فى عدن البريجادير كوجلان على اتفاق مع صلاح بن محمود نقيب المكلا من الكسادى — وهى جزء من قبيلة اليافعى — وافق النقيب بمقتضاه على منع استيراد وتصدير الرقيق . كما عقد اتفاق مشابه فى نفس التاريخ مع على بن ناجى نقيب الشحر من قسم من القعيطى من نفس القبيلة[٢] .

إلا أن حكومة الهند كانت تريد أن توطد علاقتها وأن يكون لها نوع من السيطرة على هذين الميناءين العربيين وكان هذا الاهتمام من جانب حكومة الهند نابعاً من الارتباط القائم بين الشحر وحيدر أباد ، حيث أقام أحد رؤساء قبيلة القعيطى منذ عام ١٨١١ . ومن أبناء هذا الرئيس الثلاثة عاش واحد اسمه برك جنج Barak Jung فى حيدر أباد فى خدمة النظام[٣] . وحكم الاثنان

(١) I.O.L., B. 23, Political and Secret Dep., Secret letters from India, No. 16. A.W.M., February 2 1881, Shahr and Makulla, p. 1.

(٢) C.U. Aitchison, p. 108.

(٣) I.O.L., B. 23, Political and Secret Dep., Secret letters from India, No. 16, Shahr and Makulla, A.W.M., February 2, 1881, p. 1.

الآخران الشحر بالتوالى . وكان هناك تعاون كامل بين الإخوة الثلاثة ، وهكذا كان لممثل الأسرة فى حيدر أباد تأثير كبير فى الجزيرة العربية لتدخله ومعاونته بالرجال والأموال والمعدات لأقربائه فى حضرموت .

وفى عام ١٨٦٦ طرد السلطان غالب بن محسن رئيس الكثيرى على بن ناجى رئيس الشحر واستولى على الميناء . ورأى عبد الله رئيس القعيطى أن الاستيلاء على المكلا سوف يتلو الاستيلاء على الشحر وأن اتصالاته مع الساحل سوف تنقطع ، ومن ثم طلب المعونة من إخوته الذين كانوا فى خدمة دولة حيدر أباد لمعاونته ضد السلطان غالب بن محسن . ومن ثم أرسل وزير النظام يطالب تدخل الحكومة البريطانية عسكرياً فى جانب رئيس الشحر ومطالبه العادلة ، إلا أن الحكومة تلكأت فى التدخل أو فى السماح لحملة حربية بالتقدم من الشاطىء الهندى .

وفى أبريل ١٨٦٧ تمكن عواز بن عمر الذى عرف بلقب الحيدر أبادى (السلطان جنج) — وهو أخ رئيس القعيطى عبد الله — تمكن بعد حصار طويل للساحل من النزول قرب الشحر ، وهاجم السلطان غالب بن محسن واستولى على المدينة ، وقد حاول الكثيريون فى ديسمبر من نفس السنة استعادة الميناء إلا أن آل القعيطى ردوهم على أعقابهم ، وظلوا منذ ذلك الحين مسيطرين على الميناء والإقليم .

وقد اتصل رئيس الكثيرى بالمقيم كى يحصل على إذن من الحكومة البريطانية باستعادة الشحر بالقوة ، إلا أن الحكومة رأت أن تدخلها أمر غير مرغوب فيه ، وفى نفس الوقت أعلن وزير النظام عزمه على منع أى تدخل من جانب حيدر أباد فى شئون حضرموت .

وفى عام ١٨٧٣ وقع صلاح بن محمد نقيب المكلا على معاهدة تعهد بموجبها هو وخلفاؤه من بعده بمنع استيراد وتصدير الرقيق من وإلى المكلا وتوابعها .

وتوفى نقيب المكلا فى نفس السنة وخلفه ابنه عمر بن صلاح الذى تعاون مع رئيس القعيطى ، إلا أن الأخير استغل فرصة السماح له بالبقاء مع ٦٠٠ من أتباعه فى قلعة المكلا ، وطالب عمر برد قرض زعم أن النقيب السابق قد اقترضه منه . وقد تم تسوية الأمر أخيراً سنة ١٨٧٣ بموجب معاهدة تنازل النقيب بمقتضاها عن نصف المكلا وبندر بوروم فى مقابل دفع ١٠٠,٠٠٠ ريال يخصم منها الدين .

كما قام آل القعيطى أيضاً فى محاولة لتدعيم نفوذهم وبمعاونة أقربائهم فى حيدر أباد بشراء سفينة أرسلوها إلى عدن ، إلا أنها احتجزت هناك ولم يفرج عنها إلا عندما تعهد رئيس القعيطى بإعادتها فوراً إلى بومباى وبعدم الهجوم على أى ميناء فى حضرموت . وقد حاول هذا الرئيس مرة أخرى أن يحاصر المكلا وهاجم القوارب الوطنية الراسية فى الميناء ، ونتيجة لذلك أرغمته الإقامة على أن يدفع ٦١٤٢ روبية تعويضاً عما قام به أتباعه من نهب لثلاثة سفن ، كما تم تحذيره من مغبة مثل هذه التصرفات المعرقلة لسير التجارة فى المستقبل . وهنا نلاحظ مرة أخرى عدم تدخل الإقامة فى المنازعات بين القبائل إلا عند ما تؤدى هذه المنازعات إلى تهديد المصالح البريطانية . ومن ناحية أخرى فقد طلبت الحكومة التأكيدات من دولة حيدر أباد بطرد جميع الأشخاص العاملين فى خدمة النظام والذين يشتركون فى النزاع القائم فى حضرموت ويرسلون الأموال والأسلحة إلى أقاربهم هناك[1] .

وقد أدى تدخل عرب حيدر أباد فى المنازعات بين الشحر والمكلا إلى ازدياد المراسلات بين حكومة الهند وحكومة النظام ، حيث كان هناك ضغط كبير كى تمنع رعيتها من التدخل فى النزاع الناشب بين الشحر والمكلا ، وكان لهذا التدخل من جانب حكومة الهند وتوسط المقيم فى عدن ومنع أى عدوان من

---

(١) C.U. Aitchison, pp. 108-109.

ناحية البحر أثره فى حماية المكلا التى هى مفتوحة من ناحية البحر وإن كانت محصنة بالنسبة لأى هجوم برى[١] .

إلا أنه فى عام ١٨٧٦ لم يكن هناك أى مظهر لهبوط حدة العداء بدون تدخل السلطات فقام المقيم السياسى فى عدن ممثلا لسلطة الحكومة بزيارة الرئيسين ، وبناء على توسطه وقعت هدنة لمدة عامين . وفى نهاية هذه الفترة امتدت الهدنة عاماً آخر أى حتى مايو ١٨٧٩[٢] .

وقد بحث الجنرال لوك Loch بمهارة تاريخ النزاع بين الشحر والمكلا وحاول كذلك الوصول إلى تسوية للنزاع المالى ، إذ أنه كانت هناك ديون على المكلا للشحر ، وقد نجح لوك فى إقناع نقيب المكلا بالموافقة من ناحية المبدأ على اتفاقية كانت أهم موادها أن تكون المدفوعات للشحر عن طريق المقيم فى عدن وأن تجمع دخول المكلا للنقيب على أيدى مسئولين يعينهم هو ولكن بعد موافقة المقيم الذى من واجبه الاحتفاظ بالجزء الذى سيدفع للشحر . وهنا يبدو واضحاً بداية السيطرة البريطانية على الميناءين الهامين ، ونص مشروع الاتفاق كذلك على أن يفتح ميناء كل طرف للطرف الآخر مع تسهيلات فى التبادل التجارى ، وأن يتنازل كل طرف عن مطالبه فى التعويض من الطرف الآخر ، وأن لا يعاون أى طرف أعداء الطرف الآخر[٣] .

إلا أن جمادار الشحر تلكأ فى الموافقة على مشروع الاتفاق وقد اقترح المقيم السياسى — بالنسبة لهذه الظروف — على الحكومة فى ٣ يونيو ١٨٧٩ إبلاغ الطرفين بأن الحكومة لن تتدخل فى المنازعات بينهما ، وأنه إذا لم يمكنهما تسوية خلافاتهما عند نهاية الهدنة فإن لديهما مطلق الحرية فى محاربة بعضهما على

---

(١) I.O.L., B. 23, Political and Secret Dep., Secret letters from India, No. 16, Shahr and Makulla, A.W.M., February 2, 1881, p. 2.

(٢) C.U. Aitchison, p. 109.

(٣) I.O.L., B. 23, p. 2.

البر ولن يسمح لهما بالحصول على أية معونات بأى شكل من الأشكال من الهند ، كما أنه لن يسمح لهما بالقتال فى البحر . وأن الذى سينتصر منهما ستعترف به الحكومة البريطانية حاكماً على كل المناطق التى استولى عليها . وقد اعترضت حكومة بومباى على اقتراح المقيم الجنرال لوك .

وفى ٩ أغسطس ١٨٧٩ كتبت حكومة الهند : « . . . إن مثل هذا التصريح يعتبر تشجيعاً غير مباشر من الجنرال على قيام الحرب بين الطرفين لفض المنازعات بينهما ، وهذه الحرب قد تكون حتمية لفض المنازعات بينهما فى النهاية ، إلا أن الحكومة لا تعتقد أنه من المرغوب فيه إبلاغ الحاكمين بأن لديهما مطلق الحرية فى الحرب إذا رغبا فى ذلك ، وعلى النقيض من ذلك فإن رئيس حكومة بومباى يرى أنه يجب على المقيم أن يحذر كلا الرئيسين بشدة من نتائج الحرب بينهما وإراقة الدماء الذى سيكون نتيجة للصدام المفتوح ، ومن الهزيمة والآلام المحتمل أن يتعرض لها أى طرف منهما . وهو يعتقد أنه فى نفس الوقت يجب إبلاغهما بأنهما إذا كانا مصرين فى مسألة الحرب بينهما ويرفضان مبدأ التسوية أو توسط المقيم فى عدن ، فإن الحكومة البريطانية وإن كان يسوءها هذا الإصرار منهما فإنها سوف تنظر ما سوف تتمخض عنه الأحداث وفى نفس الوقت سوف تحتفظ لنفسها بحق التدخل فى النزاع إذا رأت أن هذا التدخل ضرورى ، وأخيراً فإن حاكم بومباى يرى إبلاغ الرئيسين بأنه لن يسمح لأى من الطرفين بجلب أية معدات أو رجال أو مواد حربية من الهند وكذلك لن يسمح بأية عمليات بحرية لأن ذلك سوف يعرقل التبادل التجارى ويشجع القراصنة » .

ومرة أخرى تبدو واضحة أبعاد السياسة البريطانية ، فهى لا تمانع فى قيام الحرب بين حاكمين عربيين ، بشرط أن لا تؤثر هذه الحرب على المصالح البريطانية ، وهى تحتفظ لنفسها بحق التدخل إذا ما رأت بادرة تهديد لتلك المصالح .

وعندما انتهت فترة الهدنة استعد جادار الشحر لتجديد العدوان على

المكلا ومن ثم جذب المقيم انتباه الحكومة للمشكلة ، مع إشارته إلى خطورة وقوع المكلا فى أيدى العثمانيين أو الإيطاليين أو الفرنسيين أثناء هذا النزاع ، وبالنسبة لهذه النقطة عبر الجنرال لوك[1] المقيم السياسى عن رأيه فى ٢٩ نوفمبر ١٨٨٠ فقال : « إنه رغم وجود تبادل تجارى قليل فى الوقت الحالى فى المكلا نتيجة الخوف من اندلاع القتال فى أى وقت بين جمادار الشحر ونقيب المكلا فإن المكلا هى الباب والمفتاح الذى تمر منه وإليه كل تجارة حضرموت ، ولهذا فإنه من الواضح أن التجارة القائمة هناك يجب أن تستعيد نشاطها ، هذا بالإضافة إلى أن المكلا هى الميناء الأكثر ملاءمة للدخول إلى حضرموت وأن أية قوى يمكنها الاستيلاء على المكلا سوف يمكنها أن تستولى على كل حضرموت ، وإذا ما استولى الأتراك على المكلا فإنهم سوف يمدون نفوذهم فى الاتجاه الشرقى لمقابلة الحملات المتجهة ببطء ولكن بتأكيد من اليمن شرقاً تجاه عمان . ولذلك يجب أن يكون مفهوماً بأن الحكومة التركية أو أية قوى أخرى[2] تنظر إلى المكلا على أنها مكان هام يستحق الاستيلاء عليه ، وهذه هى مخاوفى وهى أن النقيب عندما لن يجد المعاونة البريطانية فسوف يتلمسها من الأتراك . . وإذا لم يحدث ذلك فليس من المستبعد أن يبيع النقيب المكلا للايطاليين حتى ينتقم لنفسه ويمنع القعيطى من الاستيلاء عليها » .

وبعد هذا التحليل الواضح لأبعاد المشكلة قدم الجنرال لوك ثلاثة اقتراحات يمكن اختيار أحدها كحل لها ، الأول أن يسلم النقيب المكلا لجمادار الشحر فى مقابل راتب شهرى على أن تضمن ذلك الحكومة البريطانية ، وفى هذه الحالة يجب أن تكون الحكومة البريطانية قادرة على إجبار جمادار الشحر على دفع الرواتب المتفق عليها بانتظام وذلك بعقد محالفة دفاعية وهجومية معه

---

(١) I.O.L., B. 23, Political and Secret Dep., Secret letters from India, No. 16, Shahr and Makulla A.W.M., February 2, 1881, p. 3.

(٢) الوثيقة السابقة ص ٤ .

تمنح الحكومة البريطانية الحق فى الاستيلاء على كل أو جزء من المنطقة أو المكلا والشحر فى حالة عدم تنفيذ الجادار للاتفاقية . وأكثر من ذلك فإن هذا الاتفاق سوف يقيد الجادار بعدم البيع أو التنازل عن أى جزء من الشحر والمكلا لأية حكومة أو قوى أخرى دون موافقة الحكومة البريطانية « وهذا الترتيب قد يكون معقولا بالنسبة لجميع الأطراف ، إلا أنه من المشكوك فيه جداً أن يتنازل النقيب عن المكلا للجادار » .

والاقتراح الثانى أن يتنازل النقيب عن نصف مدينة المكلا ونصف دخول الجارك لأغراض تنمية دخول الجارك ، وتقسم هذه الدخول بين الرئيسين ، وإقرار الاستقرار فى المدينة وحماية النقيب من السلوك العدوانى لجادار الشحر ، وتعيين ضابط بريطانى بمرتب ألف ريال شهرياً يدفعها الرئيسان مناصفة فيما بينهما ، ويقيم هذا الضابط فى المكلا ، وقد لا يوافق النقيب على هذا التنظيم ، وحتى أنه إذا ما وافق مضطراً فإن الاتصال الوثيق الذى ينتج عن ملكية نصف مدينة صغيرة لكل من الرئيسين المتنازعين[1] قد يؤدى إلى صراع مفتوح بينهما مما يعرض الضابط البريطانى للخطر ، ولذا يجب أن ترافق هذا الضابط قوة لحمايته وبذلك تتدخل الحكومة البريطانية فى الصراع .

« والاقتراح الثالث أن تظل المكلا فى حوزة النقيب الذى يوضع تحت حماية الحكومة البريطانية على أن يدفع فى مقابل ذلك ½ دخل الإقليم وأن يوضع نظام يدفع بمقتضاه دين الجادار على أقساط منتظمة من هذا الدخل » .

وكان الاقتراح الأخير هو الاقتراح الذى اعتقدت حكومة بومباى أن النقيب سوف يوافق عليه . وعند نقل وجهة النظر هذه إلى حكومة الهند أضافت أنه : « إذا ما امتنعت الحكومة البريطانية عن التدخل فى شئون

---

(١) I.O.L., B. 23, Political and Secret Dep., Secret letters from India, No. 16, Shahr and Makulla: A.W.M., February 2, 1881, p. 5.

حضرموت فى الوقت الحاضر فسوف تواجهها مشكلات أكثر صعوبة فى المستقبل » .

وعندما كانت هذه المقترحات محل الدراسة فى كلكتا بدأ الصدام بالفعل واستولت قوات الشحر على بروم ، ومن ثم أرسلت السفينة فيلوميل Philomel البريطانية من عدن إلى المكلا بتعليمات لمنع أية عمليات بحرية . وكان على ظهر السفينة أحد المسئولين فى الإقامة ومعه تعليمات بأن يسعى للوصول إلى هدنة بين الطرفين المتنازعين لمدة عشرين يوماً يمكن فيها للرعايا الإنجليز مغادرة المنطقة .

وكان النقيب إلى حد ما غير راغب فى الهدنة بعد أن طلب معاونة الكثيرى الذين كانوا فى طريقهم للانضمام إليه . أما الجمادار من ناحية أخرى فكان يسعى للوصول إلى هدنة لمدة ثلاثة شهور ليس عن رغبة فى السلام ولكن لأمله فى الحصول على الوقت اللازم لرشوة الكثيرى ووضعهم إلى جانبه .

وفى ١٢ ديسمبر ١٨٨٠ بدا أن النقيب يخاف من حلفائه من الكثيرى أكثر من أعدائه فكتب إلى المقيم يعرض التنازل عن كل أراضيه للحكومة البريطانية فى مقابل راتب شهرى قدره خمسمائة دولار له ولحلفائه من بعده ، وأشار إلى أن هذا العرض إذا مارفضته بريطانيا فسوف يجد آخرين يقبلونه . وقد عبر المقيم عن اعتقاده فى وجوب الموافقة على عرض النقيب لأن الحكومة البريطانية لا ترغب فى أن يمتلك العثمانيون أو أية قوى أجنبية أخرى المكلا . واقترح المقيم بأنه فى حالة موافقة الحكومة على عرض النقيب فإنه يجب جمع مجلس من كبار التجار فى المكلا يكون من واجبه تحديد قيمة الضرائب على الصادرات والواردات ، وأن يمنع زيادة هذه الضرائب ، وأن تسلم قائمة بها على كل سلعة للمقيم فى عدن للتصديق عليها ، وبنفس الطريقة يمكن إرسال مجموع هذه الضرائب شهرياً للمقيم فى عدن الذى يسلم ممثل القعيطى فى عدن أقساط الديون المستحقة لهم . ورأى المقيم أنه بعد دفع القسط المستحق للقعيطى من الديون وراتب

نقيب المكلا فإن الميزان التجارى بعد فترة من الوقت سيكون فى صالح المكلا.

وفى ٧ يناير ١٨٨١ أبرق المقيم بأن النقيب ينتظر بقلق الإجابة على العرض الذى قدمه ، وأنه صرح بأنه إذا لم يستلم الأجابة فى مدى أسبوعين فإنه سيضطر لتسليم المكلا إما للكثيرى — الذين هزموا فى غضون ذلك قوات الشحر ، أو لسلطان زنجبار أو للأتراك .

ومن ثم أصدرت حكومة الهند فى ١٨ يناير تعليماتها إلى الجنرال لوك بأن يسعى لتحقيق تسوية ويبرق إليها بالنتيجة ، وفى غضون ذلك عليه أن يسعى لمنع أى عمليات بحرية وأن يحذر نقيب المكلا[1] من محاولة التنازل عن بلاده لأية قوى أخرى دون موافقة الحكومة البريطانية وبناء على ذلك توجه مساعد المقيم الكابتن هنتر Hunter إلى الشحر والمكلا ، ووافق النقيب على الشروط المقترحة للتسوية إلا أن الجمادار رفضها .

وفى ٢٥ يناير ١٨٨١ أرسلت حكومة الهند إلى حكومة بومباى رغبتها فى معرفة آراء الجنرال لوك عما إذا كان من العملى تهديد الشحر بالسفن الحربية البريطانية لمنع أى اعتداء منها ضد المكلا وقد أشار المقيم بأن الحكومة إذا أمرت الشحر بالامتناع عن العدوان البرى والبحرى فإن وجود قارب حربى بالقرب من المكلا سوف يحقق إطاعة هذا الأمر .

وهكذا كان موقف الحكومة البريطانية حينذاك ، فقد كان لها قليل اهتمام بالأماكن البعيدة عن عدن مثلا المكلا والشحر[2]، هذا مع تمسك هذه الحكومة بأن لا تقع المكلا فى حوزة أية قوى أوروبية أو تركية لأن ذلك سوف يؤدى إلى تعقيدات ومشكلات بالنسبة لمسقط والخليج العربى ، واستيلاء

---

(١) الوثيقة السابقة ص ٦ — ٧ .

(٢) I.O.L., B. 23, p. 8.

الشحر على المكلا قد يكون إجراء عملياً بعكس استيلاء قوى أوروبية[1] أو تركية عليها ، فإن ذلك يحمل فى طياته أخطاراً سياسية عميقة بالنسبة للمصالح البريطانية وهكذا بدا أن الاقتراح الوحيد هو الموافقة على عرض النقيب بتسليم إدارة بلاده للبريطانيين وفرض الشروط التى وافقت عليها المكلا والشحر ، وأنه يجب الضغط على الجادار حتى يقتنع بالموافقة على هذه الشروط .

إلا أن حكومة الهند اقترحت حلا للمشكلة أن تستولى الشحر على المكلا فقد «عرضت الشحر الآن أن تشترى المكلا ، ويعتقد المقيم أن المكلا ستوافق. ونحن نعتبر هذا حلا معقولا للمشكلة ، إلا أننا فقط نشترط بأنه يجب أن تكون نصيحتنا ملزمة بالنسبة للشئون الخارجية وندفع فى مقابل ذلك منحة مالية بسيطة إذا طلب ذلك . ومن الأهمية بمكان منع التدخل التركى فى موانىء حضرموت» . وقد وافق وزير المستعمرات فى ١٢ مارس سنة ١٨٨١ على هذا الترتيب إلا أن النقيب رفض تنفيذ اتفاقية البيع . ومن ثم رأى نائب الملك أنه يجب معاونة جادار الشحر حتى ينفذ بنود الاتفاق الذى يبعد خطر التدخل الأجنبى . ويبدو غريباً أن تنضم بريطانيا إلى جادار الشحر ضد نقيب المكلا الذى يطالب بخضوعه للحكومة البريطانية ، وهذا السلوك من جانب بريطانيا أدى بالنقيب إلى الاتصال بالأتراك الذين كانوا مستعدين لانتهاز الفرصة لتأكيد مطلبهم فى السيادة على كل الجزيرة العربية ، وأرسل موسوروس باشا برقية فى ٢٥ أغسطس ١٨٨١ إلى وزارة الخارجية البريطانية أكد له فيها بأن النقيب رعية تركية[2] .

وفى النهاية وفى نوفمبر ١٨٨١ وتحت الضغط البريطانى سلم النقيب نفسه للقائد دراجون H.C.S. Dragon ونقل هو وأتباعه إلى عدن بينما امتلك

---

(١) I.O.L., B. 23. pp. 8-9.

(٢) الوثيقة السابقة ص ١٠ .

جمادار الشحر المكلا وتوابعها وملحقاتها . وانتقل النقيب السابق للمكلا عن عدن إلى زنجبار ومعه عدد من الشيوخ والأتباع ، وفى عام ١٨٨٨ وافق على الراتب المقدم إليه .

وفى يوليو ١٨٨٢ وقع اتفاق مع جامدار الشحر والمكلا تقاضى بموجبه راتباً بريطانيا من ٣٦٠ ريال شهرياً له ولخلفائه من بعده ، وفى نفس الوقت يدفع الجامدار مبلغ مائة ألف ريال للمقيم فى عدن للانفاق منها على النقيب السابق للمكلا .

وبعد أن حددت بريطانيا مسئولية الجامدار عن الميناءين بدأت تنفذ أدوارها المرسومة فعقدت فى أول مايو ١٨٨٨ معاهدة الحماية مع الجامادار عبدالله ابن عمر وصدق عليها فى ١٦ فبراير ١٨٩٠[1] .

---

(١) C.U. Aitchison, vol. XI, p. 110.

الفصل السادس
عدن قاعدة للتوسع البريطاني في البحر الأحمر



تحدثنا فى الباب الأول من هذا الكتاب عن أهمية عدن بالنسبة لبريطانيا ، وقلنا فيما قلناه إن عدن تعتبر مركزاً هاماً للتوسع البريطانى فى بلاد الصومال وشرق أفريقية[1] ، ومن هنا كان لا بد لنا أن نخصص فصلا لمناقشة هذا الموضوع ، أى لكى نوضح كيف استغلت بريطانيا قاعدتها فى عدن للتوسع والاستعمار فى البحر الأحمر وعلى طول الساحل الشرقى الإفريقى .

وللبحر الأحمر موقع فريد ، إذ أنه حلقة الاتصال بين البحار الشرقية والبحار الغربية ، وهو يقع عند التقاء قارات العالم القديم الثلاث ، وقد ظل هذا البحر على مدى العصور عاملا فعالا لربط البلاد المحيطة به بعضها ببعض ، فقد كان طريقاً للملاحة بينها ، ووسيلة تسهل التبادل التجارى ، وحينما تقدمت الملاحة وبدأت المواصلات مع الهند والصين وبقية بلاد الشرق الأقصى ازدادت أهمية هذا البحر ، إذ أن دوره لم يقتصر على نقل تجارة ومنتجات هذه المناطق إلى بلاد الشرق الأدنى فحسب ، بل أصبح هو الممر التجارى لتموين العالم الأوروبى بكل ما يلزمه من هذه التجارة وتلك المنتجات ، وأثر ذلك بالتالى على بلاد الشرق الأدنى وأهالى هذه المنطقة الذين جنوا ثروات طائلة من العمل فى هذه التجارة ومن فرضهم للضرائب عليها عند مرورها فى أراضيهم .

وعندما أرادت السياسة البريطانية التوسعية أن تستغل قاعدتها فى عدن لتنفيذ أدوارها المرسومة فى البحر الأحمر لم تجد الطريق ممهداً أمامها ، بل واجهتها الأطماع التوسعية الفرنسية فى تلك المنطقة وكذلك المطالب التركية بالسيادة على كل الجزيرة العربية ، والمطالب المصرية بالنسبة للساحل الإفريقى من السويس حتى رأس جواردفوى[2] .

(١) M.L. Simonin, La Presqu'ile d'Aden et la Politique Anglaise dans les Mers Arabiques, p. 24.

(٢) I.O.L., B. 8, Confidential, Memorandum on the Turkish Claim to Sovereignty over the Eastern Shores of the Red Sea and the whole of Arabia, and on the Egyptian Claim to the whole of the Western Shore of the same sea, including the African Coast from Suez to Cape Guardafui, printed for the use of the Foreign Office, Hertzlet, March 10, 1874, p. 60.

المحاولات المبكرة على الساحل الصومالى :

وقد بدأت العلاقات البريطانية بالساحل الصومالى منذ عام ١٨٢٧ عندما أرسل مبعوث بريطانى إلى قبيلة حبر أول للتفاهم على التعويض اللازم بعد أن نهب أفراد هذه القبيلة سفينة بريطانية تجارية فى بربرة[١] ، ودخل كبار رجال هذه القبيلة فى اتفاقية للسلام والتجارة فى فبراير من ذلك العام . وبمقتضى هذه الاتفاقية وافق شيوخ حبر أول على عدم القيام بنهب السفن التى ترفع العلم البريطانى ، وأن يقدموا لها الحماية اللازمة على أن تجد السفن المملوكة لشيوخ القبيلة نفس المعاملة فى الموانىء البريطانية . كما وافق الشيوخ أيضاً على تعويض قبطان السفينة البريطانية عن خسائره وكذلك تعويض أسر الرجال الذين قتلوا عليها[٢] .

ولم تكن هذه العلاقات البريطانية بالساحل الصومالى تعنى التوسع أو فرض النفوذ حتى ذلك الوقت إلا أنه بعد سقوط عدن سنة ١٨٣٩ بدأت تتبلور السياسة البريطانية التوسعية على سواحل البحر الأحمر والجزر المتناثرة على مياهه . وبدا أنه من المرغوب فيه الاستيلاء على موقع حاكم فى موانىء تاجوره وزيلع على الساحل المقابل ، وفى ١٩ أغسطس سنة ١٨٤٠[٣] تقدم الكابتن مورسبى Moresby إلى تاجوره وعقد معاهدة للصداقة والتجارة — بصفته ممثلا لشركة الهند الشرقية — مع السلطان محمد بن محمود حاكم تاجوره الذى وافق بمقتضى هذه المعاهدة على أن يبذل قصارى جهده لنقل الحاصلات من الأقاليم الداخلية فى إيفات وشوا والحبشة إلى الساحل ، وفى مقابل ذلك تعهدت سلطات عدن بتشجيع التجارة الداخلية فى تاجورة[٤] ، وإلى هنا فالمعاهدة خاصة بتشجيع

(١) C.U. Aitchison, op. cit., p. 114.

(٢) Ibid., pp. 191-192.

(٣) C.U. Aitchison, vol. XI, p. 114.

(٤) I.O.L., B. 8, Memorandum, pp. 9-10.

التبادل التجارى ، إلا أن المادة السابعة من هذه المعاهدة قيدت حاكم تاجوره بعدم الدخول فى أية علاقات سياسية أو تجارية مع قوى أوربية أو أية قوى أخرى فى حالة ما إذا كانت هذه العلاقات ماسة بالمصالح البريطانية دون الرجوع فى ذلك إلى السلطات البريطانية فى عدن ، وتعهدت شركة الهند الشرقية فى مقابل ذلك بأن لا تقوم بأى عمل عدائى ضد ولايات تاجوره[1] . وفى نفس الوقت الذى عقدت فيه هذه المعاهدة وافق سلطان تاجوره على بيع جزر موسى للحكومة البريطانية[2] ، ويتكون أرخبيل موسى هذا من ثلاث جزر كبيرة نسبياً وخمس جزر صغيرة ، وكل هذه الجزر تفتقر إلى المياه الصالحة للشرب ولكنها كانت صالحة لرسو السفن . وكان موقعها داخل خليج تاجورة يجعل منها نقطاً استراتيجية هامة لأنها كانت تتحكم فعلا فى بداية طريق القوافل الذى يسير مع وادى الحواش من الساحل إلى داخل الحبشة عبر بلاد الدناقل . ورغم أن الإنجليز اشتروا هذا الأرخبيل فإنهم لم يقوموا باحتلال تلك الجزر فعلياً ، ولم يرسلوا إليها حاميات عسكرية ، بل تركوها خالية قاحلة واقتصروا على الاحتفاظ بحقوقهم عليها[3].

انجلترا ومحمد على :

عندما سحب محمد على قواته من اليمن فإنه ترك موانىء اليمن وتهامة لشريف المخا الشريف حسين فى مقابل أن يدفع لمحمد على باشا ٩٠٫٠٠٠ ريال ألمانى سنوياً ، وكان هذا الرجل متأثراً من موقف السياسة البريطانية من محمد على فسلك سلوكا معادياً ضد الإنجليز ، ورفع المكوس فى المخا بنسبة ٧٪ عما كانت عليه وأهان الرعايا البريطانيين ، ورفض إرسال المؤن إلى عدن ، وذهب إلى

---

(١) C.U. Aitchison, op. cit., pp. 192-194.

(٢) Ibid, p. 114.

(٣) د. جلال يحيى ، التنافس الدولى فى بلاد الصومال ص ١٣ — ١٤ .

أبعد من هذا كله عندما أنزل علم القنصلية البريطانية . وقد قدمت الحكومة البريطانية شكوى ضد هذا الرجل إلى الباب العالى ، وأرسلت بالفعل بعثة للتحرى عن سلوكه .

إلا أنه بمقتضى التنازل للشريف حسين عن المخا والموانىء البحرية الأخرى ، ثارت مشكلة سياسية كبيرة بالنسبة لمدى اتساع النفوذ التركى إلى الشرق حتى اليمن ، وتضمن ذلك مدى التهديد الواقع على عدن والتجارة البريطانية الهندية فى البحر الأحمر ، وقد سجل الملازم باركر Barker بأن أية محاولة لعقد معاهدة مع زيلع لن تكون لها أية قيمة طالما بقى الشريف حسين يتقلد مقاليد الحكم فى المخا .

وقد اقترح المقيم السياسى فى عدن على مجلس الهند أنه لمواجهة المؤامرات الفرنسية مع شريف المخا ، فإنه للمحافظة على المصالح البريطانية يمكن وضع المخا تحت السلطة الشرعية لإمام صنعاء « الذى يجمع فى يده الآن القوة الكافية لاستعادتها »[١] .

وقد صدر التعليمات إلى الكابتن مورسبى Moresby بالتقدم إلى المخا أولاً لاسترضاء الشريف حسين وتهيئة علاقات ودية معه ، وكذلك لعقد معاهدة مع حاكم زيلع ، وقد نجح الكابتن مورسبى فى تحقيق صلح مع شريف المخا وعقد معه معاهدة تجارية[٢] ثم تقدم مورسبى فى سبتمبر ١٨٤٠ للدخول فى مفاوضات مع سيد محمد البار[٣] رئيس القبائل القاطنة فى زيلع وقائد جيش شريف المخا هناك ، وكانت أسرته تمتلك زيلع تحت حكم المخا منذ سنوات[٤] ، كما أنه كان

(١) I.O.L., B. 8, Memorandum, p. 14.

(٢) I.O.L., B. 8, Memorandum, pp. 14-15.

(٣) C.U. Aitchison, p. 114.

(٤) I.O.L., B. 8, Memorandum, p. 15.

يدفع جزية سنوية لحاكم المخا ، وتمكن الكابتن مورسبى من عقد معاهدة مع زيلع . وسجل مورسبى أنه بدا واضحاً أن زيلع تابعة تماماً للمخا[١] .

وقد وقعت المعاهدة فى ٣ سبتمبر ١٨٤٠ ، إلا أن رئيس زيلع أبدى رغبته فى عدم كشف أنباء عقد هـذه المعاهدة خوفاً من إغضاب الشريف حسين[٢] . وقد تضمنت هذه المعاهدة شرطاً بأنه لا يجوز أن تعقد حكومة زيلع أية معاهدات أو اتفاقات مع قوى أخرى دون الموافقة السابقة من السلطات البريطانية فى عدن[٣] . وفى مقابل ذلك وعدت السلطات البريطانية بأن تبذل قصارى جهدها لمعاونة زيلع فى إنماء مواردها[٤] التجارية ، وتمت أيضاً بمقتضى هذه المعاهدة عملية تنازل رئيس زيلع عن جزيرة باب للبريطانيين[٥] .

ويجب أن نوضح هنا أنه بينما وقعت هذه الأحداث فإن كل ولاية اليمن — والذى كان هذا الجزء من الساحل الإفريقى ملكا لها — أصبحت فى حالة من الفوضى والاضطراب بعد جلاء المصريين عنها ، كما فقد إمام صنعاء تهامة بعد أن استولى عليها بنو عسير وأشراف أبو عريش الذين لم يعدوا نفوذهم إلى إفريقيا ، وبذا خضعت زيلع وتاجوره لحكامها المحليين الذين لم يخضعوا لأية قوى أجنبية ومن ثم كان فى مقدورهما تماماً التنـازل عن أى قطعة من أراضيهما[٦] .

وزيلع نفسها ليس لها ميناء ، فإن سفينة حمولتها ٢٥٠ طناً لا يمكنها الاقتراب

---

(١) I.O.L., B. 48, Memorandum by Sir E. Hertzlet, March 5, 1874.

(٢) I.O.L., B. 8, Memorandum, p. 15.

(٣) I.O.L., B. 48, Memorandum.

(٤) I.O.L., B. 8, Memorandum, p. 15.

(٥) C.U. Aitchison, vol XI, p. 114.

(٦) Playfair, R.L., op. cit., p. 165.

مسافة أقل من ميل من الشاطىء ، ومع ذلك فإنها تسيطر على ميناء تاجوره المجاورة لها[1] ، وهذه نقطة لها أهميتها بالنسبة للتنافس البريطاني الفرنسي في المنطقة .

وفي عام ١٨٤٧ أصدر السلطان العثماني فرماناً بنقل ملكية مدينتي سواكن ومصوع لمحمد علي ، وقد أرسل لورد كاولي Cowley السفير البريطاني صورة من فرمان نقل الملكية إلى اللورد بالمرستون . وقد أبلغ اللورد بالمرستون اللورد كاولي بأن تدخل محمد علي في إدارة مينائي سواكن ومصوع على الرغم من أنه يتفق تماماً مع تصديق الباب العالي فإنه يعد تعدياً من جانبه على الحبشة ، تلك الدولة التي تسعى بريطانيا إلى عقد معاهدات تجارية معها ، وأن احتلال محمد علي لهذه الأماكن قد يعرقل سير التجارة ولذا « فإنه يجب إبلاغ الوزير التركي بأن حكومة جلالة الملكة تأمل أن لا يصدق الباب العالي على إجراءات مثل هذه لأنها سوف تؤدي إلى وقوع السلطات المصرية في صدام مع التجارة المشروعة لرعايا بريطانيين » .

ويمكننا هنا أن نشير إلى ما تكرر في الوثائق البريطانية المختلفة من أن المصريين كانوا يعاملون الرعايا البريطانيين معاملة حسنة ، ولا ريب أن تخوف بريطانيا من سيطرة محمد علي على هذه الأماكن له ما يبرره ، فهذا الوالي إذا ما شدد قبضته على سواكن ومصوع فسوف يتدخل في التجارة الإفريقية وسوف يحقق علاقات قوية مع المناطق الداخلية من القارة مما يؤثر بالتالي على التجارة والمصالح البريطانية . وهذا في الواقع هو السبب الرئيسي في وقوف الحكومة البريطانية هذا الموقف الصلب من السلطان العثماني كي يعدل موقفه ولا يتنازل عن سواكن ومصوع لمحمد علي .

وفي نفس العام الذي صدر فيه الفرمان العثماني بنقل ملكية سواكن ومصوع إلى محمد علي أي في سنة ١٨٤٧ أنشئت قنصلية بريطانية في مصوع ،

(١) I.O.L., B. 8, Memorandum, p. 17.

كان الغرض منها فى الواقع الوقوف على مجريات الأمور فى تلك المناطق الهامة ، وأما الغرض الظاهرى منها فكان لزيادة حجم التجارة مع الحبشة إلا أن أكبر الحكام الأحباش كان يقيم فى جوندار الواقعة بعيداً إلى الداخل ، وليس فى تجرى الولاية القريبة من الساحل ، ولذا اقترح القنصل البريطانى بلودين Plowden تدعيم التبادل التجارى مع المناطق الداخلية من الحبشة عبرحنفيلة ، إلا أن حنفيلة هذه لم يكن لها ميناء جيد ، ولذا اقترح بلودين إنشاء ميناء هناك ، وتبعاً لذلك أرسلت مراسلة إلى الأدميرالية ومكتب الهند بالنسبة لذلك الموضوع ، إلا أنه أخيراً تقرر عدم إقامة هذا الميناء لصعوبة تنفيذ العملية .

وفى نفس العام ، استعادت تركيا سواكن واحتلت الأرض المواجهة لجزيرة مصوع ، وقد تشيع الممثل الفرنسى هناك للمطالب التركى واقترح القنصل بلودين أن تقوم الحكومة بإبلاغ الحكومة التركية بأنها لا تعتبر أن ملكية جزيرة مصوع تعطى أى حق فى السيادة على الساحل .

واستمر الانجليز فى تدخلهم على الساحل الإفريقى وتمكن القنصل بلودين من عقد معاهدة مع ملك الحبشة ، واحتوت هذه المعاهدة بين ما احتوت عيه من مواد على الارتباط التام « بفتح وضمان المرور بين ساحل البحر بالحبشة »[1] .

وفى عام ١٨٥٤ سلك الحاكم التركى لزيلع سلوكا عدوانياً تجاه القنصل البريطانى بلودين ، ورأت الحكومة البريطانية أن لا تسكت على ذلك ومن ثم أرسل لورد ستراتفورد دى ردكليف مذكرة إلى الحكومة التركية قال فيها : أنه بالنسبة لوجود ممثل تركى فى جزيرة معزولة « فإنه لايمكن الاستجابة إلى آراء الباب العالى فى المطالبة بإقليم لم يحتله مطلقاً » . وكان هذا أثناء حرب القرم ، وكانت هذه اللهجة الحادة من لورد ستراتفورد توضح تماماً وجهة النظر البريطانية بالنسبة لمطالب الباب العالى فى الحبشة . ونتيجة لهذه المذكرة البريطانية أرسل الباب العالى بتعليماته إلى القائمقام فى مصوع بعدم إساءة معاملة

---

(١) I.O.L., B. 8, Memorandum, pp. 28-30.

البريطانيين ، إلا أن هذا كان بعيداً عن مطلب الحكومة البريطانية بالنسبة لمطالب الباب العالى فى الحبشة ، ومن ثم أبدى لورد ستراتفورد الرغبة فى أن ترسل مذكرة أخرى إلى الباب العالى بالنسبة لهذا الموضوع وقد وافقت الحكومة البريطانية على ذلك .

وفى غضون ذلك الوقت ، استولى الملك تيودور على السلطة وأجبر الجلا والقبائل الأخرى فى الحبشة على الاعتراف بسلطته وأبدى رغبة فى الاستيلاء على مصوع حتى يكون هناك اتصال بين شمالى الحبشة والبحر الأحمر .

وقد أرسل الممثل البريطانى فى مصر مذكرة إلى لورد ستراتفورد أشار فيها إلى « أن التجارة المباشرة مع الحبشة سوف تتقدم كثيراً بمجرد فتح قناة السويس » وكيف أن بعض الحكومات الأخرى سوف تحاول أن توجد لها مستعمرات على سواحل البحر الأحمر ، وتساءل عن مدى تعارض إقامة مثل هذه المستعمرات مع المصالح البريطانية « وهل من الممكن إقناع الباب العالى بالتنازل عن جزيرة مصوع للحبشة مما يعطى الأحباش منفذاً على البحر الأحمر » وقد وافق لورد كلارندون Clarendon على هذا الاقتراح وصدرت التعليمات إلى اللورد ستراتفورد كى ينصح الباب العالى بالتنازل عن مصوع التى بدا أنها ليست بذات أهمية لتركيا كما أنها لن تستطيع مواجهة العمليات المتوقعة من حاكم الحبشة للاستيلاء عليها ، إلا أنه لم تتخذ إجراءات فعالة بالنسبة لهذه المسألة[1] .

مقدمات التدخل البريطانى فى الصومال :

ومع نهاية عام ١٨٥٤ نظمت بعثة من عدن — تحت إشراف حكومة بومباى — بغرض كشف المنطقة بين بربرة وزنجبار . وعين لقيادة هذه البعثة

(١) I.O.L., B. 8, Memorandum, pp. 31-33.

الملازم بورتون Burton من جيش بومباى ومعه الملازمين هرن Herne وستروبان Stroyan وسبيك Speke ونجح بورتون فى القيام برحلة تمهيدية موفقة إلى هرر ، التى لم يكن قد زارها أوربى حتى ذلك الحين . وتوغل سبيك فى الإقليم الذى تقطنه قبيلة وارسنجلى الصومالية ، ومكث هرن وستروبان فى بربرة أثناء السوق السنوية حتى يجمعوا معلومات وافية عن هذه الميناء . وتلاقى الضباط الأربعة فى ابريل من عام ١٨٥٥ فى بربرة بغرض مرافقة القافلة العائدة إلى أوجادن فى الداخل ، إلا أن جماعة من الصوماليين — فى غالبيتهم من قبيلة عيسى موسى — هاجمت أفراد البعثة ونتج عن هذا الهجوم مقتل ستروبان وأسر سبيك بعد إصابته ، إلا أنه تمكن من الهرب ، كما أصيب بورتون إصابة بالغة ، وظل الملازم هرن فقط سليما ، كما نهبت أمتعة ومهمات البعثة وهرع الباقون على قيد الحياة مع بعض الأتباع إلى القارب الذى حملهم ومعهم المصابين إلى عدن[1] وقد طلب من قبيلة حبر أول تسليم ومعاقبة الذين دبروا هذا الاعتداء ، كما دعم هذا الطلب وجود الأسطول البريطانى فى بربرة . وقد بذل كبار رجال القبيلة جهدهم لتنفيذ هذا المطالب دون جدوى ، لأن مدبرى هذه الإغارة توغلوا فى المناطق الداخلية واختفوا فيها . وأخيراً وافق البريطانيون على سحب أسطولهم من الصومال بعد أن تعهد الصوماليون بمقتضى المعاهدة التى عقدت بين الطرفين فى عام ١٨٥٦[2] ببذل أقصى الجهود للقبض على قتلة البريطانيين والسماح بحرية التجارة فى أراضيهم ، وإلغاء الاتجار فى الرقيق ، وأن يعاملوا باحترام أى وكيل بريطانى قد يكون مكلفاً بالتأكد من تنفيذ نصوص هذه المعاهدة[3] .

واهتم الانجليز بالجزر المتناثرة فى المنطقة واعتبروها ركائز تدعم سياستهم

(١) Playfair, R.L., pp. 176-177.

(٢) C.U. Aitchison, op. cit., p. 114

(٣) Ibid., pp. 196-198.

التوسعية والاستعمارية والاقتصادية ، فاستولوا فى عام ١٨٥٦ على جزر كوريا موريا ، وجعلوها مستعمرة بريطانية وكان السبب الظاهرى لاحتلال هذه الجزر الفقيرة هو محاولة استغلالها إلا أن الهدف الحقيقى من هذا الاستيلاء كان تشييد موقع بحرى بين عدن ومسقط[1] .

واستمر الانجليز فى سياستهم الرامية إلى الإستيلاء على الجزر ، فظهر اقتراح فى نفس ذلك العام أى عام ١٨٥٦ بأن تستولى حكومة بومباى على جزيرة بريم التى تقع فى مدخل البحر الأحمر ، وكان البريجادير كوجلان المقيم السياسى فى عدن قد قدم تقريراً عن الجزيرة جاء فيه أنه إذا ما تم شق قناة السويس فإن احتلال بريم سوف يزيد الثقل البريطانى فى تلك المنطقة كما أشار كوجلان إلى أن الفرنسيين يضعون أعينهم على الجزيرة ، وأن الحكومة الفرنسية أوصت باحتلالها ، وأوضح المقيم السياسى أيضاً بأن الجزيرة إذا كانت فى أيدى البريطانيين فإنه يمكن بواسطتها منع تجارة الرقيق الضخمة المنقولة بين زيلع وتاجوره وساحل زنجبار وموانىء اليمن ، « وأن وضع قوة بحرية صغيرة فى ذلك المكان سوف يكون كافياً لمراقبة المضايق وتفتيش أى سفينة تمر بها » ولم ينس كوجلان أن يشير إلى مسألة السيادة على الجزيرة « فالاقوات البريطانية كانت قد احتلتها فى مطلع القرن التاسع عشر ، إلا أنه من المحتمل أنه إذا سئل الباب العالى عن أية حقوق له فيها فإنه سوف يجيب بالإيجاب لأنه يطالب بكل اليمن رغم أنه لم يمارس أى سلطة على جزء كبير منه » . وكانت شركة الهند الشرقية قد استولت بالفعل على الجزيرة باسمها سنة ١٧٩٩ ، إلا أنه تم الجلاء عنها بموافقة لورد ولسلى Wellesley الذى لم يجد أية فائدة من احتلالها .

وفى ٢٦ يناير ١٨٥٧ أعاد الانجليز احتلالهم للجزيرة[2] بادعاء أن ذلك أمر ضرورى لبناء فنار فيها يرشد ضوءه السفن الانجليزية التى تقطع البحر الأحمر

---

(١) M.L. Simonin, p. 22.

(٢) I.O.L., B. 8, Memorandum, pp. 33-34.

جيئة وذهاباً[1] .

وعلى أية حال فبعد احتلال الانجليز لجزيرة بريم ، واجهتهم هناك مشكلة خطيرة وهي مشكلة الحصول على المياه ، ليس فقط للاستهلاك اليومي بل أيضاً لتخزين كمية للطوارىء ، أي في حالات تحطم قوارب المياه نتيجة لشدة الرياح أو لرفض العرب السماح لهم بالحصول على كميات زائدة . وقد أمكن للانجليز إقامة الأبنية الملائمة للسكنى ، وكذلك أقيمت المياه اللازمة ، وأمكن بذلك للانجليز الحصول على المياه من الشاطىء العربي المقابل للجزيرة[2] . ورغم كل هذه المجهودات فإن بريم لم تعد بشيء على الانجليز[3] .

مسألة خطوط البرق :

وقد أثارت إقامة فنارات ووضع (كابلات) خطوط البرق في البحر الأحمر مسألة السيادة على الساحل والجزر المتناثرة في هـــذا البحر . ففي عام ١٨٥٨ قررت الحكومة البريطانية مد خطوط البرق إلى الهند ومع نهاية ذلك العام أصدر لورد مالمسبوري Malmesbury تعليماته للسفير البريطاني في القسطنطينية السير بولور H. Bulwer كي يحصـل من السلطان على الفرمانات اللازمة التي تسمح بمد خطوط البرق على طول الأراضي التركية دون أية عوائق .

وقد حصل السفير البريطاني بالفعل على فرمانين ، الأول صادر إلى الحاكم العام في بغداد والثاني إلى الحاكم العام في اليمن ، وتضمن الفرمانان : « إنه من

---

(١) M.L. Simonin, p. 24.

(٢) I.O.L., Secret Dep., Secret letters from Bombay, No. 12 of 1858. Perim Island. Lieutenant I.M. Greig, Assistant Executive Engineer to Lieutenant N. Wilkins, Executive Engineer, August 1, 1857.

(٣) M.L. Simonin, p, 24.

الضرورى لأغراض إقامة خط برق بين عدن والهند ، مد أسلاك البرق إلى الساحل فى نقطة أو نقطتين على الساحل العربى من المحيط شرق عدن ، وأنه على السلطات المحلية أن تمنع أية عراقيل قد توضع فى وجه تنفيذ هذه العملية »

وبعد صدور هذين الفرمانين أرسل المقيم السياسى فى عدن البريجادير كوجلان رسالة إلى الممثل البريطانى فى مصر المستر جرين Green أوضح فيها ملاحظاته ، فعلى الرغم من أن الفرمان « يعطى الحق فى مد أسلاك البرق فى نقطة أو نقطتين على ساحل الجزيرة العربية بين عدن والهند » فإن ذلك لا يعنى فى الواقع أكثر من أن « يوافق الحاكم العام لليمن على السماح بأن تمد الأسلاك فى أى مكان من الممتلكات التركية التى تمتد فى أقصى شرقها إلى مضايق باب المندب فقط » وأن مطالب الباب العالى التوسعية لا نهاية لها « فإن السلطان مستعد دائماً لادعاء السلطة على أية أراض إسلامية » ، وقد تثار الصعوبات أمام البريطانيين إذا ما أشير إلى أى اعتراف ضمنى بمثل هذه الادعاءات ، وحتى ذلك الوقت لم يكن معروفاً أى النقط على الساحل العربى شرق عدن يمكن اختيارها لوضع أسلاك البرق ، ورأى المقيم السياسى فى عدن أنها من المحتمل أن تكون إحدى النقط الآتية : (المكلا أو الشحر أو جزر كوريا موريا أو ماسيرا أو رأس الحاد) .

ومن النقط الخمس السابقة فإن المكلا والشحر وماسيرا ورأس الحاد بها حكومات قوية[1] يمكنها تقديم الحماية الكافية لمنشآت الخط البرقى ، وأضاف كوجلان أن المكلا والشحر يحكمهما « رئيسان مستقلان وأنهما كثيراً ما أظهرا نوايا ودية تجاه البريطانيين » وجزر كوريا موريا « هى الآن ملكية بريطانية » أما ماسيرا ورأس الحاد فهما تابعتان للامام . وأوضح المقيم السياسى أنه « ما دامت لا توجد نقطة واحدة من هذه النقاط الخمس تتبع ولو حتى تبعية

---

(١) I.O.L., B. 8, Memorandum, pp. 34-35.

إسمية للباب العالى ، فإن الفرمان يعد لا قيمة له » لأن سلطة الباب العالى لا تتعدى مضايق باب المندب ، كما أنه من المحتمل أنه على طول الساحل من المخا إلى مسقط لا يوجد شخص واحد يستطيع قراءة الفرمان .

كما أن كمبال Kemball القنصل البريطانى العام فى بغداد أرسل خطاباً عاجلا إلى السفير البريطانى فى الآستانة أوضح فيه سبب عدم إرساله الفرمان إلى عمر باشا — والى بغداد — بالنسبة لوضع أسلاك البرق على الساحل الجنوبى الشرقى للجزيرة العربية ، وهذا السبب هو ضرورة عدم الاعتراف بسيادة الباب العالى على القبائل الوطنية المقيمة على ذلك الساحل . وقد وافقت الحكومة البريطانية على مسلك كمبال وأرسلت تعليمات إلى المقيم السياسى فى عدن وزنجبار بعدم التصرف بأية طريقة قد يفهم منها أى اعتراف للحكومة البريطانية بأية مطالب أو امتيازات فى الأراضى المتنازع عليها .

وفى مارس ١٨٥٩ اختارت شركة برق الهند نقطاً على الساحل الغربى للبحر الأحمر لإقامة محطات البرق وهى السويس والقصير وسواكن . وقد قدم المستر جرين تبعاً لذلك طلباً إلى الحكومة المصرية كى توافق على إقامة محطة للبرق فى القصير ، وهى النقطة الوحيدة بعد السويس والواقعة داخل الأراضى المصرية ، لأنه على الرغم من أن المنطقة حول سواكن كان يحكمها والى مصر فإن سواكن نفسها كانت تحرسها قوات تركية ، كما أن حاكمها كان يعينه السلطان .

وقد أعطى والى مصر الإذن بإقامة المحطة فى القصير ، وقد أقيمت فوراً إلا أنه فى يونيو التالى قام بعض المصريين بتدمير هذه المحطة . وبناء على توصية القنصل البريطانى فى الاسكندرية وجه نظر الأدميرالية ليس فقط لوضع قوة بحرية فى البحر الأحمر بل ولوجوب تقدم الطرادات البريطانية لزيارة الموانىء

الرئيسية فى هذا البحر ، وقد صدرت تعليمات الأدميرالية بذلك[١] .

واستمر الانجليز فى سياستهم التوسعية فاستولوا على كاران سنة ١٨٥٩[٢].

النشاط الفرنسى :

قبل أن نناقش هذا النشاط الفرنسى نشير إلى حادثة صغيرة توضح مستوى العلاقات الفرنسية البريطانية فى تلك الفترة ، ففى ابريل من عام ١٨٤٥ وصلت إلى عدن سفينة تجارية فرنسية إسمها ارشيميدس Arshimidie قادمة من الصين ، وقد أرسل قائدها طلباً إلى السلطات فى عدن يرجو إمداده بكمية من الفحم حتى يمكنه الوصول إلى السويس ، إلا أن المقيم السياسى فى عدن الكابتن هينس أخبره بأن الكمية الموجودة محدودة ، وأنها مخصصة لأغراض الحكومة البريطانية ، ومن ثم قام القائد الفرنسى بشراء الفحم من أحد الوكلاء فى عدن بسعر مرتفع وقد تحركت السفينة بعد ذلك إلى السويس ، وكانت أول سفينة تجارية فرنسية تمر فى البحر الأحمر[٣] .

ولا ريب أن هذه الحادثة وإن كانت متواضعة القيمة من ناحية إلا أنها من ناحية أخرى توضح إلى حد كبير جوهر العلاقات الانجليزية الفرنسية فى ذلك الوقت .

ومنذ عام ١٨٥٢ بدأت تتبلور المخططات الفرنسية فى البحر الأحمر فقد سجل بلودين القنصل البريطانى فى مصوع فى ذلك التاريخ أن السفينة الحربية الفرنسية يوريديس Eurydice كانت تستطلع فى البحر الأحمر طيلة العام السابق ، « كما أضاف بأنه متأكد من أن « الحكومة الفرنسية ترغب فى الاستيلاء على نقطة على الساحل عندما تسنح لها الفرصة « إلا أن الحكومة الفرنسية من ناحية أخرى أكدت للورد كاولى بأنها لا تفكر فى احتلال أية

---

(١) I.O.L., B. 8, Memorandum, pp. 36-37.

(٢) M.L. Simonin, p. 22.

(٣) I.O.L., Political Dep., Secret letters from Bombay, No. 22 of 1845. C. Haines to the Chief Secretary of the Government of Bombay, April 20, 1845.

نقطة على الساحل الإفريقي[1] . وفي الواقع فإن فرنسا لم تقم حتى ذلك التاريخ إلا ببعض الدراسات عن البلاد التي تطل على البحر الأحمر ، أما فترة تطبيق سياستها التوسعية كنتيجة لهذه الدراسة فإنها لم تبدأ إلا في عصر نابليون الثالث ، وكان ذلك في عام ١٨٥٨ . وكانت فرنسا في ذلك الوقت تفكر في اليوم الذي ستفتتح فيه قناة السويس ، وكانت قد رأت أن انجلترا قد احتلت جزيرة بريم سنة ١٨٥٧ ، وكانت ترغب أشــد الرغبة في أن تحصل على قاعدة لها في تلك المياه[2] . وفي مايو ١٨٥٩ قدمت شركة فرنسية في الآستانة طلباً للحصول على موافقة الباب العالي على شراء جزيرة سوقطره ، وقد أرسل اللورد ما لمسبوري إلى السير بولور البرقية التالية فور سماعه بذلك : « اجعل الباب العالي يرفض الجزيرة » وتسلم اللورد مالمسبوري برقية من السير بولور رداً على برقيته جاء فيها أن فؤاد باشا « يعتقد أن جزيرة سوقطره الواقعة عند فوهة البحر الأحمر مملوكة لإمام مسقط ، ولكن إذا تبين أن الباب العالي له حق السيادة عليها فإنه سوف يصدر الأمر المطلوب » . وقد أوضحت وزارة الهند بأنه يستخلص من الوثائق المتوفرة لديها ، أنه منذ عام ١٨٣٥ « قامت الحكومة البريطانية بمحاولة لشراء الجزيرة من سلطان كشن ، وفي انتظار إنهاء الاتفاق عسكرت قوة بريطانية في الجزيرة ، إلا أن السلطان على أية حال لم يوافق على بيع الجزيرة[3] ، ولم يوافق حتى على التنازل عن جزء منها ليكون مستودعاً للفحم ومن ثم سحبت القوة البريطانية من الجزيرة[4] .

وقد كتب الملازم ولستد J.R. Wellsted من الأسطول الهندي تقريراً هاماً عن سوقطره نشر من العدد الخامس من مجلة الجمعية الجغرافية الملكية Journal of the Royal Geographical Society في عام ١٨٣٥ ، وقد

(١) I.O.L., B. 8, Memorandum, p. 31.

(٢) د . جلال يحيى ، التنافس الدولي في بلاد الصومال ص ٢٧ .

(٣) I.O.L., B. 8, Memorandum, p. 37.

(٤) C.U. Aitchison, vol. XI, p. 118.

جاء فى هذا التقرير أن هذه الجزيرة تقع على الطريق التجارى إلى الهند عن طريق البحر الأحمر ، وهى تسيطر على مدخله كما أنها ملاصقة لطريق السفن البريطانية التى تمر عن طريق الرأس وبذا فإن لها أهمية سياسية كبرى ؛ ومن ثم بدا واضحاً أنه من وجهة النظر البريطانية فإنه من الأهمية بمكان تلافى أى تدخلات أجنبية فى الجزيرة ولذا رأى إيرل أف مالمسبورى Earl of Malmesbury ضرورة اتخاذ الخطوات اللازمة لإقناع صاحب سوقطره بعدم بيع الجزيرة للفرنسيين ، كما أنه اتصل بالمقيم السياسى فى عدن وحكومة بومباى بالنسبة لهذه المسألة[1] .

وفى ١٣ أكتوبر ١٨٥٩ قرر الإمبراطور الفرنسى أن الوقت قد أزف كى تقوم فرنسا بسياستها التوسعية على السواحل الإفريقية ، فأصدر تعليماته التى قضت بإرسال الكابتن رسل Russel فى ذلك التاريخ إلى المنطقة الواقعة بين مصوع وقبة الخراب وبالدخول فى مفاوضات مع النجاشى ، وكان عليه أن يجمع المعلومات اللازمة عن المزايا السياسية والبحرية والتجارية للساحل وخصوصاً منطقة خليج عادولى وجزيرة ديسك وميناء عيد وأراضى رأس على وعوينو ، وكانت له سلطة التوقيع على المعاهدات ولكن كان عليه أن يعمل فى السر وأن يسافر على إحدى البواخر التجارية حتى لا يثير انتباه الإنجليز[2] .

ووصل رسل بالفعل فى ١٢ ديسمبر سنة ١٨٦٠ على ظهر قارب تجارى اسمه اليمن إلى مصوع قادماً من الاسكندرية ومعه بعض الضباط والمرافقين الفرنسيين . وفى ١٧ ديسمبر تقدمت هذه البعثة الفرنسية إلى زولا فى خليج أدوليس وهى ميناء على مسافة نصف يوم من مصوع ، وفى ٢٩ من نفس الشهر تقدمت جماعة من عشرة أشخاص من أفراد البعثة إلى حاكم تجره للتفاوض معه[3] ، ووقع رسل طبقاً لتعليمات حكومته على معاهدة مع ملك تجره ، وتقضى هذه

---

(١) I.O.L., B. 8, Memorandum, pp. 37-38.

(٢) د . جلال يحيى ، التنافس الدولى فى بلاد الصومال ص ٣٢ .

(٣) I.O.L. B. 8, Memorandum, pp. 39-40.

المعاهدة بأن يتنازل الملك الإفريقى للامبراطور الفرنسى عن المنطقة الواقعة بين حافة جبل جودام متضمنة زولا وممتدة حول خليج عادولى حتى جزر أوده وديسك ، كما طالب ملك تجره بالحماية الفرنسية وتعهد بأن لا يمنح أية امتيازات لأى دولة أوروبية دون الحصول على موافقة الإمبراطور الفرنسى .

وقد منحت هذه المعاهدة فرنسا حقوقاً ضخمة دون أن تكلفها أية نفقات ، وكان النجاشى مضطراً إلى أن يضع نفسه تحت حماية فرنسا وأن يتنازل لها عن جزء من الساحل والجزر القريبة منه كى تساعده هذه الدولة على الاحتفاظ بعرشه ، ولم تكن لديه القوة الكافية لوقف هجوم الأمهرا عليه . وكان رسل مضطراً بطبيعة الحال إلى الاحتفاظ بهذه المعاهدة سرية طبقاً لتعليمات حكومته إلى أن تقوم هذه الحكومة بالتصديق عليها فى باريس ، وكانت التعليمات واضحة فى هذا الشأن حتى يتجنب إغضاب الإنجليز[1] .

وقد كان لهذا النشاط الفرنسى انعكاساته القوية على السياسة البريطانية فى المنطقة ففى ١٦ يناير من نفس السنة قام البريجادير جنرال كوجلان المقيم السياسى فى عدن ومعه المستر بادجير Badger من عدن فى رحلة فى البحر الأحمر فزارا بريم ومصوع وخرائب أدوليس وزولا فى خليج أنسلى وديسك . وقد وجد كوجلان الأتراك فى مصوع تساورهم الشكوك من التحركات الفرنسية فى المنطقة .

وبعد أن فحص كوجلان خليج أنسلى جيداً خرج بنتيجة هامة وهى أن أدوليس وزولا لا تصلحان كمحطة بحرية للفرنسيين أو كمستعمرة لهم هناك ، إلا أنه بمجرد أن رأى ديسك حتى اقتنع بأنها أفضل مكان لإقامة الأوروبيين ، كما أنها محطة بحرية ذات موقع استراتيجى هام ، وتسيطر تماماً على خليج أنسلى ، وكان رئيسها غائباً حينما وصل كوجلان ولكنه قابل ممثل الرئيس وهو شقيقه

---

(١) د . جلال يحيى ، التنافس الدولى فى بلاد الصومال ص ٣٣ — ٣٤ .

الأصفر وتبين من كلامه رغبته فى الصداقة البريطانية . كما أبلغ ممثل السلطان المقيم السياسى أيضاً أن بعثة فرنسية قد جاءت وفحصت المكان ، وأن هذه البعثة أبلغت السكان بأن الجزيرة ملك لفرنسا وكذلك كل الإقليم حول زولا ، إلا أنه لم يعرف من الذى تنازل عن الجزيرة للحكومة الفرنسية . كما أخبر ممثل السلطان المقيم السياسى بأن الفرنسيين قد أبلغوه بأنهم سوف يقيمون تجارة رائجة مع الحبشة مما يؤدى بالتالى إلى ازدهار الأحوال فى الجزيرة ، وأن السفن الفرنسية سوف تأتى من الغرب بعد شهرين — من ذلك اللقاء — لامتلاك ديسك وتنفيذ بقية المشروعات .

وأوضح كوجلان أيضاً أن إمبراطور الحبشة اتخذ لنفسه لقب « سيد البحر والبر » وأنه من المحتمل أن يطالب بأحقيته فى جزيرة ديسك « إلا أن ادعاءه هذا سوف يكون ضعيفاً » وكذلك « فإن الباب العالى سيطالب بالجزيرة على أنها من ممتلكاته على الرغم من أنه يعلم جيداً بأن قائمقام مصوع لا يعلم تماماً المكان الذى تقع فيه هذه الجزيرة أو إذا كان سكانها يدفعون ضرائب للسلطان أم لا » .

وأشار كوجلان إلى أن هناك مطالب آخر بالجزيرة وهو نائب أركيكو الذى يمارس نوعاً من السلطة على القبائل المقيمة فى الأرض المواجهة للجزيرة ، وديوان جدة هو الذى يعين هذا النائب ، إلا أنه فى الواقع كان شبه مستقل عن الباب العالى ، لأن القبائل فى المنطقة كانت خاضعة لسلطته الإسمية فقط .

وقد اعتبر كوجلان « أن هذه التحركات الفرنسية تستحق الاهتمام الشديد من جانب حكومة جلالة الملكة »[1] .

إلا أن الموقف الدولى فى ذلك الوقت لم يكن ليسمح لفرنسا بارتكاب أى شطط فى علاقاتها بانجلترا ، وترجع أسباب رفض الحكومة الفرنسية التصديق

---

(١) I.O.L., B. 8, Memorandum, pp. 40-42.

على معاهدة رسل إلى الخطاب الذى كتبه وزير الخارجية الفرنسية إلى الامبراطور نابليون الثالث فى ٩ أبريل ١٨٦٠ والذى ذكر فيه صراحة « أننا لا نستطيع أن نقبل فى هذه الظروف الدقيقة الحالية مع ما فيها من الحرب الإيطالية ورجوع نيس وسافوى إلى فرنسا المقترحات التى عرضت علينا وأن ننفذها دون أن نتوقع إثارة مصاعب خطيرة من جانب انجلترا » .

وبالرغم من هذه السلسلة من المحاولات الفاشلة ، فإن فرنسا قد نجحت فى أوبوك ذلك المكان الذى يمتاز بموقعه الممتاز قريباً من عدن عند بوغاز باب المندب بين البحر الأحمر وخليج عدن وعلى ساحل بلاد الصومال[1] ، ففى عام ١٨٥٩ غرق لامبرت Lambert ممثل القنصلية الفرنسية فى عدن عند عبوره من الحديدة إلى تاجوره فى قارب وطنى مملوك لرئيس زيلع خارج مضايق باب المندب ، وقد أثار هذا الحادث بطريق غير مباشر مسألة السيادة على زيلع ، فقد اتهم حاكم زيلع بأنه حرض الوطنيين على قتل لامبرت .

وقد تقدم إلى مكان الحادث الكابتن بليفر Playfair والكابتن شيرارد Sherard وبعد فحص دقيق منهما لكل الظروف التى لابست وقوع الحادث انتهيا إلى استنتاج بأنه حادث عادى تحطم بموجبه القارب الذى كان يستقله لامبرت عند اصطدامه بصخرة قرب جزر موسى . وقد أرسلت نسخة من التقرير الذى كتبه الضابطان البريطانيان إلى الحكومة الفرنسية[2] .

إلا أن الوثائق الفرنسية تشير إلى أن هنرى لامبرت كان يقيم فى عدن منذ عام ١٨٥٥ كنائب قنصلى للحكومة الفرنسية ، وأنه كان قد ساعد أبو بكر إبراهيم شيخ تاجوره مساعدة مالية مما دفع هذا الأخير إلى أن يتنازل لفرنسا عن جزء من الشاطىء الإفريقى ، ولكن خلافاً نشب بين لامبرت وحاكم زيلع ، وتسبب

---

(١) د . جلال يحيى ، التنافس الدولى فى بلاد الصومال ص ٣٠ — ٣٨ .

(٢) I.O.L., B. 8, Memorandum, pp. 37-38.

فى أن عمل هذا الحاكم على قتل لامبرت وهو على ظهر سفينته بالقرب من جزيرة موسى فى ٤ يونيو عام ١٨٥٩[١]. وأرسلت الحكومة الفرنسية بالفعل السفينة الحربية السوم La Somme إلى زيلع سنة ١٨٦٠ وقبض الفرنسيون على الحاكم شرمكى وعينوا آخر خلفاً له ، ثم نقلوا شرمكى وبعض الوطنيين إلى الساحل العربى لمحاكمته على جريمة قتل لامبرت[٢] . وقد انتقل الفرنسيون أولا إلى الحديدة التى كانت تتبع لها زيلع وتاجوره إلا أن حاكم الحديدة رفض التدخل فى الأمر ، ومن ثم تقدم الكابتن الفرنسى إلى جدة وطلب من الحاكم العام لليمن التدخل فى الأمر ، إلا أنه هو الآخر فضل عدم التدخل[٣].

وأثناء هذه الأحداث مات شرمكى – الذى كان قد أصبح رجلا مسناً — على ظهر السفينة الفرنسية فى الميناء ، ومن ثم غادرت السفينة الفرنسية ميناء جدة إلى فرنسا وعلى ظهرها بقية المقبوض عليهم .

وبعد ذلك اتصلت فرنسا بالباب العالى لطلب التعويض ، ووافقت الحكومة التركية على دفع دية من ٣٠٫٠٠٠ دولاراً لفرنسا ، وأن تحول دخول اليمن إلى الحكومة الفرنسية إلى أن ينتهى دفع التعويض[٤] .

وبعد عودة الكابتن فليريودى لانجل قائد السفينة الحربية السوم إلى فرنسا ، قدم دراسات وملاحظات أكدت لحكومة فرنسا أهمية إنشاء مستعمرة أو محطة بحرية على الساحل الشرقى لإفريقيا ، كما أنه أرفق مع ملاحظاته طلباً كتبه بعض شيوخ الصومال من قبيلة حبر تاجملا إلى الإمبراطور الفرنسى طالبين فيه وضعهم تحت الحماية الفرنسية ، ثم اقترح على وزير الخارجية شراء

---

(١) د. جلال يحيى ، التنافس الدولى فى بلاد الصومال ص ٣٩ .

(٢) I.O.L., B. 8, Memorandum, p. 39.

(٣) I.O.L., B. 48, Memorandum by Sir E. Hertzlet, March 5, 1874.

(٤) I.O.L., P. 8, Memorandum, p. 39.

أراضى أوبوك ، وأحضر معه إلى باريس أحد مشايخ هذه الجهة وهو دنى أحمد أبو بكر بن عم أبو بكر إبراهيم شيخ تاجوره وصديق الفرنسيين .

وتباحث وزير الخارجية الفرنسية شاسلوب لوبا Chasseloup Laubat مع الكابتن دى لانجل فى مسألة أراضى أوبوك ، ثم أبدى وزير الخارجية الفرنسى وجهه نظره لوزير البحرية فى أنه ليست هناك لأى دولة أجنبية بشكل عام وتركيا بوجه خاص أى ادعاءات فى تلك المنطقة ، وأن الحكومة البريطانية ليس لها الحق فى الاعتراض على الترتيبات التى تقوم بها الحكومة الفرنسية فى هذا الصدد[1] .

وقد سجل كولكوهون Colquhoun القنصل العام البريطانى فى مصر فى بداية عام ١٨٦٢ أن شايفر Schaeffer أحد مستشارى السفارة الفرنسية فى الآستانة قد عبر مصر باسم مستعار وأنه كان يحمل مبلغاً كبيراً من المال ، « وأنه قد حضر لشراء قطعة من الأرض القريبة من البحر الأحمر » كى تكون محطة للأسطول الفرنسى .

وقد أخبر توفينيل وزير الخارجية لورد كاولى Cowley بأنه قد أرسل شايفر للعثور على محطة للفحم لتموين السفن التجارية الفرنسية فى البحر الأحمر ، وأشار توفينيل إلى أن وزير البحرية الفرنسى قد رشح قطعة أرض صحراوية تدعى أوبوك كميناء آمن ذى مياه هادئة وأنه يأمل « أن يبنى هناك مخزن للفحم »[2] .

ووقعت بالفعل معاهدة أوبوك فى باريس فى ١١ مارس سنة ١٨٦٤ ، ووقعها كل من توفينيل وزير الخارجية ودنى عبد الرحمن كممثل للمشايخ فى المنطقة[3] .

---

(١) د . جلال يحيى ، التنافس الدولى فى بلاد الصومال ص ٣٩ — ٤٠ .

(٢) I.O.L., B. 8, Memorandum, p. 45.

(٣) د . جلال يحيى ، التنافس الدولى فى بلاد الصومال ص ٤١ .

وتم التنازل عن أوبوك — الواقعة فى منتصف المسافة بين بريم وتاجوره والمواجهة لعدن تماماً والتى هى أكثر قرباً إلى مضايق باب المندب من زيلع — نظير عشرة آلاف ريال. وتم الاستيلاء على هذا المكان رسمياً باسم الإمبراطور الفرنسى نابليون ورفع العلم الفرنسى هناك .

وفى عام ١٨٦٣ زار الجنرال كوجلان المقيم السياسى فى عدن أوبوك ووجد أن الفرنسيين وضعوا بعض العلامات و « العوامات » لتحديد حدود الميناء ثم غادروا المكان، وأنهم بمجرد مغادرتهم لأوبوك قام السكان بنزع تلك العلامات والعوامات ، وأنهم أنكروا على السلطان بيع بلادهم للفرنسيين ، وأوضح كوجلان أيضاً بأن « ميزة أوبوك الوحيدة هى وفرة المياه العذبة بها ، لأنها من النواحى الملاحية غير ملائمة لكى تكون ميناء ناجحاً وأنها أيضاً بعيدة عن طريق السفن التجارية فى البحر الأحمر »[1] .

كما صرح بليفر Playfair بأن الفرنسيين قد استولوا على أراض تابعة للامبراطورية العثمانية ، وأنه إذا كانت تركيا لا تباشر سلطاتها عن طريق رفع علمها وإرسالها لأحد الموظفين الأتراك فى هذه المنطقة فإن أحداً لا يستطيع أن ينكر أنها هى الدولة صاحبة السيادة على كل الساحل . كما أن أحمد باشا الحاكم العثمانى للحديدة أعاد نفس هذه العبارات ، مما جعل الفرنسيين يشكون فى أن هذه الجملة التى صدرت من عدن سوف تسير حتى تصل إلى الآستانة .

وكان من الطبيعى أن يتأثر المقيم السياسى فى عدن من استيلاء الفرنسيين على أوبوك ، إذ أن ذلك العمل كان يحمل فى طياته تهديداً صريحاً لنمو عدن وتوسعها ، فقد كانت الأحوال فى السنوات السابقة قد ازدهرت فى عدن بسبب التجارة فى البن اليمنى وأيضاً بسبب التجارة الإفريقية التى كانت تنقلها

---

(١) I.O.L., B. 8, Memorandum, pp. 47-48.

القوافل حتى زيلع وبربرة ثم بالسفن حتى عدن ولما كانت أوبوك أقرب إلى المنتجات الإفريقية من عدن ، فقد كان فى استطاعتها أن تحتكر تجارة البن المصدر من هرر بوجه خاص ، وكان الإنجليز يقدرون هذا البن الإفريقى بنفس الدرجة التى يقدرون بها البن اليمنى .

وبقى لإنهاء تلك العملية الخاصة بأوبوك أن يسلم وزير الخارجية الفرنسية ذلك الموضوع إلى وزير البحرية والمستعمرات ، وأصبحت هذه الأراضى تخضع لذلك الوزير من النواحى المالية والإدارية ، وأصبح على وزير البحرية أن يتخذ الإجراءات اللازمة للاستفادة من تلك العملية لصالح الأسطول الفرنسى ، ولم ينس وزير الخارجية أن يلفت نظر زميله إلى المزايا التى يستطيع الحصول عليها من هذه الأراضى فكتب يقول : «إننى أعتقد فعلا بأنه من اللازم لنفوذنا السياسى أن نتخذ قراراً نهائياً بخصوص تلك المناطق القريبة من عدن ومن بريم ، وسيكون من المؤسف أن نقوم عبثاً بهذه الظاهرة دون أن تتلوها أية نتيجة ، ومن ناحية أخرى فإن شق قناة السويس فى المستقبل ، ووجود سفن حربية فى البحر الأحمر وبحر الهند علاوة على إمكانية تحويل القوافل التى تصل الآن إلى تاجوره وزيلع وبربرة إلى محطة فرنسية ، كل هذه الإمكانيات تجعلنى شديد الأمل فى أن تجد علاقاتنا التجارية نقطة ارتكاز هامة فى احتلالنا لهذه الأراضى» [1].

وقبل شق قناة السويس كانت السفن التجارية تسير عن طريق رأس الرجاء الصالح وبعد أن أصبح شق القناة أمراً محتمل الوقوع لم يكن هناك أفضل من بناء الموانىء فى البحر المتوسط والبحر الأحمر . وليس هناك من شك فى أن إنجلترا كانت تقدر أهمية الوصول إلى نهاية سعيدة لهذه المشروعات الضخمة . على أنه كان واضحاً منذ البداية أن الإنجليز يعارضون تنفيذ مشروع شق قناة السويس ولكن دون جدوى ، ولقد كتبوا كثيراً عن مصاعب هذا المشروع ، فقد خشوا من تحول التجارة الأوروبية — نتيجة لشق القناة — إلى كل من

---

(١) د . جلال يحيى ، المصدر السابق ص ٤٥ — ٤٨ .

مارسيليا وتريستا المنافستين للندن وليفربول ، إلا أن هذا الاحتمال كان بعيد الوقوع لأن كلا من مارسيليا وتريستا لم تكن لديهما السفن الضخمة التى تستطيع فيها منافسة إنجلترا ، وكذلك لم تكن لديهما المنتجات الهائلة كما هو الحال بالنسبة للموانىء البريطانية .

وكان الانجليز يعرفون دون شك أن تجارة البحر الأحمر سوف تتضاعف بعد شق القناة إلا أن الذى أثار مخاوف بريطانيا أكثر من ذلك هو تناقص نفوذها فى مصر وفى الشرق كله وفى الهند أيضاً نتيجة « لتلك القناة التى يسمون فى حفرها » . لأن شق هذه القناة سوف يسمح لكل الدول بالتوسع فى الشرق ، أما فى حالة عدم شقها فإن الانجليز سيظلون محافظين على مركزهم الممتاز فى تلك الأنحاء »[1] .

وهكذا عارضت انجلترا مشروع القناة منذ البداية ، بل إن وقع الامتيازات التى منحتها الحكومة المصرية للشركة العالمية لقناة السويس فى انجلترا لم يقل عن وقع حملة بونابرت ، كما أن انجلترا كانت ترى أن القناة ستفصل مصر فصلا تاماً عن تركيا بحيث يمكن للوالى أن يعلن استقلاله فى الوقت الذى يريد . ولما كانت قد أنشئت استحكامات قوية حول الاسكندرية وعلى طول الساحل المجاور لها للدفاع عنها ضد أى هجوم من جهة البحر ، فإن الحكومة الانجليزية استنتجت أن من السهل أن توضع فيها قوات فرنسية فى حالة عجز القوات المصرية عن الدفاع عن القلاع ، لهذا رأت انجلترا أن من أهداف مشروع القناة إكمال نظام الدفاع ، فإذا ما أمكن حفرها وإقامة استحكامات على جانبيها أصبح بالإمكان مقاومة أى جيش قادم من سوريا ، كما أنه فى حالة نشوب الحرب بين انجلترا وفرنسا كان بإمكان فرنسا — بعد شق القناة — أن تحتل مداخلها ، وفى هذه الحالة يسهل على أية حملة فرنسية أن تحتل عدن التى كانت حاميتها من الضعف فى أوقات السلم إلى الحد الذى يجعلها غير قادرة على صد أية قوة

(١) M.L. Simonin, pp. 26-28.

أوربية مما يهدد بتحكم فرنسا فى التجارة الأوربية فى المناطق الممتدة إلى شرق رأس الرجاء الصالح . وقد صدرت الأوامر إلى سفير انجلترا فى الآستانة لورد ستراتفورد دى روكليف بأن يبذل جهده للقضاء على المشروع فى المهد[1] .

إلا أن الإنجليز لم يستطيعوا منع تنفيذ المشروع ، ومن ثم طرحوا بعيداً فكرة الإصرار على منع تنفيذه[2] ، وعدلوا من موقفهم مطبقين ما قاله المستر لويد جورج مرة من أن المبدأ المرن فى السياسة هو أصلح المبادىء لحل المشكلات الخارجية والاستعمارية[3] فتظاهروا بأنهم مسئولون عن المحافظة على هذه القناة ، ليس فقط لتحقيق مصالحهم السياسية ولكن أيضاً لتأمين مواصلاتهم البحرية فى البحر الأحمر ومع الهند[4] .

ومن ناحية أخرى ، استمر الفرنسيون فى تنفيذ مشروعاتهم التوسعية على سواحل البحر الأحمر ففى يناير ١٨٦٩ اشترى فرنسيان هما ماس M.M. Mass وبوالكس Poilex مكاناً يسمى بندر الشيخ سعيد من الشيخ على ثابت شيخ قبيلة هاكورنى فى مقابل ٨٠٫٠٠٠ ريال ، وذلك لإقامة وكالة فرنسية هناك . وهذا المكان مواجه تماماً لجزيرة بريم . وتضمن الامتياز رأس باب المندب والساحل إلى مسافة قصيرة على الجانبين ، وقد أوضح حاكم بريم أن ذلك المكان تابع للحكومة التركية ، كما أشار مساعد المقيم السياسى فى عدن أيضاً إلى أن الأتراك رفضوا الموافقة على هذا البيع ، وأنهم أبلغوا الحكومة الفرنسية أن تحويل ملكية هذه الأراضى لم يتم بالطريقة الشرعية ، وقدموا احتجاجاً على ذلك . وقد أبدى الشيخ على ثابت دهشته من هذا المطلب التركى ، وقرر أن الأرض لم يحكمها أى حاكم من الأتراك وأنه يحكمها كما حكمها أسلافه منذ زمن طويل .

---

(١) د . أحمد عبد الرحيم مصطفى ، مشكلة قناة السويس ص ١١ — ٢٢ .

(٢) M.L. Simonin, p. 28.

(٣) أمين الريحانى ، المصدر السابق ج ١ ص ٣٣٩ .

(٤) M.L. Simonin, p. 28.

وقد صدرت التعليمات إلى المستر بارون Barron السفير البريطانى فى الآستانة بأن يقوم باستطلاع رأى الباب العالى بالنسبة لهذه المسألة ، كما لمح لورد كلارندون Clarendon فى تعلياته للمستر بارون بأن « السلطان هو صاحب السلطة الشرعية فى الإقليم » على الرغم من أن بعض أجزائه تقع خارج مضايق باب المندب ، كما نصت التعليمات بأنه على بارون أن يبلغ الباب العالى بأن الحكومة البريطانية لن توافق على إقامة مستعمرة أجنبية فى منطقة مجاورة تماماً لعدن .

وقد أكد وزير الخارجية التركى للمستر بارون بأن المشروع ليس بأية حال تحت حماية الحكومة التركية ، وأضاف أن الحكومة الفرنسية لم تعترف بهذا البيع وأن الشيخ على ثابت لايملك الحق فى بيع الأرض ، وأن الباب العالى يرغب فى إرسال أسطول صغير من سفينتين أو ثلاثة إلى البحر لمنع وقوع الحوادث المشابهة .

ورغم كل هذه التأكيدات فقد سجل فى الشهر التالى أن نفس الشركة الفرنسية قد اشترت المنطقة المسماة بالشيخ سعيد نهائياً ، إلا أنه تبين بعد ذلك أن الميناء ضحل جداً ففشل المشروع .

واستمر الباب العالى ينكر أحقية أية قوى فى مناقشة مشكلة الأرض المتنازع عليها واقترح إعادة الأموال المدفوعة كثمن لها ، أو أن يسمح باستخدامها كمحطة أو كمستودع للتجارة الفرنسية مع بقاء سيادة السلطان عليها .

وفى ديسمبر ١٨٧١ غادر الفرنسيون الشيخ سعيد نهائياً ، وفى الشهر التالى صدرت التعليمات إلى الحاكم التركى للحديدة بأن يؤكد للممثل القنصلى الفرنسى فى عدن حقوق الباب العالى فى أراضى الشيخ سعيد ، وينبئه بأن احتلال الأتراك لهذه المنطقة سوف يتحقق سريعاً[١] .

---

(١) I.O.L., B. 8, Memorandum, pp. 56-58.

التوسع المصرى على سواحل البحر الأحمر :

كان السلطان العثمانى قد أصدر فرماناً فى عام ١٨٦٥ أعاد بموجبه لوالى مصر مسئولية إدارة ولايتى سواكن ومصوع[1] .

وفى عام ١٨٧٠ قرر وزير خارجية الخديو أنه بمقتضى الفرمان الإمبراطورى الصادر فى عام ١٨٦٥ ، فإن ولايات مصوع وسواكن وتوابعهما داخلة ضمن الامتياز الذى منحه الباب العالى للحكومة المصرية ، وعين بالفعل حاكم مصرى لكل الساحل من السويس حتى رأس جواردفوى[2] .

وفى خريف عام ١٨٧٣ زار قائد السفينة البريطانية دالوزى Dalhousie بربره فوجد السفينة الحربية المصرية « إرخا » هناك ، وقد تقدم ضابط مصرى وعاون فى إدخال السفينة البريطانية إلى الميناء ، وكأن هذا الميناء تابع للمصريين ، وكانت السفينة المصرية قد مضى عليها قرابة عشرين يوماً فى بربره بعد أن أبحرت من مصوع ، وزارت الموانىء التركية والمصرية بما فى ذلك خليج أنسلى وزيلع وهى فى طريقها . وكانت السفينة الحربية المصرية تقوم بواجب الاتصال اليومى بالساحل ، وتنزل نحو خمسين رجلا وتعيدهم قبل غروب الشمس ، كما رفع العلم المصرى على الساحل ، وكان من المعتقد أن قائد السفينة المصرية ينتظر وصول رؤساء قبيلة أحمد عزول التى تمتلك بربره للتفاوض معهم بخصوص الميناء والأرض ، كما كان من المتوقع أن تصل سفينة مصرية أخرى . وسجل قائد السفينة البريطانية بأنه « ليس هناك من شك فى أن الحكومة المصرية تعتبر بربره ومصوع جزءاً من أراضيها » .

وقد وجه المقيم السياسى فى عدن نظر وزارة الهند إلى تلك الحقائق ، كما قرر

(١) د . شوقى عطا الله الجمل ، الوثائق التاريخية لسياسة مصر فى البحر الأحمر ص ٤٢ — ٤٣ .

(٢) I.O.L. B. 48 Memo

أن التهديد الذى تواجهه عدن من جراء الاحتلال الدائم من جانب الأتراك والمصريين لبربره والأجزاء الأخرى على الساحل الإفريقى خارج البحر الأحمر ، قد أوضحه المقيمون العامون السابقون وأنه لا يجد ما يضيفه إلى كلامهم[١] .

وأخذ المصريون يدعمون حكمهم على سواحل البحر وازداد نفوذهم بعد أن اضطر الباب العالى تحت ظروف خاصة إلى التنازل عن ممتلكاته على الساحل الصومالى إلى إسماعيل باشا خديو مصر الذى كان فى العام السابق قد استولى على هرر[٢] .

وقد أكد الخديو سيطرته على ذلك الساحل حتى أن الحكومة البريطانية عقدت معاهدة مع الحكومة الخديوية المصرية فى سبتمبر من عام ١٨٧٧ اعترفت فيها بالسلطة المصرية على أراضى سواحل الصومال حتى رأس حافون ، هذا فى مقابل أن لا تتقاضى الحكومة الخديوية عوائد جمركية من السفن البريطانية أكثر من ٥٪ فى تلك السواحل . كما تعهد الخديو بعدم التنازل عن أية قطعة من هذه الأراضى لأى دولة أخرى ، وكذلك منع تصدير الرقيق من تلك الجهات ، وبأحقية بريطانيا فى مراقبة منع هذه التجارة على تلك السواحل[٣] .

ومنذ عام ١٨٨٢ دخلت القوات البريطانية مصر باسم حماية الخديو والمصالح الأوروبية ، وبحجة سحق تمرد عسكرى ، ومؤكدة للجميع بأن الاحتلال مؤقت . ولكن وجود جيش الاحتلال كان بمثابة أمر واقع لا يغير دلالته إبقاء العلاقات الرسمية بين مصر وتركيا ، أو عدم المساس بالإدارات الدولية المختلفة التى فرضت على البلاد بحيث كان من المتوقع رغم عدم شرعية الاحتلال

---

(١) I.O.L., B. 8, Memorandum, pp. 61-62.

(٢) C.U. Aitchison, op. cit., p. 115.

(٣) د . شوقى عطا الله الجمل ، الوثائق التاريخية لسياسة مصر فى البحر الأحمر ص ٣٥١ — ٣٥٢ .

أن تنتقل السلطة العـامة من والى مصر إلى ممثلى إنجلترا وأن تسالك إنجلترا من مصر المسلك الذى يمليه عليها وضعها الجديد . ولم يكن الانجليز على استعداد لحكم مصر من لندن لما يترتب على ذلك من مشكلات وعقبات محلية ودولية ، كما أنهم لم يفكروا فى ضم مصر إلى أملاكهم أو فرض حمايتهم عليها ، أو فى القضاء على الأسرة الحاكمة طالما أنهم قد أعلنوا أنهم قد قدموا إلى البلاد لتثبيت سلطة الخديو[1] . إلا أنه مما لا شك فيه أن سقوط مصر فى يد الاحتلال البريطانى وسيطرة بريطانيا على ذلك الموقع الجغرافى الممتاز الذى ضمن لها السيطرة على قناة السويس ، كما سهل لها استخدام الموانىء المصرية الاتصال بين الشرق والغرب ، ليس من شك فى أن ذلك الحدث الخطير — أى الاحتلال — كانت له انعكاساته وانطباعاته القوية على المنافسة الدولية فى البحر الأحمر وعلى السواحل الإفريقية والعربية المطلة عليه ، فبادىء ذى بدء تم القضاء على المنافسة المصرية فى تلك الأنحاء بعد احتلال مصر ذاتها ، كما أنه تضاءلت المنافسة التركية بعد أن كان الباب العالى — كما قلنا — قد نقل مسئولية إدارة ممتلكاته على السواحل الإفريقية إلى والى مصر .

وهكذا بدأت بريطانيا بعد أن قويت قبضتها ، وشعرت بقوتها وتفوقها ، تنفذ أدوارها المرسومة فى المناطق المتنازع عليها . فأخذت فكرة إخلاء السواحل الإفريقية لخليج عدن من المصريين تتبلور لدى الحكومة البريطانية قرب نهاية عام ١٨٨٣ ، وكان أول من نادى بفكرة إخلاء بلاد الصومال هو الميجور هنتر ، فقد ادعى بأن التدخل الانجليزى على الساحل الجنوبى لخليج عدن أمر ضرورى لسلامة عدن ذاتها . وكان هنتر زار بلاد الصومال وهرر وألم بأحوالها ورأى أن منليك الثانى ملك شوا كان يستعد مع قبائل الجالا للاستيلاء على هرر وأن قبائل الصومال كانت تهدد بإخراج الحاميات المصرية من زيلع وبربره .

(١) د . أحمد عبد الرحيم مصطفى ، مشكلة قناة السويس ص ٣٣

وكانت هذه الموانىء فى غاية الأهمية بالنسبة لتموين عدن ، وبالتالى لمستقبل طريق الهند نفسه ، وقد اتفق السير إفلين بارنج فى الرأى مع الميجور هنتر فى أن الحكومة الخديوية[١] لا تستطيع الاحتفاظ بسلطتها على ممتلكاتها الإفريقية ، وأن الوقت قد حان لإجبار هذه الحكومة على إصدار تعليماتها بإخلاء السودان وسحب جميع جنودها وموظفيها منه[٢] ، وقد وافقت الحكومة البريطانية على هذه المقترحات[٣] .

وأغفلت الحكومة المصرية — نتيجة للاحتلال البريطانى — مايجيش به قلب السودان من ثورة توشك أن تنفجر كما انفجرت الثورة العرابية فى مصر[٤] ، ومن ثم تجمعت سحب الثورة فى السودان ولم تلبث أن اندلعت وانضم إليها الكثير من الأنصار . وكانت الثورة نتيجة لمجموعة من العوامل الاجتماعية والدينية والاقتصادية والإدارية أحدثت الاضطراب والحركة فى المجتمع السودانى فى ذلك الوقت ، ولقد تبلورت هذه العوامل ووجدت زعيمها وفلسفتها فى شخصية محمد أحمد المهدى وفى إعلانه المهدية[٥] .

وكانت نية انجلترا معقودة على أن لا تدخل مع السلطان فى مفاوضات تخص مصر ذاتها إلا بعد أن تستقر الأحوال فى السودان ، ولكن هذا لم يمنع إنجلترا من أن تدع السلطان — كناحية شكلية — كى يباشر سلطاته على موانىء الساحل المصرى فى البحر الأحمر ، وأن يحتلها بجنوده وذلك بوصفه صاحب السيادة ، إلا أن إرسال القوات العثمانية إلى تلك الأماكن كان يعنى الوصول إلى تسوية خاصة بجزء صغير من المسألة المصرية . وكانت انجلترا قد

---

(١) د . جلال يحيى ، التنافس الدولى فى بلاد الصومال جـ ١ ص ٧١ — ٧٢ .

(٢) C.U. Aitchson, op. cit., p. 115.

(٣) د . جلال يحيى ، التنافس الدولى فى بلاد الصومال ص ٧٢ .

(٤) د . حسين فوزى النجار ، السياسة الاستراتيجية فى الشرق الأوسط ص ٢٣٣ .

(٥) د . جلال يحيى ، الثورة المهدية ص ٢٠ — ٢١

أجبرت الحكومة الخديوية على إصدار أمرها بإخلاء السودان دون أن تستشير تركيا فى هذا الأمر ، إلا أن قبول الباب العالى للدعوة البريطانية كان يحمل معنى الاعتراف بسلطة بريطانيا الفعلية فى تقرير شئون مصر[١] . كما أن الباب العالى نفسه لم يكن مستعداً لأن يمارس سلطاته على تلك المناطق[٢] . وهدفت السياسة البريطانية إلى تقسيم السواحل بين باب المندب ورأس حافون إلى قسمين ، وتعامل كل قسم منهما معاملة خاصة : القسم الأول يمتد من باب المندب إلى زيلع ، وهو يحيط بأراضى أوبوك الفرنسية ، وكان مهدداً بأن يكون مجالا للتوسع الفرنسى المقبل فى تلك المنطقة ، أما القسم الثانى فيمتد شرق زيلع حتى رأس حافون وأهم موانيه بربره . وقد اعترفت وزارة الخارجية البريطانية بأن الباب العالى قد قام بمباشرة سيادته على الأراضى الممتدة من بوغاز باب المندب حتى زيلع . وواضح أن هذا الاعتراف المتأخر كان يقصد منه أن تواجه السلطة العثمانية التوسع الفرنسى المرتقب ، وكى تقوم بدلاً من بريطانيا فى مواجهته أما فيما يخص الجزء الثانى من السواحل فقد ادعت انجلترا أنها قد رفضت مراراً الاعتراف « بادعاءات السلطان الخاصة بالسيادة على قبائل الصومال الموجودة بين زيلع ورأس حافون »[٣] .

التنافس الإنجليزى الفرنسى :

وفى غضون ذلك الوقت عاود الفرنسيون نشاطهم فى أوبوك بعد أن كانوا قد أهملوها منذ شرائها سنة ١٨٦٢ ، ففى أوائل عام ١٨٨٢ قتل بعض الصوماليين المستعمر الفرنسى أرنو Arnoux وكانت هذه الحادثة فرصة مواتية للبدء فى

---

(١) د . جلال يحيى ، التنافس الدولى فى بلاد الصومال ص ٧٦ — ٧٨ .

(٢) C.U. Aitchison, op. cit., p. 115.

(٣) د . جلال يحيى ، التنافس الدولى فى بلاد الصومال ص ٧٨ — ٨٠ .

إقامة إدارة فى أوبوك بشكل ما . وتم اختيار المستعمر الفرنسى لاجارد للذهاب إلى أوبوك للتفاوض مع المسئولين المصريين هناك على عقد اتفاقية لتحديد الحدود .

وكان وصول لاجارد إلى خليج عدن سبباً فى إثارة شكوك السلطات البريطانية التى كانت تستعد فى ذلك الوقت للاستيلاء على ميراث مصر الواقع على الساحل الإفريقى لذلك الخليج . وكانت انجلترا عازمة على أن لاتترك أيدى فرنسا حرة للعمل على مضايقتها فى المناطق القريبة من عدن ، وخصوصاً فى النقط الهامة بالنسبة لهذه القاعدة البحرية . وهكذا بدأ التنافس البريطانى الفرنسى فى المنطقة واضحاً جلياً اعتباراً من شهر مارس ١٨٨٤[١] .

وقام الميجور هنتر وبتعليمات من حكومته بتقدمات للاستيلاء على الساحل الصومالى ، فقام بزيارة زيلع وبربره وهرر ثم عاد إلى عدن . وفى يوم ١٤ يوليو ١٨٨٤ أبحر إلى بربره على ظهر سفينة حربية تابعة للهند ، ودعا هنتر كل مشايخ القبائل المحيطة ببربره للتفاهم معهم قبل الاحتلال النهائى ، واختارت السلطات البريطانية الحاكم الجديد لبربره وهو والش Walsh المساعد الثالث المقيم السياسى فى عدن[٢] . وتوصل هنتر إلى عقد معاهدة فى ١٤ يوليو ١٨٨٤ مع مشايخ قبيلة حبرأول[٣] وقد تعهد هؤلاء المشايخ بموجب هذه المعاهدة بعدم التنازل عن أية قطعة من أراضيهم لأية دولة أخرى عدا بريطانيا ، وكذلك بالسماح للسفن البريطانية بالتجارة فى كافة الموانىء التابعة لهم ، وتعهدوا كذلك بحماية الرعايا البريطانيين فى أراضى حبرأول ، وبمنع تجارة الرقيق والموافقة على تعيين الوكلاء البريطانيين فى بربره وفى أى مكان آخر من أراضى حبرأول . كما نصت

---

(١) المرجع السابق ص ٨٧ — ٩٠ .

(٢) د . جلال يحيى ، المصدر السابق ص ١٠٣ .

(٣) C.U. Aitchison, op. cit., p. 115.

المعاهدة أيضاً بأن هذه المعاهدة سوف تكون سارية المفعول فى التاريخ الذى سوف تغادر فيه القوات المصرية بربره[1] .

وواصل البريطانيون تنفيذ سياستهم المرسومة ، فأرسلوا إنذاراً فى أول أغسطس إلى الباب العالى بخصوص المحافظة على النظام فى خليج عدن ، فقد أبرق اللورد جرانفيل إلى اللورد دافرين فى الآستانة بأنه « مالم تكن الحكومة التركية مستعدة لاتخاذ الخطوات السريعة لاحتلال زيلع طبقاً لاقتراحنا فى ٢٩ مايو فسيكون من الضرورى لحكومة صاحبة الجلالة أن ترسل قوة للمحافظة على النظام هنالك » وفى نفس الوقت صرحت وزارة الخارجية البريطانية لهنتر بعمل الاستعدادات اللازمة لتقوية حامية زيلع بقوات من عدن ، كما صرحت له باحتلال المكان فى حالة الضرورة دون الرجوع إلى لندن .

وجاء رد الباب العالى إلى لندن بالموافقة على إرسال قوات عثمانية إلى زيلع وتاجوره وسواكن ، كما طلب من انجلترا تقديم تفسيرات سريعة عن الإجراءات التى اتخذتها فى بربره وعلى طول سواحل بلاد الصومال . إلا أن انجلترا لم تجب على هذه المذكرة التركية إلا بإرسال حملتها المستعدة من عدن إلى ساحل الصومال . وأصدرت وزارة الخارجية البريطانية تعليماتهـــا إلى هنتر فى ٢٤ أغسطس عام ١٨٨٤ بإجلاء الحامية المصرية من بربره كما أبلغت انجلترا الحكومة الخديوية بأنها لا تقبل أى تأخير فى تنفيذ العملية وأن « على السلطات المصرية نفسها أن تكلف الماجور هنتر بمهمة إخلاء حامية بربره » .

وأجبرت الحامية المصرية على إخلاء بربره ، وفى ٥ أكتوبر عاد هنتر من بربره إلى عدن وأرسل منها الحامية البريطانية إلى الميناء المصرى وأبرق الجنرال بلير Blaire المقيم السياسى فى عدن إلى لندن « كل شىء هادئ ، تم ترتيب كل شىء »[2] .

---

(١) Ibid., pp. 201-202.

(٢) د . جلال يحيى ، التنافس الدولى فى بلاد الصومال ص ١١٣ — ١١٨ .

وفى وسط المنافسة الاستعمارية استطاع المستعمر الفرنسى لاجارد أن يعقد معاهدة مع سلطان تاجوره فى ٢١ سبتمبر ١٨٨٤ ، وبمقتضى هذه المعاهدة تنازل سلطان تاجوره عن المنطقة من رأس على إلى قبة الخراب . وفى ١٨ أكتوبر سنة ١٨٨٤ تنازل سلطان تاجوره عن رأس على وسجالو وقبة الخراب ، وفى ١٤ ديسمبر سنة ١٨٨٤ تنازل كذلك عن أراض أخرى لفرنسا[١] .

ولا ريب أن انسحاب المصريين من الممتلكات الإفريقية زاد من عرامة التسابق الدولى على تلك المناطق واعتبرت الدول الاستعمارية هذه الممتلكات أرضاً خلاء وحاولت الاستيلاء على ما تستطيع الاستيلاء عليه منها[٢] .

وفى نفس الوقت الذى احتلت فيه فرنسا تاجوره ، قام القنصل العام الألمانى فى القاهرة بالاستفسار من نوبار باشا عن « حقوق الباب العالى على سواحل البحر الأحمر وخليج عدن » وقد أظهر هذا الاستفسار قلق الدول الأوروبية على مصير الأراضى المصرية فى بلاد الصومال ومصير سيادة الدولة العثمانية وسلامة أراضيها بعد أن ضمنتها معاهدات لندن ١٨٤٠ وباريس ١٨٥٦ وبرلين ١٨٧٨[٣] . إلا أنه مما تجدر الإشارة إليه أن المعاهدة التى وقعها الحلفاء فى ٣٠ مارس ١٨٥٦ على الرغم من أنها تضمنت نصاً بالمحافظة على أراضى الإمبراطورية العثمانية ، فإنها لم تحدد مم تتكون هذه الأراضى[٤] .

إلا أن الاحتلال الفرنسى لتاجوره دفع إنجلترا إلى فكرة الحصول على معاهدات مع القبائل الساحلية وتوسيع نفوذها فى بلاد الصومال ، فما أن طلب

---

(١) د . حسين فوزى النجار ، المصدر السابق ص ٢٣٧ .

(٢) د . محمد فؤاد شكرى ، مصر والسودان ص ٤٢٨ .

(٣) د . جلال يحيى ، التنافس الدولى فى بلاد الصومال ص ١٥٣ .

(٤) I.O.L., B. 8, Memorandum, p. 33.

الماجور هنتر التصريح له بعقد معاهدة مع قبيلة القضا بورسى صومال فى خور كالنجالات حتى صرح له[١] ، وقد عقدت هذه المعاهدة بالفعل فى ١١ ديسمبر سنة ١٨٨٢[٢] . وقد تعهد شيوخ هذه القبيلة بمقتضى هذه المعاهدة بعدم التنازل عن أراضيهم لأية قوى أخرى ، وبمنع تجارة الرقيق ، والسماح للسفن البريطانية بالقيام بالتجارة فى الموانىء التابعة لهم[٣] .

وفى نفس الوقت صدرت التعليمات إلى هنتر بعقد معاهدات تشبه المعاهدة السابقة مع بقية القبائل ففى ٢٦ ديسمبر ١٨٨٤ عقد هنتر معاهدة أخرى مع قبيلة حبر تلجعله[٤] طبقاً للشروط والمواصفات التى طلبتها حكومة بومباى . وعقد هنتر معاهدة أخرى مع قبيلة العيسى صومال فى ٣١ ديسمبر عام ١٨٨٤ بمجرد استلامه موافقة حكومة لندن بالبدء فيها . وكانت أراضى هذه القبيلة تمتد من زيلع حتى هرر وتجاور الأراضى التى ضمها الفرنسيون أخيراً[٥] . وهذه المعاهدة تطابق المعاهدات السابقة[٦] .

ثم عقد هنتر معاهدة جديدة فى ١٣ يناير ١٨٨٥ تخص آخر جزء من ساحل الصومال ، وهو الذى تسكنه قبيلة حبر جرهاجس ، ويقع بين أراضى قبيلة حبر تلجعله فى الغرب وأراضى قبيلة وارسنجالى فى الشرق[٧] .

وفى عام ١٨٨٥ اتفقت حكومتا لندن وباريس على المحافظة على الوضع

---

(١) د . جلال يحيى ، المرجع السابق ص ١٥٧ .

(٢) C.U. Aitchison, op. cit., p. 115.

(٣) Ibid., pp. 204-206.

(٤) C.U. Aitchison, p. 115.

(٥) د . جلال يحيى ، المرجع السابق ص ١٥٨ .

(٦) C.U. Aitchison, p. 116.

(٧) د . جلال يحيى ، المصدر السابق ص ١٥٨

الراهن فى ممتلكاتهما المطلة على خليج عدن . وكانت فرنسا ممثلة فى زيلع عن طريق هنرى نائب القنصل والتابع لقائد أوبوك ، أما إنجلترا فكانت ممثلة فى المحميات الفرنسية وهرر عن طريق كنجسميل نائب القنصل التابع للمقيم السياسى فى عدن . وامتاز هذان الممثلان بالحماس والنشاط وتسبب عن ذلك خلق مشكلات على الحدود بين الدولتين الأوروبيتين[١] .

وقد دعمت بريطانيا موقفها فى المنطقة بأن عقدت معاهدات الحماية مع القبائل المختلفة ، ففى ١٥ مارس ١٨٨٦ عقدت معاهدة الحماية مع قبيلة حبر أول[٢] وقعها الماجور هنتر الممثل السياسى على الساحل الصومالى مع شيوخ القبيلة ، وتعهد هؤلاء بعدم القيام بأية اتصالات أو عقد اتفاقات أو معاهدات مع أية دولة أو قوى أجنبية إلا بعد موافقة الحكومة البريطانية[٣] . كذلك عقدت معاهدة الحماية مع قبيلة حبر تلجعله فى أول فبراير ١٨٨٦[٤] . وعقدت معاهدة أخرى فى نفس التاريخ مع قبيلة حبر جرهاجس وهى تشبه معاهدات الحماية السابقة[٥] . وكان قد سبق لهنتر عقد معاهدة الحماية مع قبيلة وارسنجالى فى ٢٧ يناير ١٨٨٦[٦] .

كما امتدت الحماية البريطانية إلى جزيرة سوقطرة ووقع سلطانها على معاهدة الحماية فى عام ١٨٨٦ وهى تشبه المعاهدات السابقة[٧] .

وفى فبراير ١٨٨٧ وبعد مفاوضات طويلة توصلت الحكومتان الانجليزية

---

(١) د. جلال يحيى — ص ١٨٨ .

(٢) C.U. Aitchison, op. cit., p. 115.

(٣) Ibid., pp. 202-204.

(٤) C.U. Aitchison, p. 116.

(٥) Ibid., pp. 213-215.

(٦) C.U. Aitchison, p. 116.

(٧) Ibid., p. 118.

والفرنسية إلى اتفاق بالنسبة لمطالبهما على الساحل الصومالى ، فاتفقت الحكومتان على أن تمتد المحمية البريطانية من خط الطول ٤٩° شرقاً إلى النقطة التى تقع عندها آبار لاهادو فى نحو منتصف الطريق بين مصوع ورأس جيبوتى ، بينما يمتد الخط الذى يفصل بين المحميتين الانجليزية والفرنسية إلى أباسوين Abbaswain وبايو Biyo وكابوبو Kabobo وجلديسا Gildessa وهرر . أما جزائر موسى وباب فقد دخلت ضمن حدود المحمية الفرنسية بمقتضى اتفاق عقد سنة ١٨٨٨ . ونصت الاتفاقية على تعهد كل من الحكومتين بعدم التدخل عبر خط التقسيم الذى يفصل بين المحميتين ، وعلى بقاء طريق القوافل الممتد بين زيلع وهرر عبر جلديسا مفتوحاً للتجارة . كما اتفقت الحكومتان على بذل كل الإجراءات الضرورية للقضاء على تجارة الرقيق ومنع استيراد الذخيرة والأسلحة إلى الأراضى التابعة لها[1] .

ولا ريب أن هذا الاندفاع البريطانى إلى سواحل البحر الأحمر كان لمحاولة سبق فرنسا من تحقيق انتصارات هناك . فإن الطريقة التى عقدت بها معاهدات الصداقة ومعاهدات الحماية مع القبائل الساحلية المتناثرة على البحر الأحمر ، والتوقيت المتقارب الذى تم فيه عقد هذه المعاهدات يوضح إلى حد كبير اهتمام بريطانيا بالمنافسة الفرنسية لها فى تلك المناطق .

ومن ناحية أخرى ، فإن انجلترا كانت تريد أن تؤمن مواقعها فى عدن ، فهى تخطط وترسم حتى تبعد أى ظل لقوى أخرى غيرها فى المناطق الملاصقة لتلك النقطة الاستراتيجية الحاكمة . وكما تبين من الفصل السابق فقد عقدت بريطانيا معاهدات الحماية مع القبائل العربية المختلفة فى جنوبى الجزيرة العربية ، كى تمنحها هذه المعاهدات أسانيد قوية لمواجهة التدخل العثمانى فى تلك المنطقة ، وهنا أيضاً وعلى سواحل البحر الأحمر وفى الجزر المتناثرة فيه منحتها أيضاً معاهدات الحماية هذه الأسانيد لمواجهة المنافسة الأوروبية لها فى تلك الأنحاء .

---

(١) C.U Aitchison, op. cit., p. 116.



الفصل السابع
النزاع العثماني البريطاني في الجنوب اليمني

لم يكن لدى العثمانيين قوات كافية تمكنهم من فرض سيطرتهم على المناطق التي أخلاها المصريون في البلاد العربية عامة[١] عام ١٨٤٠ و ١٨٤١ .

إلا أنه في عام ١٨٤٩ انتهز السلطان عبد الحميد فرصة خلاف طفيف نشب في تهامة ، فأمر نائبه في جدة توفيق باشا بالتوجه إلى اليمن ومعه أمير مكة الشريف محمد بن عون على رأس قوة أبحرت من ميناء جدة ووصلت إلى الحديدة ، ومنها واصلت زحفها إلى صنعاء دون أن تلقى أية مقاومة ، لأن الإمام المتوكل محمد بن يحيى كان قد توجه إلى الحديدة أثر سماعه الخبر بوصول توفيق باشا . واتفق معه دون مشاورة أعيان البلاد أن يصحبه إلى صنعاء ليعاونه في إخماد بعض القلاقل الداخلية . وقد أنكر أهل صنعاء على الإمام ذلك ، وتمكنوا من إرغام الأتراك على العودة من حيث أتوا ، ثم ألقوا القبض على المتوكل وأودعوه الحبس ونصبوا على بن المهدى إماما[٢]، وهكذا فشل الأتراك في استعادة اليمن .

وقد شجع شق قناة السويس العثمانيين على إعادة النظر في سياستهم العربية بقصد تقوية نفوذهم في الجزيرة العربية ، فأرسل الباب العالى رؤوف باشا على رأس قوة حربية لضم اليمن إلى الإمبراطورية ، وقد تمكنت القوات العثمانية من النزول في الحديدة وقد مرض رؤوف باشا بعد ذلك وتوقف نشاطه عند هذا الحد[٣]. وفي عام ١٨٧٢ تمكن خلفه أحمد مختار باشا قائد القوات التركية المرابطة بعسير من دخول صنعاء والقضاء على كل الخلافات الناشبة فيها وما حولها[٤] . وكان من أهم عوامل نجاح مختار باشا رغبة أهل اليمن في السلام وسأمهم من حكامهم المتنازعين[٥] .

---

(١) Hogarth, Arabia, p. 111.

(٢) أحمد حسين شرف الدين ، اليمن عبر التاريخ ص ٢٦٦ .

(٣) Bury, G. Wyman, op. cit., p. 15.

(٤) أحمد حسين شرف الدين ص ٢٦٧ .

(٥) Bury, op. cit., p. 15.

وبالرغم من الحقيقة السابقة فقد وجد العثمانيون صعوبات جمة فى الاستيلاء على سائر جهات اليمن ، وقامت ضدهم الثورات المتفرقة تحت زعامة بعض الأئمة ، إلا أن مختار باشا تقدم بعد استيلائه على صنعاء واستولى على عمران وكوكبان وشيبام ، كما احتل فى جنوب اليمن ريمة وتعز . وقد اتخذ مختار باشا كل قسوة ممكنة للقضاء على المقاومة اليمنية وأمكنه بذلك أن يدعم النفوذ التركى فى اليمن ، واستتب الأمر بالفعل للعثمانيين فى اليمن فترة من الزمن[١] . وأراد الأتراك أن يستغلوا فترة الهدوء السائدة فى اليمن فى ذلك الوقت فاشرأبت أعناقهم إلى جنوبى الجزيرة العربية ، وإلى تلك القبائل المتحالفة مع الحكومة البريطانية . وقد بدأ التدخل التركى فى منطقة جنوبى الجزيرة العربية فى ٢٩ أغسطس ١٨٧٢ عندما أرسل المشير سيد أحمد مختار باشا والى اليمن خطاباً إلى السلطان فضل ابن محسن العبدلى سلطان لحج يدعوه فيه إلى زيارة صنعاء واستمر المشير فى خطابه قائلا : « ... إننى أكتب إليك هذا الخطاب بتعليمات من سلطان المسلمين ، وإن السلطان يوجه نظره الآن نحو أقاليم اليمن وأنت واحد من حكام هذه الأقاليم ، وقد سمعت أنك خائف من الأتراك ، وقد دهشت لذلك دهشة كبيرة فكيف تخاف منا ونحن لم نؤذك ولم نؤذ أحداً ، ولذا يجب عليك فى الوقت الحاضر وأنت صاحب الصفحة البيضاء والنظيفة أن تأت إلينا ونحن نعدك بالأمان تحت حماية الله ونبيه وسلطان المسلمين وحمايتنا »[٢] .

وقد قام سلطان لحج من جانبه بزيارة المقيم السياسى فى عدن البريجادير جنرال شنيدر Schneider فى ٢٤ أكتوبر حيث قدم خطاب المشير أحمد مختار

---

(١) دراسات تاريخية فى النهضة العربية الحديثة ، دكتور أحمد عزت عبد الكريم ، د. محمد بديع شريف ص ٣٥ .

(٢) Parliamentary Papers, F. 126, Correspondence Respecting Turkish Proceedings in the Neighbourhood of Aden. Inclosure 2 in No. 2. The Mushir Sayyid Moukhtar Pasha of Yemen to Shaikh Fadhi Bin Mohsin the Abdalee. Printed to both houses of Parliament of Her Majesty, 29 August 1872.

باشا اليمن وبين السلطان كيف أن مبعوث المشير دعاه إلى تقديم ولائه للباب العالى وللباشا بالتالى .

ولم يتردد المقيم السياسى بل اقترح على سلطان لحج بأنه يمكنه إجابة الباشا بلهجة ودية وأن يقرر أنه متحالف ويتقاضى راتبا شهريا من الحكومة البريطانية وأن هناك معاهدات وارتباطات قائمة مع هذه الحكومة وأنه أى السلطان لا يرغب فى القيام بعمل مثل هذا دون موافقتها .

ومن الواضح أن باشا اليمن قد تقدم بهذه العروض إلى سلطان لحج باعتباره أهم الرؤساء فى منطقة جنوب الجزيرة العربية كما أنه كان واثقا من أنه لو قدم هذا الرئيس ولاءه للباب العالى فسوف يتبعه رؤساء آخرون فى هذا المضمار . ومما يؤكد هذا الافتراض أن رئيس الحوشبى مثلا عندما طلب منه هو الآخر أن يقدم ولاءه للباب العالى أجاب على مبعوث الباشا بأنه سوف ينتظر إلى أن يتخذ سلطان لحج قراره بالنسبة لذلك قبل أن يجيب على العرض المقدم إليه .

وقد أوضح المقيم السياسى أن إجبار سلطان لحج وغيره من الرؤساء على تقديم ولائهم لقوى أخرى سوف يغير ملامح العلاقات البريطانية الوطيدة مع هؤلاء الرؤساء ، ففى ذلك الوقت كان كل الرؤساء يهابون الحكومة البريطانية ويطلبون منها المشورة فى شخص المقيم السياسى ، وهم يقومون بالفعل بتنفيذ رغباته ، إلا أنهم لو أجبروا على تقديم خضوعهم للسلطات التركية فى اليمن فإنهم لن يظلوا طويلا يعتبرون الحكومة البريطانية كسلطة عليا بالنسبة لهم كما أنه سيتبع ذلك الكثير من الأعمال المؤثرة على المصالح البريطانية ، فسوف يسيطر الأتراك على كل المنطقة المحيطة بعدن حتى أراضى العوالق ، ويتضمن ذلك موانىء شقرة وحوره . ومهما كان موقف الرؤساء إذا ما أصبحوا تحت السلطة التركية فإنه من المحتمل أن تتوقف المؤن التى تتدفق إلى عدن من المناطق الداخلية ، تلك المؤن والضروريات اللازمة لبقاء البريطانيين هناك . هذا بالإضافة إلى أن العمليات التجارية الضخمة التى تسير بين الأقاليم الداخلية وعدن سوف

تنتقل إلى أجزاء أخرى من البحر الأحمر نتيجة لضرائب المرور التى قد توضع عليها[١] .

ومع بداية يناير ١٨٧٣ بدأ التدخل التركى فى جنوب الجزيرة العربية يزداد تبلوراً ، وبدأ سلطان لحج قلقاً من احتمال هجوم الأتراك على أراضيه ، واعتبرت الحكومة البريطانية أن هذا الإجراء إذا ما حدث فسوف تعتبره خطراً على مصالحها فى عدن[٢] . وكان إيرل جرانفيل Earl Granville وزير الخارجية البريطانية يعتقد أن الباب العالى لن يقوم بأية إجراءات عدوانية ضد سلطان لحج إلا بعد الاتصال بالحكومة البريطانية . وقد طلب جرانفيل من السير هـ . إليوت H. Elliot السفير البريطانى فى الآستانة أن يوضح للباب العالى : « أنه لضمان سلامة الأراضى البريطانية فى عدن فإنه من الخطورة بمكان حدوث أى تدخل من جانب السلطات التركية فى هـذه المنطقة ضد حكام أصدقاء لبريطانيا العظمى »[٣] .

وبناء على تلك التعليمات اتصل السير إليوت بخليل باشا وزير الخارجية التركى الذى أكد له بأنه لن تحدث أية عمليات تركية توسعية بجوار عدن دون تعليمات من الباب العالى الذى لن يعط مثل هذه التعليمات دون الرجوع إلى الحكومة البريطانية . إلا أن خليل باشا أشار من ناحية أخرى إلى أن الباب العالى يعتبر لحج جزءاً من الأراضى اليمنية التى كانت فى ذلك الوقت خاضعة تماماً لسيادة السلطان ، وقد دعى حاكم اليمن رئيس لحج للحضور برفقة رئيس آخر لتقديم ولائهما وقد أطاع الرئيس الآخر هذا الأمر إلا أن رئيس لحج نهب أراضيه وأجبره على العودة ، ونتيجة لذلك رأى والى اليمن ضرورة معاقبة

(١) P.P., F. 126, C.R.T.P., Enclosure 1 in No. 2. Brigadier-General Schneider to Mr. Gonne, Oct. 26, 1872.

(٢) P.P., F. 126, C.R.T.P., No. 1, Earl Granville to Sir H. Elliot, January 11, 1873.

(٣) P.P., F. 126, C.R.T.P., No. 2, Earl Granville to Sir H. Elliot, January 23, 1873.

المعتدين ، وأضاف خليل باشا « أن الموضوع كله سوف ينقل إلى حكومة جلالة المالكة التى على أية حال يجب أن تلحظ الاحترام الكبير الذى تكنه تركيا للأراضى البريطانية »[(١)] .

وقد نصت وجهة النظر التركية على التعهد بعدم القيام بأية عمليات توسعية فى منطقة جنوب الجزيرة العربية دون الاتصال السابق بالحكومة البريطانية . وهذا أمر مريح من وجهة النظر البريطانية ، إلا أن ادعاء الباشا بأحقية الباب العالى فى استدعاء رؤساء المنطقة لتقديم ولائهم له لأن أراضى اليمن تابعة لسلطة الباب العالى ، هذا الادعاء يعد متناقضاً مع تأكيد الاحترام الكبير للأرض البريطانية . ومن ثم أعاد جرانفيل تأكيداته إلى السير إليوت بأن يوضح للباب العالى بأن الحكومة البريطانية سوف تنظر بعدم الارتياح لأية عمليات قد تقوم بها السلطات التركية فى اليمن ويكون من شأنها إقلاق المناطق المجاورة لعدن .

كما رأت الحكومة البريطانية — نتيجة للهجة التى تحدث بها خليل باشا — أنه من المرغوب فيه إخطار الحكومة التركية بأن المشكلة ليست مشكلة تلك الأرض التى تحتلها الحكومة البريطانية فى عدن ، والتى ليست هذه الحكومة فى حاجة إلى تأكيد احترامها من جانب الباب العالى ، بل إن المسألة هى وجوب إقلاع السلطات التركية فى اليمن عن التدخل فى شئون سلطان لحج والرؤساء العرب الآخرين فى المنطقة والذين بينهم وبين الحكومة البريطانيــة علاقات ودية بزعم أن اليمن يتبع الباب العالى ، وأن هؤلاء الرؤساء يعيشون فى أراض تابعة لولاية اليمن ، وهم بذلك يعتبرون رعايا للباب العالى ، واستمر إيرل جرانفيل يوضح وجهة نظر الحكومة البريطانية فى التعليمات التى أرسلها للسير إليوت . . « وأيا كانت حقوق الباب العالى فى السيادة على اليمن فإنه من المعروف أن اليمن منذ عام ١٦٣٣ كان تحت حكم رؤساء عرب مستقلين عن

---

(١) P.P., F. 126, C.R.T.P., No. 3, Sir H. Elliot to Earl Granville, January 13, 1873.

الباب العالى ، وحكومة جلالة الملكة لا ترغب فى مناقشة هذه المسألة بصفة عامة ولكنها تود أن يحاط الباب العالى علماً — كما سبق الحال مع محمد على فى عام ١٨٣٩ — بأن حكومة جلالة الملكة ترغب فى احترام استقلال الرؤساء الوطنيين المقيمين بجوار عدن ، وأن حكومة جلالة الملكة لن تقف مكتوفة الأيدى إذا ما حدثت أية محاولة للانتقاص من سيادتهم»[١] .

وقد نفذ السير إليوت التعليمات الصادرة إليه من وزير الخارجية البريطانية وأعد مذكرة للمناقشة مع الباب العالى بخصوص العلاقات بين سلطان لحج وحكومة عدن[٢] . وقد جاء فى هذه المذكرة أن لحج تقع على بعد نحو خمسة عشر ميلا من مقدمة حامية عدن وهى أهم مدينة فى الأراضى المنخفضة وهى تسيطر على الأراضى التى تعتمد عليها عدن فى المؤن والحبوب ، ويتسلم سلطان لحج راتباً من الحكومة البريطانية لقاء الخدمات التى يقوم بها قومه من تقديم الطعام اللازم لعدن والمحافظة على أمن وسلامة الطرق ، وسلطان لحج هذا لم يكن أبداً تابعاً للباب العالى وقد حدث ان استدعى المشير فى صنعاء وعلى بعد لا يقل عن مائة وخمسين ميلا هذا الرئيس الذى يتقاضى كما قلنا راتباً من الحكومة البريطانية ، وطلب منه أن يعلن خضوعه رسمياً للحكومة التركية إلا أن سلطان لحج أجاب على ذلك بأنه تابع للحكومة البريطانية ، إلا أن وزير الخارجية التركية لم يعلق على هذه الإجابة ولم يعطها أية أهمية . والواقع أنه ولمدة أجيال لم يمارس الباب العالى أية سيادة ولم يظهر له ظل من السلطة فى المنطقة المتنازع عليها ولذا فإن أية محاولة من جانب الباشا لإخضاعها سوف لا تقابل بالسكوت من جانب الحكومة البريطانية[٣] .

---

(١) P.P., F. 126. C.R.T.P., No. 4, Earl Granville to Sir H. Elliot, January 30, 1873.

(٢) P.P., F. 126, C.R.T.P., No. 5, Sir H. Elliot to Earl Granville, January 24, 1873.

(٣) P.P., F. 126, C.R.T.P., Enclosure in No. 5, Memorandum, January 24, 1873.

وقد وافق إيرل جرانفيل على تلك المذكرة التى اقترح إليوت تقديمها للباب العالى[1] .

وفى فبراير ١٨٧٣ أبلغ السير إليوت الصدر الأعظم بامتنانه لتأكيدات خليل باشا بعدم القيام بأية إجراءات ضد سلطان لحج قبل الرجوع والتفاهم فى ذلك مع الحكومة البريطانية ، فأجاب الصدر الأعظم بأنه قد فوض وزير الخارجية التركية تفويضاً كاملا بالنسبة لهذا الموضوع ، ولكى يزيد الأمر تأكيداً اتخذ مجلس الوزراء التركى قراراً بذلك ووضع تحت موافقة السلطان .

وقد أبدى السير إليوت عند مقابلته لخليل باشا امتنانه الكبير لما قاله الصدر الأعظم ، إلا أن خليل باشا علق على ذلك بأن مجلس الوزراء قد فوضه فعلا بالنسبة لهذا الموضوع ، إلا أن مجلس الوزراء قرر فى نفس الوقت أن يبذل وزير الخارجية جهده للحصول على موافقة الحكومة البريطانية بأن يقدم سلطان لحج خضوعه الأسمى للسلطان دون أن يلتزم بدفع أية ضرائب لخزانة الدولة العثمانية أو بتقديم أية خدمات لها . إلا أن إليوت علق على ذلك بأنه يأمل أن لا يقدم هذا الاقتراح للحكومة البريطانية لأنه متأكد تماماً من أنه لا يمكن الموافقة عليه . كما أشار إليوت إلى أن مشكلة الأرض المتنازع عليها ليست أمراً جديداً فمنذ عام ١٨٣٩ وعندما كان والى مصر مسيطراً على اليمن ، فإنه اعترف بأن الجبال الواقعة شمالى سهل لحج تشكل حدود اليمن ، وأضاف إليوت أن « حكومة جلالة الملكة لن تقف مكتوفة الأيدى أمام أى ضغط على القبائل المستقلة والتى تقطن المنطقة الواقعة قرب برازخ باب المندب » وبدا أن الباب العالى لم يكن يود أن تسوء العلاقات بينه وبين الحكومة البريطانية ، وفى نفس الوقت كان راغباً فى اختيار أفضل وسيلة للتراجع مع حفظ ماء الوجه بعد الموقف الذى وضعته فيه الإجراءات التهديدية لوالى صنعاء . « ولاريب أن هناك

---

(١) P.P., F. 126. C.R.T.P., No. 6. Earl Granville to Sir H. Elliot, February 15, 1873.

خوف كبير من أن أى تنازل من جانب السلطان قد يكون مظهراً على ضعفه وانتقاص من سلطته على الأقاليم المعترف له فيها بالسلطة »[١] .

ويبدو أن هذه الإجراءات كان لها أثرها فقد أبلغ الصدر الأعظم السير إليوت أنه أصدر أمراً إمبراطورياً للحاكم العام لليمن بأن يكف عن التدخل فى شئون حاكم لحج أو مضايقته وأن يترك الأمور تسير فى المنطقة المجاورة لعدن كما كانت قبلا[٢] .

إلا أنه مع بداية شهر مايو سنة ١٨٧٣ تطورت الأمور تطوراً جديداً ، فقد وصلت الأنباء إلى الحاكم العام للهند بأن الحاكم التركى لتعز أرسل إلى الوكيل التركى فى عدن ينبئه بأن المشير فى صنعاء أمر بمنح سلطان الحوشبى راتباً شهرياً قدره خمسون ريال ، كما أن المشير أصدر تعليماته بأن تتقدم قوة تركية إلى سلطان الحوشبى لحماية بلاده ، وإذا كان ذلك قد حدث فعلا فإنه يكون معارضاً لتأكيدات خليل باشا للسير إليوت[٣] .

وقد عاق الحاكم العام للهند على الموضوع كله بأن مسألة أحقية الحكومة البريطانية فى وضع الرؤساء العرب فى المنطقة المتنازع عليها تحت حمايتها لها مظهرين : أولا حقوق الحكومة البريطانية بالنسبة لادعاءات الحكومة التركية . وثانياً حقوق الحكومة البريطانية بالنسبة لموقف الرؤساء أنفسهم .

« وبالنسبة للمظهر الأول للمشكلة فإن الحاكم العام للهند يقدم فيما يلى الأدلة التى بنت عليها الحكومة البريطانية أحقيتها فى وضع هؤلاء الرؤساء تحت حمايتها :

---

(١) P.P., F. 126, C.R.T.P., No. 7, Sir H. Elliot to Earl Granville, February 3, 1873.

(٢) P.P., F. 126, C.R.T.P., No. 10, Sir H. Elliot to Earl Granville, February 14, 1873.

(٣) P.P., F. 126, C.R.T.P., Enclosure 1 in No. 13, the Viceroy to the Duke of Argyll, May 10, 1873.

أولاً : أن الرؤساء كانوا فى القرن الثامن عشر كله مستقلين وبعيدين عن تدخل الأتراك ونفوذهم .

ثانياً : أن الحكومة البريطانية فى واقع الأمر ارتبطت مع هؤلاء الرؤساء بمعاهدات واتفاقات وارتباطات دون الرجوع إلى تركيا أو أية قوى أجنبية أخرى ، وأنها قد تدخل معهم فى ارتباطات أخرى جديدة إذا ما رأت ضرورة لذلك .

ثالثاً : أن الإجراءات الأخيرة التى قام بها المسئولون الأتراك تعتبر ضارة بالمصالح البريطانية فى عدن مثل عرقلة تنفيذ الاتفاقات المعقودة مع الرؤساء العرب ، وهذه الاتفاقات اللازمة لضمان هدوء الأحوال فى عدن لا يمكن المناقشة حيالها .

رابعاً : أن رئيس أكبر وأهم قبيلة — أى العبدلى — قد طالب بإلحاح بالمساعدة البريطانية وطالب أيضاً بالحماية البريطانية .

خامساً : أنه بينما كان هؤلاء الرؤساء مستقلين عن تركيا فإنهم لم يكونوا كذلك بالنسبة لبريطانيا ، لأن الحكومة البريطانية منحتهم منذ بضع سنوات رواتب ومشاهرات وتدخلت هذه الحكومة لفض المنازعات القبلية بينهم . وقد اعتاد هؤلاء الرؤساء الحضور إلى المقيم كصديق ومرشد لهم فى كل خلافاتهم ، مع أن هذه المسائل تعتبر إلى حد كبير مسائل داخلية .

أما بالنسبة لحقوق الحكومة البريطانية مع الرؤساء أنفسهم فهى واضحة تماماً ، فبينما تعتبر الحكومة البريطانية أن لديها مطلق الحرية فى اتخاذ أية إجراءات مع الرؤساء العرب — إذا ما رأت ضرورة ذلك — لضمان سلامة الممتلكات البريطانية فى عدن ، فإنه ليس من أهداف الحكومة اتخاذ أية إجراءات عنيفة مع هؤلاء الرؤساء ، فالحكومة البريطانية تحاول المحافظة على الممتلكات الخاصة بها ، بموافقة الرؤساء أنفسهم وبعد التفاوض معهم » .

وأشار الحاكم العام للهند : إلى أنه يجب مد الحماية البريطانية على قبائل

العبدلى والفضلى والعقربى والحوشبى والعلوى والأميرى والصبيحى واليافعى والعوالق والتى عقدت معها معاهدات فى أوقات مختلفة[١].

وقد اعتمد جرانفيل على مذكرة حاكم الهند الأخيرة عند إرساله لتعليماته إلى السير إليوت فى ١٥ مايو ١٨٧٣ . فقد طالب جرانفيل بأن يكرر إليوت تأكيداته بخصوص تمسك حكومة جلالة الملكة فيما يختص باليمن ، وأشار إلى أنه يجب التمسك بهذه الآراء وذلك بالنسبة للتدخل التركى فى شئون القبائل العربية التى حددها الحاكم العام للهند عند المناقشات مع الباب العالى[٢] .

إلا أن الأمور تطورت بسرعة فقد جاءت أنباء مؤكدة إلى عدن بوجود قوات تركية فى أراضى الحوشبى[٣]. وبدأت بالفعل تحركات للجنود الأتراك قرب عدن خلافاً للتأكيدات التى سبق أن أعطاها الباب العالى . ومن ثم طالب جرانفيل من إليوت أن لا يضيع وقتاً فى إبلاغ ذلك الأمر إلى الحكومة التركية « وأن يطلب إصدار تعليمات سريعة لسلطاتها فى اليمن لسحب القوات التركية الموجودة فى المنطقة والكف عن القيام بأية أعمال مقلقة للقبائل التى بينها وبين عدن معاهدات وعلاقات ودية ، والمنافية للتأكيدات السابق إعطائها لحكومة جلالة الملكة من هذا الصدد »[٤] .

وقد اتصل السير إليوت بالفعل بالباب العالى مبيناً وجهات النظر

---

(١) P.P., F. 126, C.R.T.P., Enclosure 2 in No. 13, The Governor General of India in Council to the Duke of Argyll, April 11, 1873.

(٢) P.P., F. 126, C.R.T.P., No. 13, Earl Granville to Sir H. Elliot, May 15, 1873.

(٣) P.P., F. 126, C.R.T.P., No. 14, Earl Granville to Sir H. Elliot, May 23, 1873.

(٤) P.P., F. 126, C.R.T.P., No. 15, Earl Granville to Sir H. Elliot, June 5, 1873.

البريطانية السابق ذكرها ، مع اتخاذ لهجة يشوبها التهديد حين قال : « ... وأن الإجراءات الأخيرة التي اتخذتها السلطات التركية قد أثرت على المصالح البريطانية في عدن ، وإن حكومة جلالة الملكة سوف تتخذ أية إجراءات قد تراها ضرورية للمحافظة على سلام وأمن المستعمرة البريطانية ، وإن مسئولية اتخاذ هذه الإجراءات الضرورية تقع على أولئك الذين فضلوا إثارة القلاقل في منطقة ظلت مستقرة مدة طويلة » .

وعلق وزير الخارجية التركية رشيد باشا على ذلك بأنه على الرغم من أنه لا يمكن الموافقة على مسألة تأثر المصالح البريطانية في حالة اعتراف الرؤساء العرب في المنطقة بسلطة الباب العالي ، فإنه يؤكد بأنه لن يتخذ أية إجراءات من شأنها أن تدهور العلاقات مع الحكومة البريطانية[١] ، وأكثر من ذلك فإن الباب العالي نفسه عملا منه على تحقيق رغبات الحكومة البريطانية سوف يأمر والي اليمن بسحب القوات التركية التي دخلت أراضي الحوشبي[٢] .

وهناك أمر من اثنين : إما أن الحكومة التركية كانت في واد والسلطات التركية في اليمن في واد آخر ، بمعنى أن الحكومة كانت تصدر تعلياتها إلى والي اليمن الذي لم يكن يقوم بتنفيذ هذه التعليمات ، وإما أن الحكومة التركية كانت تحاول بالفعل مد نفوذها في منطقة جنوبي اليمن ، وفي نفس الوقت كانت تحاول جاهدة المحافظة على علاقاتها الحسنة مع الحكومة البريطانية ، فالحكومة التركية ترسل بتعلياتها إلى الحاكم العام لليمن بعدم التدخل في شئون القبائل المجاورة لعدن ، إلا أنه يتدخل ويرسل قواته إلى أراضي الحوشبي وبالقرب من عدن ، وقد تكون هناك تعليات سرية من الحكومة التركية إلى والي اليمن ليقوم بهذا التدخل . والافتراض الثاني هو الأقرب إلى الصواب ، أي أن

---

(١) P.P., F. 126, C.R.T.P., No. 16, Sir H. Elliot to Earl Granville,, May 30, 1873.

(٢) P.P., F. 126, C.R.T.P., No. 17, Sir H. Elliot to Earl Granville, June 1, 1873.

الحكومة التركية كانت تحرص على علاقاتها الودية مع الحكومة البريطانية وفى نفس الوقت تحاول السيطرة وبسط نفوذها ولو إسمياً على أراضى المنطقة المتنازع عليها . إذ أن والى اليمن لا مصلحة له فى خلق نزاع مع القوات البريطانية فى عدن . كما أنه لن يستطيع مواجهة هذه القوات إذا ما دعمتها قوات عسكرية من الهند ، إلا إذا دعمت قواته هو الآخر قوات تركية أخرى ، أى أننا نرى أن الحكومة التركية هى التى كانت توعز إلى والى اليمن بهذه الإجراءات التوسعية . وسوف يوضح الفصل التالى هذه النقطة عند بحثنا لموضوع الحدود البريطانية التركية فى المنطقة .

وعلى أية حال فقد بدا التدخل التركى واضحاً فى شهر مايو سنة ١٨٧٣ فى بلاد الأميرى ، وزاد الموقف اضطراباً على الحدود الجنوبية لليمن ، فالشيوخ كانوا متحالفين مع البريطانيين بمقتضى المعاهدات والارتباطات والمشاهرات ، وهم يلاقون مصاعب وتهديدات ضخمة من جراء مواجهة تصرفات الأتراك ، وبدا أن موقف البريطانيين سوف يستمر مزعزعاً فى عدن إلى أن تصدر التعليمات إلى السلطات التركية بالإقلاع عن التدخل فى شئون هؤلاء الرؤساء[١].

وفى الخامس من يونيو توجه أحمد أيوب باشا الوالى الجديد إلى صنعاء ومعه تعليمات بسحب القوات التركية الموجودة فى أراضى الحوشبى ، وأن يجتهد فى الابتعاد عن التدخل بأية طريقة من الطرق فى شئون القبائل التى بينها وبين الحكومة البريطانية علاقات ولائية ، هذا إلا إذا صدرت إليه تعليمات بذلك التدخل من الباب العالى[٢].

وفى أواخر يونيو ١٨٧٣ وصلت قوة من مائتى رجل من الأتراك ومثلهم

---

(١) P.P., F. 126, C.R.T.P., Enclosure 2 in No. 19, Brigadier-General Schneider to Mr. Gonne, May 12, 1873.

(٢) P.P., F. 126, C.R.T.P., No. 20, Sir H. Elliot to Earl Granville, June 6, 1873.

من العرب غير النظاميين من قمطبه إلى الراحة عاصمة الحوشبى فى ذلك الوقت ، وكذلك وصل نحو خمسمائة من الجنود الأتراك إلى مورساد فى أراضى الصبيحة ، وكان على القوات الموجودة فى الراحة ومورساد أن تتلاقى فى زائدة . وبدا أن تعليمات الباب العالى بسحب القوات الموجودة فى أراضى الحوشبى لم تصل بعد إلى صنعاء[١]، أو أنه كانت هناك تعليمات سرية بهذه التحركات التركية فى أراضى القبائل التى بينها وبين الحكومة البريطانية علاقات ولائية .

وعندما استفسر السير إليوت عن مغزى الحوادث الأخيرة وكذلك عن الإجراءات التى اتخذتها السلطات التركية ضد القبائل العربية الواقعة إلى جوار عدن فى الشحر والمكلا . أجاب رشيد باشا وزير الخارجية التركى بأنه قد صدرت تعليمات بالفعل بانسحاب الأتراك من أراضى سلطنة الحوشبى ، وإن كان قد شابت إجابته بعض التبرم نتيجة إصدار هذا الأمر[٢] . وهذا يؤيد ما ذهبنا إليه من أن السلطات التركية كانت تود التدخل بصورة أو بأخرى فى شئون المنطقة المتنازع عليها ولكن بالحد الذى لا يعكر صفو العلاقات التركية البريطانية .

وعلى أية حال ، فقد استرسل رشيد باشا فى إجابته إلى السير إليوت : « . . وليس الوقت الحاضر هو المناسب لتأكيد استقلال قبائل لحج التسعة والذى تنادى به الحكومة البريطانية . وكذلك الأمر بالنسبة لإقليم حضرموت . وكذلك لا أود مناقشة شرعية المعاهدات التى عقدتها الحكومة البريطانية مع القبائل السابق ذكرها ، إلا أن الذى أود تأكيده هنا بدون تحيز ، هو أن سياسة الحكومة الإمبراطورية لم تحدث الكثير من التغييرات بالنسبة للأوضاع السائدة فى اليمن ، ولم يقم جنودنا بأية أعمال إلا بأوامرنا » . واستمر رشيد باشا يوضح وجهة النظر التركية للسير إليوت بالنسبة لوجود جنود أتراك فى أراضى

---

(١) P.P., F 126, C.R.T.P., Enclosure in No. 21, Schneider to the Duke of Argyll, June 27, 1873.

(٢) P.P., F. 126, C.R.T.P., No. 23, Raschid Pasha to Sir H. Elliot, July 15, 1873.

الحوشبى « . . وهى الحادثة الوحيدة التى يمكن للحكومة البريطانية أن تتكلم عنها ، وهى ليست كافية لتوضيح الموقف ، وعلاوة على ذلك فإن حكومة الإمبراطورية بعد أن وصلتها هذه الأنباء فإنها بدون تردد — ولو أن فى ذلك إساءة لعلها — أسرعت بإصدار تعلياتها بسحب قواتها فوراً من أراضى الحوشبى » .

أما بالنسبة لوجود مسئولين أتراك فى شكا والمكلا وكذلك فى أراضى القبائل التسع المتحالفة أو بمعنى آخر الموالية للحكومة البريطانية فإن وزير الخارجية التركية لم يجد تفسيراً لذلك ، إلا أنه أشار إلى أن السفن التى تحمل العلم العثمانى والتى تتردد على حضرموت فإنها تمر بغرض سد حاجة السكان المتزايدة من جميع الضروريات . وأوضح رشـــيد باشا أن هذا يعنى التقدم الحضارى والتقدم التجارى للمنطقة اللذان ترضى عنهما إنجلترا .

وأضاف وزير الخارجية التركى أن السياسة التركية فى اليمن ترمى إلى المحافظة على حسن الجوار والعمل على التقدم التجارى مع الاحترام الكامل لعادات وتقاليد السكان فى المناطق المجاورة « . . . ونحن نلاحظ بسرور أن القبائل المجاورة لعدن تحافظ على علاقاتها الودية مع السلطات الإنجليزية وكذلك نلاحظ بسرور أيضاً أن هؤلاء السكان يستفيدون تماماً من أسواق عدن ، وهدفنا فى الواقع ليس إقلاق هذه الأحوال المستقرة » . وأنهى رشيد باشا كلامه بإعرابه عن أمله واعتقاده بأن تضع هذه التفسيرات الواضحة نهاية لقلق الحكومة البريطانية ، وتمحو أى ظل للشك الذى أثاره سلطان الحوشبى بالنسبة للأهداف التركية[1] .

ورغم كل هذه التأكيدات فإن الوالى الجديد لليمن أحمد أيوب باشا — والذى قيل بأنه ذهب إلى اليمن بتعليمات لسحب الجنود الأتراك من أراضى

(١) P.P., F 126, C.R.T.P., Enclosure in No. 23, Raschid Pasha to Sir H. Elliot, July 15, 1873.

الحوشى — لم يقم بسحب الجنود الأتراك من شكا بل دعم القوة التركية الموجودة هناك فى ٢٦ يوليو ١٨٧٣[1].

وعندما أبلغ رشيد باشا بالأنباء الأخيرة علق عليها بقوله . . « . . أنه يجب على حكومة جلالة الملكة أن تتأكد من أن تعليمات محددة قد أعطيت للوالى الجديد لليمن كى يبتعد عن التدخل فى شئون القبائل المتحالفة مع حكومة الهند بمعاهدات وارتباطات[2]؛ ولتأكيد ذلك أبرق رشيد باشا برقية عن طريق مصر إلى الوالى الجديد لليمن بأن يسحب كل القوات الرابضة فى المناطق التى جاءت فى التعليمات التى أرسلت إليه أخيراً[3] .

ورغم أن والى اليمن أحمد أيوب باشا كان قد أرسل إلى اليمن بتعليمات من حكومته بسحب الجنود الأتراك من أراضى الحوشى ومن أية أراض أخرى يدخل حكامها فى علاقات ومعاهدات مع الحكومة البريطانية فإنه أرسل خطاباً فى ٢٧ يوليو إلى سلطان لحج ومعنوناً باسم الشيخ فضل بن محسن ، ولم يذكر لقب السلطان وجاء فى هذا الخطاب أن الإجابة التى سبق أن أرسلها سلطان لحج إلى الوالى السابق لليمن أحمد مختار باشا بتاريخ أول يوليو قد وصلته وأنه استخلص منها أن السلطان فضل قد سلم خطاب أحمد مختار باشا إلى الجنرال شنيدر المقيم السياسى ، وأضاف أحمد أيوب باشا أنه « يجب أن يكون مفهوماً أن الحكومة التركية لن تتنازل عن حقوقها المخولة لها بحق السلطة وأنها تدافع عن هذه الحقوق وتحميها ، ومن تسول له نفسه أن لايقدم ولاءه فإن الحكومة سوف تعاقب أولئك الذين يسيرون فى طريق الضلال »[4] . وقد اعتبرت

(١) P.P., F. 126. C.R.T.P., Enclosure in No. 24, Brigadier-General Schneider to the Duke of Argyll, July 30, 1873.

(٢) P.P., F. 126, C.R.T.P., No. 25, Sir H. Elliot to Earl Granville, August 5, 1873.

(٣) P.P., F. 126, C.R.T.P., No 26, Sir H. Elliot to Earl Granville, September 8, 1873.

(٤) P.P., F. 126, C.R.T.P., Enclosure 3 in No 27, Ahmed Ayoob Pasha to Sheik Fadhl Bin Mohsin, July 27, 1873.

الحكومة البريطانية هذا الخطاب من الوالى الجديد لليمن إلى سلطان لحج مخالفة صارخة للتأكيدات التى سبق أن قدمها الباب العالى للحكومة البريطانية[١] .

ومن ثم اقترح البريجادير جنرال شنيدر المقيم السياسى فى عدن إرسال خطاب إلى أحمد أيوب باشا حتى يعلم أن المقيم على علم بالتعليمات والأوامر المعطاة له من الحكومة العثمانية . وقد أرسل شنيدر هذا الخطاب بالفعل وكان كالآتى : « . . . نلفت نظر سعادتكم إلى أن القوات التركية النظامية وغير النظامية التى أرسلها سلفكم أحمد مختار باشا إلى شكا فى أراضى الحوشبى لم تنسحب بعد ، وقد تلقينا إشارة رسمية منذ فترة وجيزة من حكومة جلالة الملكة بأن سيادتكم لديكم تعليمات من الآستانة من الباب العالى بسحب القوات السابق ذكرها من أراضى الحوشبى . ونحن نثق فى أن سعادتكم سوف تنفذون بدون إبطاء التعليمات المعطاة لكم بخصوص هذا الموضوع وأن تسمحوا بعودة الأمور إلى حالتها الطبيعية ، وذلك بعدم التدخل فى شئون الرؤساء والقبائل المحيطة بعدن ، والتى بينها وبين الحكومة معاهدات أو يتقاضون منها مرتبات »[٢] .

إلا أن الجنود الأتراك ظلوا رابضين فى شكا[٣] . ومما زاد الأمر تعقيداً أن والى اليمن أجاب على خطاب المقيم السياسى شنيدر والخاص بطلب سحب القوات التركية من شكا طبقاً للتعليمات المعطاة له من الباب العالى العثمانى ، أجاب الوالى بإنكار صدور أية تعليمات له بهذا الخصوص ، وأن اقليم الحوشبى

---

(١) P.P., F. 126, C.R.T.P., Enclosure 1 in No. 27, Brigadier General Schneider to Mr. Gonne, August 21, 1873.

(٢) P.P., F. 126, C.R.T.P., Enclosure 2 in No. 27, Schneider to Mr. Gonne, August 21, 1873.

(٣) P.P., F. 126, C.R.T.P., No. 28, Sir John Kaye to Lord Tenterden, October 10, 1873.

تابع لولاية تعز[١].

وقد نقلت هذه المعلومات إلى وزارة الخارجية البريطانية ، ومن ثم اتصل إيرل جرانفيل بالسير إليوت وأبلغه بضرورة الاتصال برشيد باشا وزير الخارجية التركى كى يصدر تعليمات أكثر صرامة للوالى الجديد لليمن[٢].

ومن المهم أن نوضح وجهة نظر والى اليمن أحمد أيوب باشا ، فقد أرسل هذا الوالى تقريراً إلى الصدر الأعظم أشار فيه إلى أن سكان إمارة الحوشبى قد وافقوا بمحض رغبتهم فى أن يكونوا خاضعين للباب العالى ، وأن الوالى قد عين لحكمهم المشير على مانى أفندى ، وهم فى حالة هدوء وطاعة ، ولا يستلزم الأمر إرسال قوات حربية إليهم . ولكن لرغبة هؤلاء السكان الملحة فى أن يصبحوا رعية تركية فإن فضل محسن شيخ لحج أصبح عدواً لهم ، وأخذ يحيك المؤامرات ضدهم ، مما أدى إلى طلبهم الحماية التركية ، وأوصى والى اليمن بدفع قوة حربية إلى هذا الإقليم للمحافظة على حقوق الباب العالى ، كما أشار أحمد أيوب باشا إلى أن السلطان فضل سلطان لحج يقوم بجانب تدخله فى شئون إقليم الحوشبى بالتدخل فى شئون سكان المنطقة المجاورة لزائدة والتى هى تحت حكم المشير على مانى أفندى وهى مقر الحكومة المحلية ، ولما ازدادت شكايات السكان أمر الوالى بأن يخبر السلطان فضل بأنه إذا كانت له ممتلكات فى هذه المنطقة فسوف يسمح له بالمحافظة عليها شريطة أن لا يتعد على حقوق الآخرين ، وأن يخضع لتعليمات الحكومة التركية ، وإلا فسوف تضطره السلطات التركية إلى ترك تلك المنطقة[٣] . وكان سلطان لحج يمتلك منزلا فى شكا وكذلك قلعة عند

---

(١) P.P., F. 126, C.R.T.P., Enclosure in No. 28, Schneider to the Duke of Argyll, October 10, 1873.

(٢) P.P., F. 126, C.R.T.P., No. 30, Earl Granville to Sir Elliot, October 17, 1873.

(٣) P.P., F. 126, C.R.T.P., Enclosure 3 in No. 35, The Governor General of Yemen to the Grand Vizier, August 6, 1873.

حدود الحوشبى[1] .

وعلى الرغم من أن غالبية الحواشب نادوا برغبتهم فى أن يكونوا رعايا أتراك فإنهم طالبوا بأن يعيشوا فى هدوء . ومن وجهة نظر والى اليمن « فإن العلاقات بين الحكومة البريطانية والقبائل المجاورة لعدن ليست علاقات بالمعنى المفهوم بل هى لا تعنى شيئاً فى الواقع سوى أن تلك الحكومة تمنح قليلا من المال لرؤساء القبائل المختلفة »[2] ضماناً لولائهم لها .

كما اتخذ التدخل التركى شكلا آخر بالنسبة لسلطنة لحج ، ففى ٢٦ أغسطس زار السلطان فضل المقيم فى عدن ، وقدم شكوى ضد سلوك أخويه عبد الله وعبد الكريم وابن أخيه فضل بن الأول ، ويبدو أن فضل كان قد أرسل إلى تعز وصنعاء دون إذن من السلطان فضل ليقدم طاعته وولاءه للسلطات التركية بالنيابة عن الأخوين عبد الله وعبد الكريم ، وأنه حمل معه عند العودة خطابات من الباشا تهدف إلى زعزعة مركز السلطان فضل فى بلاده . ولم يكن السلطان فى موقف يسمح له بتأديب هؤلاء المتمردين لأنهم يعيشون فى قلعة حصينة ، وهم يرفضون حتى الحضور إليه ، وأى اتجاه من جانبه لاستخدام العنف سوف يؤدى إلى حدوث صدام دموى . واقترح السلطان فضل أنه يجب أن توقف مرتبات أخويه لعدم إطاعتهم له ، وكذلك أن تتدخل الإقامة بأن تصدر تعليماتها بأن لا يزرع أحد الأراضى التابعة لهما ، إلا أن المقيم اعترض على الاقتراح الثانى واعتبر أن هذا الاقتراح يعد عقاباً ضمنياً للزراع ، وإن كان لم يعترض على إيقاف المرتبات. وأرسل المقيم بالفعل تحذيراً باسم الحكومة إلى عبد الله وعبدالكريم وفضل بأنهم إذا استمروا فى أعمالهم المعارضة لرغبات وتعليمات السلطة الحاكمة فى لحج فإن الحكومة لن تتردد فى طردهم من بلادهم[3] .

---

(١) P.P., F. 126, C.R.T.P., Enclosure 3 in No. 36, Ahmed Ayoob Pasha to Brigadier-General Schneider, October 9, 1873.

(٢) P.P., F. 126, C.R.T.P., Enclosure 3 in No. 35, The Governor General of Yemen to the Grand Vizier, August 7, 1873.

(٣) P.P., F. 126, C.R.T.P., Enclosure 2 in No. 34, Brigadier-General Schneider to Mr. Gonne, August 26, 1873.

إلا أن الأمور تطورت بسرعة وأصبحت الأهداف التركية أكثر وضوحاً، ففي ٢٠ أكتوبر ١٨٧٣ هاجم بعض أتباع عبد الله أخ السلطان فضل سوقاً في لحج. وقد قمع السلطان فضل هذه الحركة بعد أن قتل اثنان وجرح عشرة من الجانبين. وتوسط الشيوخ بين السلطان وأخيه عبد الله الذي سلم ابنه وابن عبد الكريم كرهائن ضماناً على حسن مسلكه في المستقبل. إلا أنه بعد ذلك دخلت قوة تركية من خمسة وعشرين رجلا من شكا إلى أراضي لحج واحتلت منزل عبد الله الحصين. وطلب قائد القوة وهو أحد الضباط الأتراك الرهائن من السلطان لأن عبد الله وأخاه عبد الكريم أصبحا رعية تركية وأن عليه المحافظة على مصالحهما. وقد تلكأ السلطان في تنفيذ هذا الطلب، ومن ناحية أخرى اتصل المقيم بالضابط التركي طالباً منه الانسحاب من أراضي لحج بسرعة وإلا فإنه سيصبح مسئولا عن النتائج التي ستترتب على وجوده هناك. كما أوصى المقيم سلطان لحج بعدم مهاجمة الجنود الأتراك الذين نزلوا في منزل أخيه عبد الله لأن هذا التصرف إذا حدث سوف يعقد الأمور.

وبدا — من وجهة النظر البريطانية — أنه إذا لم ينسحب الجنود الأتراك من لحج فإنه يجب إرسال قوات بريطانية إلى هناك[1].

وقد تلكأ الضابط التركي في الانسحاب بقوته من أراضي لحج وقرر أنه في ذلك المكان بتعليمات من قائده وأنه يمثل حاكم تعز، كما قرر أنه مسئول مسئولية كاملة عن حماية عبد الله الذي هو رعية للباب العالي[2].

وبدا أن الأتراك يستغلون تماماً الصراع الناشب بين أفراد الأسرة الحاكمة في لحج وأنهم مصرون على السير في الشوط حتى نهايته. واتخذ الموقف طابعاً

---

(١) P.P., F. 126, C.R.T.P., Enclosure 1 in No. 31, Schneider to the Duke of Argyll, October 20, 1873.

(٢) P.P., F. 126, C.R.T.P., Enclosure 2 in No. 31, Schneider to the Duke of Argyll, October 22, 1873.

خطيراً ، وأمر نائب الملك فى الهند المقيم السياسى فى عدن بأن يرسل قوات بريطانية لحماية سلطان لحج على أن لا تقوم هذه القوات بأى عمل من شأنه الوصول إلى حالة الحرب(١) .

وتم الاتصال بالسير إليوت لمناقشة المسألة مع الباب العالى . وقد قام إليوت باتصالات جديدة بالنسبة لهذا الموضوع، وتجددت التعليمات من الحكومة التركية إلى والى اليمن بعدم التدخل فى شئون القبائل المستقلة وتحمله مسئولية أية إجراءات عدائية ضدها ، كما حذر السير إليوت رشيد باشا بأنه « إذا لم تتمسك الحكومة التركية بالتعهد السابق تقديمه لحكومة جلالة الملكة فى هذا الصدد، فإن حكومة جلالة الملكة لن تدع هذا الأمر يمر بسهولة » فأجاب رشيد باشا بأن التعليمات التى صدرت للوالى تعد كافية وأنه لا يعتقد أنها لن تنفذ ، كما أنه واثق تماماً من أن التعليمات الأخيرة سوف يكون لها التأثير المرجو(٢) .

وأرادت الإقامة أن تدعم قاعدتها فى لحج ، فأرسلت — بعد حصولها على التصديق اللازم من حكومة الهند — قوة من المدفعية والمشاة بقيادة الكولونيل ماكنزى Mackenzie فى يوم ٢٧ أكتوبر لمعاونة السلطان ، كما كانت هناك قوة أخرى من العرب الموالين للاقامة بقيادة الكابتن هنتر Hunter (٣) ، ولم تكن تلك القوات بقصد معاونة السلطان فى الخلافات الناشبة بينه وبين أفراد أسرته ، بل كانت بقصد مواجهة التدخل التركى المتزايد فى المنطقة . ومما يؤيد وجهة نظرنا هذه أنه عند ما قام سلطان لحج بزيارة المقيم طالباً معونته فى القبض على المنشقين عليه من أفراد أسرته ، فإن شنيدر أجاب

---

(١) P.P., F. 126. C.R.T.P., Enclosure 3 in No. 31, The Viceroy of India to the Duke of Argyll, October 23, 1873.

(٢) P.P., F. 126, C.R.T.P., No. 33. Sir H. Elliot to Earl Granville, October 14, 1873.

(٣) P.P., F. 126, C.R.T.P., Enclosure 3 in No. 34, Schneider to the Duke of Argyll, October 27, 1873.

عليه بأنه أى السلطان هو الحاكم فى بلاده ، وأنه يجب أن يكون قادراً على تنفيذ واجباته ، وأضاف شنيدر : « وأن تدخل الحكومة فى مثل هذا الموضوع سوف يضعف مركزه بين شعبه ، وأننى متأكد من أن الحكومة لاتوافق على المشاركة فى الإجراءات ضد أخويه وأبنائهما[1] » أى أن إرسال تلك القوات البريطانية إلى لحج لم يكن بقصد معاونة السلطان ضد المتمردين عليه من أفراد أسرته ، بل إنه كان بمثابة مظاهرة مسلحة فى وجه التدخل التركى ، وكنوع من التهديد للقوة التركية الصغيرة الموجودة فى أراضى لحج . وإن كان هذا لا يبطل حقيقة أن السلطان هو الذى طالب بالمعونة البريطانية[2] .

وفى ٧ نوفمبر ١٨٧٣ اتصل إليوت مرة أخرى برشيد باشا موضحاً له خطورة السياسة التى تسلكها السلطات العسكرية فى اليمن تجاه القبائل العربية التى عقدت الحكومة البريطانية معها معاهدات وارتباطات ، وأن الإجراءات التركية تتعارض تماماً مع التأكيدات التى سبق أن قدمها الباب العالى فى مناسبات كثيرة .

وحاول رشيد باشا أن يماطل فى الإجابة ، وتساءل إن كان السير إليوت قد عرض المسألة على الصدر الأعظم فأجابه إليوت بأنه أبلغه بها وكذلك حثه على اتخاذ إجراءات سريعة لتدارك الموقف ، ومن ثم أبلغه رشيد باشا بأنه سوف يرسل كامل باشا حاكم القدس إلى اليمن لكتابة تقرير عن الموقف السياسى للولاية ، ووعد بإرسال تعليمات إلى والى اليمن بعدم إقلاق القبائل المذكورة آنفاً . وقد أجاب إليوت على ذلك بأنه : « ممايدعو للسرور إعطاء مثل هذا الوعد إلا أنه مما يبطل قيمته أنه قد أعطى قبل ذلك أكثر من مرة دون أية نتيجة »[3] .

---

(١) P.P., F. 126, C.R.T.P., Enclosure 5 in No. 36, Schneider to Mr. Gonne, October 20, 1873.

(٢) H. Ingrams, The Yemen, p. 57.

(٣) P.P., F. 126, C.R.T.P., No. 41, Sir Elliot to Earl Granville, November 7, 1873.

وفى ١٦ نوفمبر وصل عزول أفندى باشا ومعه بعض المسئولين الأتراك إلى لحج ومعهم خطاب من الوالى يسأل فيه المقيم أن يساعده فى تحقيق السلام بين السلطان وأخيه عبد الله ، إلا أن المقيم أبلغ الباشا بأن الحكومة البريطانية تنتظر انسحاب القوات التركية من لحج والحوشبى تطبيقاً للتعليمات والتأكيدات التى أعطاها الباب العالى ، وأن السلطان لا يرغب فى تدخل الأتراك فى مسألة الاتفاق بينه وبين أخيه عبد الله ، وأنه من المطلوب خضوع الأخير بلا قيد ولا شرط للسلطان فضل . فأجاب عزول باشا بأن عبد الله رعية تركية وأنه لذلك جاءت قوات تركية لحمايته من السلطان . كما أشار إلى أنه لم تصله أية تعليمات بالنسبة للحوشبى وبقية الرؤساء الذين عقدت معهم الحكومة البريطانية معاهدات وارتباطات[1] .

وأرسل قائد القوات التركية فى تعز يطلب من سلطان لحج الإذن بنقل بعض القوات التركية من شكا إلى زائده حيث يوجد للسلطان قلعة وحامية صغيرة هناك ، وقد أشار المقيم على السلطان برفض السماح بذلك وأن يذكر فى إجابته إلى قائد القوات فى تعز بأنه يعلم أن الحكومة العثمانية قد أمرت بسحب القوات التركية من إقليم الحوشبى ، كما أشار المقيم أيضاً بعدم إرجاع الرهائن وأن يتحاشى السلطان أى صدام مع الفرقة التركية الرابضة فى أراضيه حرصاً على عدم تعقد المسألة .

ومن ناحية أخرى ، أرسل المقيم خطابين إلى كل من المتصرف فى تعز والقائد التركى المقيم فى منزل عبد الله أخ السلطان فى لحج حيث أبلغهما أن الإجراءات التى اتخذها كل منهما أخيراً تتعارض مع التعليمات والأوامر التى أصدرتها الحكومة العثمانية[2] .

---

(١) P.P., F. 126, C.R.T.P., Enclosure 1 in No. 42. Schneider to the Duke of Argyll, November 18, 1873.

(٢) P.P., F. 126, C.R.T.P., Enclosure 3 in No. 42. Schneider to Mr. Gonne, October 22, 1873.

وعندما تعقدت الأمور عند هذا الحد ، انتقلت المسألة إلى استامبول مرة أخرى ، واتصل السير إليوت بالصدر الأعظم ورشيد باشا وتحدث معهما خلال عدة مقابلات بالنسبة لمسألة استمرار احتلال القوات العثمانية لأراضى الحوشبى ، ومبيناً كيف أن حكومته تهتم بهذه المسألة اهتماماً حيوياً . وفى ١٤ نوفمبر أخبر رشيد باشا السير إليوت بأنه سيتم إرسال برقية فوراً إلى والى اليمن ، فتساءل إليوت عن التأكيدات التى يمكن إعطاؤها للحكومة البريطانية بأن هذه التعليمات سوف تنفذ وأنها ليست كسابقتها ، فقال رشيد باشا بأن مجلس الوزراء التركى قد اتخذ قراراً رسمياً بخصوص هذه المسألة وأنه لا يمكن تجاهل هذا القرار(١) .

وأرسل الصدر الأعظم بالفعل برقية إلى والى اليمن فى ١٥ نوفمبر ١٨٧٣ جاء فيها : « .. إننى علمت من آخر خطاب منك بأن لحج ليست لها صلة بإقليم الحوشبى ، وأنه نتيجة لطلب بعض شيوخ الأقاليم فإنك أرسلت بعض القوات إلى هناك ، وفى اعتقادى أنك أخطأت فى إرسال تلك القوات إلى هناك ونتيجة لذلك فإنى آمرك بسحب هذه القوات فوراً ، وكذلك آمرك بأن تسحب القوات من أى جزء من أراضى لحج وأن تكتب إلى عما فعلته تنفيذاً لهذه التعليمات(٢) .

ومن ناحية أخرى ، بدأ قلق الأتراك من وجود قوات بريطانية فى لحج ، حتى أن موسورس باشا السفير التركى فى لندن اتصل بأيرل جرانفيل وزير الخارجية البريطانية وسلمه خطاباً من رشيد باشا جاء فيه أن إرسال فرقة من خمسمائة جندى من عدن لمنع احتلال لحج بالقوات التركية يعد إجراء راجعاً إلى سوء الفهم الناتج عن موقف « شيخ لحج ، ومن المحتمل أن وجود بعض الجنود الأتراك فى أراضى لحج قد جذب أنظار السلطات البريطانية التى أثارتها التقارير المبالغ فيها »(٣) .

---

(١) P.P., F. 126, C.R.T.P., No. 45, Sir H. Elliot to Earl Granville, November 14, 1873.

(٢) P.P., F. 126, C.R.T.P., Enclosure in No. 48, The Grand Vizier to the Governor General of Yemen, November 15, 1873.

(٣) P.P., F. 126, C.R.T.P., No. 46, Raschid Pasha to Musurus Pasha, (Communicated to Earl Granville by Musurus Pasha, November 27, 1873).

كما تساءل السفير التركى عن الموقف إذا ما انسحبت القوات التركية من أراضى لحج والحوشبى فهل ستنسحب القوة البريطانية المرسلة من عدن هى الأخرى ؟ وقد أجاب إيرل جرانفيل على هذا السؤال الهام مذكراً موسوروس باشا بالوعود السابق إعطائها من الباب العالى والتى لم تنفذ ، وأضاف جرانفيل : « ... إلا أنه بعد أن تنته المسألة تماماً فإننى لا أتصور أن هناك أية فائدة تعود من استبقاء القوات البريطانية هناك »[١] .

ولإزالة الشكوك قام السير إليوت بالاتصال برشيد باشا وتساءل عما إذا كانت التعليمات الأخيرة سوف تطبق بالنسبة لكل القبائل التى عقدت الحكومة البريطانية معاهدات معها ، وكذلك هل يعد الباب العالى بعدم التدخل فى منطقة جنوبى الجزيرة العربية ، فأجاب رشيد باشا بأن هذه هى روح التعليمات[٢] .

وبما أن الدبلوماسية البريطانية قد انتصرت أخيراً ، فلم يكن يود الأتراك أن ينتهى بهم الأمر إلى صـــدام مكشوف مع البريطانيين ، ولعلهم خشوا مغبة وجود قوات بريطانية فى لحج ومواجهتها لقواتهم الصغيرة هناك ، ومن ثم انسحب الأتراك من أراضى لحج وشكا فى ٦ ديسمبر ١٨٧٣ ، وبذا خلت المنطقة الواقعة بين لحج وتعز من القوات التركية[٣] .

إلا أن الحكومة البريطانية كانت لا تزال غير واثقة من تأكيدات الباب العالى ، ومن ثم أرسل السير إليوت مذكرة إلى رشيد باشا أشار فيها إلى أن تعليمات الحكومة التركية بخصوص سحب القوات التركية من أراضى

---

(١) P.P., F. 126, C.R.T.P., No. 47, Earl Granville to Sir H. Elliot, November 27, 1873.

(٢) P.P., F. 126, C.R.T.P., No. 50, Sir H. Elliot to Earl Granville, November 21, 1873.

(٣) P.P., F. 126, C.R.T.P., No. 53, Earl Granville to Sir H Elliot, December 9, 1873.

الحوشبي لم تشمل بقية القبائل التي عقدت معها الحكومة البريطانية معاهدات وارتباطات . واسترسل إليوت في مذكرته إلى رشيد باشا « ... وعلى الرغم من أنكم حين وضحت لكم فحوى البرقية أكدتم أنه يفهم من التعليمات أنها تعني كل الرؤساء الذين بينهم وبين بريطانيا معاهدات فإنه من الضروري جداً تلافي أي سوء فهم في المستقبل مما يجعل من الأهمية بمكان إرسال تعليمات إضافية إلى الوالي حتى لا يحدث أي لبس في الموضوع »[١] .

وقد أجاب رشيد باشا بأن الباب العالي مخلص في عزمه على تنفيذ الحل الذي أعلنه بالنسبة للقبائل موضوع النزاع « وآمل أن تقوم حكومة جلالة الملكة من جانبها بسحب القوات التي أرسلت من عدن » .

إلا أن السير إليوت أجاب على ذلك بأنه ليست لديه تعليمات بالنسبة لهذه القوات « هذا وقد سبق أن حذرت حكومة جلالة الملكة بأنها ستتخذ الإجراءات التي تراها ضرورية لحماية الأقاليم المهددة »[٢] .

وبعد انسحاب القوات التركية أخيراً من لحج أرسل المقيم البريجادير جنرال شنيدر إلى عبد الله بن محسن أخ سلطان لحج — والذي كان قد ثار على على أخيه السلطان وانضم إلى الترك — طالباً مقابلته ، كما أبلغه أنه يعده بإعادته سالماً إلى بيته ، فأجاب عبد الله على ذلك بأنه تسره زيارة المقيم ليقدم له مظلمته . ووصل عبد الله بالفعل إلى المقيم في يوم ٦ ديسمبر بصحبة أخيه عبد الكريم وابنه فضل . وقد عرض عبد الله شكواه التي تلخصت في أنه الأخ الأكبر وأنه لم ينل حصة مناسبة في أراضي لحج وفي دخل الحكومة ، وطالب بأن يمارس

---

(١) P.P., F. 126, C.R.T.P., Enclosure in No. 56, Sir H. Elliot to Raschid Pasa, November 30, 1873.

(٢) P.P., F. 126, C.R.T.P., No. 56, Sir H. Elliot to Earl Granville, December 2. 1873.

سلطة مساوية لسلطة أخيه السلطان ، إلا أن المقيم السياسى وجه نظره بأنه يجب أن يكون هناك حاكم واحد للسلطنة وأن الشيوخ والسادة فى الإمارة قد انتخبوا السلطان لحكمهم ، وأن عبد الله وأخاه وابنه كانوا رعية لسلطان لحج ، وأنهم ارتكبوا جريمة كبيرة بالثورة ضد السلطان ومطالبتهم بتدخل الأتراك بدلا من طلب تدخل المقيم ، وأجاب عبد الله بأنه لم يتصل بالمقيم لأنه تلقى إهانة بالغة من المقيم السابق الذى رفض أن يمد يده لمصالحته ، فرد المقيم بأنه غير مسئول عن ذلك وأنه قد أرسل إليه يحذره من الاستمرار فى معارضة سلطان لحج ومن استمرار اتصاله بالأتراك وبعدو أخيه السلطان على بن مانى الحوشى ، فأجاب عبد الله بأنه كان فى حالة أوجبت عليه أن يتقبل أية معاونة ضد أخيه السلطان وطلب أن تصفح الحكومة عنه بالنسبة لهذا السلوك .

إلا أن المقيم أخبره بأن خضوعه للأتراك وطلبه قواتهم لمعاونته فى غزو أراضى لحج بعد أن سلم الرهائن على حسن سلوكه قد عقد الأمور تعقيداً كبيراً وسبب قلقاً شديداً للحكومة البريطانية ، وأن هذا السلوك لا يمكن تجاهله ، ونتيجة لذلك طلب المقيم من عبد الله وأخيه عبد الكريم وابنه فضل أن يقدموا خضوعهم بلاقيد ، ولا شرط كما طالب المقيم بأن يخلى عبد الله منزله المحصن فوراً كى تحتله القوات البريطانية .

وقد أصيب عبد الله بالدهشة لقسوة هذه الشروط ، إلا أن المقيم السياسى البريجادير جنرال شنيدر تمسك بأن لا يحيد عن هذه الشروط قيد أنملة ، كما هدد أيضاً بأنه فى حالة عدم التنفيذ الفورى فإن القوات البريطانية سوف تستولى على منزل عبد الله بالقوة ، إلا أن عبد الله اعترض بأنه وأخاه عبد الكريم وابنه فضل لا يمكنهم هجر عائلاتهم وأنهم يفضلون الموت تحت أنقاض منازلهم عن التسليم تحت هذه الشروط القاسية المهينة .

فأجاب المقيم بأن الحكومة البريطانية لن تحارب النساء والأطفال ، وأن

على عبد الله أن يطمئن على العائلات ، وأن واجب المحافظة عليهم سيكون منوطاً بفضل بن على ابن أخ السلطان وبإذن من السلطان .

وعلى أية حال ، فقد وافق عبد الله — مضطراً — بالأصالة عن نفسه وبالنيابة عن أخيه عبد الكريم وابنه فضل على تنفيذ المطالب المقدمة إليه بلا قيد أو شرط .

وتبعاً لذلك وبتعليمات من المقيم تقدمت قوة بريطانية لتنفيذ المطلوب بقيادة الليفتنانت كولونيل إدوارد Edwards ، وتقدمت القوة إلى القلاع المحيطة بالمنزل يصحبها الكابتن هنتر Hunter مساعد المقيم السياسى وعبد الله وعبد الكريم وفضل ، وأمر عبد الله حاميته بالانسحاب ، وتم التنفيذ فى شبه احتفال واستولت القوات على القلاع .

وأخلت العائلات المكان بالليل وبعد ذلك بقليل اقتاد الكابتن هنتر عبد الله وعبد الكريم وفضل إلى عدن وعليهم حرس من قوات عدن حيث انتظروا تعليمات الحكومة بالنسبة لهذا الموضوع .

وقام المقيم بتفتيش القلاع وتم فتح ثغرات فيها تمهيداً لتدمير المكان الذى كان الرمز المناوىء لسلطان لحج لمدة عشر سنوات ، والذى ساعد عبد الله وبعض أعضاء الأسرة المقيمين هناك فى الثورة ضد سلطان لحج .

ومن وجهة النظر البريطانية كانت هناك نتائج حسنة بالنسبة لإذعان عبد الله وعبد الكريم وفضل بن عبد الله ، فقد رأت القبائل تدخل وقوة الحكومة البريطانية التى بدون أدنى مجهود لم تنجح فقط فى إخلاء القوات التركية عن المراكز التى احتلتها مع إصابة مكانتها فى الصميم ، بل نجحت هذه الحكومة فى بضع ساعات فى تنفيذ العقاب الرادع بالرئيس الذى خلع رداء

الخضوع لحاكم المنطقة[١] الذى ارتبط بتقديم ولائه للحكومة البريطانية وبالمحافظة على مصالحها والذى يتقاضى راتباً منها .

وعلى أية حال ، فقد انتهت المناقشات الدبلوماسية بين الحكومتين البريطانية والتركية بأن استخلص السفير البريطانى فى الآستانة تأكيداً خاصاً من الحكومة التركية بأن التعليمات المرسلة للسلطات التركية فى اليمن تنص على عدم التدخل فى شئون الرؤساء الذين لهم علاقات مع بريطانيا ، وكان هذا هو الموقف العام فى المنطقة حتى نهاية سنة ١٨٧٣ .

وقد أوضحت الحكومة البريطانية مراراً وجهة نظرها بأنها لن تسمح بأى تدخل من جانب المسئولين الأتراك فى شئون الرؤساء العرب الذين يتقاضون مشاهرات من الحكومة البريطانية ، وكان الباب العالى يطالب بسيادته على كل الجزيرة العربية ، إلا أن الحكومة البريطانية أبدت رغبتها فى وجوب احترام استقلال الرؤساء العرب فى المناطق المجاورة لعدن ، وأنها لا تنظر بعين الارتياح إلى أية محاولة « للقضاء على استقلالهم » وهناك تسع قبائل عقدت بريطانيا معاهدات معها دون الرجوع السابق إلى الباب العالى للحصول على موافقته لعقد مثل هذه المعاهدات والارتباطات . كما أوضحت الحكومة البريطانية وجهة نظرها فى أن لها مطلق الحرية فى عقد أية معاهدات أخرى إذا ما رأت ضرورة لذلك وهذه القبائل التسع هى : العبدلى — الفضلى — العقربى — الحوشى — العلوى — الأميرى — الصبيحى — اليافعى — العوالق ، ويجب أن نوضح أنه حتى ذلك الوقت لم تكن هناك معاهدة منفصلة مع أمير دثينة ، إلا أن الأميرى كانت قد ارتبطت ضمن اتفاق ارتبط به سلطان لحج بعد ستة شهور من الاستيلاء البريطانى على عدن ، حيث تعهدت الحكومة البريطانية بدفع الراتب الذى كان يدفعه سلطان لحج حتى ذلك الحين للفضلى واليافعى

(١) P.P., F. 126, C.R.T.P., Enclosure 2 in No. 61, Schneider to Mr. Gonne, December 7, 1873.

والحوشبي والأميري ونتيجة لذلك كان أمير دثينة يتناول راتباً من الحكومة البريطانية منذ البداية وهذه النقطة لها أهميتها .

وقد أرسلت الحكومة العثمانية تعليماتها إلى والى اليمن تأمره بعدم التدخل في شئون القبائل المستقلة الواقعة في الجنوب ، وتحمله مسئولية أية إجراءات عدوانية ضدها . وقد استنكر الولاة الأتراك صدور مثل هذه التعليمات وأبدوا نوعاً من المعارضة للسلطة المركزية ، وإن لم يكن هناك ما يمنع من أن تكون هناك تعليمات سرية من جانب الباب العالى لهم بعدم التقيد بالتعليمات الرسمية السابقة وأن الأمر لا يعدو أن يكون تمثيلية حتى يمكن للحكومة التركية أن تجد ما ترد به على مطالب الحكومة البريطانية التى لم يكن الباب العالى يود السير فى طريق معارضتها إلى حد الصدام المباشر معها . وعلى أية حال فبعد احتجاجات عديدة وبعد إرسال فرقة بريطانية إلى لحج انسحبت القوات والموظفون الأتراك من أراضى قبائل العبدلى والحوشبي كما رأينا .

وفى نفس الوقت استخلص السفير البريطانى فى الآستانة تأكيداً خاصاً من الحكومة التركية بأن التعليمات المرسلة للسلطات فى اليمن تنص على عدم التدخل فى أراضى كل الرؤساء الذين لهم علاقات مع بريطانيا .

إلا أن الأتراك بعد انسحابهم من أراضى العبدلى والحوشبي لم ينسحبوا من إمارة دثينة ، وهذه الإمارة تقع فى أراضى الأميرى ، وشمالى أراضى الحوشبي وتحتل قبيلة العلوى الشريط الضيق بينهما . وكان من الطبيعى أن يستولى الأتراك على هذه الإمارة عند تقدمهم إلى أراضى الحوشبي وإلى لحج وكذلك فإنه من وجهة النظر البريطانية يجب أن يتبع انسحابهم من أراضى الحوشبي والعبدلى انسحابهم أيضاً من أراضى الأميرى[1] .

---

(١) I.O.n., Aden Delimitation. The History of the Question, and the present situation as regards the territories of the Amir of Dthali. P.J. Maitland, Brigadier General Resident of Aden, India Office, July 28, 1902, pp. 1-2.

ونتوقف قليلا عند إمارة دثينة هذه المتنازع على أراضيها لنلقى بعض الضوء على أحوالها ، فمنذ عام ١٨٧٢ اختير الأمير على بن مقبل أميراً لها بعد وفاة عمه ، وقد اعترفت الحكومة الهندية بهذا الاختيار ، واستمر الراتب الشهرى من خمسين ريال لعلى بن مقبل فى مقابل تعهده بالمحافظة على سلامة وأمن الطرق التجارية الواقعة فى أراضيه ، وقد حدث هذا الاعتراف بعلى بن مقبل كأمير لدثينة قبل أن ينزل الأتراك إلى الحديدة فى حملتهم لاستعادة اليمن[1] .

واضطر على بن مقبل إلى تقديم خضوعه الأسمى للباب العالى بالرغم من تأكيد الكابتن هنتر بأنه فى نفس الوقت أبدى رغبته للاقامة فى عدن فى التمسك بارتباطه مع البريطانيين . وفى مايو ١٨٧٣ زار على مقبل عدن لشرح الموقف حيث أبلغ أن هناك تفاهما وديا بين الحكومتين البريطانية والتركية ، كما أبلغه المقيم بالنصيحة المعتادة وهى الابتعاد عن أى عمل من شأنه إغضاب الأتراك[2] .

ولما رفض على بن مقبل تقديم خضوعه التام للأتراك سنة ١٨٧٣ قبضوا عليه وتم نقله إلى تعز حيث لاقى كل قسوة وإهانة وعين الأتراك بدلا منه عمه محمد مسعد مديراً لدثينة ، وبعد ذلك بوقت قصير هرب على بن مقبل من تعز واستقر فى خرافة بين التلال وعلى الطريق إلى عدن وكان من الصعب الوصول إليه هناك ، وقام على بجمع الضرائب من القوافل كالمعتاد .

وقد أبلغ الوالى المقيم السياسى فى عدن بأن دثينة والقرى المحيطة بها هى جزء من ولاية قعطبة التركية ، وأن على مقبل قد انتخب فقط أميراً لخرافة والقرى المحيطة بها ، إلا أنه من الوجهة الفعلية لم يكن هناك شك فى أن على مقبل كان

---

(١) I.O.L., B. 13, Confidential. Zhali-Turkish Aggression, J.W. Schneider Political Resident at Aden, July 27, 1876.

(٢) I.O.L., Aden Delimitation, p. 2.

قد انتخب أميراً لدثينة قبل ظهور القوات التركية فى قمطبة سنة ١٨٧٣[1] .

وقد اتصل على مقبل بالمقيم السياسى فى عدن طالباً معاونته ، ونتيجة لذلك أصدر لورد دربى Derby تعليماته إلى السفير البريطانى فى الآستانة كى يتصل بالباب العالى حتى يتخذ الإجراءات اللازمة بالنسبة للسلطات التركية فى اليمن حتى تكف « عن التدخل فى شئون قبيلة الأميرى التى هى من بين القبائل التى تعهدت الحكومة التركية بعدم التدخل فى شئونها . . وأنه إذا لم تنسحب القوات التركية فوراً فإن الأزمة التى ثارت بالنسبة للحج قد تتكرر مرة أخرى، مما يؤدى إلى خطر الصدام المساح الذى تلافاه البلدان فى العام السابق بجهد كبير » .

ونتيجة لهذا الاتجاه العنيف الذى اتخذته الحكومة البريطانية أذعن الباب العالى لدرجة أنه أرسل أمراً إلى صنعاء بسحب القوات التركية من دثينة .

وفى غضون ذلك الوقت قتل محمد مسعد — مدير دثينة المعين من قبل الأتراك — أثناء محاولاته جمع الضرائب فى أحد أقاليم الأميرى . وحاول المتصرف فى تعز — قبل انسحاب القوات التركية من دثينة — أن يقنع على ابن مقبل بالاعتراف بحقوق السلطان فى السيادة على بلاده كشرط أساسى للسماح له باستعادة كرسى الإمارة ، وعندما رفض على ذلك أقنعت السلطات التركية بعض شيوخ الإمارة بتوقيع وثيقة بأنه ليس لعلى بن مقبل الحق فى حكم الإقليم وأنهم انتخبوا عبد الله بن محمد مسعد لرئاستهم ،ومن ثم طالب على مقبل بالمساعدة البريطانية كى يستعيد سلطته فى الأميرى . وقد سجل المقيم السياسى فى عدن الجنرال شنيدر فى سبتمبر ١٨٧٤ بأن المتصرف فى تعز كتب إلى على بن مقبل يعينه مديراً ويأمره بأن يعتبر نفسه تابعاً لقائمقام قمطبه . وقد لفت نظر الحكومة التركية إلى ذلك وأن هذا العمل يعد مخالفاً لتعهداتها السابقة إلا أنها أجابت إجابات مراوغة

(١) I.O.L., B. 13, Confidential.

وفى يونيو ١٨٧٥ أرسل السفير البريطانى فى الآستانة مذكرة إلى الباب العالى أشار فيها إلى استمرار أحمد أيوب باشا الوالى التركى لليمن فى عدم إطاعة تعليمات الحكومة التركية مما أدى إلى عدم تنفيذ الوعود التى تكفلت بها تلك الحكومة، وطالب بإرسال تعليمات سريعة لسحب أية قوات تركية قد تكون فى أراضى القبائل التسع المشار إليها خصوصاً من دثينة . وقد أجابت الحكومة التركية على ذلك بأنها قد أمرت بالفعل بسحب قواتها من أراضى تلك القبائل[1] .

ونتيجة لضغط الحكومة البريطانية على الباب العالى انسحبت القوات التركية النظامية من دثينة وبقيت هناك بعض القوات غير النظامية وبعض الموظفين الأتراك لشد أزر المدير المعين من قبلهم وأصبحت المسألة معقدة للأسباب الآتية :

أولا : طالب الحاكم العام لليمن بدثينة والقرى التابعة لها باعتبارها جزءاً من ولاية قعطبة التركية ، لأنها قد جمعت منها الضرائب بالفعل وسلمت للمسئولين الأتراك .

ثانياً : مارس الأتراك حقوق السيادة على دثينة أكثر من ثلاثة أعوام على الرغم من الاحتجاجات المستمرة التى قدمتها وزارة الخارجية البريطانية بالنسبة لهذا الموضوع .

ثالثاً : أن شيوخ دثينة والشيوخ الآخرين فى القرى المحيطة بها — تحت التهديد أو الترغيب — انتخبوا رئيساً عبر على مقبل للامارة إلا أنهم فى نفس الوقت أكدوا لعلى بأنهم مستعدون لتجديد خضوعهم له إذا سنحت لهم الفرصة .

وقد صور المقيم فى عدن مخاوفه من استمرار التدخل العثمانى فى دثينة فقال

(١) I.O.L., Aden Delimitation, pp. 2-3.

أنه : « ليس هناك ظل من الشك فى أن على مقبل قد أبعد عن السلطة لأنه رفض الاعتراف بسيادة الباب العالى ، فهو يتناول راتباً من الحكومة وقد قلت له أن يقول ذلك إذا ما ضغط عليه العثمانيون ، وقد قاسى على مقبل من اعتماده على الحكومة البريطانية بدلا من خضوعه للأتراك ولو اختفى على من قرية خرافة فمن المحتمل آن يحل محله عميل للعثمانيين مما يؤدى إلى انتشار النفوذ التركى فى الإقليم التالى أى فى أراضى العلوى ثم أراضى الصبيحى وسلطنة الحواشب ، ومن ثم تضطرب أحوال سلطان الفضلى وسلطان لحج . وأؤكد أنه فى حالة انسحاب الأتراك فسوف ينتخب على بن مقبل أميراً لدثينه ، إلا أن العثمانيين لن يسحبوا قواتهم من هناك إلا تحت ضغط كبير من حكومة جلالة الملكة »[1] .

ونتيجة لمذكرة المقيم السابقة أرسل السير إليوت مذكرة شديدة اللهجة فى ١٢ سبتمبر ١٨٧٦ إلى وزير الخارجية التركى أشار فيها إلى أن تأكيدات حكومة الإمبراطورية — العثمانية — لم تنفذ وأن هناك محاولات لضم جزء من أراضى الأميرى إلى الممتلكات العثمانية ، وأن الحكومة البريطانية لا يمكنها الاستمرار إلى أجل غير محدود تجدد الاحتجاجات التى لا يلتفت إليها ، وأن حكومته كانت تتوقع إرسال تعليمات محددة بسحب كل المسئولين العثمانيين وكذلك القوات العثمانية النظامية وغير النظامية وكذلك أن يمتنع المسئولون العثمانيون من التدخل فى أراضى الأميرى وخصوصاً الامتناع عن وضع شروط لعودة الأمير على مقبل إلى السلطة .

وفى غضون ذلك الوقت كان للاحتجاجات البريطانية بعض الأثر فانسحب العثمانيون من بعض مناطق دثينة إلا أنهم لم ينسحبوا من كل الإقليم . كما صدر تصريح مشترك من والى اليمن وقائد الجيش العثمانى فى اليمن ، وقد نص هذا التصريح

---

(١) I.O.L., B. 13, Confidential.

على عودة مشيخة دثينة إلى الأمير على مقبل ، وكذلك على أمر للشعب فى المشيخة بإطاعته ، وهكذا تم تنفيذ مطالب الحكومة البريطانية بالنسبة لعلى مقبل . إلا أن هذا التصريح من ناحية أخرى كان يحمل فى طياته نوعاً من السيادة العثمانية على إمارة يتناول رئيسها راتباً من الحكومة البريطانية إلا أنه كان من المعتقد أن هذا قد تم على أيدى المسئولين المحليين الأتراك لتغطية انسحابهم من الإمارة .

ومن وجهة النظر البريطانية فإن أمير دثينة كان يتناول راتباً من الحكومة البريطانية منذ الاستيلاء على عدن وبذلك اعتبرت إمارته داخلة فى منطقة النفوذ البريطانية مثل أراضى قبائل العبدلى والفضلى والحوشبى الملاصقة لهذه الإمارة . والنقطة الثانية أن الحكومة البريطانية دحضت مراراً أية أحقية للعثمانيين فى التدخل بأية طريقة من الطرق فى البلاد التابعة للأميرى ، وأن الحكومة العثمانية قد وافقت رسمياً على المطلب البريطانى بعدم القيام بالتدخل فى ذلك الإقليم . والنقطة الثالثة أن المسئولين الأتراك فى اليمن — رغم التأكيدات العديدة من الباب العالى — لا يطيعون الأوامر المعطاة لهم ، فقد قاموا بحبس أحد الحكام الذين يتناولون راتباً من الحكومة البريطانية ، كما أنهم عاونوا رئيساً منافساً ، وعندما اضطروا للكف عن هذا السبيل أعطوا لأنفسهم الحق فى تعيين الأمير الشرعى فى منصب الرئاسة وكأنه رعية عثمانية ، وهم لم يكفوا عن التدخل فى أراضى الأميرى بعد إعادة على مقبل إلى منصبه ، فهو قد اشتكى مراراً إلى المقيم السياسى فى عدن من الاعتداءات والمؤامرات التى حاكها العثمانيون ضده[١] .

---

(١) I.O.L., Aden Delimitation, pp. 3-4.

وهكذا تعارضت وجهات النظر البريطانية والعثمانية إذ كان من رأى العثمانيين أن إمارة دثينة جزء من ولاية قعطبة التركية بينما اعتبرها الإنجليز جزءاً من أراضى الأميرى إحدى النواحى التسع المتعاقدة مع الحكومة البريطانية . ومن هذه النقطة بزغت مسألة تعيين خط للحدود بين منطقتى النفوذ العثمانية والبريطانية فى جنوبى اليمن والتى سيوضحها الفصل التالى .

* * *

الفصل الثامن
النزاع على تعيين الحدود في جنوب اليمن



عندما فتح الأتراك العثمانيون بلاد اليمن فى مطلع القرن السادس عشر كانت حدودها تمتد من جنوب نجد والحجاز فى الشمال إلى خليج عدن فى الجنوب ، ومن حدود عمان والربع الخالى شرقاً إلى البحر الأحمر ومضيق باب المندب غرباً[1] . إلا أنه بعد الفتح العثمانى الثانى سنة ١٨٧٢ تغيرت حدود ولاية اليمن وأصبح يحدها من الجنوب القبائل التسع الموالية للنفوذ البريطانى[2].

وكان الباب العالى يطالب بسيادته على كل الجزيرة العربية إلا أن الحكومة البريطانية أبدت وجهة نظرها مراراً فى وجوب احترام « استقلال الرؤساء العرب » فى المناطق المجاورة لعدن .

مسألة خط البرق التركى بين تعز وعدن :

وتجدر الإشارة إلى مسألة خط البرق التركى بين تعز وعدن ، تلك المسألة التى كان من نتائجها بزوغ مسألة الحدود بين منطقتى النفوذ العثمانية والبريطانية فى جنوب اليمن ، فبجانب مسألة الخلاف حول وضع إمارة دثينة كانت مسألة خط البرق من المسائل التى أوجبت - من وجهة النظر البريطانية — ضرورة تعيين الحدود بين منطقتهم والمنطقة العثمانية .

وقد بدأت هذه المسألة فى عام ١٨٧٥ ببرقية أرسلها وزير الخارجية التركى إلى السفير التركى فى لندن أوضح فيها الوزير « ... أنه من المرغوب فيه إقامة خط للبرق بين تعز وعدن ، ويمر بالضرورة بلحج والمناطق الأخرى ، إلا أنه من المتوقع أن تقوم القبائل الموالية لإنجلترا بوضع العراقيل فى سبيل تحقيق هذا المشروع مما يؤدى بالسلطات التركية إلى استخدام القوة ضد هذه القبائل ولتلافى سوء الفهم فإنه يجب إحاطة رئيس الوزراء البريطانى بالموضوع كله » .

(١) أبو محمد الحسن بن أحمد الهمدانى ، صفة جزيرة العرب ص ٥١ .

(٢) Bury G. Wyman, op. cit., p. 20.

وعندما طلبت الحكومة البريطانية آراء المقيم السياسى فى عدن بالنسبة لذلك المشروع أجاب الجنرال شنيدر Schneider فى ١٠ مارس سنة ١٨٧٥ بأنه « يبدو لأول وهلة أن الشيوخ الذين سيمر خط البرق بأراضيهم سوف يطلبون راتباً سنوياً مقابل موافقتهم على ذلك » . واسترسل المقيم فى تعليقه على هذا المشروع ، فتساءل عن كيفية التصرف عند حدوث أى تدمير للممتلكات التركية أو إهانات للرعايا الأتراك ،فهل سيترك أمر معاقبة المتسبب للأتراك أم للبريطانيين فى حالة عدم تقديم الشيوخ للترضية الكافية ، وأكد المقيم بأن هذا الأمر سوف يحدث اضطراباً ليس من السهل تهدئته ، كما أنه فى نفس الوقت سوف يفتح باباً للمناقشة فى مسألة حقوق الباب العالى العثمانى فى المناطق المجاورة لعدن ، أن إقامة هذا المشروع سوف تتطلب إيجاد عدد من المسئولين الأتراك والشرطة التركية على طول هذا الخط ، وأنه إذا ما حدث ذلك فإن وجودهم سوف يعتبر نوعاً من الاعتراف بسيادة السلطان على القبائل التى عقدت معها الحكومة البريطانية معاهدات وارتباطات . وعبر المقيم عن اعتقاده بأن اقتراح الحكومة التركية يعد أمراً مزعجاً لسلطان لحج وأنه سوف يعترض عليه .

وقد بنى لورد سولسبورى رأيه بالنسبة لهذا المشروع على آراء الجنرال شنيدر السابقة فرأى أنه بالنسبة لمشروع خط البرق فإنه يعتقد بأن التعقيدات التى يحتمل أن تنتج عن إقامته تجعل من المرغوب فيه أن يقوم السير إليوت السفير البريطانى فى الآستانة بعدم تشجيع هذا المشروع بكافة السلطات المخولة له « .. إلا أن سولسبورى لا يمانع فى إقامة هذا الخط بشرط أن يتم ذلك على يد شركة بريطانية وبمعونة الحكومة العثمانية » . أى أن يسمح للموظفين والعمال الأتراك بالعمل سواء فى إقامة الخط أو حمايته وأن يدفع تعويض صغير للقبائل التى سيمر الخط فى أراضيها فى سبيل حمايته على أن يوزع هذه المبالغ المقيم السياسى فى عدن سنوياً ثم يستعيدها مرة أخرى من الحكومة التركية .

فإذا ما تمت الموافقة على ذلك فإنه من الضرورى عقد اتفاق رسمى يعترف فيه الباب العالى بحقوق الحكومة البريطانية بالنسبة للقبائل موضع النزاع .

وتطورت الأمور بسرعة فوصل رجل يونانى يدعى كوستارى Costari إلى عدن وتبين أن الباب العالى قد أرسله كوكيل لمشروع خط البرق فى عدن ، وقد أبلغ هذا الوكيل الكابتن هنتر مساعد المقيم بأنه من المرغوب فيه إقامة خط برق فرعى بين تعز وعدن وأنه أمر بأن يبلغ مدير شركة البرق الشرقية بأن القوات التركية سوف تتخذ مواقعها على طول هذا الخط لحمايته . ولما وصلت هذه الأنباء إلى لورد سولسبورى أصر على رأيه فى أن إقامة هذا الخط يجب أن تتم على يد شركة بريطانية وبالشروط التى سبق أن قدمها ، كما أصدر تعليماته إلى السفير البريطانى فى الآستانة كى يبحث تطورات هذا المشروع .

وقد قام سير إليوت بالاتصال بثابت باشا وزير الخارجية التركى وأبلغه وجهة النظر البريطانية بالنسبة لإقامة هذا الخط كما حصل سير إليوت على تأكيدات من مدير إدارة البرق التركى بأن إقامة هذا الخط لا يمكن أن تتم فى ذلك الوقت .

وتبعاً لذلك اقترح لورد سولسبورى أن يقوم السفير البريطانى فى الآستانة بتقصى حقائق الموضوع جيداً وأن تبلغ له التعليمات بأن يؤكد بطريقة ودية مشاعر الحكومة البريطانية بالنسبة لهذا المشروع ، فإذا ظهر أن هناك اتجاهاً فعلياً لتنفيذ إقامة خط برق بين تعز وعدن فعليه الاعتراض إلا إذا تمت الموافقة على أن تقوم بالعمل شركة بريطانية على أن يمول الباب العالى المشروع . كما أن على السير إليوت أن يشير إلى أن الاعتراض لا يشمل فرع خط البرق البحرى بين مخا وعدن والذى تريد السلطات التركية إقامته ، وقد نقلت وجهات النظر هذه إلى الباب العالى فى ٢٣ مارس سنة ١٨٧٨ ومن ثم أهمل الموضوع كلية[1] .

---

(١) I.O.L., B. 98, Confidential Memorandum on the Proposed Turkish Telegraph line from Taiz to Aden, April 12, 1882.

عملية تعيين الحدود :

ونتيجة لكل تلك الأحداث ، لمحاولة الحكومة العثمانية استغلال مسألة خط البرق هذه للتدخل فى المناطق الجنوبية التى ارتبط حكامها بمعاهدات مع الحكومة البريطانية ونتيجة للخلاف على وضع إمارة دثينة وهل هى واقعة داخل منطقة النفوذ التركية أم البريطانية ، وفى محاولة لإجلاء ذلك الغموض وللقضاء على المنازعات المستمرة ، صدرت التعليمات إلى المقيم السياسى فى عدن فى مارس ١٨٧٧ بأن يسعى لتنظيم تسوية مع والى اليمن لتنظيم الحدود بين الممتلكات العثمانية والقبائل التسع المتعاقدة مع الحكومة البريطانية . إلا أن الأمر ظل معلقاً حتى عام ١٨٨٠ حينما أرسل الكولونيل هنتر ومعه فرقة من قوات عدن تحت قيادة الليفتنانت كولونيل ستيفنس Stevens بغرض تحديد الحدود الفعلية لأراضى الأميرى[١] والتى تقع فيها إمارة دثينة .

تقرير هنتر :

فى ٢٤ فبراير ١٨٨٠ وضع هنتر تقريراً عن المشكلة جاء فيه أنه عندما استعاد على بن مقبل ممتلكاته فى النهاية تبين له أنه قد فقد خمس قرى نتيجة خضوع رؤسائها سواء طواعية أم بالقوة للحكومة العثمانية[٢] .

كما أشار هنتر فى تقريره أيضاً إلى أن بلاد الأميرى تمتد شرقاً حتى قرية خريبة وجبل حرير ، بينما يحدها فى الغرب جبل جحاف ، أما الحد الشمالى فيمكن القول بأنه الخط الذى يضم قرى السراف والشاعرى وهى فى أيدى الأتراك العثمانيين « وخلف هاتين القريتين تقع بعض القرى التابعة للأمير — على ابن مقبل — والبعض الآخر يطالب بها الأمير » . وقد أوضح هنتر فى

---

(١) I.O.L., Aden Delimitation, pp. 3-4.

(٢) I.O.L., B. 136, Confidential. Note by Sir William Lee-Warner on the Aden Demarcation, June 18, 1902.

خريطته(*) بالنقط الخط المار بين السرافى والشاعرى ، وأظهر كذلك خطاً أبعد قليلا إلى الشمال أسماه « خط الحدود القديم الملاصق للأميرى » . وقد علق ميتلاند Maitland المقيم السياسى فى عدن على ذلك بأن كلاً من التقرير والخريطة يشوبهما بعض الغموض ، وأضاف المقيم إلى ذلك قوله « . . . وإننى أعتقد أن هنتر قد اعتبر أن الخط من السرافى إلى الشاعرى خط تقريبى يوضح الأراضى التى فى حوزة الأمير بالفعل على الرغم من أن قرى الشاعرى الحقيقية تقع وراء هذا الخط » .

ويبدو أن النفوذ التركى كان إذ ذاك متغلغلا فى بلاد الأميرى إذ أن الأمير على مقبل — الذى تبنى الإنجليز رعاية مصالحه — لم يكن قوياً أو محبوباً من المشايخ ، ولذلك فإن بعض الرؤساء فى إمارة دثينة قد عاونوا ابن عمه ومنافسه على السلطة عبد الله بن محمد مسعد . ونتيجة لذلك ، سجل المقيم السياسى بأن الأحوال فى هذه الإمارة غير مستقرة وأنه ليس من المتوقع أن تستقر تحت هذه الظروف بدون وجود ممثل بريطانى فى المنطقة ومعه قوة بريطانية مسلحة .

وبينما أوضح تقرير هنتر بصفة عامة ما كان يمتلكه على بن مقبل بالفعل على الهضبة وقت زيارته فإنه لم يشر سوى إلى « خط حدود الأميرى القديم » على الخريطة . ويمكن القول بصفة عامة أن هنتر قد جعل سلسلة جبل جحاف هى الحد الغربى لأراضى الأميرى ولذا فهو على وجه الخصوص ضم القرى الواقعة شرق السلسلة الجبلية ، أما بالنسبة للاقليم غربى السلسلة فإن الشيوخ التابعين لإمارة دثينة لم يكن يعرف عنهم حينذاك سوى النذر اليسير .

وقد علق الجنرال لوك Loch على تقرير الكولونيل هنتر بأنه نتيجة لفشل المحاولات للوصول إلى تسوية مع الأتراك بالنسبة لحدود الأميرى « فإنه يجب مواجهة حقيقة استمرار العدوان التركى » ، ومن ثم اقترحت الحكومة البريطانية

(*) لم ترفق الخريطة مع المذكرة .

تشكيل لجنة لتحديد حدود إقليم دثينة على أن تضم هذه اللجنة ضابطاً بريطانياً بالاشتراك مع السلطات التركية ، إلا أن الحكومة العثمانية لم توافق على ذلك ، وعلاوة على ذلك فإن هذه الحكومة نادت بالمطلب القديم للسلطان العثمانى أى بحقه فى السيادة على كل الجزيرة العربية ، وكذلك احتجت الحكومة العثمانية على شراء الحكومة البريطانية لأراض معينة قرب عدن من سلطان لحج . وقد أجاب لورد جرانفيل على ذلك برسالة بتاريخ ١٠ يناير ١٨٨٣ أعرب فيها عن دهشة الحكومة البريطانية لتجدد الادعاءات التى سبق التصريح بعدم قبولها وقرر « . أن حكومة جلالة الملكة ليس لديها أية رغبة فى الانسحاب من نقطة تتمسك بها بإصرار » وكذلك فإنها لا تعترف بأحقية الباب العالى فى إثارة المشكلات مثل تدخله فى شئون حكام لحج ودثينة وأضاف لورد جرانفيل « أن تحديد الحدود يعد أمراً لازماً لمنع استمرار المناقشات بين الحكومتين »[(١)].

وقد عبر الماجور هنتر F.M. Hunter مساعد المقيم السياسى فى عدن عن مخاوفه بالنسبة للتدخل التركى فى المنطقة واقترح — كما بينا فى الفصل الخامس — عقد معاهدات الحماية مع القبائل المختلفة المجاورة لعدن وكذلك اقترح هنتر معاونة أمير دثينة على مقبل ومنحه معاشاً شهرياً[(٢)] . إلا أن المقيم فى عدن الليفتننانت جنرال شنيدر كانت له وجهات نظر مخالفة لمقترحات هنتر ، فعلى مقبل أصبح غير قادر على السيطرة على ما كان يسمى بأراضى الأميرى ، فقد انضمت بعض القبائل إلى جانب الأتراك بينما استقل البعض الآخر ، وقد قامت الإقامة المدنية بالفعل بتقديم المعاونة الأدبية والمادية لعلى مقبل ، إلا أنه استمر رغم ذلك غير قادر على استعادة ما يطالب به ، واسترسل شنيدر « . . . وأنا أعلم أن الحكومة البريطانية غير مستعدة لمعاونة رئيس

---

(١) I.O.L., Aden Delimitation, pp. 4-5.

(٢) I.O.L., B. 30, Confidential. Memorandum regarding the Relations with the Tribes in the vicinity of Aden, especially to in reference to the Amir of Zhali, by Major F.M. Hunter, C.S.I. Assistant Political Resident at Aden, September 28, 1885.

ضعيف بقوة خارجية ضد رغبة قبيلته ، ويبدو لى أن الوقت قد حان لإبلاغ على مقبل بأنه تحت الظروف القائمة فإن الحكومة البريطانية لا ترغب فى معاونته أكثر من ذلك » كما أبدى شنيدر وجهة نظره فى أنه يجب تلافى أى صدام مع الأتراك دفاعاً عن مصالح على مقبل(١) .

وقد وافقت حكومة الهند على المقترحات السابقة مبينة وجهة نظرها فى أن فرض الحماية على القبائل العربية من الشيخ سعيد حتى حدود عمان سوف يمنع أى تدخل أجنبى فى عدن أو بين عدن ومسقط وأنه بهذه الطريقة سوف يضطر العثمانيون إلى الموافقة على تحديد خط الحدود بين منطقتى النفوذ البريطانية والعثمانية فى المنطقة(٢) .

ولما أعارت الحكومة العثمانية المطالب البريطانى بخصوص وضع خط الحدود آذاناً صماء اقترح لود دافرين Dufferin فى أغسطس ١٨٨٦ أنه « . . إذا لم يوافق الأتراك على تحديد الحدود فإنه يمكن تحديدها دون موافقتهم وإجبارهم على احترامها » أما بالنسبة للأميرى « . . فإنه يمكن إعطاء الأتراك بعض الامتيازات إذا كان يجعلهم ذلك يوافقون على الدخول فى اتفاق » لتحديد خط الحدود ، وأضاف دافرين أنه عند التعامل مع القبائل الأخرى فإنه من الضرورى « تجنب وضع أى مناطق تابعة للأتراك داخل حدودنا » .

وهكذا — وكما أوضح فى الفصل الخامس من الكتاب تم عقد معاهدات الحماية مع القبائل المجاورة لعدن وعلى ساحل حضرموت ، أما بالنسبة للأميرى فقد أرجىء الأمر لحين القيام بدراسة أعمق عن أحوالها ، ورأى الجنرال هوج Hogg فى ٧ أكتوبر ١٨٨٩ « أنه من غير المستحسن فى الوقت الحالى عقد معاهدة

---

(١) I.O.L., B. 30, Memorandum by Lieutenant General J.W. Schneider, C.B., October 1, 1885.

(٢) I.O.L., B. 41, Secret Dep. British Protectorate over the Arabian Coast from Shaikh Said to Oman (Muscat), E.N., November 1, 1887.

للحماية معها لأن عقد مثل هـــذه المعاهدة سوف يؤدى إلى تعقيدات لا داعى لها »[1] .

وهذا يوضح مرة أخرى مدى تغلغل النفوذ التركى فى أراضى هذه القبيلة حتى أن البريطانيين أحجموا عن عقد معاهدة للحماية معها خوفاً من الدخول فى صراع مكشوف مع العثمانيين الذين يسيطرون على المرتفعات الواقعة فى أراضى هذه القبيلة ، ونتيجة لذلك نشط البريطانيون لإنهاء عملية تخطيط الحدود .

بعثة الكابتن وهب

صدرت التعليمات إلى الكابتن وهب R.A. Wahab للقيام على رأس بعثة لمسح الأقاليم التى تحتلها قبائل لها علاقات مع الإقامة فى عدن ، ولم يأت فى التعليمات أى ذكر عن مسألة الحدود وإن كان من المعلوم أن هذه البعثة كلفت بدراسة ومسح الخطوط التى تمثل الحدود الفعلية . كما صدرت التعليمات لوهب أيضاً بعدم الدخول فى أراض تركية . ومن الواضح أن مثل هذه التعليمات لا تسهل دراسة إقليم مثل دثينة حيث كان الأتراك لا يزالون متمسكين ببعض القرى الواقعة داخل حدود أراضى الأميرى ، وأن أية خريطة فى مثل هذه الظروف من الصعب اعتبارها نافعة للأغراض السياسية[2] . وفى الواقع كان من الصعوبة بمكان أن تقوم بعثة الكابتن وهب بتحديد الخط الفعلى للحدود ، ولا نقصد هنا حدود إمارة دثينة بل الحدود بين منطقتى النفوذ البريطانية والعثمانية . وقد كانت هذه الإمارة هى المنطقة التى تداخلت فيها حدود منطقتى النفوذ ، فأمير دثينة على بن مقبل موال للانجليز ، إلا أن الأتراك يحتلون عدة قرى تابعة للامارة وهكذا كان من الصعب وضع خط فعلى للحدود خصوصاً وأن الكثير من القرى والقبائل فى المنطقة كانت موالية للاتراك .

(١) I.O.L., B. 136, Confidential. Note by Sir William Lee-Warner on the Aden Demarcation, June 18, 1902.

(٢) I.O.L., Aden Delimitation, p. 6.

وعلى أية حال فقد وصف الكابتن وهب أراضى الأميرى بأنها « تحدها فى الشمال والغرب — العربية التركية — أما من ناحية الشرق فحدودها غير محددة إلى حد ما » وذكر وهب أيضاً أن قعطبة هى نقطة الحدود التركية وأن دثينة تبعد عن عدن بسبعة وثمانين ميلا[1] .

وقد نشر تقرير الكابتن وهب فى عام ١٨٩٣ إلا أنه لم يبين امتداد خط الحدود على الخريطة(*) التى أرفقها بالتقرير ، إلا أن هذا التقرير احتوى من ناحية أخرى على قائمة بالقرى التركية والأميرية والحوشبية والتى لو وضعت فى أماكنها على الخريطة فإنها توضح إلى حد ما الخط الذى اقترحه وهب لمسافة كبيرة على طول حدود القبائل .

وهناك كذلك خط يوضح الموقف الفعلى ، حيث رسم وهب خط الحدود بنفسه إلا أن هذا الخط لا يتفق مع الخريطة المطبوعة والتقرير وهذا الخط يسير أعلى سلسلة جبل مارس غرباً إلى حيث تقع قرية أكمة الشوب ثم إلى الاتجاه الجنوبى بصفة عامة تاركاً مينادى والعرب وجالاس وجايلة للأتراك .

ويستمر الخط جنوباً ويمر قرب دثينة ثم يتجه إلى الأراضى المنخفضة واصماً عدداً كبيراً من التلال والأودية المأهولة فى جانب الأتراك قبل أن يلتف فى الاتجاه الغربى إلى تيبان . وهذا الخط الذى رسمه وهب يعطى للأتراك أراض أكثر مما كانوا يمتلكون فعلا سنة ١٨٨٠ . وتجدر هنا الإشارة إلى ما علق به المقيم السياسى فى عدن من أن « الأتراك نجحوا إلى حد كبير فى توغلهم فى داخل مناطق جنوبى الجزيرة العربية دون إثارة انتباه كبير » .

وقد استمر التدخل التركى فى بلاد الأميرى حتى بعد إعادة الأمير على ابن مقبل إلى السلطة إلا أنه بعد انسحاب القوات التركية فى ذلك الوقت فإن

---

(١) I.O.L., B. 136, Confidential.

(*) لم ترفق الخريطة بالمذكرة .

الأمر اتخذ شكل الغزوات والإغارات التي امتدت فترات معينة[١] .

ونستخلص مما سبق أن بريطانيا لم تدخل في أي اتفاق رسمي مباشر مع الأميري حتى عام ١٨٨٠ . وكذلك اتفقت مذكرة المقيم السياسي وتقرير الكابتن وهب على ترك السهل شرق جبل جحاف وشمالي دثينة للأتراك ، وهذه المنطقة ترغب حكومة الهند في طردهم منها كما أن تقرير الكابتن هنتر وخريطة سنة ١٨٨٠ تؤكد أحقية الأتراك في أغلب هذا السهل وفي كل القرى مثل أكمة وصالح وجليلة وغيرها[٢] .

ومات علي بن مقبل في سبتمبر ١٨٨٦ وانتخب ابن عمه شايف بن سيف خلفاً له ووافقت الحكومة البريطانية على هذا التتابع ، وبدا الأمير لأول وهلة غير موثوق فيه من جانب سلطات عدن مثلما كان الحال مع علي بن مقبل ، إلا أن شايف أمكنه أن يوحد كل شيوخ ورؤساء الأقاليم بطريقة عجز منها سلفه .

وعقدت كما قلنا في الفصل الخامس معاهدات الحماية مع قبائل الحوشبي والعلوي ويافعي السفلي ، إلا أن الأمور في دثينة ظلت معلقة ، هذا بالنسبة للجانب البريطاني أما الأتراك فقد ظلوا في حالة ركود بالنسبة لهذه المنطقة بين عامي ١٨٩٢ و ١٩٠٠ وكان ذلك بسبب اهتزاز قبضتهم على اليمن نتيجة لثورات العرب ضدهم في بداية تسعينات القرن التاسع عشر ، وقد قدم الأمير شايف حمايته لبعض المسئولين الأتراك الذين التجأوا إلى بلاده بل وطلب من أفراد قبيلته منع العرب الثائرين من تتبع الأتراك المنسحبين إلى بلاده ، ونتيجة لهذا السلوك الودي وعرفاناً بجميله فإن السلطات التركية الحاكمة في اليمن لم تقم بعمل ما من شأنه مضايقة الأمير[٣] .

---

(١) I.O.L., Aden Delimitation, p. 6.

(٢) I.O.L., B. 136, Confidential.

(٣) I.O.L., Aden Delimitation, pp. 6-7.

الأحوال فى اليمن :

يمكننا هنا أن نلقى نظرة سريعة على العلاقات بين العرب والترك عموماً ، وفى اليمن بوجه خاص ، لأن الأحوال فى اليمن أثرت تأثيراً خطيراً على الأحوال فى منطقة جنوبى الجزيرة العربية . وعلى أية حال فقد ازدادت الكراهية بين العرب والترك فى غضون القرن التاسع عشر نتيجة لانتشار الفساد الذى عم كافة أجزاء الإمبراطورية العثمانية[١] وكان من أهم الأسباب التى أدت إلى هذه الكراهية بين العرب والترك النتائج التى أسفرت عنها حركة التنظيمات التى شرعت الدولة فى تنفيذها منذ مطلع القرن التاسع عشر والتى اصطبغت بالصبغة المركزية . فقد حاولت الدولة أن تتخلص من نظام الالتزام فى جمع الضرائب[٢]، وأن تستعيض عنه بنظام آخر للجباية أكثر ملاءمة لمصالح السكان ، وبنظام آخر لإدارة الولايات بتقسيم الدولة إلى وحدات إدارية مرتبطة بالحكومة المركزية مباشرة[٣] .

وعندما خضع اليمن للعثمانيين تولى الأتراك جمع الضرائب من اليمنيين حتى يتمكنوا من تغطية نفقات الحامية العثمانية فى اليمن وأن ينفذوا بعض المشروعات هناك ، إلا أن غالبية الولاة والمتصرفين العثمانيين استغلوا جمع الضرائب لمصلحتهم الشخصية واستبدوا فى تحصيلها بشتى الطرق وأعنف الوسائل مما أثار حقد اليمنيين وأشعل نيران ثوراتهم ضد الحكم العثمانى[٤] ، وقد سئمت القبائل اليمنية هذا الاستبداد التركى فقامت تحت قيادة الإمام الزيدى بمحاصرة صنعاء سنة ١٨٩٢[٥] واشتدت وطأة هذا الحصار الذى استمر لمدة شهرين ونصف فشلت خلالها

---

(١) Zenine 2. Arab Turkish Relations, p. 36.

(٢) Engelhardt : La Turquie et le Tanzimat, vol. I, p. 108.

(٣) توفيق على برو ، العرب والترك ص ٥ .

(٤) نزيه مؤيد العظم ، رحلة فى بلاد العربية السعيدة ص ١٥٤

(٥) عبد الله عبد الكريم الجرافى ، المقتطف من تاريخ اليمن ص ٢١٩ .

القوات التركية المحصورة فى التخلص من الحصار[1] . وعندما اشتدت وطأة المقاومة على العثمانيين فى اليمن انهالت البرقيات من الحديدة على الآستانة لطلب الإمدادات العسكرية اللازمة لإخماد الثورة[2] ومن ثم أرسل السلطان العثمانى القائد التركى أحمد فيضى باشا إلى الحديدة لقمع الثورة وعينه والياً لليمن[3] . وقد تقدم فيضى باشا على رأس قواته وقضى على الحصار وتمكن من دخول صنعاء .
وكان الاعتقاد السائد لدى العثمانيين فى ذلك الحين أن الدسائس البريطانية هى التى حركت الثورة ضدهم فى اليمن ، على الرغم من أنهم لم يدركوا الفوائد التى قد تجنيها بريطانيا من ذلك . غير أن الأتراك اهتموا بتوثيق علاقاتهم بالأمارات الواقعة إلى الجنوب فى قعطبه ولحج والضالع وأراضى الحوشبى كما بينا ، فكانت حكومة اليمن العثمانية تمنح من جانبها سلاطين وأمراء ومشايخ تلك المناطق إعانات مالية لتحقيق العلاقات الودية معها مثل ما فعل البريطانيون . إلا أن بريطانيا من ناحية أخرى كانت تهدف إلى تأمين قوافل التجارة الصادرة من عدن إلى بقية أجزاء اليمن من عدوان القبائل اليمنية ، لهذا كانت تحرص على إيجاد منطقة موالية لها أو على الأقل مهادنة لتتوسط المنطقة الواقعة بين حدودها فى عدن وحدود ولاية اليمن العثمانية . وقد كان الاحتلال العثمانى لليمن مفيداً للمصالح التجارية البريطانية إذ أن الإدارة اليمنية قبل مجىء العثمانيين لم تكن فى استطاعتها كبح جماح القبائل مما عرقل مرور القوافل التجارية بين عدن والمناطق الداخلية اليمنية ، ويرجع ذلك إلى ضعف الأئمة الزيود وتنافسهم ، وعدم وجود سلطة مركزية قوية فى اليمن ، إلا أن الأمور تغيرت بعد وصول الأتراك فحيثما امتد نفوذهم أدى ذلك إلى سلامة طرق القوافل وتأمينها ؛ إلا أن طمع الأتراك ورغبتهم فى فرض ضرائب مرتفعة فى الحديدة والموانىء اليمنية الأخرى أدى إلى اتجاه

---

(١) عبد الواسع بن يحيى الواسعى ، تاريخ اليمن ص ٢٧٥ .

(٢) Harris, A Journey through the Yemen, p. 101.

(٣) هانز هول فرتز ، اليمن من الباب الخلفى (ترجمة خيرى حماد) ص ١٨٩ .

الجزء الأكبر من التجارة اليمنية إلى عدن التي كانت ميناءً حراً[1] .

إلا أن الأتراك واجهوا الثورات والقلاقل من جديد في كل مكان نتيجة للاستبداد والظلم الذي مارسه الحكام ، إلى أن عزل الوالي أحمد فيضي باشا سنة ١٨٩٧ وحل محله الوالي حسين حلمي باشا ، فاستبشر أهالي اليمن خيراً كثيراً بمقدمه ، وقد وعدهم بإقامة العدل ، وأصر على عزل الذين أساءوا التصرف من الموظفين العثمانيين ، وقام بالفعل بإصلاحات كثيرة[2] إلا أنه لم يلبث أن عزل وحل محله عبد الله باشا ، إلا أن الباشا الأخير لم يتمكن من حماية حدود اليمن من عدوان الإنجليز الذين توسعوا في الجنوب وسيطروا على الضالع سنة ١٩٠٢ كما أن هذا الوالي لم يستنكر عدوانهم على المنطقة مما أغضب الباب العالي الذي أمر بعزله وعين خلفاً له توفيق باشا والياً على اليمن[3] .

وقد قدمنا تلك اللمحة السريعة عن الأحوال في ولاية اليمن العثمانية كي نوضح أسباب ركود الأتراك بين عامي ١٨٩٢و١٩٠٠ وعدم قيامهم بالتدخل في مناطق جنوبي الجزيرة العربية بصورة فعالة .

إلا أنه في عام ١٩٠٠ تجدد النشاط التركي مرة أخرى في دثينة وقدمت الإمارة شكوى إلى المقيم للتدخل الخطير من جانب المسئولين العثمانيين في قعطبة وفي مقابل ذلك قدم والي اليمن شكوى من عدوان الأمير . ولما لم يكن هناك أحد في عدن لديه فكرة عن شخصية الأمير شايف أو عن الأحوال في إقليمه ، فإن الحقيقة الوحيدة التي كان من الممكن استخلاصها هي أن المشكلات القديمة قد تجددت

---

(١) Harris, op. cit., pp. 115-116.

(٢) الواسعي ، المصدر السابق ص ٢٩٠ .

(٣) أحمد يحيي أحمد العرشي ، بلوغ المرام في شرح مسك الختام فيمن تولى ملك اليمن من ملك وإمام ص ٨٣ — ٨٤

بعثة الماجور ديفيز :

ونتيجة لذلك اقترح المقيم السياسي في عدن أن يقوم المساعد السياسي الأول في عدن الماجور ديفيز Davies بزيارة قعطبة و هضبة دثينة كي يسجل المجرى الحقيقي للأمور هناك . كما اقترح حاكم الهند وجوب اقتناص الفرصة القائمة وذلك بأن يعرض على الأتراك خط حدود المحمية البريطانية على أساس الخريطة التي رسمتها بعثة المسح سنة ١٨٩١ — ١٨٩٢ .

وقد قام الماجور ديفيز بالفعل بزيارة دثينة وقدم تقريراً أوضح فيه أخطاء خط الحدود الذي قدمه وهب سنة ١٨٩٢ وأن الأماكن الوحيدة التي تعتبر بملكية الأتراك هي أربع قرى من الشاعري هي جليلة وجالس وأكمة الحجفر والعرب وقد ظلت هذه القرى الأربع — حتى بعد عودة الأمير على بن مقبل — تحت النفوذ التركي الذي عين شيخاً لها كان يجمع الضرائب للأتراك . ولم يكن هناك أحد من المسئولين الأتراك أو أية قوات تركية في هذه القرى سوى في جليلة حيث كانت هناك قوة تركية صغيرة . وقبل وصول الماجور ديفيز إلى دثالي ببضعة أسابيع فقط استولى الأتراك على تل منعزل يسمى جبل شهيد على بعد نحو نصف ميل جنوب شرقي جليلة ووضعوا حامية هناك ، وهذا التل يسيطر تماماً على طريق القوافل ، وكان لابد من وجهة النظر البريطانيـة من معارضة وجود قوة مسلحة تركية في هـذا المكان ، وقد سجل ديفيز أيضاً أن الأتراك كانوا يسعون للاستيلاء على مافاري وهو إقليم صغير يمتد جنوبي جبل جحاف ويقع على بعد أربعة أميال جنوب غربي دثينه . ومع التسليم بما جاء في تقرير ديفيز فإن المقيم السياسي جذب انتباهاً خاصاً إلى الاحتلال العسكري لجبل شهيد الذي اعتبر في حد ذاته أمراً خطيراً .

البعثة الثانية للكولونيل وهب

وفى غضون ذلك الوقت قدم الأتراك طلباً لتحديد الحدود مع البريطانيين ، ورأى حاكم الهند أنه من الأفضل انتهاز فرصة تقديم هذا الطلب غير المتوقع فوراً . وعينت بعثة بريطانية لتنفيذ ذلك برئاسة الكولونيل وهب الذى سبق له أن قدم تقريراً عام ١٨٩١ – ١٨٩٢ وعين ضمن البعثة أيضاً لليفتنانت كولونيل أبود Abud وهو ضابط بريطانى مكنت له خدمته كمساعد سياسى من معرفة الكثير عن القبائل المجاورة لعدن ، وعين الأتراك أيضا بعثة لنفس السبب[١] .

وكانت قوة الحرس التى رافقت البعثة البريطانية تتكون من مائة وخمسين رجلا وفرقة من المشاة الوطنيين وبعض المهندسين العسكريين وفرقة من عدن[٢] . وتقابل الضباط البريطانيين والأتراك فى دثينة فى نهاية فبراير ١٩٠٢ ، إلا أن الأتراك طالبوا مرة أخرى بمطلبهم القديم بسيادة السلطان على الجزيرة العربية كلها مما لم يستطع الممثلون البريطانيون الموافقة عليه . كما رفض الأتراك الاعتراف بأحقية أمير دثينة فى أية أراض إلا إذا كان ذلك بمقتضى فرمان سلطانى[٣] ، كما لم يستجب المبعوثون الأتراك إلى احتجاجات الممثلين البريطانيين بأن مثل هذه الادعاءات التركية قد رفضتها الحكومة البريطانية منذ زمن طويل . ثم اقترح الأتراك خطاً لحدودهم يمتد من التلال الشرقية قرب رأس ممر الخربية فى اتجاه غربى يسير شمالى ألكبار تماماً ثم إلى مسافة ميل ونصف ميل من دثينة ، وعند وصول هذا الخط إلى التلال الغربية يسير معها إلى مافارى ، وكان الأتراك قد استولوا على هذا الإقليم بعد وصول البعثة البريطانية

(١) I.O.L., Aden Delimitation, p. 7.

(٢) I.O.L., B. 140. Confidential, Aden Boundary, C.G.C., January 20, 1903.

(٣) I.O.L., Aden Delimitation, p. 7.

إلى دثينة بوقت قصير ووضعوا فيه حامية تركية ، وعين قائمقام قعطبة شيخاً لجمع الضرائب من المافارى وكذلك من أقاليم التلال الجنوبية الغربية وهى الأزرق والحرابى والحميدى . وقد طالب الأتراك بكل تلك الأقاليم على أنها ممتلكات تركية ، وطبقاً لهذا الخط الذى اقترحه الأتراك لتحديد الحديد فإنه لم يبق لأمير دثينة — إذا ما نفذ هذا الخط — سوى قرية دثينة على الهضبة والأودية الضيقة التى تتجه إلى الهضبة وبلادى العلوى وأراضى القطيبى .

ورغم أن الأتراك هم الذين طالبوا بتحديد الحدود فإن سلوكهم العام فى تلك الفترة كان عدوانياً فقد وضعوا الحاميات على خط الحدود الذى اقترحوه لتدعيم موقفهم ، كما تم عزل أمير دثينة عن كل قراه على الهضبة مما جعله يواجه صعوبات خطيرة من حيث حصوله على المؤن كما لم يسمح لأى فرد من البعثة البريطانية بعبور ذلك الخط حتى ولو كان ذلك لمجرد إحضار علف للدواب من القرى المجاورة . كما أنه فى بعض المناسبات أطلق الأتراك النار على بعض أفراد البعثة البريطانية عند محاولتهم القيام بذلك[1] . وفى ٢٠ مارس ١٩٠٢ سجل المقيم بأن بعض الجماعات المسلحة والموالية للأتراك تتدخل فى عملية مسح الأرض ، وتتحرش بأفراد البعثة البريطانية ، وأنه دعم الحرس بنصف فرقة من المشاة البريطانيين[2] ، وأكثر من ذلك وجد المبعوث البريطانى ما جعله يعتقد بأن الأتراك يسعون لإثارة القبائل المحلية ضد الإنجليز فى ناحيتهم من خط الحدود . وكان هناك حشد كبير خلف تيبان ، وكان ذلك بغرض الهجوم على معسكر البعثة البريطانية . إلا أن الشيوخ رفضوا قيادة رجالهم لتنفيذ هذه العملية إلا إذا تقدمهم الأتراك فى الهجوم على المعسكر البريطانى وهكذا فشلت هذه الخطة[3] .

(١) I.O.L., Aden Delimitation, p. 8.

(٢) I.O.L., B. 140, Confidential. Aden Boundary C.G.C., January 20, 1903.

(٣) I.O.L., Aden Delimitation, p. 8.

إلا أنه فى ١٢ أبريل ١٩٠٢ جاءت الأنباء بهجوم مدبر من تعز على معسكر البعثة البريطانية ، ومن ثم طالب الكولونيل وهب بتدعيم البعثة بقوة بريطانية إضافية وكذلك بمدفعين من مدافع الجبال ، وطالب المقيم السياسى بالفعل بإرسال قوة بريطانية من المشاة والمدفعية لتدعيم قوة البعثة ، وفى نفس الوقت أعرب عن قلقة على سلامة أفرادها . وفى ١٢ مايو من نفس السنة صدرت التعليمات للمقيم بتدعيم البعثة بأية قوات يراها ضرورية لتدعيم موقفها . وفى أول يونيو صرح المقيم السياسى بأن القوة التركية المرابطة فى هضبة دثينة قد ارتفع عددها — مع استبعاد حرس البعثة التركية — إلى ثمانمائة رجل ومعهم ثمانية مدافع(١) .

ورغم كل تلك الظروف نجحت البعثة البريطانية فى مد دائرة دراسة المنطقة فى الاتجاه الغربى ، وكان ذلك قبل وضع الحاميات التركية على خط الحدود الذى اقترحه الأتراك ، كما نشط المبعوثون البريطانيون فى جمع المعلومات الخاصة بمشكلة الحدود وسجلوا أن ممتلكات أمير دثينة والتى كان يسيطر عليها وقت وصولهم إلى الإمارة تمتد إلى الغرب والشمال الغربى خلف جبل جحاف — أى أنها وراء الحدود التى جاءت فى البحث الذى قدمه الكولونيل وهب سنة ١٨٩١ — ١٨٩٢ وتضم أراضى الأمير بالفعل كل وادى تيبان و كل القرى التى تقع على الهضبة ، وتضم كذلك أكمة الشوب عدا قرى الشاعرى الأربعة وهى جليلة وجالاس وأكمة الجحفر والعرب والتى تكون منطقة تركية داخل أراضى الأميرى ، وبالنسبة للقرى الواقعة بين هذه المنطقة التركية وجبل جحاف فإن أمير دثينة كان يجمع الضرائب باستمرار لمدة عشر سنوات قبل وصول البعثة البريطانية سنة ١٩٠٢ ، كما أن كل الأراضى التى طالب بها حتى العدوان التركى الأخير سنة ١٩٠٢ كانت تحت سيطرته الفعلية .

---

(١) I.O.L., B. 140, Confidential.

وهكذا تبلورت المشكلة عن ثلاثة خطوط للحدود :

أولا : الخط الذى سجله المبعوثون البريطانيون كحد لإمارة دثينة .

ثانياً : الخط الذى قدمه وهب فى تقريره سنة ١٨٩٢ .

ثالثاً : الخط الذى طالب به الأتراك سنة ١٩٠٢ .

وكان الأمير نفسه معتقاً فى مطالبه مع الخط الذى سجله المبعوثون البريطانيون ويتفق هـذا الخط أيضاً مع الخط الذى رسمه هنتر Hunter سنة ١٨٨٠ . إلا أنه لا يتفق مع الخط الذى أورده وهب فى تقريره سنة ١٨٩٢. وقد قدم المقيم السياسى فى عدن ميتلاند Maitland فى سنة ١٩٠٢ تعليلا لهذا الاختلاف بين الخطين البريطانيين ، فقد لاحظ أن الخط الذى رسمه وهب كان خاطئاً ولا يمثل الواقع . . « وأسباب ذلك ليست عسيرة الفهم فإن التعليمات التى صدرت لوهب خولت له حق دخول الأراضى التركية ، ومن المحتمل أن مساعديه عند وصولهم إلى الحاجز التركى سادهم الاعتقاد بأن كل القرى الواقعة إلى الغرب كانت أيضاً تركية وهذا هو الاحتمال الأقرب إلى الصواب ، هذا بالإضافة إلى أنه كان يرافق الجماعة القائمة بالمسح المساعد الوطنى السياسى فى عدن محمد صالح جعفر الذى طرد منذ بضع سنوات لإساءته استغلال منصبه . وقد اعتاد هذا الرجل أن يأخذ من الرؤساء نصف معاشاتهم مع الهدايا الهندية ، ومن المعتقد الآن أنه عندما رفض الأمير شايف إعطاءه ما يطلب فإنه سعى للتآمر عليه بتشويه الحقائق وحجز الرسائل ومنعه من الاتصال بالمقيم ، وهناك شك أيضا فى أن يكون محمد صالح جعفر على صلة بالأتراك وأنه يتعاطى منهم أموالا . وأياً كان الأمر فإن الـكولونيل وهب نفسه كان أول من اعترف بأن خط الحدود الذى جاء فى تقريره سنة ١٨٩٢ ليس صحيحاً ، كما قرر وهب بأنه ليس مسئولا عن ذلك لأن التعليمات التى أعطيت له حينذاك كانت عن طريق

الإقامة العدنية ، الأمر الذى يعنى فى هذه الحالة مسئولية المساعد الوطنى »[1] .
وأشار المقيم فى عدن أيضاً إلى أن « الخط التركى أيضاً بعيد عن الصواب . وقد رفضت حكومة جلالة الملكة الموافقة على أية ادعاءات فى أقاليم التلال جنوب وجنوب غربى دثينة عدا جزء من الحميدى وأنا آمل عند اتخاذ القرار النهائى أن لا يكون هناك تراجع عن الموقف الذى سبق أن اتخذه لورد دربى Derby سنة ١٨٧٤ وكذلك الموقف الذى اتخذه لورد جرانفيل سنة ١٨٨٣ » .

وقد طالبت الحكومة البريطانية باستمرار بعدم تدخل الأتراك فى الأراضى التى تحتلها القبائل التسع المعنية . ومن جهة النظر البريطانية فقد فشل الأتراك فى تقديم أية براهين تؤيد أحقيتهم فى أى جزء من أراضى الأميرى عدا قرى الشاعرى الأربعة والأتراك ليست لديهم خرائط للمنطقة وهم لم يقدموا أية وثائق أو أسانيد تدعم مطالبهم ، وبدا أنهم يعتمدون على ادعاءاتهم التى رفضها البريطانيون فى أحقية السلطان فى حكم كل الجزيرة العربية ، أما أمير دثينة فعلى النقيض من ذلك لديه البراهين التى تظهر ملكيته السابقة عن طريق أسلافه للأراضى التى يحكمها ، ولديه الدليل الوثائقى الذى هو عبارة عن جمع الضرائب فى تلك الأراضى فى السنوات السابقة على وصول البعثة البريطانية سنة ١٩٠٢ .

ولم تكن المشكلة مشكلة حدود يجب تسويتها بين بريطانيا وتركيا فقط ، بل إن المسألة كانت بالإضافة إلى ذلك نزاعاً على أراضى دثينة لأن هضبة دثينة لها أهميتها بالنسبة للمخططات البريطانية ، وقد أبرز المقيم السياسى ذلك فى عام ١٩٠٢ حين قال أن « دثينة تعتبر هامة لعدن فى المستقبل كمستشفى للقوات ، والمسافة إلى دثينة من عدن — تبلغ نحو تسعين ميلا . ويمكن مد خط حديدى صغير إلى مسافة كبيرة وبتكاليف نفقات قليلة ، وأن وضع ما بين ٢٠٠ — ٣٠٠ جندى فى هذا الإقليم المرتفع البارد أثناء شهور الصيف سوف يكون له أثره

---

(١) I.O.L., Aden Delimitation, p. 8.

الكبير فى رفع كفاءة الحامية وتحسين الأحوال الصحية للجنود ، وأن إنشاء مصحة سوف يسمح لكل الرتب بفرصة تغيير المناخ . وأنا أقول ذلك لأن هضبة دثينة سوف تكون لها قيمة كبيرة لنا عند امتلاكها وهذا الرأى بعيد عن النواحى السياسية ، إلا أن هناك أسباباً على جانب كبير من الأهمية توضح أهمية تمسك حكومة جلالة الملكة بمواقعها بالنسبة لأراضى الأميرى لأن الأمر سوف يؤثر على علاقاتنا مع كل القبائل الخاضعة لنفوذنا فى المنطقة ، ولدى من المعلومات ما يؤكد أن كل الرؤساء والشيوخ يراقبون باهتمام شديد نتيجة ما يعتبرونه صراعاً بين الحكومتين البريطانية والتركية . ونحن لا نملك فى عدن قوات ضخمة مثلما هو الحال على حدود الهند ، والقبائل تتأثر فقط بما تراه أمامها وبمن يشعرها بقوته ، وأسس نفوذنا عليها ترتكز أساساً على المال ، وثانياً على استعدادنا لحمايتها من التدخل التركى . فإذا ما فشلنا الآن فى حماية أراضى الأميرى ، فإن النتيجة هى القضاء التام على نفوذنا أو على الثقة فى كلامنا ، وسوف تغير بعض القبائل ولاءها سريعاً ، وسوف يشجع ذلك امتداد النفوذ التركى . كما أن القبائل إما أن تظهر ميلها إلى الأتراك أو تحارب بالفعل إلى جانبهم لأن معنوياتها ستكون قد ضعفت كثيراً » واسترسل المقيم موضحاً عمق السياسة البريطانية « . . . . . . وهناك صعوبات عملية تواجه مسألة تحديد الحدود ، فالأمير سوف يغضب إذا ما قمنا باستقطاع جزء من أراضيه الحاليه ، وقد تصرف الأمير شايف بمنتهى الاعتدال على الرغم من أنه حانق الآن لوجود الأتراك فى ممتلكاته فإذا ما أخبرناه أن السبب الرئيسى من معاونته هو الاستيلاء على ممتلكاته فى النهاية فإنه سوف يلقى بنفسه فى أحضان الأتراك كليه ، وأنه إذا ما فعل ذلك فسوف يطرد البعثة البريطانية من بلاده وسوف تكون هذه نتيجة غاية فى السوء »[1] .

---

(١) I.O.L., Aden Delimitation, pp. 9-10.

وكلام المقيم السابق يوضح إلى حد كبير كيف كانت تتلاعب السياسة البريطانية بمقدرات السكان فى المنطقة ، فهى من ناحية تقف فى وجه التدخل التركى فى المنطقة بادعاء أنها إنما تدافع عن القبائل العربية ، إلا أنه طبقاً لتصريحات البريجادير جنرال ميتلاند المقيم السياسى فى عدن بالنسبة لأهمية هضبة دثينة يتبين أن بريطانيا لم تكن تهتم بمسألة تحديد الحدود فى حد ذاتها فقط ، وإنما المسألة كانت اهتماماً منها بدثينة وبتحقيق الاستيلاء النهائى عليها ، ولم تكن مسألة الحماية التى قدمتها بريانيا لأمير هذه الإمارة سوى محافظة على الأرض التى سوف تحتفظ بها لنفسها فى النهاية ولم يكن أمير دثينة سوى وسيلة لتحقيق الهدف النهائى الذى سعت بريطانيا إلى تحقيقه .

ولا ريب أن موقف الأتراك فى اليمن كان يهم بريطانيا تماماً ، لأنه لا توجد حدود طبيعية بين القبائل التى رأت تركيا أنها تحت حكمها وبين عدن ، وفى الواقع كانت هناك بضع قبائل تعيش على جانبى خط الحدود وتقدم خضوعاً مزدوجاً[1] ، وأصبحت الأمور فى بلاد الأميرى غامضة على البريطانيين ، واقترحت وزارة الهند فى ٢٧ يونيو ١٩٠٢ على وزارة الخارجية البريطانية أن تتقدم البعثة البريطانية لوضع خط الحدود « بغرض تحديد حدود المحمية البريطانية شرقى الهضبة أو الوادى المرتفع بين سلسلة جبل جحاف والتلال على الجانب الآخر من الهضبة » . وقد أبلغ حاكم الهند بعد ذلك بموافقة وزارة الخارجية البريطانية على « توجيه المبعوث البريطانى لدعوة زملائه الأتراك للتقدم مع خط الحدود شرقى هضبة الأميرى إلى الصحراء أو إلى حد من بقية المحمية حول عدن » كما اقترح وهب على حاكم الهند فى ٢٤ يوليو ١٩٠٢ عقد اتفاقات للحماية مع العولقى العليا واليافعى العليا ، إلا أن وزارة الهند قدمت اقتراحاً إلى وزارة الخارجية بتأجيل النظر فى مسألة معاهدات الحماية إلى أن تتمكن البعثة البريطانية من أن تلقى بعض الضوء على مواقع القبائل المعنية مع اقتراح آخر

---

(١) Bury Wyman, op. cit., p. 195.

بأنه : « فى غضون ذلك يمكن التمسك بموقف صلب على أساس التصريحات السابقة عن هدف حكومة جلالة الملكة فى إيقاف التدخل التركى فى ممتلكات القبائل التسع ، وأن البعثة عند قيامها بواجباتها فإنه يمكنها أن تتمسك بأن قبائل العوالق واليافعى تضم كل القبائل التى لها هذا الاسم سواء عليا أم سفلى » .

وقد سلم السير نيكولاس أوكونور Nicholas O'Conor السفير البريطانى فى الآستانة مذكرة إلى وزير الخارجية التركى طالب فيها باعتبار اليافعى إحدى القبائل التسع . كما أبلغ السفير البريطانى وزارة خارجيته بأنه قد تم الاتفاق مع الحكومه التركية على البدء فوراً فى تحديد الحدود فى الاتجاه الشمالى الشرقى حتى الصحراء وأنه بذلك دخلت اليافعى ضمن القبائل التسع ، وبدا أن حكومة الهند قد اعتبرت منذ البداية أن اليافعى بصرف النظر عن كونها عليا أم سفلى هى إحدى القبائل التسع التى احتواها إنذار لورد جرانفيل سنة ١٨٧٣ وأنه بخطاب وزارة الخارجية البريطانية فى ٢٥ أغسطس سنة ١٩٠٢ وافقت حكومة جلالة الملكة على وجهة نظر وزارة الهند بالنسبة لتحديد حدود اليافعى العليا وأنه لا يمكن فصلها عن اليافعى السفلى ، وأنها تدخل ضمن حدود القبائل التسع التى احتواها إنذار ١٨٧٣ ، وأن الحكومة التركية بموافقتها على تحديد الحدود فى الاتجاه الشمالى الشرقى فى اتجاه الصحراء قد وافقت ضمناً على وجهة النظر هذه . إلا أن المبعوثين الأتراك رفضوا الاعتراف بأن اليافعى هى إحدى القبائل التسع المعنية ، وأصبح المبعوثون البريطانيون غير قادرين على اتخاذ أية خطوة لتنفيذ التعليمات المعطاة لهم ، فقد اختار الكولونيل وهب المكان المسمى أكمة الشب كنقطة بداية مناسبة ، إلا أنه قبل أن تتقدم البعثة البريطانية إليها ، كان لا بد من التأكد من سلامة المواصلات ، كما أن المقيم سجل فى ١٦ ديسمبر بأن الكولونيل وهب اعتبر بأنه بدون الوئام مع اليافعى فإنه يبدو مستحيلا على البعثة أن تتقدم فى أراضى هذه القبيلة ، ونصح بمنح سلطان اليافعى إعانة مالية . وفى ١٩ ديسمبر ١٩٠٢ اقترحت وزارة الدولة نتيجة لذلك

تقديم إعانة مالية عاجلة للسماح للبعثة بدخول أراضى اليافعى مع التمسك بعدم التصديق على الحماية فى ذلك الوقت . وبعد التشاور مع الإقامة فى عدن تم الاتفاق على أن يدفع لليافعى ١٠٫٠٠٠ ريال ، إلا أن المقيم قدم اقتراحاً آخر فى ٢٩ ديسمبر بوجوب التعهد لليافعى بأن الحكومة تعتبرهم إحدى القبائل التسع ، وأنه لن يسمح باحتلال تركى لبلادهم . وفى ٤ يناير ١٩٠٣ سجل المقيم بأن رؤساء اليافعى — مع اعتراض واحد منهم فقط — قد وافقوا على دعوة بالحضور إلى دثينة فى مدى أسبوع أو عشرة أيام ، وأنهم من المحتمل أن يرفضوا قبول المعونة المالية ويطالبوا بمرتبات شهرية ومعاهدة للحماية ، وحث بشدة على وجوب صدور تعليمات إليه بالموافقة على شرطهم وأن يسمح له بأن يعطيهم مشاهرات ، وأن يعقد معهم معاهدة للصداقة والسلام . وكان السير Nicholas O'Conor قد أبرق فى ٢٦ ديسمبر ١٩٠٢ بأنه لا يجد « مانعاً — بالنسبة للعلاقات مع الأتراك — على الحماية وأن حكومة جلالة الملكة قد قررت أنه من الضرورى مراضاة اليافعى ، إلا أنه من المرغوب فيه عدم التمادى فى ذلك إلا حسب الضرورة »(١) .

وفى ٦ يناير سنة ١٩٠٣ تعرضت البعثة البريطانية لموقف خطير ، فقد تعذر اتصالها بالجنوب ، ولم يمكنها التقدم إلى الشمال الشرقى لاحتلال الأتراك الجليلة بقواتهم وكذلك لاحتلال الفرق الوطنية لمواقع أخرى نتيجة للاتجاه العدائى الذى اتخذه الأتراك . وفى ٩ يناير ١٩٠٣ أبرق وزير الدولة إلى حاكم الهند برقية جاء فيها : « أن السفير البريطانى فى الآستانة قام مرة أخرى بالضغط على الباب العالى كى يرسل تعليمات سريعة لمبعوثيه لمقابلة البعثة البريطانية فوراً عند أكمة الشب ، والتقدم من خط حدود اليافعى تجاه الصحراء ، وفى اللحظة المناسبة فإنه سوف تصدر التعليمات إلى أوكونور السفير البريطانى فى الآستانة كى يبلغ

---

(١) I.O.L., B. 140, Confidential, pp. 2-3.

الباب العالى بأنه إذا لم ترسل التعليمات السابق طلبها وأنه إذا لم يطعها المبعوثون الأتراك فإن البعثة البريطانية سوف تقوم وحدها بوضع خط الحدود ، وأن أية محاولة للتدخل فى خطوط مواصلاتها سوف تواجه بكل قسوة ، وأكثر من ذلك ، فإنه سوف تستخدم القوة لطرد القوات التركية أو العربية من أراضى الأميرى ، وكذلك للقضاء على أية محاولة يقوم بها الأتراك لإعادة احتلال المواقع التى انسحبوا منها أو إقامة مواقع جديدة فى أراضى الأميرى المتنازع عليها ، وكذلك سوف تستخدم القوة للقضاء على المؤامرات التى قد يدبرها الأتراك والعرب التابعين لهم ضد القوات البريطانية » . وتساءلت البرقية عما إذا كانت القوات البريطانية كافية لطرد الأتراك من أراضى الأميرى ، وقد تسلم المقيم السياسى فى عدن هذه البرقية فى ٩ يناير وأجاب عليها فى ١١ يناير بالنسبة لكفاية القوات الموجودة فى المنطقة ، فقال « إن القوات الموجودة فى دثينة غير كافية لطرد الأتراك سريعاً من أراضى الأميرى ، كما أن القوات الموجودة فى عدن ليست كافية ، ولا يمكن إرسال إمدادات منها إلى هناك ويلزم لتعزيز القوات والمحافظة على المواصلات إرسال لواء كامل يضم المشاة البريطانيين وبطاريات المدفعية الجبلية البريطانية من الهند وكذلك إرسال قوة مناسبة بالإضافة إلى اللواء المطلوب إذا ما حاولت البعثة البريطانية دخول أراضى اليافعى دون موافقة القبيلة » .

وفى ١٤ يناير أرسل المقيم السياسى فى عدن ينبىء حاكم الهند بأن الأتراك قاموا بتدعيم موقع جليلة وحاميات قعطبة بإزادة قوة الأولى إلى ٥٠٠ رجل معهم ٦ مدافع والثانية إلى ٣٤٠ رجل ومدفعين وأنه نتيجة لذلك أصبحت قواتهم قرب دثينة أقوى من القوة البريطانية ، كما جذب الكولونيل وهب الانتباه إلى زيادة القوات التركية فى جليلة فى أراض غير تابعة للأتراك واقترح لذلك زيادة الحرس المرافق للبعثة ، كما أشار إلى أن الأتراك قد وضعوا فى جبل بافارى وجحاف ٦٠٠ من العرب الموالين لهم ، وذلك بعد انسحاب القوات التركية النظامية من تلك المواقع .

وفى ١٤ يناير ١٩٠٣ تقابل السير أوكونور السفير البريطانى فى الآستانة مع السلطان للتباحث فى مسألة تحديد حدود عدن ، حيث أبلغه السلطان بأنه قد أرسل تعليمات إلى السلطات التركية فى اليمن تقضى بتسريح القوات غير النظامية وبعدم التدخل فى حقوق أمير دثينة التى مارسها قبـــل سنة ١٩٠١ وإبلاغ المبعوثين العثمانيين بأن يعترفوا باليافعى كإحدى القبائل التسع المعنية ، وبأن يأمر المبعوثين العثمانيين بالتقدم إلى أكمة الشب كى يحددوا الحد الشمالى الشرقى إلى الصحراء .

إلاأن هذه التأكيدات لم توضع موضع التنفيذ ، واستمرت مسألة الحدود معلقة بين الطرفين . وفى ٢٠ يناير ١٩٠٣ أرسل نائب الملك فى الهنـد إلى وزير الدولة برقية أكد له فيها أن الأتراك يسوفون فقط وأنهم غير جادين فى تنفيذ ما وافقوا عليه(١) .

والواقع أن الأتراك كانوا يريدون جمع الشعور العربى فى المنطقة ضد الانجليز ، كما أنهم حاولوا مماطلة منافسيهم فى المنطقة حتى يتكون السند العربى اللازم لتنفيذ هذه المخطط ، إلا أن الظروف فى اليمن والقلاقل والثورات التى واجهت الحـكم التركى هنـاك أدت إلى انحسار المد التركى المتغلغل فى جنوب الجزيرة العربية . وسوف يوضح الفصل التـالى اتفاقية الحدود بين منطقتى النفوذ البريطانية والتركية فى المنطقة وانسحاب الأتراك من اليمن .

---

(١) I.O.L., B. 140, Confidential, pp. 4-5.

الفصل التاسع
اتفاقية الحدود (١٩١٤) وانسحاب الأتراك من اليمن

موقف البريطانيين :

لا ريب أن مسألة تحديد حدود عدن قد أضافت أعباء جديدة على دار الإقامة البريطانية فى عدن ، فإن تلك المسألة أوجبت على المقيم السياسى إرسال كتيبة بريطانية وفرقة من المشاة الهنود للاقامة فى إمارة دثينة . وأبدت حكومة الهند مخاوفها من أنه إذا ازداد التدخل التركى فى المنطقة فإن ذلك سوف يؤدى بالتالى إلى زيادة حجم القوات البريطانية .

إلا أنه من وجهة النظر البريطانية ، كانت هناك أسباب أخرى للاحتفاظ بالقوات البريطانية فى الأراضى موضع النزاع ، فإن معاهدة الحماية تتطلب بقاء تلك القوات هناك ، لأن انسحاب تلك القوات من دثينة قد يؤدى إلى أن ينسحب الأمير من إمارته ويلجأ إلى عدن . إلا أن المقيم السياسى الجنرال دى براث De Brath أوضح أهمية تلافى قيام الأمير بهذا الإجراء « فإن معاونة قواتنا معنوياً لتدعيم سلطة الأمير سوف تنتصر مع الوقت على تمرد رجال القبائل ، ولذا فإنه يجب وضع قوات بريطانية هناك لتجبر رعية الأمير على الطاعة » . وأبدى المقيم السياسى مخاوفه إذا لم توافق الحكومة على هذه السياسة « فإن النفوذ التركى سوف يتبع المؤامرات التركية فى بلاد اليافعى والدوبينى ، وإن القوات البريطانية إذا لم تواجه هذا التدخل التركى فإن النتيجة ستكون رجحان كفة (البرنامج الإسلامى) Pan Islamitic Programme فى اليمن .

كما أبدى المقيم وجهة نظره بأن العرب عندما يرون القوات البريطانية القوية والمسلحة بالأسلحة الحديثة قريبة منهم ، فإنهم سوف يكونون أكثر انصياعاً لدار الإقامة فى عدن ، « وأنه يتعين علينا اتخاذ سياسة جديدة تماماً خارج قلعة عدن ، وهذه السياسة تتطلب ممثلا وقوات أكثر للمحافظة على سلطة أمير غير محبوب — من أفراد شعبه — ولمقاومة (البرنامج الإسلامى فى اليمن)

ولتسوية المنازعات القبلية ، وللتمسك بمكانتنا بين العرب »[١] .

ولا ريب أن مسألة المقاومة البريطانية للبرنامج الإسلامى فى اليمن تدعو للتساؤل . . . فمن هم دعاة هذا البرنامج وواضعوه وما هى أهدافه ووسائله ؟ وفى الواقع لم نجد فى الوثائق أو المراجع المختلفة إشارة إلى أن الأتراك قد ألهبوا الشعور الدينى الإسلامى فى الجزيرة العربيـة ضد الإنجليز فى عدن ، بل لم تقم ضدهم ثورة أو حركة دينية بالمعنى المفهوم سوى ماقام به الشريف إسماعيل شريف مكة فى عام ١٨٤٦ عندما التف حوله العرب فى الجنوب واتجه بهم إلى عدن لطرد النصارى منها كما أوضحنا ذلك فى الفصل الثانى من هذا الكتاب ، كما أن الأئمة الزيديين لم يكونوا فى موقف يسمح لهم بوضع برنامج إسلامى ضد الإنجليز فى عدن .

ورغم كل ذلك فإن تكرار ما نادى به المقيم من أنه هناك برنامجاً إسلامياً فى اليمن ، وأن على الإقامة البريطانية فى عدن أن تواجه هذا البرنامج ، فلابد أن تكون هذه الدعوة الإسلامية موجهة أصلاً ضد الإنجليز فى عدن ، ونحن لا نستبعد أن يكون الأتراك الذين يحتل سلطانهم العثمانى منصب الخلافة الإسلامية قد استغلوا عامل الدين لتأليب القبائل ضد الإنجليز فى مناطق الجنوب ، وأن بعض القبائل قد انضوت تحت لوائهم متأثرة بهذا العامل القوى .

ولا ريب أن النفوذ العثمانى كان يمتد فى الجزيرة العربية على مساحات أوسع من النفوذ البريطانى ، إذ كانت بريطانيا تختار النقط الاستراتيجية التى يهمها الاستيلاء عليها دون أن تهتم كثيراً بضيق الرقعة المحتلة أو اتساعها ، وهذا الفارق المساحى الذى يعتمد على أساس تاريخى مع ما كان يصاحبه من

---

(١) I.O.L., B. 158, Confidential 1906. Aden Policy. Notes by Sir Lee Warner and Sir Hugh Barnes on Government's Letter No. 119 dated August 9, 1906 (Pol. No. 1455/06). H.S. Barnes, September 5, 1906, pp. 1-2.

نفوذ معنوى للخليفة العثمانى فى الجزيرة العربية بل فى غالبية العالم الإسلامى يجعلنا نقول إن الجزيرة العربية ككل كانت تخضع أساساً للنفوذ العثمانى[1] المتمثل فى القوات العسكرية الموجودة فى أماكن متفرقة من الجزيرة ، أما النفوذ البريطانى فكان يمتد فقط على نقط معينة ويعتمد بصفة عامة — مع استثناء ميناء عدن — على معاهدات الحماية الشكلية ودفع الرواتب للسلاطين والأمراء .

وعلى أية حال ، فقد وافقت حكومة الهند على اقتراحات المقيم السابقة ، وأضافت إليها بأنه لا بد لضمان الهيبة البريطانية المتمثلة فى المقيم السياسى فى عدن الاحتفاظ بحامية فى دثينة الواقعة على بعد ٩٥ ميلا منها ، وذلك لأن المناخ فى عدن غير صحى ، وكذلك لأنه لا يمكن تدريب القوات البريطانية فى عدن ، وأنه من الضرورى تأمين الطرق الممتدة بين عدن والمناطق الداخلية لضمان وصول المؤن إلى عدن ، كما كان من رأى حكومة الهند أيضاً أن التحركات البريطانية تجاه المناطق الداخلية تجعل المقيمية البريطانية فى عدن فى موقف يسمح لها بالسيطرة على تجارة الأسلحة .

إلا أن مقترحات حكومة الهند هذه لم تكن تمثل الواقع فإن التقارير الإدارية تورد كلاماً مخالفاً بالنسبة لحالة عدن الصحية ، فالتقرير الخاص بعدن عن عامى ١٩٠٤ — ١٩٠٥ يشير إلى أن الصحة العامة جيدة فى التواهى والمعلا .

أما بالنسبة لتدريب القوات البريطانية فى عدن فليست هناك شكوى من ذلك منذ تم تمهيد الطريق بين عدن والشيخ عثمان مما سهل عملية تدريب القوات .

وكذلك الحال « بالنسبة للسياسة البحرية الأدميرالية والحاجة للاتصال مع الداخل ، فإن المناقشة تبدو بلا معنى ، فإذا كنا فى حالة سلام مع تركيا فإنه لن تكون هناك حاجة للاحتفاظ بحامية فى دثينة ، وإذا كنا فى حالة حرب معها فإن ألف رجل لا يكفون للحصول على المؤن المطلوبة » .

---

(١) السيد مصطفى سالم ، تكوين اليمن الحديث ص ١٩٠ .

« أما بالنسبة لتجارة الأسلحة فإنه من الواضح أن وجود حامية فى هضبة دثينة لا يسمح لها بالسيطرة على التجارة على خط الحدود الطويل مع الأتراك ، وقد أثبتت التجارب بأنه لا يمكننا السيطرة على تجارة الأسلحة دون اتفاق دولى مخلص ، وأنه لا يمكننا أن نؤمن لا الخليج الفارسى (العربى) ولا البحر الأحمر دون عقد مثل هذا الاتفاق المخلص » .

ومن وجهة النظر البريطانية بدا تساؤل عما « إذا كان تأكيد الحد الثابت لمحميتنا والاتفاق مع الأتراك بخصوص ذلك يتطلب نبذ السياسة الهادئة التى اتبعت من قبل بخصوص ترك القبائل لاختيار حكامها وحل شئونها دون تدخل منا ، ويقال إننا متحمسون لحمايتنا ، ولكن من الواضح أن هذه الحماية هى لمواجهة الأتراك أو الغزو الأجنبى وليس أكثر من ذلك ونحن سوف نزيد مصاعبنا بوضع قوات لنا على مسافة مائة ميل من البحر ، وداخل الحدود التركية مما يجعلنا نظهر بمظهر المهدد للمدن المقدسة ونخلق عداوة مع طليعة الحركة الحركة الإسلامية »[1] .

وعلى الرغم من أن المحاولات التركية للتغلغل فى مناطق جنوبى الجزيرة العربية كانت السبب المباشر فى عقد معاهدات الحماية مع غالبية سلطنات الجنوب ، وعلى الرغم من المناقشات الدبلوماسية بين الحكومتين العثمانية والبريطانية بخصوص تحديد حدود منطقتى النفوذ البريطانية والتركية ، فإن المؤرخ هاريس[2] W.B. Harris يؤكد بأن الاحتلال العثمانى لليمن كانت له آثاراً حسنة بالنسبة للمصالح البريطانية ، فالإدارة اليمنية قبل مجىء الأتراك لم تكن لديها القدرة على السيطرة على القبائل مما عرقل مرور القوافل التجارية بين عدن والمناطق اليمنية ويرجع ذلك إلى ضعف الأئمة الزيود وعدم وجود سلطة مركزية قوية فى اليمن ،

---

(١) I.O.L., B. 158, Confidential. Aden Policy, H.S. Barnes, September 5, 1906.

(٢) Harris, W.B., A Journey through the Yemen, p. 116.

إلا أن الأمور تغيرت بعد وصول الأتراك ، فحيثما امتد نفوذهم ساد الأمن وازدهرت التجارة .

وليس من شك فى أن وجود سلطة مركزية قوية ومدعمة فى اليمن كان له تأثيره على انتظام التبادل التجارى ، إلا أن الأتراك عندما بدأوا توغلهم فى مناطق الجنوب تصدى البريطانيون لهم وعقدوا معاهدات الحماية مع السلاطين فى المنطقة حتى تكون لهم أسانيد قوية فى مواجهة المد التركى ، بل وأكثر من ذلك أرسلوا قواتهم إلى إمارة دثينة المتنازع عليها ، وكاد يحدث صدام خطير بين الإنجليز والأتراك فى تلك المنطقة . ولم يكن الأمر نزاعاً على أراض أو حدود ولكن الأمر كان لضمان تأمين ميناء عدن ولإبعاد أى ظل لقوى خارجية عن هذا الميناء وتقديراً لقيمة هذه النقطة الاستراتيجية الحاكمة .

موقف الأتراك :

لم يستمر النزاع طويلا بين البريطانيين والأتراك بالنسبة لعملية تحديد الحدود بين منطقتى نفوذ كل منهما ، ولم يكن ذلك نتيجة لنصر عسكرى لإحدى الدولتين أو لنجاح دبلوماسى لأحد الفريقين ، بل إن المسألة حلت على صعيد اليمن ذاته وبعيداً عن خطوط الحدود المقترحة ، فإن العثمانيين الذين اتخذوا لهم من اليمن كله بل من الجزيرة العربية كلها عمقاً لهم وظهيراً أثناء مواجهتهم للانجليز فى الجنوب واجهوا فى اليمن نفسه ثورات عارمة مسلحة أدت إلى تأرجح موقفهم فى اليمن ، مما أدى بالتالى إلى انحسار المد التركى المتغلغل فى إمارات الجنوب . ويمكن القول باطمئنان أن الأحداث التى وقعت فى اليمن نفسه كانت لها انعكاساتها وتأثيراتها العميقة على المنافسة العثمانية البريطانية فى جنوبى الجزيرة العربية ، فمع السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر اندلعت الثورات والقلاقل ضد العثمانيين فى اليمن مما أدى بالمشير

عبد الله باشا إلى أن يطلب مدداً من بلاده[1] وقد بلغت خطورة هذه الثورات حداً لم تبلغه قط فى الأعوام السابقة ، ولم يكن لدى المشير سوى قوات قليلة ، ولما طلب من الدولة العثمانية أن تنجده بأربعين ألف رجل لم تستطع الحكومة تحقيق مطالب المشير ، ومن ناحية أخرى فقد كان لدى ثوار اليمن الكثير من الأسلحة الجديدة وأكثرها مهربة إليهم بحراً . والواقع أن تهريب هذه الأسلحة إلى ثوار اليمن يثير بعض التساؤل فالمعروف أن السواحل اليمنية « أعز من جبهة الأسد » لأن المدفعية التركية كانت تقوم بحمايتها على الدوام[2] .

وتبدو لأول وهلة إمكانية الصلة بين الانجليز فى عدن والأئمة الزيود فى شمال اليمن ، وإمكانية تدعيم الانجليز للامام ورجاله بالسلاح والعتـــاد ، لأننا نجد العديد من الحركات القوية المسلحة ضد الأتراك فى اليمن ، وما دامت الموانىء اليمنية أعز من جبهة الأسد لأن المدفعية العثمانية ساهرة على حمايتها ، فان يكون هناك سوى طريق واحد لتدفق الأسلحة وهو الطريق البرى ، والحدود بين الإنجليز ومحمياتهم فى الجنوب وبين العثمانيين فى اليمن حدود طويلة لا يمكن السيطرة عليها ، ومن هنا يبدو واضحاً إمكانية تدفق الأسلحة من مناطق الجنوب أى من الإنجليز إلى الأئمة فى الشمال . ونحن لم نجد فى الوثائق والمراجع ما يؤكد هذه الصلة بين الإنجليز وأئمة اليمن ، وإن كنا فى نفس الوقت لا نستبعد إمكانية حدوث هذا الاتصال ، لأن عرامة الحركات المسلحة اليمنية ضد الأتراك وفعالية تأثيرها نتيجة للتسلح بالأسلحة الحديثة يجعل الشك فى هذا الاتصال قائماً خصوصاً لوجود المصلحة المشتركة بين الطرفين بالنسبة للعدو المشترك بينهما ، فالإمام الزيدى يدفعه طموحه إلى محاولة الاستئثار بالسلطة فى اليمن ، والإنجليز يريدون إبعاد خطر المنافسة التركية لهم فى مناطق الجنوب ، فلا بأس إذاً إذا ما اتفق الطرفان على القضاء على النفوذ العثمانى فى اليمن كله ، فإن انشغال

(١) المقطم ع ٣٩٨٤ — ٨ مايو ١٩٠٢ .

(٢) المقطم ع ٤٠١٤ — ١٢ يونيو ١٩٠٢ .

العثمانيين بالقضاء على الثورات فى شمال اليمن سوف يجعل منافستهم وتدخلهم فى شئون جنوب الجزيرة أقل تأثيراً ، كما أن الأئمة إذا ما أمكنهم القضاء على السيادة التركية فإنه يمكنهم إقامة دولة مستقلة عن دولة الخلافة الإسلامية . ويجب هنا أن نوضح أن زيود اليمن لم يعترفوا لآل عثمان بالخلافة الإسلامية وأنهم ظلوا يلقبون إمامهم بلقب أمير المؤمنين لأنهم يقولون بأن الخلافة لقرشى عامة ولزيدى خاصة[١] .

وعلى أية حال فبعد وفاة الإمام المنصور بويع ابنه يحيى بالإمامة ، وأعلن لقبه بالمتوكل[٢] ، واتخذ قفلة عذر عاصمة له[٣] . وقد بدأ الإمام يحيى فور توليه الإمامة فى تنظيم المقاومة ضد الأتراك[٤] ، وهاجم بالفعل الحامية التركية فى صنعاء والتى خرجت للتصدى له ، وجرت بين الفريقين بعض المناوشات إلا أن القوات التركية انسحبت إلى صنعاء[٥] . وبعد هذه الهزيمة تمكن الإمام على رأس بعض القبائل اليمنية من حصار صنعاء ، وتحت وطأة الحصار انسحبت الحامية التركية — بعد الاتفاق مع الإمام — إلى حراز[٦] ، وهكذا دخل الإمام يحيى صنعاء فى ٢١ أبريل عام ١٩٠٥[٧] .

وبمجرد أن وصلت هذه الأنباء إلى الحكومة العثمانية حتى بادرت

---

(١) د . أحمد عزت عبد الكريم ؛ د . محمد بديع شريف ، دراسات تاريخية فى النهضة العربية الحديثة ص ٣٥ .

(٢) أمين الريحانى ، ملوك العرب ج ١ ص ١٤٧ .

(٣) أحمد شرف الدين ، اليمن عبر التاريخ ص ٢٦٩ .

(٤) Bremond E., Yemen and Saoudia, p. 72.

(٥) أحمد شرف الدين ، المصدر السابق ص ٢٦٩ .

(٦) حسين بن أحمد العرشى ، بلوغ المرام فى شرح مسك الختام ص ٨٦ .

(٧) Bremond, op. cit., p. 72.

بإرسال أحمد فيضى باشا[١] على رأس حملة قوية لتدعيم موقف الأتراك فى اليمن . وقد تمكن فيضى باشا من التقدم من الحديدة إلى صنعاء التى انسحب منها الإمام وتمكن الأتراك بالفعل من استعادة صنعاء فى الأيام الأولى من سبتمبر عام ١٩٠٥[٢] ، وانسحب الإمام إلى شهارة ، وتعقبه فيضى باشا إلى هناك إلا أنه هزم هزيمة قاسية[٣] وارتد إلى صنعاء بعد أن فقد نصف جيشه[٤] وكانت معركة شهارة هذه نقطة تحول فى مجرى التاريخ اليمنى وسميت اليمن بعدها بمقبرة الأناضول[٥] .

وقد كلفت هذه العمليات الحربية المستمرة الدولة العثمانية الكثير من المال والرجال ولذا فضلت أن تلجأ إلى طريق المفاوضة[٦] مع الإمام للوصول إلى الصلح ، إلا أن هذه المفاوضات تعثرت لتمسك كل من الطرفين بموقفه .

ولم تقم الدولة العثمانية بعمل إيجابى لإقرار السلام فى اليمن سوى عزلها للوالى أحمد فيضى باشا سنة ١٩٠٨ وأرسلت بدلا منه حسن تحسين باشا المعروف بسياسته المعتدلة ليعمل على تهدئة الموقف فى اليمن[٧] .

وقد رأى تحسين باشا أن يعترف للامام يحيى بوضع خاص فى اليمن ، وأن يسمح له بإقامة أحكام الشريعة الإسلامية بين أتباعه وفى المنطقة التى فى

---

(١) أحمد شرف الدين — المصدر السابق ص ٣٦٩ .

(٢) عبد الله عبد الكريم الجرافى ، المقتطف من تاريخ اليمن ص ٢٢٠ .

(٣) أحمد شرف الدين من ص ٢٦٩ — ٢٧٠ .

(٤) Jacob, Kings of Arabia, p. 11.

(٥) أحمد شرف الدين ص ٢٧٠ .

(٦) نزيه مؤيد العظم ، رحلة فى بلاد العربية السعيدة ص ١٥٨ .

(٧) محمد بن أحمد عيسى العقيلى ، من تاريخ المخلاف السليمانى ص ٥٣٧ .

حوزته واتفق الجانبان على أن يراعى كلا منهما مصالح الآخر[١] .

على أن حالة الهدوء النسبى التى عمت اليمن فى عهد تحسين باشا لم تكن ترجع إلى سياسته القائمة على التفاهم والاعتدال فحسب بل كانت ترجع أيضاً إلى حالة عامة من الهدوء شملت معظم أجزاء الإمبراطورية العثمانية ، وذلك بسبب قيام ثورة عام ١٩٠٨ فى تركيا التى أعلنت الدستور وأبدت رغبتها فى حل المشكلات المعلقة بالنسبة للعناصر المكونة للامبراطورية .

وعند ما خلع السلطان عبد الحميد الثانى فى سنة ١٩٠٩ ونصب أخوه محمد رشاد مكانه واستولت جمعية الاتحاد والترقى على مقاليد الحكم توقع الإمام سياسة أكثر مرونة معه[٢] غير أن الأمر لم يستمر طويلا فقد تبين أن الاتحاديين يميلون إلى المركزية وإلى تتريك عناصر دولتهم[٣] ، وهكذا لم تستمر الحالة الهادئة نسبياً فترة طويلة فقد عزل حسن تحسين باشا وحل محله كامل بك متصرف تعز إلا أنه لم يبق فى الولاية أكثر من ستة أشهر[٤] ، فقد أرسل الاتحاديون محمد على باشا فى يونيو عام ١٩١٠ والياً على اليمن لتنفيذ سياستهم[٥] التى ترمى إلى تتريك عناصر الدولة . وقد وصل الوالى الجديد فى الوقت الذى تجددت فيه الاضطرابات ، وكان يؤمن بسياسة العنف والقسوة وقمع كل اضطراب والقضاء على نفوذ الإمام يحيى مهما كلفه الأمر ، وهكذا بدأت الثورة من جديد وحاصرت قوات الإمام صنعاء مرة أخرى حصاراً شديداً[٦] . وقد

---

(١) عبد الواسع بن يحيى الواسعى اليمانى ، تاريخ اليمن المسمى فرجة الهموم والحزن فى حوادث وتاريخ اليمن ص ٢١١ .

(٢) العرشى ، المصدر السابق ص ٨٢ .

(٣) السيد مصطفى سالم ص ٧٨ .

(٤) D.G. Hogarth, Arabia, p. 121.

(٥) العرشى ، المصدر السابق ص ٧٨ .

(٦) عبد الواسع بن يحيى الواسعى اليمانى ص ٣١٤ .

استمرت المناوشات بين المحاصرين والحامية التركية ونتج عن ذلك الكثير من الخسائر في الجانبين[1] .

وعندما وصلت الأمور إلى هذا الحد أرسلت الحكومة العثمانية حملة بقيادة أحمد عزت باشا إلى اليمن[2] ، وبعد أن تجمعت الحملة في الحديدة زحفت إلى صنعاء لفك حصارها ، ولم يكن الطريق إليها مفتوحاً بل واجهت القوات المتقدمة مقاومة عنيفة ، ورغم ذلك فقد تمكن عزت باشا من دخول صنعاء وإنهاء حصار القبائل لها .

وكانت الحكومة العثمانية قد منحت أحمد عزت باشا سلطات واسعة لإقرار الأمور في الولاية ، وقد تبين له بعد كل الصعاب التي واجهت الحكم العثماني في اليمن منذ حملة سنة ١٨٧٢ أن الحل الأمثل لمشكلة اليمن هو عقد صلح مع الإمام يحيى باعتباره زعيم الحركة المسلحة المناهضة للأتراك في اليمن ، وقد اجتمع عزت باشا بالإمام بالفعل في قرية دعان واتفقا على شروط الصلح[3] .

وكان من أهم أسباب موافقة الحكومة العثمانية على الصلح هو التهديد الخطير الذي واجهته دولة الخلافة بعد هجوم إيطاليا على طرابلس[4] فقد بدأت إيطاليا ضرب طرابلس الغرب بالقنابل من البحر ، وبدأت تنزل جنودها إلى الشاطىء بالفعل في أواخر سبتمبر سنة ١٩١١ . وتبدو أهمية هذه الحرب لأنها أجبرت الباب العالي على الموافقة على الصلح مع الإمام ، فانهزام الجيوش العثمانية في طرابلس ووقوع الأخيرة في أيدي الإيطاليين أظهر خطأ السياسة التي أدت

---

(١) Wavell, A.J.B., A Modern Pilgrim to Mecca, p. 227.

(٢) Hogarth, p. 121.

(٣) الواسعي ، المصدر السابق من ص ٣١٧ — ٣٢٠ .

(٤) Helfritz, H., The Yemen. A Secret Journey, p. 124.

إلى سحب غالبية القوات التركية من طرابلس لمواجهة متطلبات القتال الناشب في اليمن ، وكان لهذا الإجراء أثره في إضعاف الحامية التركية في طرابلس مما سهل الأمر أمام إيطاليا[١] ؛ وهكذا عقد صلح دعان سنة ١٩١١ الذى اعترف فيه الإمام بالسيادة العثمانية مقابل الاعتراف له بالإشراف على شئون القضاء والأوقاف وتعيين الحكام[٢] وأصبح محمود باشا أول والٍ مدني لليمن .

وأخذت سلطة الإمام تزداد توثقاً ، وفي ٢٢ سبتمبر سنة ١٩١٣ صدر فرمان إمبراطورى أعلن في صنعاء ، وقد نادى هذا الفرمان بسياسة الوفاق مع الإمام « بغرض تحقيق السلام بين المسلمين » . وقد كفل هذا الفرمان بعض الأسس من بينها أن القانون المدنى والجنائى في اليمن يجب أن يوضع على أساس الشريعة الإسلامية وليس على أساس القانون التركى .

وأصبح نفوذ الإمام قوياً في صنعاء وفي بقية الأقاليم التى اعترفت بسلطته ، إلا أن هذا النفوذ كان يتضاءل كلما اتجهنا ناحية الساحل ، ولم يكن معترفاً به في عسير حيث قام هناك زعيم آخر هو الإدريسى ، وكان ينتهج سياسة معادية ضد الأتراك والإمام على حد سواء .

وأثناء الحرب التركية الإيطالية سنة ١٩١٢ قصف الإيطاليون ساحل اليمن متخذين من مصوع قاعدة بحرية لهم وقد أثر هذا القصف على الرعايا البريطانيين ، الذين كانت تتركز في أيديهم نسبة كبيرة من تجارة البحر الأحمر تأثيراً خطيراً . أما الأتراك فلم يتأثروا كثيراً بهذا القصف للساحل اليمنى لأنهم لم تكن لديهم دفاعات بحرية على طول هذا الساحل عدا في الشيخ سعيد ، هذا بالإضافة إلى أنهم سحبوا قواتهم إلى المناطق الداخلية قبل أن يقوم الإيطاليون بقصف الساحل .

---

(١) السيد مصطفى سالم ، المصدر السابق ص ١٣٣ .

(٢) أحمد شرف الدين ، المصدر السابق ص ٢٧١ .

وقد ظاهر الإيطاليون الإدريسى بالمال والعتاد ، وقد أثر ذلك على اليمن أكثر من قصفهم لساحله ، لأن الإدريسى تمكن من الاستيلاء على جزر فارسان ، وأصبح فى موقف التهديد المباشر للأتراك فى داخل اليمن . إلا أن الأتراك استطاعوا استعادة جزر فارسان وبدا هناك نوع من التفاهم مع الإدريسى لأنهم وافقوا على تعيينه حاكما على عسير[١] .

وقد سقنا هذا الموجز للأحداث فى اليمن كى يمكننا أن نوضح التفاعلات التى حدثت فى جنوب الجزيرة العربية ونلحظ أول ما نلحظ ذلك التغيير أو الخط الجديد للسياسة العثمانية أى الالتزام بسياسة المهادنة سواء مع الإمام تلك القوة الكبرى التى فرضت نفسها على مجريات الأمور فى اليمن ، وكذلك أسلوب المهادنة مع الإدريسى فى عسير مع أن هاتين الشخصيتين كانتا ألد أعداء الدولة العثمانية فى الجزيرة العربية .

وتمشياً مع سياسة المهادنة هذه وعلى الرغم من تمسك الدولة العثمانية سنوات عديدة بمبدأ السيادة العثمانية على كل الجزيرة العربية ، فقد اضطرت الحكومة العثمانية إلى قبول مبدأ تحديد الحدود بطريقة فعليه بين اليمن وجنوب الجزيرة العربية ، وفى هذا القبول اعتراف بالنفوذ البريطانى فى منطقة من الجزيرة العربية وهو ما كانت ترفضه دائماً دولة الخلافة ، على أن الدولة العثمانية اضطرت لذلك الاعتراف لعدة أسباب : فإن الحروب مع إيطاليا سنة ١٩١١ ومع دول البلقان سنة ١٩١٢ والثورات والقلاقل فى اليمن وبزوغ قوى جديدة هناك أدى بالدولة العثمانية إلى عدم الاعتماد على اليمن كى يكون ظهيراً لها فى صراعها مع الإنجليز فى مناطق الجنوب ، بل أصبح اليمن نفسه غير تابع تبعية تامة للسلطة العثمانية بعد الاعتراف بمكانة الإمام وبسلطته القضائية والإدارية .

وهكذا عندما أثيرت مرة أخرى مسألة تحديد الحدود بين منطقتى النفوذ

---

(١) Bury, G. Wyman, op. cit., pp. 16-17.

البريطانية والعثمانية البريطانية فى جنوب الجزيرة العربية كان للأسباب السابقة أثرها فى قبول الحكومة العثمانية مبدأ المفاوضة لعقد اتفاقية الحدود .

وقد اختير كل من السير ادوارد جراى وإبراهيم حقى باشا لعقد هذه الاتفاقية . وبعد المفاوضة بين الطرفين وافقا على تثبيت البروتوكولات التى وقعها المبعوثون العثمانيون والبريطانيون فى أعوام ١٩٠٣ و ١٩٠٤ و ١٩٠٥ .

كما تمسك المفاوض العثمانى بأن السلطان لن يتنازل بأى وجه من الوجوه عن الأراضى التى تبلغ مساحتها نحو ٥٠٠ ميلا مربعاً والملاصقة لجبل نعمان — حصن مراد — والواقعة ضمن حدود قبيلة الصبيحى القديمة .

واتفق الطرفان بعد ذلك على أن حدود الأراضى العثمانية تتبع خطاً مستقيما يبدأ من أكمة الشوب ثم تسير ناحية الشمال الشرقى نحو صحراء الربع الخالى بانحراف ٤٥°، وهذا الخط يلتقى فى الربع الخالى عند خط العرض ٢٠° مع الخط المستقيم المتجه مباشرة نحو الجنوب والمبتدىء من نقطة واقعة على الشاطىء الجنوبى لخليج عجير فاصلا الأراضى العثمانية فى سنجق نجد وأرض قطر وفقاً للمادة الثانية من الاتفاقية الإنجليزية العثمانية والخاصة بالخليج الفارسى (العربى) والمناطق المجاورة له والمؤرخ فى ٢٩ يوليو سنة ١٩١٣ .

كما اتفق الطرفان على إنهاء التصديق على هذه الاتفاقية وتبادل الوثائق الخاصة بها فى لندن فى فترة لا تزيد عن ثلاثة أشهر (*) .

وقد أرسل مشروع الاتفاق إلى الآستانة فى ٢٦ فبراير ١٩١٤ ، وتم توقيع الاتفاق بالفعل فى ٩ مارس وأرسلت نسخة من المشروع إلى وزارة الهند بتاريخ ١٦ فبراير .

(*) جاء ذكر فى نص الاتفاقية عن الملاحق A.B.C. وعن الخرائط الخاصة بخط الحدود ، إلا أنه لم ترفق بالاتفاقية هذه الملاحق والخرائط .

وبعد توقيع الاتفاق في ٩ مارس[1] تم تبادل وثائق التصديق في لندن في ٣ يونيو سنة ١٩١٤ .

ولم يعن عقد هذه الاتفاقية أنه قد أقيم خط فعلي للحدود بين المنطقتين البريطانية والعثمانية في الجزيرة العربية ، أو أن هذا الخط تضمنه وتحافظ عليه قوات الفريقين ، ففي الواقع أن بعض القبائل كانت تعيش على جانبي خط الحدود وكان من الصعب أن تقدم ولاءها لأحد الطرفين .

ونستطيع أن نقول إنه لم تكن لهذه الاتفاقية نتائج هامة أو حاسمة ، فقد وافق الإنجليز على عقدها كي يحصلوا من السلطان العثماني على اعتراف بشرعية وجودهم في قطعة من الجزيرة العربية التي طالما نادى السلطان نفسه بسيادته عليها كلها ، وكذلك وافق الإنجليز على عقد هذه الاتفاقية لإمكان إبعاد أي تدخل تركي ولإبطال أية إدعاءات تركية في مناطق قريبة من عدن . أما الأتراك فقد وافقوا على عقدها كما قلنا سيراً على مبدأ المهادنة مع الأعداء ، وذلك نتيجة للظروف الخطيرة التي كانت تواجهها الدولة العثمانية في ذلك الوقت .

وعلى أية حال فلم تكد تمض بضعة أشهر على توقيع اتفاقية الحدود حتى اندلعت نيران الحرب العالمية الأولى في ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤[2] ، وقد قام الجنرال شو حاكم عدن بإبلاغ السلطان على بن أحمد بن على سلطان لحج أن بريطانيا أصبحت في حالة حرب مع تركيا ، كما أصدر حاكم عدن منشوراً وعد فيه العرب بالمحافظة على حرمة البلاد المقدسة وحريتها .

وقد أبدى السلطان السير على بن أحمد سلطان لحج امتنانه لهذا الوعد البريطاني بالمحافظة على الأراضي المقدسة ، ولا ريب أن هذا الموقف من السلطان

---

(١) British Documents on the origins of the war 1898-1914, Edited by G.B. Gooch, D., Ltt, F.B.A. and Harold Temperley, Litt. D., F.B.A., Vol. X, Part II, No. 211,, pp. 340-341.

(٢) Ingrams, The Yemen, p. 62.

يؤكد ما ذهبنا إليه من أن سلطنة لحج أصبحت منذ ستينات القرن التاسع عشر إحدى دعامات الوجود البريطاني في جنوب الجزيرة العربية[1] .

وكان لانضمام تركيا إلى جانب ألمانيا في الحرب انعكاساته في الجزيرة العربية فقد أرسلت الحكومة التركية قوات ضخمة من الآستانة إلى الحديدة ومعها معدات وذخائر كثيرة ، كما أصدرت الحكومة تعلياتها إلى الوالي محمود نديم بصنعاء لحشد قوة ضخمة لاحتلال عدن ضمن خطة عسكرية دبرتها مع حلفائها الألمان للسيطرة على مضيق عدن ومداخل البحر الأحمر . وقام والي اليمن ببث عيونه في لحج وبعض سلطنات الجنوب لاستطلاع الأنباء ، كما أرسلت بعض وحدات المدفعية من صنعاء إلى تعز .

وفي غضون ذلك الوقت اتصل محمود بك نديم بالإمام يحيى وطلب منه أن يسعى لاستمالة سلطان لحج إلى جانب الأتراك ، وكان السلطان علي بن أحمد سلطان لحج قد سبق له الاتصال بالإمام يحيى بخصوص الموقف الناجم عن الحرب ، وكانت وجهة نظر سلطان لحج تتلخص في أن الدولة العثمانية قد خاطرت بكيانها بسبب دخولها هذه الحرب «وأن معظم أهل الإسلام يكرهون ذلك لأن مصالح الإسلام والمسلمين مرتبطة بمصالح بريطانيا العظمى وحلفائها» . ومع أن الإمام كان يعلم وجهة نظر سلطان لحج هذه فإنه لم يسعه إلا أن يكتب إليه بما طلبه منه محمود بك نديم . أما سياسة الإمام نفسه فكانت التأني والتظاهر بالحياد المشوب بالعطف والميل إلى الأتراك دون إظهار العداء للبريطانيين . ولا ريب أنه كان يقصد من هذا الموقف المتوازن انتظار الفرصة المناسبة للاستفادة من هذه الحرب .

أما السلطان علي بن أحمد سلطان لحج فقد فاتح بعض مشايخ اليمن التابعين

---

(١) أحمد فضل بن علي محسن العبدلي ، هدية الزمن في أخبار ملوك لحج وعدن ص ٢٠٧

(٢) أحمد حسين شرف الدين ، اليمن عبر التاريخ ص ٢٧٥ .

للدولة العثمانية فى أمر حيادهم فى تلك الحرب ، وعدم مظاهرتهم للأتراك ، لأن نزول الأتراك للقتال فى عدن سيؤدى إلى الإضرار بمصالح اليمن بسبب الحصار البحرى الذى ستضربه بريطانيا على ساحل اليمن ، وطلب السلطان أن يسعى مشايخ اليمن لتهدئة التحركات التركية وأن السلطان من جانبه سوف يقنع حكومة عدن بأن لا تحاصر سواحل اليمن وأن تعتبر اليمن ولاية محايدة .

وفى الواقع فإنه من الصعب أن نصدق أن سلطان لحج قد شدته مساعيه الحميدة فقط كى يطلب من مشايخ اليمن عدم معاونة الأتراك فى حربهم ضد الإنجليز فى عدن ، كما أن تعهده بإقناع حكومة عدن بعدم محاصرة سواحل اليمن يجعل من غير المقبول أن تكون هذه الإجراءات نابعة من السلطان وحده ، والأقرب إلى المنطق أن تكون محاولات السلطان هذه لتأليب مشايخ اليمن ضد الأتراك هى بإيماز من السلطات فى عدن .

على أن مجهودات سلطان لحج فى هذا السبيل لم تجد نفعاً فقد جاء وفد من مشايخ اليمن إلى قرية جول مدرم فى أرض الحواشب وطلبوا مقابلة سلطان لحج أو ممثل له ، فقابلهم الأمير محسن فضل ووجد أنهم جاءوا لاستمالة سلطان لحج لكى يشترك فى الحرب ضد الانجليز كما سلموه كتاباً من والى اليمن ، يدعو فيه لذلك ويستحثه على نصرة الدين « ونرجو من ديانتكم وديانة كافة إخواننا مراء لحج وجميع عائلتكم الكريمة البدار لنصرة الدين الحنيف » .

كما لمح المشايخ لمبعوث السلطان بالفوائد التى سيجنيها السلطان من محالفته للأتراك ، وبالمشاكل والصعاب التى سيواجهها إذا لم تتحقق هذه المحالفة ، فأول فائدة سيجنيها من محالفتهم هى أنهم سوف يسلمون عدن إليه بعد فتحها وطرد الإنجليز منها . والأسطول الألمانى القوى سيهاجم عدن من البحر فى الوقت

الذى سيهاجمها فيه الأتراك من البر ، كما أن الطائرات «سوف تدك عدن وتجعلها رماداً »[1] وفى حالة عدم محالفة السلطان للأتراك فسوف يواجه ما تواجهه عدن من غزو وتدمير .

إلا أنه قد فات هؤلاء المشايخ ، بل فات والى اليمن نفسه أن سلطان لحج قد أصبح السير على بن أحمد وأنه إحدى الدعامات القوية للوجود البريطانى فى جنوب الجزيرة العربية ، ولذا أعار السلطان ومبعوثه هذه المقترحات آذاناً صماء .

وكان الموقف خطيراً بالنسبة للانجليز فى المنطقة ، فقد كان للأتراك فى هذه الجبهة نحو ١٤,٠٠٠ مقاتل[2] مستعدين لمهاجمة عدن وشبه جزيرة الشيخ سعيد ، كما انضم إليهم الآلاف من الحواشب واليوافع والصبيحة. وجزيرة الشيخ سعيد جزيرة صغيرة تابعة للساحل الجنوبى الغربى الذى يتصل ببلاد الصبيحة. ولم تقف انجلترا مكتوفة الأيدى أمام هذا الخطر الذى يتهددها من الشيخ سعيد بل أرسلت السفن الحربية إليها حيث تم تدمير الآبار والحصون والمستودعات[3] ، ثم استولت عليها فى النهاية . وقد أغضب هذا العدوان البريطانى على الشيخ سعيد الإمام يحيى وقدم احتجاجاً بالفعل إلى السلطات فى عدن ، وقد أجاب الكرنل جاكوب على هذا الاحتجاج بأن الضرورة الحربية هى التى أجبرت الإنجليز على ضرب الشيخ سعيد وأنهم سوف ينسحبون منها قريباً[4] .

ثم دمر الإنجليز قلعة تربة وغيرها من الحصون فى تلك الناحية وغنموا بعض قطع المدفعية ، وظنوا أنهم بذلك قد أوقفوا الأتراك فى زحفهم على عدن ،

---

(١) العبدلى من ص ٢٠٨ — ٢١٠ .

(٢) Ingrams, p. 62.

(٣) أمين الريحانى ، ملوك العرب ص ٣٦٥ — ٣٦٧ .

(٤) Jacob, op. cit., p. 159.

إلا أن الأمر لم يستمر سوى سبعة أشهر وأعاد الأتراك احتلالهم للشيخ سعيد[١] .

ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل تقدمت القوات التركية المرابطة فى جنوب اليمن بقيادة سعيد باشا قائد حامية تعز[٢] وهاجمت الترك فى أراضى لحج واستولت عليها بسهولة[٣] ، ثم تقدمت القوات التركية إلى الحوطة عاصمة لحج ، ومن ثم أرسلت السلطات فى عدن قوة من حامية المدينة إلى الشيخ عثمان حتى يمكنها بعد ذلك التقدم إلى لحج لصد الهجوم التركى[٤] .

ثم بدأت طلائع القوات التركية فى الظهور حول الحوطة واحتدم القتال ، وكان جانب من قوة حامية عدن قد وصل إلى الحوطة ، إلا أنه وصل بعد فوات الوقت ، وانهزم اللحجيون[٥] هم ومن معهم وتمكن سعيد باشا من احتلال الحوطة فى ٥ يوليو ١٩١٥ بعد أن فر السلطان منها إلى عدن ومعه بعض رجاله ، وما كاد يصل إلى أبواب المدينة حتى أطلق البريطانيون عليه النار ظانين أنه ومن معه طلائع قوات سعيد باشا ، وقد أصيب السلطان بجراح خطيرة توفى على إثرها فى عدن[٦] .

ويعزو أمين الريحانى أسباب استيلاء الترك السريع على لحج إلى تقاعس حامية عدن التى أرسلت إلى لحج للدفاع عنها لأن « شدة الحرارة وقلة الماء وفرار الهجانة المأجورين أخرت الجنود فى الطريق وحالت دون الغاية المقصودة » كما أن بعض الجنود الهنود — المسلمين — عصوا ضباطهم لأنهم كرهوا أن

---

(١) أمين الريحانى ، المصدر السابق ص ٣٦٦ .

(٢) أحمد حسين شرف الدين : المصدر السابق ص ٢٧٧ .

(٣) العبدلى ص ٢١٦ .

(٤) أمين الريحانى : المصدر السابق ص ٣٦٦ .

(٥) العبدلى ص ٢١٦ .

(٦) أحمد حسين شرف الدين ص ٢٧٧ .

يحاربوا إخوانهم المسلمين ، والحقيقة التى لاريب فيها أنهم أبطأوا أو تقاعسوا عن نجدة سلطان لحج .

وعلى أية حال فقد دخل الأتراك إلى لحج واستولوا على قصور السلاطين ، ففر إلى عـــدن من سلم من الأسرة الحاكمة وبعض الأهالى . وعندما خلف السلطان عبد الكريم السلطان على كان أول عمل له هو أن احتج احتجاجاً شديداً على الحكومة البريطانية لأنها لم تقم بواجب المعاهدة المبرمة بينها وبين أجداده فقبلت حكومة لندن الاحتجاج وعزلت حاكم عدن وقائد الحامية التى بها .

وقد أقام سلطان لحج ومعه أسرته فى عدن طيلة أيام الحرب وعاشوا على ما تدفعه حكومة عدن لهم ، بينما كانت ممتلكاتهم فى لحج فى حوزة الأتراك[1] .

أما الأتراك فبعد استيلائهم على الحوطة زحفوا على الشيخ عثمان ، واحتلوها فى ٦ يوليو ، ولكن النجدة التى وصلت بعد ذلك من عدن أخرجت الأتراك من الشيخ عثمان فى ٢٠ يوليو ، فعادوا إلى لحج وتحصنوا فيها[2] .

ورغم أن إنجرامس Ingrams يؤكد أن القوافل التجارية كانت تسير بحرية بين عدن والمناطق الداخلية عبر الخطوط البريطانية والتركية[3] ، فإن أحمد فضل بن على محسن العبدلى يؤكد أن الباشا بعد استيلائه على لحج أمر بمنع دخول القوافل إلى عدن ، ثم عدل عن ذلك فضرب على البضائع المتجهة من لحج إلى عدن ضرائب فادحة ، وأذن بدخولها إلى عدن[4] ، أى أن حرية التجارة بين لحج وعدن كانت مشروطة بدفع الضرائب الفادحة .

---

(١) أمين الريحانى : المصدر السابق ص ٣٦٧ — ٣٦٨ .

(٢) المصدر السابق ص ٣٦٦ .

(٣) Ingrams, op. cit., p. 62.

(٤) العبدلى ص ٢٠١ .

وبعد أن استعاد البريطانيون الشيخ عثمان انحصرت العمليات الحربية بين الطرفين فى شكل مناوشات[١] ، ولم يحاول الأتراك مهاجمة عدن أو الشيخ عثمان ، وكذلك لم يحاول الإنجليز زحزحة الأتراك من معاقلهم فى لحج . وقد أصدر الجنرال وليام ولن قائد الجيش البريطانى فى عدن — فى محاولة منه لتبرير موقف حكومته المتخاذل من محميتها فى لحج — أصدر منشوراً فى مايو سنة ١٩١٦ جاء فيه : « أنه ليس لضعفنا امتنعنا عن حرب الأتراك الذين فى لحج ، ولكن الإمبراطورية البريطانية واسعة جداً ويلزمنا معاملة الميادين التى فيها العدو واحداً بعد الآخر بالتعاقب بحسب الخطط التى رسمتها الدولة . . . وسيأتى الوقت الذى نفكر فيه فى مصير الأتراك فى أرض العرب » ويجب أن نتقبل ما جاء فى المنشور بالحذر ، فلو كان لدى القائد البريطانى القوة الكافية لطرد الأتراك من لحج لما توانى عن القيام بذلك ، إذ أن الوجود التركى فى لحج يؤثر على وصول المؤمن اللازمة إلى عدن ، كما أن سقوط أراض واقعة تحت الحماية البريطانية فى أيدى الأتراك ، وعدم قيام الإنجليز بتنفيذ معاهدة الحماية ، ومعاونة من قبل حمايتهم يصيب مكانة بريطانيا فى الصميم ، ويقلل من هيبتها فى المنطقة .

أما موقف الأتراك فكان سيئاً للغاية فقد انتشرت الأوبئة بينهم وفتكت بهم فتكا ذريعاً[٢] ، ولهذا فهم أيضاً لبعدهم عن الوطن الأم ، ولقلة الإمدادات بل لانقطاعها لم يخاطروا بمهاجمة عدن الحصينة .

ولا ريب أن بُعد الفريقين عن ساحة الحرب الكبرى وعن مركز حكومتيهما كان سبباً فى ذلك الهدوء العجيب بينهما « فعندما أمن الإنجليز على

(١) Bremond, E., op. cit., p. 80.

(٢) العبدلى ص ٢٢٩ ، ٢٣١ .

مركزهم فى عدن والشيخ عثمان تركوا لحجا للأتراك ، ولما أمن الأتراك على لحج ونواحيها تركوا عدن للانجليز وقنع كل بما ملكت يداه »[١] .

وظل هذا الموقف الهادىء قائماً بين الطرفين فى جنوبى الجزيرة العربية إلى أن عقدت الهدنة بين الدول المتحاربة فى ٣١ سبتمبر سنة ١٩١٨ .

وفى صباح اليوم التالى لعقد الهدنة ، كتب السلطان عبد الكريم سلطان لحج إلى الميجور جنرال ستيوارت حاكم عدن ، « إننى فى قلق عظيم منذ البارحة لعدم إشعارى بكيفية قبول الهدنة مع بقاء بلادنا تحت يد الأعداء » . وقد أجابه الميجور جنرال ستيوارت بأن تركيا قد قبلت جميع الشروط البريطانية وأنها قد سلمت بلا قيد أو شرط ، كما طمأن السلطان بأنه سوف يعود إلى مزاولة سلطاته الرئاسية فى لحج فى وقت قريب[٢] .

وقد نصت اتفاقية فرساى على انسحاب الأتراك من مناطقهم فى آسيا وأفريقيا[٣] ، كما كان على الجنود الأتراك فى اليمن أن يسلموا أنفسهم للسلطات البريطانية فى عدن[٤] .

وقد قام الميجور جنرال ستيوارت بإرسال نبأ عقد الهدنة رسمياً إلى على سعيد باشا قائد القوات التركية فى لحج[٥] ، كما أبرق أيضاً إلى الوالى التركى محمود نديم بصنعاء يطلب منه تطبيق اتفاقية الهدنة فيما يخصه ، وتلى ذلك صدور التعليمات من الآستانة بانسحاب القوات التركية من اليمن[٦] .

---

(١) أمين الريحانى : المصدر السابق ص ٣٦٨ .

(٢) العبدلى : المصدر السابق ص ٢٤١ .

(٣) أحمد حسين شرف الدين : المصدر السابق ص ٢٧٧ .

(٤) أمين الريحانى : المصدر السابق ص ٤٠٣ .

(٥) العبدلى : المصدر السابق ص ٢٤١ .

(٦) أحمد حسين شرف الدين : المصدر السابق ص ٢٧٧ .

وتقدم سعيد باشا إلى عدن وسلم سيفه للانجليز[1] ، وتجمعت القوات العثمانية فى اليمن ثم انتقلت إلى عدن ومكثت بها أياماً ثم نقلت إلى جزيرة مالطة فالأناضول[2] ، وانتهى بذلك عصر الاحتلال التركى لليمن .

وبعد انسحاب الأتراك من لحج تقدم السلطان عبد الكريم فضل الذى أقام فى عدن طيلة سنوات الحرب ، ومعه جماعة من العبادل وبرفقتهم الميجور جنرال ستيوارت وجملة من الضباط البريطانيين ودخلوا مدينة الحوطة فى احتفال كبير ، وألقى الميجور جنرال ستيورات خطاباً بهذه المناسبة : «ياصاحب السمو ، إنى ها هنا أرحب بكم فى هذا اليوم فى عاصمة مملكتكم ممثلا للدولة البريطانية ولأكون وسيلتها فى إقعادكم على كرسى سلطنتكم » .

كما قرأ ستيوارت رسالة تهنئة خاصة من الملك البريطانى لسلطان لحج بهذه المناسبة .

وقد أجاب السلطان عبد الكريم بخطاب أبدى فيه عن امتنانه وشكره العميقين لمن أعانوه على العودة إلى منصبه الرئاسى « وإنى من صميم فؤادى أقدم الشكر الجزيل لجلالة الملك جورج الخامس إمبراطور الهند على تهنئته السامية ، وعلى هذه التعطفات الملوكية نحونا ، وإنى اليوم كلى ألسن ثناء على وفاء دولة جلالته بإعادتى إلى وطنى ، وعلى حسن الجميل الذى قوبلنا به مدة إقامتنا بالحفاوة والتكريم فى عدن ، فهذا الصنيع العظيم يجعلنى وسائر عائلة العبادل مدينين لجلالته وقيد إخلاص نحو دولته ما دمنا فى هذه الديار » .

ولا ريب أن هاتين الكلمتين المتبادلتين بين الجنرال والسلطان توضحان إلى حد كبير مستقبل العلاقات بين بريطانيا وسلطنة لحج .

---

(١) أمين الريحانى : المصدر السابق ص ٣٦٩ .

(٢) عبد الله عبد الكريم الجرافى : المقتطف من تاريخ اليمن ص ٢٢٥ .

(٣) العبدلى : المرجع السابق ص ٢٦١ ، ص ٢٦٢ .

وبعد انحسار المد التركى عن المنطقة ونتيجة لموالاة سلطان لحج التامة للانجليز ، انفرد هؤلاء بالسيطرة على مقدرات منطقة جنوب الجزيرة العربية ، وابتعد آخر ظل لقوى أجنبية عداهم فى المنطقة ، فبعد منافسة دولية بين انجلترا وفرنسا ومصر وتركيا ، أمكن لانجلترا فى النهاية أن تدعم نفوذها وتؤكده فى المنطقة تأميناً وحماية لعدن ، وتقديراً لتلك المنطقة الاستراتيجية الحاكمة .

الفصل العاشر
أسلوب الحكم البريطاني في الجنوب اليمني

فى الواقع ، لم يتبلور أسلوب الحكم البريطانى فى جنوب اليمن إلا فى وقت متأخر ، وعلى وجه التحديد ابتداء من عام ١٩٣٧ عند ما أصبحت عدن ومناطق الجنوب تابعة لوزارة المستعمرات مباشرة . وبذا تصبح مناقشة أسلوب الحكم البريطانى خارجة عن التحديد الزمنى للرسالة ، إلا أننا رأينا أنه لاستكمال الصورة أن نتعرض بإيجاز لأسلوب السياسة البريطانية فى جنوب اليمن منذ سقوط عدن سنة ١٨٣٩ حتى قيام الثورة والاستقلال .

السياسة البريطانية :

عند ما نبحث أسلوب السياسة البريطانية فى الجنوب اليمنى سوف نستعيد شذرات مما جاء فى فصول سابقة من هذا الكتاب . وقد كان الكابتن هينس أول مقيم سياسى فى عدن بعد احتلالها سنة ١٨٣٩[١]، وكان هدفه الأول وضع أسس الدفاع الدائم عنها حتى يمكن مقاومة أى هجوم مفاجىء عليها ، وكذلك كان عليه أن يجعل القبائل العربية فى حالة هادئة حتى يمكنه تشييد التحصينات اللازمة للدفاع . وقد نجح هينس فى تحقيق هذين الأمرين ، وبدأت سلسلة من الأعمال الإنشائية على طول الخليج .

ومع نهاية شهر يناير من عام ١٨٣٩ ، بدأت بريطانيا فى تنفيذ سياسة التهدئة فى المنطقة حتى تضمن استقرار الأمور فى عدن بما يحقق فى النهاية مصالحها الاستراتيجية والتجارية والبحرية[٢] .

وقد اتبعت بريطانيا سياسة مرنة فى جنوب اليمن ، ولهذه السياسة مظاهر شتى ، أولها المعاهدات الولائية ثم الرواتب الشهرية أو السنوية التى اختلفت باختلاف مكانة كل أمير ، ومدافع الترحيب والتوديع لمن يجىء إلى عدن من

---

(١) Richard H. Sanger, The Arabian Peninsula, p. 204.

(٢) Playfair, R.L., op. cit., p. 164.

السلاطين أو يسافر منها ، ثم منح الألقاب والنياشين ، وكذلك تخصيص الهدايا الموسمية لهؤلاء السلاطين ، والتدخل فى السياسة المحلية عند انتخاب أو تعيين أحد الحكام ، والتحزب لبيت طامع فى الملك على بيت مالك أو عكس ذلك ، وأخيراً وإن كان يصح أن يكون الأخير أولا ، المحافظة على استقلال كل سلطان وأمير تحقيقاً لمصالحهم ولمصلحة بريطانيا ، وقد عقدت بريطانيا هذه المعاهدات الولائية مع غالبية هؤلاء السلاطين والأمراء والشيوخ بعد احتلالها لعدن مباشرة .

وكانت سياسة الكابتن هينس أول مقيم سياسى فى عدن مبنية على قاعدة فرق تسد لأن الحكومة أو بالأحرى إدارة شركة الهند حينذاك لم تشأ أن تمده بما يحتاج إليه من الجنود لحماية عدن ، فإذا ثارت إحدى القبائل على الإنجليز كان الحاكم البريطانى يثير قبيلة أخرى عليها[1] .

وقد جاء فى كتاب أرسلته إدارة شركة الهند إلى الكابتن هنيس المقيم السياسى فى عدن : « . . . . حرض القبيلة الموالية على القبيلة المعادية فلا تحتاج إلى قوات بريطانية . . . وأنه وإن كان هدر الدماء مما يؤسف له ، فمثل هذه السياسة تفيد الإنجليز فى عدن لأنها توسع الثلمة بين القبائل »[2].

كما كان الإنجليز فى بعض الأحايين يتدخلون فى شئون أصحاب المشاهرات ليصلحوا مثلا بين صديقين متخاصمين من أصدقائهم ؛ فيورثهم التدخل مسئولية توجب عليهم الاستمرار ، فيستمرون محكمين ومسيطرين[3] .

كما استغل الكابتن هينس الأقليات السكانية المقيمة فى عدن ، فنجده يستعين باليهود هناك حتى يكونوا عيوناً له على العرب ، ويعترف المقيم السياسى

---

(١) أمين الريحانى . ملوك العرب ج ١ ص ٣٣٩ — ٣٤٠ .

(٢) Jacob, Kings of Arabia, p. 45.

(٣) أمين الريحانى : المصدر السابق ص ٣٨٠ .

بأن « . . . أحسن من ينقلون الأنباء إلينا هم اليهود ، وقد وظفتهم منى سراً ، وخصوصاً اليهود المقيمون فى عدن ، وهم يعملون فى خدمة الحكومة ، وقد أعطونى معلومات تضم حقائق هامة . . وقد قمت باستغلال فرصة وجودهم فى أماكن متفرقة . . فى صنعاء وقمطبة وتعز ولحج والمناطق المجاورة لعدن ، وقد كافأتهم بمبالغ تافهة[1] .

وقد تبين للانجليز عند احتلالهم عدن أنه يجب لحمايتها وجود جيش كبير يقيم فيها ، وقد يعجزون مع ذلك عن حمايتها إذا لم يكن لعدن منطقة كالدرع يصونها من هجمات العرب الذين يحيقون بها من الجهات الثلاث أى من الشرق والغرب والشمال ويحاربون بشراسة ويعتصمون بالجبال المنيعة ، فاتخذت بريطانيا لذلك سياسة لين تدعمه الشدة ، وبدأت المفاوضات ، وابتاع الانجليز من الأراضى ما لم يستطيعوا أخذه بالسياسة ولم يشاءوا أخذه بالقوة ، فتم لعدن الدرع الذى تحتاج إليه وهو خط يمتد من الغدير على البحر غرباً إلى دار الأمير شمالا ، ومنها شرقاً بشمال إلى أم العمد على البحر ، ثم أقام الإنجليز فى هذه المنطقة الإنجليزية الاستحكامات العسكرية ونقلوا إليها الجنود من الهند ، وظلت عدن مع ذلك فى خطر دائم من العرب المحيطين بها من كل جانب .

وقد يتكلف الدفاع عن عدن ألف ريال على الأقل يومياً إذا فرض أنه يتعين أن يقيم بها عشرة آلاف جندى بريطانى ، كما يتكلف الدفاع عن المنطقة التى قدرت أنها درع منيع ألف ريال أخرى ، ونفترض أن حكومة الهند كانت قادرة على أن تسيطر على العرب فى المنطقة فإنها ستضطر إلى مضاعفة قواتها العسكرية فتتضاعف النفقات لتدفع عن هذه القبائل غارات عرب الجبال . والنتيجة أنهم كلما توغلوا فى المنطقة زادت النفقات والأخطار ، فالولاء إذاً خير من العداء ، على أنه لابد للانجليز هناك من قوة ترهب الزعماء فى المنطقة ،

---

(١) I.O.L., Secret Letters from Bombay, No. 37 of 1845, Captain Haines to the Chief Secretary to Government of Bombay. April 25, 1845.

وبعد ذلك تمنحهم انجلترا الرواتب الشهرية ويكون لها من الصداقة والإذعان ما أريد.

وإذا كان كل أمير يتقاضى من الانجليز نحو ٤٠٠ ريال كل شهر باستثناء سلطان لحج، وأن فى كل إمارة زعماء يتقاضون مثل هذا المبلغ، فإن مقدار ما تدفعه بريطانيا ضماناً لولاء الأمراء ورجالهم يبلغ نحو ٧٨٠٠ ريال كل شهر، أى أنها توفر ضعفها كل يوم، وبمعنى آخر أن عشرين ألف جندى بريطانى للدفاع عن عدن يقوم مقامهم بعض الأمراء والسلاطين[١].

كما أن موقع عدن الاستراتيجى الهام كان يحتم وجود هدوء نسبى كى تستفيد بريطانيا منها فائدة محققة، وعلاوة على ذلك فإن عدن كانت فى غاية الأهمية بالنسبة للتجارة بين الشرق والغرب، «فالطريق التجارى الذى تعبر خلاله منتجات انجلترا والهند سيحقق التبادل التجارى مع اليمن وحضرموت، هذا بالإضافة إلى أن التجارة مع الشاطىء الإفريقى الشرقى سوف تتركز فى سوق عدن»[٢]. لـكل ذلك كان لابد من هدوء الأحوال فى عدن، ولن يتحقق ذلك الاستقرار بوجود القوات البريطانية فقط، ومن ثم بدت واضحة أهمية العلاقات الودية مع الحـكام العرب فى المنطقة ضماناً لولائهم، وربط هذه العلاقات بالمشاهرات المالية[٣]. **وكان هذا هو دور الولاء والعطاء واتخذت العلاقات** طابعاً واحداً بين بريطانيا والقبائل المجاورة لعدن أى تلك المعاهدات الولائية المتشابهة.

إلا أنه منذ بداية التدخل العثمانى فى منطقة جنوبى الجزيرة العربية فى

---

(١) أمين الريحانى: المصدر السابق ص ٣٤٩ — ٣٥٠.

(٢) I.P., F. 23, Correspondence relating to Aden, No. 16, Minute by the Governor of Bombay, September 23, 1837.

(٣) أمين الريحانى: المصدر السابق ص ٣٨٠ — ٣٨٢

سبعينات القرن التاسع عشر ، أصبح النفوذ البريطاني مهدداً تهديداً خطيراً ، وبدا واضحاً من وجهة النظر البريطانية ضرورة الانتقال من دور الولاء والعطاء ، أي من دور المعاهدات الولائية إلى دور جديد يؤمن النفوذ البريطاني ويدعم بقاءه ، ولم يكن هذا الدور الجديد سوى الحماية التي فرضت على الرؤساء العرب بموجب معاهدات عقدت بينهم وبين الحكومة البريطانية . ولم يكن القصد بطبيعة الحال حماية العرب من الأتراك ، بل كان عقد هذه المعاهدات أساساً للدفاع عن عدن[1] ، ولإبعاد أي ظل لقوى أجنبية عن هذه النقطة الاستراتيجية الحاكمة .

وهكذا يبدو واضحاً أن الحماية التي فرضتها بريطانيا على القبائل المحيطة بعدن لم تكن من مقاصدها السياسة الأولى ، أي أنها اضطرت لعقدها درءاً للأخطار التي هددت عدن نتيجة للتدخل التركي في المنطقة[2] .

وتجدر الإشارة إلى أنه بينما كانت سياسة القبائل العربية تختلف من قبيلة إلى أخرى ومن حاكم إلى حاكم ، فإن السياسة البريطانية كان ينفذها المقيم السياسي في عدن وفق رغبات حكومة بومباي وحكومة الهند ومجلس إدارة شركة الهند الشرقية في لندن ، والحكومة البريطانية أيضاً[3] .

وعلى الرغم من أن أبعاد السياسة البريطانية في سلطنات ومشيخات وإمارات الجنوب اليمني كانت تتغير من آن لآخر طبقاً لتغير المقيمين السياسيين في عدن ، فإن هذه السياسة كانت تلتزم بصفة عامة بعدم التدخل في شئون القبائل إلا بالقدر الذي يحقق المحافظة على المصالح البريطانية[4] .

---

(١) H. Ingrams, The Yemen, p. 68.

(٢) أمين الريحاني : المصدر السابق ص ٣٨٢ .

(٣) H. Ingrams, p. 63.

(٤) Jacob, op. cit., p. 252.

ولم تكن علاقات بريطانيا بسلطنات ومشيخات وإمارات الجنوب تعنى السيطرة الإدارية عليها ، بل إن الأمر لم يتعد فى بعض الأحايين سوى عقد المعاهدات الولائية ومنح الشاهرات ثم عقد معاهدات الحماية دون تدخل فعلى فى شئون هذه السلطنات ، أى أن القصد الفعلى من عقد هذه المعاهدات لم يكن سوى تأمين عدن والمحافظة عليها ، وكذلك تأمين الطرق الممتدة بين عدن والمناطق الداخلية ضماناً لوصول المواد التموينية إلى عدن ،وضماناً لانتظام التبادل التجارى بين عدن والمناطق الداخلية .

وظلت عدن منذ سقوطها فى أيدى البريطانيين فى عام ١٨٣٩ تابعة لحكومة بومباى ، إلا أن حكومة الهند كانت تتدخل أحياناً فى شئون عدن حتى إنها عينت أحد حكامها سنة ١٩٠٦ دون الرجوع إلى حكومة بومباى(١) مما أثار بعض المناقشات ، إلا أن عدن على أية حال ظلت من الوجهة الرسمية تابعة لحكومة بومباى حتى عام ١٩٣٢ ، وقد أعلن فى ذلك التاريخ أن عدن أصبحت ولاية تابعة مباشرة لحكومة الهند ، وأنها أصبحت غير تابعة لحكومة بومباى ، إلا أن هذا التغيير فى التبعية لم يؤد إلى أى تغيير فى الأوضاع فى عدن ذاتها(٢).

وكانت انجلترا حتى ذلك التاريخ تهتم بالميناء فقط ، فهى تسعى لزيادة التبادل التجارى مع الأقاليم المحيطة ، وكذلك تسعى لتركيز التجارة بين الشرق والغرب فى ميناء عدن حتى تجنى الأرباح الطائلة من التبادل التجارى بصفة عامة ، ومن تجارة إعادة التصدير (الترانسيت) بصفة خاصة . ولم يتدخل الإنجليز فى شئون إمارات الجنوب اليمنى كما قلنا إلا بعقد المعاهدات الولائية ثم معاهدات الحماية معها دون تدخل فعال فى شئونها . وقد أشار أحد حكام عدن وهو

---

(١) I.P., B. 158, Notes by Sir W. Lee Warner and Sir Hugh Barnes on Government of India's Letter No. 119, dated August 9, 1906 (Pol. No. 1455/06), H.S. Barnes, September 9, 1906.

(٢) Gillian King, Imperial Outpost Aden its Place in British Strategic Policy, p. 46.

السير توم هيكنبوتام Sir Tom Hickinbotam إلى أن كلا من حكومتى الهند وبومباى عاملت عدن على أنها مدينة صغيرة تابعة لبومباى[1] ، أى أنهما لم تعطيا الاهتمام الكافى لتحسين الأوضاع الإدارية والصحية والتعليمية والاقتصادية بالنسبة لسكان عدن ذاتها وإنما كان الاهتمام الرئيسى موجهاً لزيادة التبادل التجارى فى الميناء .

وعلى أية حال ، فقد ظلت عدن وسلطنات ومشيخات وإمارات الجنوب الواقعة تحت الحماية البريطانية تابعة لحكومة الهند بين عامى ١٩٣٢ و١٩٣٦[2] . وقد أورد كنج أن العرب فى عدن طالبوا بأن تتبع عدن لوزارة المستعمرات مباشرة مما اضطرت معه بريطانيا إلى أن تغير الوضع السياسى لعدن من ولاية تابعة لحكومة الهند إلى مستعمرة للتاج ، وتحت الإدارة المباشرة لوزارة المستعمرات منذ أول أبريل سنة ١٩٣٧ مع ضمان استمرار عدن كميناء حر[3] . إلا أن الأقرب إلى المنطق ، أن يكون السبب فى تحويل تبعية عدن من حكومة الهند إلى وزارة المستعمرات هو أن بريطانيا شعرت فى ذلك الوقت أن حكمها فى الهند ذاتها على وشك الانتهاء وأن الهند على أبواب الاستقلال[4] ، ومن ثم كان لابد من هذا التحويل حتى تستمر بريطانيا مسيطرة على هذه النقطة الاستراتيجية الحاكمة بين الشرق والغرب . وكان هذا هو السبب الرئيسى فى انتقال السلطة الإدارية فيها من حكومة الهند إلى وزارة المستعمرات[5] .

---

(١) Sir Tom Hickinbotam, Aden, p. 1

(٢) قحطان محمد الشعبى : الاستعمار البريطانى ومعركتنا العربية فى جنوب اليمن (عدن والإمارات) ص ٤٢ .

(٣) G. King, op. cit., pp. 46-47.

(٤) قحطان محمد الشعبى : المصدر السابق ص ٤٢ .

(٥) The Middle East, A Survey and Dictionary of Arabia.... etc., p. 35.

وبمقتضى المرسوم الملكى الصادر فى عام ١٩٣٧ ، تحولت السلطنات والمشيخات والإمارات فى جنوب اليمن إلى محمية عدن الغربية ومحمية عدن الشرقية ، كما احتفظت بريطانيا لنفسها بموجب هـذا المرسوم بحق التشريع والإدارة فى كل أنحاء المحميات ، وأصبحت عدن بذلك العاصمة الإدارية والاقتصادية للمنطقة كلها[١] .

ورغم نقل السلطة الإدارية فى عدن من حكومة الهند إلى وزارة المستعمرات منذ عام ١٩٣٧ ، فقد ظل التأثير الهندى مسيطراً عليها عدة سنوات ، حتى أنه على سبيل المثال ظلت الروبية الهندية هى العملة المتداولة هناك حتى عام ١٩٥١ حيث حل محلها شلن شرق أفريقيا . وحتى وقت قريب كان هناك بعض النفوذ للهنود الذين — لأغراض تجارية فقط — كانوا يودون بقاء البريطانيين فى عدن ويتمسكون بالوضع الراهن Status Quo حرصاً على مصالحهم الاقتصادية ، وكثيراً ما تدخل هؤلاء التجار الهنود فى شئون المستعمرة[٢] .

وبعد هذا التغيير الإدارى ، سعى الإنجليز كى يقووا قبضتهم ويدعموا نفوذهم فى شئون السلطنات والإمارات والمشيخات[٣] ، وهنا مرة أخرى نجد أن السياسة البريطانية هى ذلك الجسم الحى الذى تعهده الساسة الانجليز بالتربية ، وساعد فى نموه الزمان[٤] ، ففى السنوات المشحونة قبل اندلاع الحرب العالمية الثانية وأهمية تأمين ميناء عدن الخطير ، استدعى الأمر إعادة النظر فى علاقات بريطانيا بالسلطنات والإمارات والمشيخات ، واستدعى الأمر سيطرة بريطانية فعلية على هذه الوحدات السياسية الصغيرة ، كما نرى أن احتمالات وجود البترول فى المنطقة شحذت همم البريطانيين فى سبيل السيطرة على مقدرات

(١) قحطان محمد الشعبى : المصدر السابق ص ٤١ — ٤٣ .

(٢) G. King, op. cit., p. 47.

(٣) قحطان محمد الشعبى : المصدر السابق ص ٤٣ .

(٤) أمين الريحانى — المصدر السابق ص ٣٨٠ .

المحميات ، تقديراً منهم لشرايين الحياة فى القرن العشرين وىما يؤكد هذا الرأى أن بريطانيا عقدت أولى معاهدات الاستشارة مع سلطان القعيطى سنة ١٩٣٧ عندما تواترت الأنباء بوجود البترول فى هذه السلطنة الحضرموتية ، ثم عم هذا النوع من المعاهدات كل المنطقة .

وبموجب المعاهدات الجديدة والتى كانت فى الواقع عبارة عن مواد جديدة أضيفت إلى معاهدات الحماية السابقة ، استطاعت بريطانيا أن تدعم نفوذها فى السلطنات والمشيخات والإمارات بشكل أقوى عن ذى قبل ، وألزم كل سلطان أو أمير أو شيخ بقبول نصيحة الحاكم البريطانى فى عدن أو المستشار البريطانى فى المنطقة الذى يعينه ذلك الحاكم . كما ألزمت هذه المعاهدات السلاطين بأن يضعوا نصيحة الحكومة البريطانية موضع التنفيذ دائماً[١] .

ونتيجة لتبعية عدن المباشرة لوزارة المستعمرات ، أصبح لعدن حاكم كان أيضاً يقود القوات البريطانية فى المنطقة[٢] .

وسار التطور الدستورى فى عدن على غرار الصورة المعهودة التى ألفتها وزارة المستعمرات فى نقل المستعمرات إلى الحكم الذاتى . ونص مرسوم عدن الصادر فى عام ١٩٣٦ على أن يتولى حاكم عدن رئاسة المجلس التنفيذى الذى يضم السكرتير السياسى للحكومة والسكرتير المدنى وعدداً من الأشخاص الذين يختارهم ملك بريطانيا ، إلى جانب محكمة عليا لها اختصاصات واسعة فى القضايا المدنية والجزئية . ونص المرسوم على استئناف أحكام هذه المحكمة أمام المحكمة العليا فى بومباى ثم إلى مجلس الملك فى لندن . وعندما نالت الهند استقلالها فى عام ١٩٤٧ ، نقلت اختصاصات الاستئناف إلى محكمة الاستئناف فى أفريقية الشرقية . وتم تأليف مجلس تشريعى فى عام ١٩٤٧ ضم ثمانية من الموظفين

---

(١) قحطان محمد الشعبى : المصدر السابق ص ٤٣ .

(٢) The Middle East, A Survey and Dictionary of Arabia...., etc., p. 35.

وثمانية آخرين من غير الموظفين، تولى الحاكم العام تعيين أربعة من الفئة الأولى وجميع أفراد الفئة الثانية .

وفي يوليو عام ١٩٥٥ ، تم انتخاب بعض الأعضاء لهذا المجلس لأول مرة ، وظل الحاكم العام يملك الصوت المرجح في هذا المجلس الذي ضم ثمانية عشر عضواً نصفهم من غير الموظفين يعين الحاكم خمسة منهم بينما ينتخب الشعب الأربعة الآخرين ، مقابل تسعة من الموظفين يختار الحاكم خمسة منهم بينما يشترك الأربعة الآخرون في عضوية المجلس بحكم المناصب التي يشغلونها .

ولم يكن انتخاب أربعة أعضاء في المجلس التشريعي ليرضي حتى حزب رابطة عدن المعتدل بالرغم من أن هذا الحزب فاز بثلاثة منها ، ولذا فهو لم يرض في الواقع حزب الجبهة القومية المتحدة التي قاطعت الانتخابات في ديسمبر ١٩٥٥ ، وحاولت استبدال السيطرة البريطانية على المستعمرة بحكم عربي وطني .

وانتهز حزب رابطة عدن زيارة اللورد لويد وكيل وزارة المستعمرات لعدن في مايو ١٩٥٦ وقدم إليه بعض الاقتراحات لتحقيق مزيد من الخطوات في طريق الحكم الذاتي ، وتضمنت هذه الاقتراحات إقامة مجلس تشريعي منتخب ووزارة منتخبة ، والاعتراف باللغة العربية كلغة رسمية في المستعمرة ، وخفض عدد الموظفين الإنجليز في المناصب العليا .

ولم تحمل الكلمة التي ألقاها اللورد لويد في المجلس التشريعي إبان تلك الزيارة آمالا كبيرة في تحقيق تقدم سريع في طريق التطور الدستوري ، إذ قال إنه : « ليس ثمة من سبب يحول دون توقعكم الحصول على مزيد من التطور الدستوري في الوقت المناسب ، ومن حق الكثيرين منكم أن يتطلعوا إلى تولي شطر أكبر من المسئولية في شئون الحكم ، وليس ثمة سبب يحول دون تحقيق هذه الرغبة ، ولكنني أريد منكم أن تفهموا أنه ليس من المنطق ولا من المعقول ولا من مصلحة سكان المستعمرة حقاً أن تتطلعوا في المستقبل القريب إلى

أى هدف يتجاوز الحصول على درجة طيبة من الحكم الذاتى الداخلى »

وأنهى اللورد كلامه قائلا إن حكومته تود أن توضح « أن أهمية عدن من الناحيتين العسكرية والاقتصادية ضمن إطار جامعة الشعوب البريطانية هى من النوع الذى يرغم الحكومة على التقيد بمسئولياتها تجاه المستعمرة » .

وكانت اللهجة الاستعمارية التى جاءت فى خطاب اللورد لويد نموذجاً للموقف الذى اتخذته الحكومات المتعاقبة فى تعاملها مع المستعمرة[1] .

وفى نوفمبر ١٩٥٧ أعلنت الحكومة البريطانية عن تغييرات دستورية جديدة فى المجلسين التنفيذى والتشريعى . ونص الدستور الجديد الذى تحول إلى قانون فى نوفمبر ١٩٥٨ على أن يضم المجلس التشريعى الجديد إثنى عشر عضواً منتخباً وخمسة أعضاء بحكم مناصبهم فى الحكومة وسته معينين ورئيساً يعينه الحاكم العام .

وقد أزالت هذه الترتيبات الجديدة الأغلبية التى كانت للموظفين فى المجلس التشريعى ، وعهدت بالمسئولية عن دوائر التعليم والأشغال العامة والمواصلات والعمل والخدمات الاجتماعية والصحة إلى خمسة من أعضاء المجلس التشريعى على أن يكون ثلاثة منهم من المنتخبين .

وظل الحاكم محتفظاً بالسلطات التشريعية والتنفيذية فى يديه ، إلا أن اللغة العربية أصبحت للمرة الأولى اللغة الرسمية الثانية والبديلة عن الإنجليزية فى المجلس التشريعى .

وقد حملت معارضة هذه الاقتراحات ومعارضة تحديد الحق فى الانتخاب نحواً من ٧٣٪ من مجموع الناخبين على تلبية طلب اتحاد العمال فى عدن بمقاطعة الانتخابات التى جرت فى يناير ١٩٥٩ . وكان النص على تحديد الحق فى

---

(١) J. King, pp. 47-48.

الانتخاب يقضي بمنح الحق لكل ذكر تجاوز الواحدة والعشرين من عمره ويكون من الرعايا البريطانيين ، إما لأنه مولود في المستعمرة أو لأنه قد أقام في عدن سنتين من السنوات الثلاث الأخيرة وأصبح رعية بريطانية ، وبشرط أن تنطبق عليه بعض الشروط بالنسبة للدخل والملكية . وهكذا بلغ عدد الذين لهم حق الاقتراع في عام ١٩٥٩ نحو ٢١٫٥٥٤ شخصاً من ١٨٠٫٠٠٠ شخصاً . وهذا الترتيب سمح للهنود والصوماليين بالاقتراع لأنهم يحملون رعوية جامعة الشعوب البريطانية ، بينما منع ذلك على غالبية العرب ، إما لأنهم لا يملكون الشروط المالية المطلوبة ، أو لأنهم من أبناء اليمن الذين كان عددهم يزيد على السبعين ألفاً ، كما كان هناك نحو ستين ألفاً من العرب الذين لا حق لهم في الانتخاب من أهل المحميات .

وأدت مقاطعة الانتخابات إلى انتخاب اثني عشر شخصاً من المعتدلين لعضوية المجلس التشريعي ، انتخبهم نحو ٥٠٠٠ ناخب فقط . وقد نجحت المقاطعة نجاحاً كاملا في منطقة مصافي الزيت التي كانت تعتبر معقلا لاتحاد العمال ، ورحبت الدوائر الاستعمارية بغياب جميع الزعماء الوطنيين عن المجلس التشريعي الجديد ، لكن هذا الغياب لم يبشر بحلول الهدوء في المستعمرة ، إذ أن حرمان الزعماء السياسيين من الأعمال السياسية في بلادهم — وإن كان هذا الحرمان نتيجة لعملهم هم — قد ضاعف من عرامة الاضطرابات وخاصة في صفوف العمال .

وقد ادعت وزارة المستعمرات أنها لا تستطيع بالطبع من الناحية النظرية أن تقبل « المبدأ القائل بأن مقاطعة أي حزب للانتخابات يعطي لهذا الحزب الحق في الطعن في القرارات التي يمكن أن تصدر فيما بعد عن المجلس التشريعي » .

وكان من الطبيعي والحالة هذه أن تعمل العناصر القومية على زيادة

حوادث الإضراب فى المستعمرة ، وقد وقع نحو ١٨٤ إضراباً فى عام ١٩٥٩ مما عرض الحياة الاقتصادية كلها لأعظم الأخطار .

وكانت النتيجة الفورية لهذه الفترة من القلق السياسى والاضطراب أن تقدمت الحكومة بمشروع قانون فى أغسطس ١٩٦٠ فى محاولة من جانبها للحد من أعمال الإضراب . وهدف القانون الجديد إلى العثور على طريقة فعالة لتسوية الخلافات ، إلا أنه أغفل حقيقة الحالة فى عدن ، فهو ينص على تقييد حرية النقابات فى الإضراب فى المستقبل ، ونص كذلك على حرية أصحاب الأعمال فى وقف العمل لإكراه العمال على قبول شروطهم ، وعلى عهدة رؤساء الأعمال فى تحقيق التسويات الودية لأية منازعات عمالية . أما الخصومات العمالية التى لا يمكن تسويتها بالطرق الودية ، فتحال إلى محكمة عمالية خاصة فى وسعها طبقاً للنصوص الواردة فى القانون أن تفرض الأحكام الملزمة على أطراف النزاع . كما ضمن القانون للعمال حرية تنظيمهم النقابى . ونص مرسوم آخر صدر فى نفس الوقت على إقامة مجالس خاصة لتحديد الأجور والتقدم بالتوصيات اللازمة عن أوضاعها وطريقة دفعها وأوضاع العمل .

وليس من شك فى أن هذا القانون جعل الإضرابات أمراً غير مشروع ، وقد قرر اتحاد عمال عدن الإضراب العام فى ١٥ أغسطس ١٩٦٠ احتجاجاً على هذا القانون أى فى موعد عرضه على المجلس التشريعى . وأدى الإضراب إلى إغلاق الميناء والمطار والحوانيت والمطاعم ، وأقر المجلس التشريعى القانون بأغلبية ثلاثة عشر صوتاً مقابل ثمانية . وبالرغم من تعرض هذا التشريع للنقد الشديد ، إلا أنه حقق شيئاً من الهدوء النسبى فى العلاقات الصناعية فى المستعمرة ، ولكنه لم يضع حداً للنظرة المعادية لبريطانيا والمتزايدة فى حدتها عند القادة النقابيين الذين تضمنت أهدافهم إخراج بريطانيا من عدن والإطاحة بالدستور القائم[1] .

---

(١) Ibid., pp. 49-53.

أما بالنسبة لمحميتى عدن الغربية والشرقية فقد شكلت مجموعة صغيرة من الضباط السياسيين البريطانيين ومساعديهم من العرب ولهم مركز رئاسة فى عدن ، وكان واجبهم ينحصر فى إعطاء المشورة للحكام المحليين عند ممارستهم لسلطاتهم على أراضيهم منذ لم تمارس الحكومة البريطانية حكم المحميات مباشرة[١] . إلا أن بريطانيا بوضعها لضابط بريطانى بجانب السلطان أو الشيخ أو الأمير فى الوحدات السياسية الصغيرة المتناثرة فى جنوب اليمن لم تكن تعنى بطبيعة الحال أن يكون هذا الضابط مجرد مستشار لرئيس القبيلة ، بل هو فى واقع الأمر الحاكم الفعلى الذى يراقب أعمال هذا الرئيس حتى لا يخرج عن حظيرة السياسة البريطانية .

وقد عقدت معاهدات الاستشارة مع سلطان الواحدى سنة ١٩٤٩ ، ومع سلطان كشن وسوقطرة سنة ١٩٥٤ ، وكلاهما من المحمية الشرقية ، هذا بينما وقع على هذه المعاهدة سلاطين الفضلى والعوالق العليا واليافعى السفلى وشريف بيحان وأمير دثينة فى عامى ١٩٤٤ و ١٩٤٥ ؛ وفى عام ١٩٥١ وقع شيخ العوالق العليا على معاهدة مشابهة[٢] . ثم عمت المعاهدات كل المناطق الواحدة بعد الأخرى ، وكان آخرها تلك التى وقعها السلطان على عبد الكريم فضل سلطان لحج فى عام ١٩٥٢[٣] .

وبعد توقيع معاهدات الاستشارة هذه ظلت السلطنات والمشيخات والأمارات بمنأى عن الحكم البريطانى المباشر . ومعاهدات الاستشارة هذه ضمنت بعض السيطرة فى النواحى القضائية والتشريعية لمحاولة خلق نوع من السيطرة البريطانية على هذه الوحدات السياسية الصغيرة .

---

(١) The Middle East, A Survey and Dictionary of Arabia..., etc., p. 35.

(٢) G. King, op. cit., p. 56.

(٣) قحطان محمد الشعبى : المصدر السابق ص ٤٣ .

إلا أن الأمور تطورت سريعاً ، وأدت هجرة نحو ٤٠٫٠٠٠ من سكان المحميات إلى عدن حيث امتصتهم قوة العمل فيها ، هذا بالإضافة إلى بعض التحسن الذى شاب وسائل الاتصال بين المحميات والعالم الخارجى ، وكذلك انتشار أجهزة الراديو الصغيرة ، كل هـذا وضع حداً لانعزال السلطنات والمشيخات والإمارات وربط كل أجزاء المنطقة بالعالم الخارجى . وقد قام بعض الحكام بإصلاحات محدودة ، إلا أن الغالبية لم تفعل ذلك ، ومن جهة أخرى فإن بريطانيا — بمقتضى معاهدات الاستشارة — كانت تملك النصح فقط[1] .

وفى الواقع ، من الصعب أن نتقبل أن بريطانيا بدأت تفكر فى محاولة إقامة اتحاد بين سلطنات ومشيخات وإمارات جنوب اليمن بغرض القيام بإصلاحات فى هذه الوحدات السياسية الصغيرة ، وقد رأينا فيما سبق كيف قامت سياسة الاستعمار البريطانى فى جنوب اليمن على أساس استمرار تجزئته إلى تلك الكيانات الصغيرة وكيف عمد الاستعمار إلى استخدام كافة الوسائل لتدعيم هذه التجزئة وبث الفرقة أحياناً بين هذه الكيانات الصغيرة .

إلا أن الأقرب إلى المنطق أن تكون بريطانيا قد وجدت أن عامل استثمار المنطقة واستغلالها وبالذات استثمار البترول المرتقب يتطلب منها إعادة تنظيم الأوضاع القائمة والتى اعتمدت عليها فى الماضى ولم تعد تلائم هذه المرحلة من مراحل تاريخ المنطقة[2] .

وقد أثيرت مسألة إقامة اتحاد بين سلطنات ومشيخات وإمارات جنوب اليمن لأول مرة فى بداية خمسينات القرن والعشرين . فقد قدم السير كندى تريفاسكس Kennedy Trevaskis — الذى كان مستشاراً للمحمية الغربية

---

(١) G. King, p. 57.

(٢) قحطان محمد الشعبى : المصدر السابق ص ١٢٩ — ١٣٠ .

— مشروعاً للمناقشة مع حاكم عدن ومستشاريه بخصوص إقامة هذا الاتحاد ، وقد نقل هذا المشروع إلى لندن لمناقشته . وكان المشروع غاية فى البساطة ، ويقضى بإقامة اتحادين منفصلين واحد للإمارات الشرقية وآخر للإمارات الغربية ، وأن يكون رأس هذا النظام هو المستشار الأعلى المحمية ، وهو أيضاً حاكم عدن . وأن تكون حكومتا الاتحادين كل منهما من مجلس أعلى ومجلس تنفيذى ومجلس تشريعى من أعضاء معينين وأن تنحصر مسئولية الاتحاد فى أعمال المواصلات والتعليم والصحة العامة وأن تخضع كل هذه الأمور للسلطة المركزية للاتحاد[1] .

إلا أن هذا المشروع أهمل مؤقتاً إلى أن بعثه حاكم عدن السير توم هيكنبوتام من جديد فى عام ١٩٥٤ . فقد رأى هيكنبوتام « أن الثقافة المتزايدة فى المنطقة والتى تتوسع بسرعة غريبة تحمل معها الأخطار الجسيمة للقضاء على الأوضاع القديمة ما لم نعمل من الآن لتغيير هذه الأوضاع ، وإذا وجد البترول فستكون هناك نتيجة واحدة هى الانتعاش الاقتصادى ، وسيؤدى هذا حتما إلى تسليط الضغوط القوية لتغيير الأوضاع ، وسوف يولد ذلك حالة خطيرة للغاية إن لم نختط للمستقبل من الآن بحكمة وقدرة ودراية. ومن الواضح إذن أن الوضع السياسى الحالى قد أصبح قديماً ولا يتناسب وهذه الحالة ، بل لن يستطيع الاستمرار فى هذا العالم المتطور بسرعة دون أن يتعرض الأمن والسلام فى المنطقة لأخطار جسيمة . والسؤال الآن هو كيف نستطيع أن نجمع هذه المناطق مع بعضها البعض إقتصادياً وسياسياً بدون أن يكون هناك تغيير عملى يقضى على عوامل الربط بين السكان ورؤسائهم وبيننا »[2] .

(١) G. King, op. cit., p. 57.

(٢) Sir Tom Hickinbotam, Aden, p. 164.

فالاستعمار البريطانى إذاً لا يمانع حسب مخططه الحديث أن يقوم بتغيير الأوضاع بشرط أن يكون هذا التغيير شكلياً ولصالحه . وقد بادر حاكم عدن السير توم هيكنبوتام فى ٨ يناير عام ١٩٥٤ باستدعاء سلاطين ومشايخ المحمية الغربية وألقى فيهم خطاباً يلقى الكثير من الأضواء على التغييرات التى حدثت فى المنطقة بعد ذلك . وقد جاء فى ذلك الخطاب أن « حكومة جلالة الملكة قد ارتبطت معكم ومع أسلافكم بمعاهدات منذ سنين عدة ، وفى أثناء هذه المدة نشأ شعور متبادل من الاحترام والتفاهم بين حكوماتكم وحكومتى ، ولقد قطعنا شوطاً فى توطيد الأمن فى المحميات لولاه لما أمكن تحسين بلادكم وتقدم شعوبكم ، ويرجع الفضل فى ذلك إلى هذا الاحترام المتبادل ، وبقيادتكم لشعوبكم ، وإلى معاونتكم الوثيقة معى ومع مستشارى ، ونتيجة لهذا الأمر بالذات تحقق الاستقرار السريع وتوسعت الخدمات الاجتماعية وجلب التقدم الزراعى الخير لبعضكم ، ولقد كان معظم هذا التقدم نتيجة مباشرة لسياسة حكومة صاحبة الجلالة التى اعتمدت مصروفات سنوية لشئون دفاعكم وللمحافظة على أمن بلادكم ولموظفى الزراعة والتعليم والصحة والسياسة الذين طالما عاونوكم وأرشدوكم ، كما اعتمدت مساعدات مالية لأجل استمرار خدماتكم الاجتماعية وتوسيعها لتحسين أراضيكم ، وستستمر هذه السياسة مهما كانت نتائج محادثاتنا فى هذا الصباح ، ولقد تعاونتم من جانبكم بنية خالصة ، وكان من دواعى سرورى أن أرى تقدماً فى إداراتكم بالرغم من احتياجكم للموارد المالية الكافية ، ولقد أثمرت جهودنا المشتركة فقطعنا شوطاً فى الطريق المؤدية إلى السعادة والرفاهية ، إلا أن الطريق لا يزال أمامنا طويلا ، ولقد بلغنا على كل حال نقطة يصعب بعدها إحراز أى تقدم إن لم تحدث تغييرات أساسية ، ولن نجد القوة التامة ما لم تحدث هذه التغييرات .

« إنكم يا رؤساء المحميات وشعوبكم من دين واحد وجنس واحد ووطن واحد ، ومع هذا فأنتم مفرقون إلى أقاليم منفصلة بعضها كبير وبعضها صغير ،

وبعضها غنى وبعضها فقير ، وكل واحد منكم ينفرد بقوة أمنه وبتشكيلاته الصحية وبمدارسه وجماركه وينفق عليها فى الغالب من موارده القليلة . إن كل واحد منكم يباشر سلطاته ضمن حدود بلاده ، ولكن ليس لأحدكم بصفته الشخصية أى كلمة فى شئونكم كمجموعة لماذا؟ لأنكم متفرقون تفصلكم حدودكم ومنازعاتكم القبلية وأحياناً خصوماتكم القديمة ، وبقائكم على هذا التفكك ستجدون صعوبة متزايدة فى المحافظة على كيانكم الاقتصادى .

« ولست أدرى كيف تستطيع بلادكم أن تتطور سياسياً وأنتم على هذا الحال ، فمنذ حضورى إليكم كحاكم عام كان هذا الموضوع شغلى الشاغل ، ولقد وضعت مع مستشارى مشروعاً لمستقبل المحميات يرمى إلى إزالة الفرقة ، تلك العقبة الكؤود التى تقف فى سبيل التقدم. وفى رأيى فإنه من الضرورى أن تتحدوا ، لأنه بدون قوة الاتحاد سوف تفشلون حتماً ، وان تتمكنوا من احتلال المنزلة اللائقة بكم فى هذا العصر الحديث . وسوف تبدأ صورة التوحيد متواضعة تمكنكم من الاحتفاظ بسلطاتكم ضمن حدودكم القبلية بينما توحدكم كشعب . إن الاتحاد الذى يجول بخاطرى قد أعد بحيث يعطيكم نصيباً متزايداً فى أن تسير المحميات كمجموعة ، وبحيث تستفيدون اقتصادياً عن طريق توحيد بعض المرافق .

« وبهذه الطريقة وبها فقط يمكنكم تأمين مستقبل شعوبكم . وقد تتساءلون عما إذا كانت هناك أى خطط للاتحاد قد وضعت ؟ وأجيب على ذلك بأن خططاً قد وضعت فعلا بتفصيلات تامة ، ولسوف أطلب مشورتكم بشأنها . وفى نيتى أن أستشير منكم خير من يستطيع تقديم المشورة دون تحمل مشقة . وأرى أن أعطيكم اليوم صورة عامة فقط لنواياى ، فسيكون هناك كما أتمنى اتحادان أحدهما فى الجهة الغربية من المحميات ، والآخر فى الجهة الشرقية ، أما اليوم فإن الجهة الغربية هى التى تهمنا ، وهى الجهة التى تقع فيها بلادكم . ولسوف تقوم سلطنات المحميات الشرقية بتوحيد نفسها ، وإنى أعلن أن

المباحثات تدور الآن بين رؤساء تلك السلطنات والمستشار المقيم هناك ، وأود هنا أن أدلى ببيان عن البلاد التى لها الحق فى عضوية الاتحاد ، وجميع ما يترتب على الاتحاد من فوائد . إننى أرى أن البلاد التى لها الحق فى عضوية الاتحاد هى فقط التى ترتبط بمعاهدات استشارية مع حكومة صاحبة الجلالة . . أما البلاد التى ليس لها الحق فستظل تتلقى الإرشاد والمعونة من المعتمد البريطانى المحمية الغربية كما هو الحال فى الماضى ، وعندما تكتسب هذه البلاد مؤهلات العضوية سيتوقف اشتراكها فى الاتحاد على موافقة دول الاتحاد .

« سيكون فى مشروع الدستورين الموضوعين للاتحادين كثير من النقاط المتشابهة ، ففى المشروعين مثلا : سيصبح الحاكم العام لعدن والمحميات مندوباً سامياً للمحميات ، وسيكون المجلسان متشابهين . أما الشكل العام لإدارة الاتحاد المقترح فهو كما يلى : « مندوب سام يتمتع بنفس السلطات التى يتمتع بها الحاكم العام ، ومجلس رؤساء يضم إليه رؤساء البلاد الداخلة فى الاتحاد ، ومجلس تنفيذى يتألف من اثنين من أعضاء مجلس الرؤساء ، وعضوين من المجلس التشريعى والمستشار المالى والمستشار القانونى تحت رئاسة المستشار العام ، وسيكون المستشار العام اللقب الجديد للمعتمد البريطانى . ومجلس تشريعى يتألف من أعضاء يمثلون البلاد الداخلة فى الاتحاد وأعضاء يمثلون الإدارة . لا أود أن أشغلكم اليوم بكثير من التفصيلات ، إلا أنه ينبغى أن تعلموا ما هى اختصاصات المندوب السامى والمجالس ، فبالاختصار سيكون المندوب السامى رئيساً للاتحاد وفى خدمتكم فى كل حين كما هو الآن يقدم المعونة والإرشاد ، ويكون مسئولا عن علاقاتكم الخارجية وشئون أمنكم واتخاذ الإجراءات اللازمة المناسبة فى الطوارىء الخطيرة .

« أما مجلس الرؤساء فسيكون المجلس الأعلى للاتحاد وسيعالج سياسة الاتحاد والمشروعات العامة ، كما أنه سيكون الهيئة التى تقر القوانين .

« أما المجلس التنفيذى فسيعالج شئون الإدارة اليومية ويتخذ جميع الإجراءات اللازمة لضمان سير الإتحاد كما ينبغى .

«وسيضطلع المجلس التشريعى بالمهام التى يدل عليها اسمه ، أى أنه سيكون الجهة التى تدرس فيها التشريعات التى يقدمها المجلس التنفيذى ويناقشها بحرية تامة قبل الموافقة عليها .

« وهذا ما يتعلق بالشكل العام . والآن فلننتقل إلى أعمال إدارة الاتحاد ، والأمور التى سنعالجها فى هذه المرحلة محدودة ، وهذه الأمور هى التعليم والصحة والمواصلات والجمارك والبرق والبريد ، أما بقية الأمور فستعالج كما فى الماضى إما بواسطتكم إذا كانت تخص شئونكم الداخلية ، أو بواسطتى فيما يتعلق بالعلاقات الخارجية والدفاع . وسوف تتساءلون عما سيحدث عندما يسلم دخل الجمارك الذى تعتمدون الآن عليه إلى حد بعيد إلى إدارة الإتحاد ، والجواب على ذلك هو أن إدارة الإتحاد ستستلم المواصلات والتعليم والصحة ، وهى خدمات تنفقون أنتم عليها الآن ، وهكذا تتخلصون من تحمل نفقات كبيرة ، وفضلا عن هذا سوف لا تتكبد بلادكم خسائر مالية نتيجة لاشتراكها فى الإتحاد ، وأود أن أوضح هذا توضيحاً كافياً ، وأن أكرر القول بأنه لن تكون هناك خسائر مالية . . . بل فى الواقع يحتمل أن يكون هناك ربح مادى بعد قيام الإتحاد .

« ليس من المقترح الآن أن يصبح أى أمر آخر تابعاً للاتحاد ، إلا أنكم فى المستقبل سترغبون دون شك فى أن تصبح أمور أخرى تابعة للادارة المركزية : وعندما يحين ذلك الوقت سيكون لكم الحق فى المطالبة بتعديل قوانين الاتحاد ليصبح ذلك ممكناً . أما ضمان حدود بلادكم ، فباستثناء الشئون المتعلقة بالإتحاد ، فإن سلطاتكم ستظل على ما هى عليه فى الاقتراح الذى رسمته والذى أرجو أن أناقشه معكم فى القريب العاجل .

« بالاختصار فإن الاقتراح الذى أطلب موافقتكم عليه مبدئياً فقط

لا تفصيلياً هو كالآتى : قيام نظام اتحادى تحت سلطة المندوب السامى على الأسس التى أشرت إليها سابقاً ، وهى تشكيل مجلس تنفيذى ومجلس تشريعى ، وأن يختص الاتحاد فى الوقت الحاضر بشئون الجمارك والتعليم والصحة والبرق والبريد والمواصلات ، والإضافة إلى ذلك ستكون لإدارة الإتحاد سلطة فرض ضرائب على الواردات إلى المحميات والصادرات منها ، إلا أن إدارة الإتحاد سوف لا تتمتع بهذه السلطة إلا بموافقة المجلس التشريعى وموافقتكم كمجلس رؤساء ، ويجب على أن أنبهكم إلى أن الحصاد لا يتم إلا بالعمل الشاق وفى الوقت الذى يريده رب العباد ، فلا تتصوروا أنه بمجرد قولكم نتحد يتم الاتحاد ، فالاتحاد الناجح لا يتحقق إلا بالعمل الشاق والتعاون من جانب الرؤساء والشعب ، وبالرغبة الخالصة فى التفاهم ، إننا هنا ومساعدى لتقديم المعونة والإرشاد لكم . وإذا رغبتم فسوف نتقدم معاً لبناء الاتحاد فى المحميات الغربية ، والاتحاد يمكنكم من القيام بدور هام فى إدارة شئون المحمية الغربية كمجموعة . وفى نفس الوقت تحتفظون بسلطاتكم داخل أقاليمكم ، فإذا كنا متفقين على هذه الخطوط فإنى أطلب منكم أن تتركوا لى ولمستشارى المهمة الضخمة ... مهمة وضع التفصيلات التى سأطلب منكم المشورة بشأنها ، وبعد ذلك أطلب منكم التشاور معى كما فعلتم اليوم ، وأرجوا أن أتمكن من الوصول إلى اتفاق نهائى على خطة مفصلة لرفعها إلى حكومة صاحبة الجلالة »[1] .

إلا أن مشروع الإتحاد تعرض لهجوم شديد من الدول العربية . . من مصر واليمن والسعودية . وانتقلت أنباء ذلك إلى المحميات ، واتهم الشعب هناك حكامه بالخيانة[2] ، ومن ثم ترك المشروع مجمداً لمدة سنتين على اعتبار أن الاستعمار يتشاور بخصوصه مع الرؤساء حتى لا يقال أنه فرض عليهم فرضاً

---

(١) قحطان محمد الشعبى ص ١٣٣ — ١٣٧ .

(٢) G. King, op. cit., p. 59.

وطبق على الفور[١] .

وفى مارس سنة ١٩٥٦ أثيرت مسألة الاتحاد مرة أخرى ، إلا أن شكوك الرؤساء فى أن إقامة هذا الإتحاد قد تحد من سلطاتهم أرجأت الوصول إلى اتفاق بخصوصه حتى عام ١٩٥٨[٢] .

وفى ١١ فبراير سنة ١٩٥٩ أعلن فى عدن إقامة « اتحاد إمارات الجنوب العربية » ، وكان ذلك بحضور وزير المستعمرات وحاكم عدن وستة رؤساء فى المحمية الغربية هم شريف بيحان وسلاطين الفضلى والعودلى ودثينة والعولق العليا واليافعى السفلى ، الذين وقعوا على دستور اتحاد إمارات الجنوب العربية ووقعوا على معاهدة جديدة مع الحكومة البريطانية . وطبقاً لهذه المعاهدة قدمت المملكة المتحدة تعهدات بحماية دول الاتحاد من الأخطار الداخلية والخارجية وتقديم المعونة المالية والعسكرية وأن تعمل على تقدم الاتحاد . كما تعهد اتحاد الإمارات من ناحية أخرى بعدم الدخول فى معاهدات أو اتفاقات أو مراسلات أو أية علاقات أخرى مع أية دولة أجنبية أخرى أو أية منظمة دولية بدون موافقة حكومية المملكة المتحدة[٣] .

وقد ابتدأ الاتحاد الفيدرالى كما قلنا بست إمارات ، ثم انضمت إليه بقية الإمارات .

وفى الواقع فإن مشروع اتحاد إمارات الجنوب العربية هو نفس المشروع الذى عرضه الحاكم العام البريطانى فى عدن السير توم هيكنبوتام على سلاطين وشيوخ وأمراء جنوب اليمن سنة ١٩٥٤[٤] .

ومع ذلك فإن هذا الاتحاد لم يغير من أوضاع الإمارات المشتركة فيه ،

---

(١) قحطان محمد الشعبى ، المصدر السابق ص ١٣٨ .
(٢) G. King, p. 59.
(٣) Ibid., p. 62.
(٤) قحطان محمد الشعبى ، ص ١٤٠ — ١٤١ .

إذ أنها بقيت كما كانت قبل تكوين هذا الاتحاد، فكل إمارة ظلت تحتفظ بأنظمتها المشائرية وحدودها وجماركها، وظلت القيود والحواجز ومختلف مظاهر التجزئة بين الإمارات نفسها سارية المفعول. وكل الذى حدث عبارة عن تغيير شكلى، فالسلطة ظلت بيد البريطانيين، ولو أن بعض اختصاصات إدارة الحاكم البريطانى نقلت إلى الوزارة الشكلية التى أنشئت منذ تكوين الاتحاد.

وفى أبريل من عام ١٩٦١ زار المستر ماكلويد وزير المستعمرات البريطانى عدن وبقية المنطقة، وعقد عدة اجتماعات مع موظفى وزارة المستعمرات فى عدن ومع وزراء حكومة عدن وأعضاء المجلس التشريعى ومع الوزراء - السلاطين - فى حكومة الاتحاد الفيدرالى مستهدفاً من وراء ذلك وحدة عدن والاتحاد فى حكومة واحدة.

وفى ١٢ يناير سنة ١٩٦٢ ألقى الحاكم العام البريطانى فى عدن السير تشارلس جونسون خطاباً بمناسبة افتتاحه لدورة المجلس التشريعى، وأعلن رسمياً أن سياسة بريطانيا هى الجمع بين عدن والإمارات[١]، وفى يناير سنة ١٩٦٣ أعلن رسمياً انضمام عدن إلى الاتحاد[٢].

وهكذا تطورت السياسة البريطانية فى المنطقة من سياسة تعميق التجزئة والفرقة بين السلطنات والإمارات والمشيخات إلى «سياسة الضم والائتلاف اللذين هما خير من الفرقة والخلاف». فعندما انتشرت أنباء وجود بترول فى الجنوب وجدت بريطانيا أن الأمر يتطلب منها إعادة تنظيم الأوضاع القائمة بحيث يمكنها فى النهاية السيطرة الفعلية على مناطق الجنوب، ومن ثم تفتق الذهن الاستعمارى عن الاتحاد الفيدرالى الذى يمكنه — من وجهة النظر البريطانية — القيام

---

(١) المصدر السابق ص ١٥٦ — ١٦٠.

(٢) G. King, p. 62.

بالحركات الإصلاحية المطلوبة . فهل قامت بريطانيا بالفعل بهذه الحركات الإصلاحية ؟

وللاجابة عن هذا السؤال سوف نقوم بمحاولة لإماطة اللثام عن غوامض أسلوب الحكم البريطانى فى جنوب اليمن وعما قام به الاستعمار البريطانى — الذى دام هناك نحو مائة وتسعة وعشرين عاماً — بالنسبة للنواحى الإدارية والتعليمية والصحية والسكانية والحربية والاقتصادية والقضائية والمواصلات .

أسلوب الإدارة البريطانية :

رأينا فيما سبق أن منطقة الجنوب اليمنى تتكون من الناحية الإدارية من مدينة عدن ومن السلطنات والإمارات والمشيخات . ومنذ استيلاء الإنجليز على عدن سنة ١٨٣٩ ، وضموها تحت حكمهم المباشر بصفة مستمرة تقديراً منهم لأهمية هذا الميناء الاستراتيجى الهام ، وقد عرضنا لتطور الوضع السياسى لمدن وتغير تبعيتها من حكومة بومباى إلى حكومة الهند ثم إلى وزارة المستعمرات ، وإن لم يؤد هذا التغيير فى الوضع السياسى إلى أية انعكاسات فى عدن ذاتها ، وظل الحاكم العام البريطانى مسيطراً على كافة السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية فى المدينة[١] .

أما بالنسبة للسلطنات والإمارات والمشيخات ، فلم تحكمها بريطانيا حكماً مباشراً مطلقاً ، وهذه الوحدات السياسية الصغيرة التى يبلغ تعدادها أكثر من عشرين وحدة ، تتباين أمورها ويسود كلا منها وضع خاص ، ولكل منها نظامها الداخلى الذى تحكم بموتدار بواسطته . ولاشك أن هذا النظام الإدارى القبلى البدائى الذى يسيطر على كل جزء من هذه الأجزاء إنما هو فى الحقيقة

---

(١) Ibid., p. 48.

تعبير عن واقع التجزئة البشعة الذى جعل من هذه القبائل وحدات سياسية لكل منها رئيس محلى ، وإلى جانبه المستشار البريطانى الذى كان يسيطر على الإدارة فى القبيلة وتقع بيده مقاليد السلطة الحقيقية . وهكذا عاش سكان كل سلطنة أو إمارة أو مشيخة ضمن هذه الحدود المرسومة المصطنعة وكأنهم أجانب عن المنطقة المجاورة لهم ، ولا يمكن للشخص فى ظل هذه الحدود السياسية المفتعلة أن ينتقل من إمارة إلى أخرى إلا ويتوقف عند حاجز ينبهه إلى أنه قد تجاوز حدود سلطنته أو إمارته أو مشيخته وأنه بات فى حدود سلطنة أو إمارة أو مشيخة أخرى ، وتسمى هذه الحواجز « الخشبة » وهى عبارة عن نقطة تفتيش تدفع عندها الرسوم الجمركية على البضائع والسلع .

وعلى الرغم من وجود بعض الإدارات البدائية المحلية فى كل من هذه القبائل ، إلا أنها كانت فى حالة سيئة من الفوضى والارتجال[1] . وفى الواقع فإن الإنجليز لم يستحدثوا هذه التجزئة بين شعب جنوب اليمن إلا أنهم فى بعض عهودهم — خصوصاً عند بداية احتلالهم لعدن سعوا لتعميق هذه التجزئة . وهم بعد أن تبنوا اتحاد الإمارات لم يحاولوا القضاء بطريقة فعلية على هذا التفتت السكانى فى جنوب اليمن .

التعليم :

لم يوجه الاستعمار البريطانى طيلة عهده فى جنوب اليمن كبير اهتمام إلى النواحى التعليمية وإنشاء المدارس المختلفة[2] ، فهو لم ينشىء منذ احتلال عدن سنة ١٨٣٩ حتى الاستقلال سنة ١٩٦٧ سوى مدرسة ثانوية واحدة للبنين فى عدن نفسها تتسع لبضع مئات من الطلبة ، وسوى مدرسة ثانوية أخرى للبنات ، هذا بجانب بعض المدارس الإبتدائية فى عدن .

---

(١) قحطان محمد الشعبى ، المصدر السابق ص ٥٩ — ٦٠ .

(٢) أمين الريحانى ، المصدر السابق ص ٣٤٦ — ٣٤٧ .

أما فى الإمارات فلا توجد سوى بضع مدارس صغيرة سميت تجاوزاً بالمدارس الإبتدائية ، وهى فى الحقيقة عبارة عن كتاتيب لا تعلم غير القراءة والـكتابة .

والسياسة التعليمية فى عدن — فى عهد الاحتلال — كانت تهدف بالدرجة الأولى إلى إعداد موظفين لمـكاتب الحـكومة وتلبية مطالب الشركات من الموظفين الصغار ، بينما تخصص الوظائف الـكبرى للأوروبيين .

وقد جعل الاستعمار لهذه المدارس القليلة مناهج بعيد كل البعد عن تثقيف الطالب ليصبح مواطناً صالحاً . وكانت المواد الدراسية تدرس فى عدن فى المرحلة الثانوية باللغة الإنجليزية التى فرضها الاستعمار وجعل منها اللغة الرسمية للبلاد .

وكانت السياسة التعليمية فى الإمارات مرتبطة تمام الارتباط بالسياسة الاستعمارية فى عدن ، فمدير المعارف الإنجليزى كان يقوم بتخطيط السياسة التعليمية فى تلك الإمارات .

ومما زاد الحالة التعليمية سوءاً عدم وجود تعليم بمعنى الـكلمة فى شمال اليمن — قبل ثورة ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٦٢ — وبذا لم يستطع أبناء جنوب اليمن أن يعوضوا هـذا القصور فى النواحى التعليمية فالأوضاع التعليمية فى شمال اليمن أكثر تأخراً منها فى الجنوب[١] .

الصحة العامة :

تنتشر الأمراض والأوبئة انتشاراً مروعاً فى جنوب اليمن ولاشك أن انعدام الرعاية الصحية يساعد على انتشار الأمراض والفتك بالمواطنين .

وكانت توجد فى عدن مستشفى الملـكة اليزابيث الحـكومى ومستشفى سلاح

---

(١) قحطان محمد الشعبى ، المصدر السابق ص ٦٩ — ٧٠ .

الطيران البريطانى فى التواهى ومستشفى الإرسالية الاسكتلندية فى الشيخ عثمان ، ومستشفى مصافى البترول فى البريقة .

وفيما عدا هذه المستشفيات القليلة فى مدينة عدن نفسها ، فإنه لم تكن توجد فى كل منطقة جنوب اليمن غير مستشفى صغير فى المكلا وآخر فى سلطنة الكثيرى وثالث فى أبين ورابع فى لحج ، إلا أن هذه المستشفيات الأخيرة ليست مستشفيات بالمعنى المفهوم بل هى لا تعدو أن تكون عيادات كبيرة .

أما ما يسمى بالوحدات الصحية الموجودة فى بعض القرى فى الأمارات فليست فى الحقيقة غير صيدليات صغيرة يشرف عليها مساعدون صحيون من أبناء المنطقة بعد تلقى تدريبات بسيطة للقيام بالإسعافات الأولية . ويوجد فى المنطقة بعض الأطباء أغلبهم من الإنجليز والهنود ، ويتمركزون فى مدينة عدن ، أما بقية المناطق التى تكون الجزء الأكبر من المنطقة فلا يوجد بها غير عدد قليل من الأطباء لا يتجاوز عددهم أصابع اليد الواحدة[١] .

المواصلات :

لقد وجه البريطانيون اهتمامهم لربط أجزاء مستعمرة عدن بشبكة حديثة من الطرق المرصوفة جيداً ، إلا أن الأمر يختلف بالنسبة للأمارات فلا يوجد بها حتى الآن سوى بعض الطرق القليلة الصالحة لاستعمال السيارات ، إلا أنها فى غالبيتها ليست ممهدة تماماً[٢] .

وبالرغم من استخدام السيارات كوسيلة هامة من وسائل النقل ، فإن الجمل مازال إحدى وسائل النقل الهامة خصوصاً فى حضرموت .

---

(١) المصدر السابق ص ٨٣ ، ٨٤ .

(٢) The Middle East, A Survey and Dictionary of Arabia..., etc., p. 39.

وأهم الطرق الموجودة هى التى تربط عدن بالإمارات الواقعة على حدود اليمن[1] ، وأهم هذه الطرق هو طريق عدن — تعز[2] ، وهو يمتد من عدن شمالا عبر لحج إلى قعطبة ثم إلى تعز . وهناك طريق آخر يمتد من عدن غرباً إلى أراضى الصبيحى . ويمتد الطريق الشرقى من عدن على طول الساحل حتى رايده ، ثم إلى بيحان[3] . وأطول الطرق هو الطريق الساحلى الممتد من عدن إلى سلطنة الفضلى ثم أحور فى سلطنة العوالق السفلى ثم إلى سلطنة الواحدى ثم المكلا فى سلطنة القعيطى وهذا هو الطريق الرئيسى الذى يربط عدن بحضرموت وطوله لا يقل عن ثلثمائة وخمسين ميلا .

وقد سهلت هذه الطرق زيادة التبادل التجارى ونقل البضائع من عدن والمكلا إلى المناطق الداخلية ، إلا أنها بلا شك قد خدمت قوات الإحتلال البريطانية بشكل إيجابى حيث سهلت لها سرعة التنقل والحركة بين الإمارات .

وهناك قليل من الخطوط الجوية الداخلية تحتكرها شركة الطيران البريطانية فيما وراء البحار بواسطة فرعها فى عدن .

أما المواصلات البحرية فتكاد تقتصر على الخط البحرى بين عدن والمكلا ، أما بقية الموانىء الصغيرة والمراسى على طول ساحل المنطقة فيقتصر استعمالها على استقبال بعض السفن الشراعية فقط .

أما السكك الحديدية التى تعتبر شريان المواصلات الداخلية فى العصر الحديث فهى معدومة تماماً فى جنوب اليمن[4] .

---

(١) قحطان محمد الشمى المصدر السابق ص ١٢٢ .

(٢) G. King, p. 44.

(٣) The Middle East, op. cit., p. 44.

(٤) قحطان محمد الشمى ، المصدر السابق ص ١٢٤ — ١٢٥ .

النظم القضائية :

منذ بداية الاحتلال البريطانى لعدن سنة ١٨٣٩ نظمت شئون القضاء فيها طبقاً لمواد القانون العام فى انجلترا ، وأنشأ البريطانيون فى عدن محكمة عالية ومحكمة ابتدائية للجرائم المدنية .

أما سلطنات ومشيخات وإمارات جنوبى اليمن فتحكمها أساساً التقاليد والعادات القبلية التى تختلف من قبيلة إلى أخرى إلا أنه فى بعض الإمارات خصوصاً فى سلطنة القعيطى تطبق أحكام الشريعة الإسلامية(١) .

الوضع الاقتصادى :

تشتغل الغالبية العظمى من السكان فى عدن بالتجارة ، وتعتمد عدن على تجارة الوارد وعلى التبادل التجـــارى مع المناطق المجاورة . وتسيطر على السوق شركات احتكارية أجنبية كبيرة ، أما التجار العرب فأغلبهم من التجار الصغار .

وتتحكم البنوك الأجنبية فى اقتصاديات البلاد كتحكم الشركات الأجنبية فيها ، وجميع البنوك فى عدن أجنبية وغالباً بريطانية ما عدا فرع البنك العربى الذى فتح حديثاً هناك . ولم تستطع رؤوس الأموال الوطنية أن تنشىء بنكاً واحداً تعتمد عليه البلاد .

وعدن ميناء حر يتقاضى رسوماً على البضائع قيمتها ٣ ٪ فقط ، ولهذا فالسلع هناك رخيصة الثمن إلى حد كبير ، ورغم هذا كانت تصل واردات ميزانية حكومة عدن (المستعمرة) إلى حوالى أربعة ملايين من الجنيهـات سنوياً ، عدا واردات أمانة الميناء التى لا تدرج فى الميزانية العامة حيث تعتبر

---

(١) The Middle East, op. cit., p. 36.

أمانة الميناء حكومة داخل حكومة[١] . وقد أنشئت أمانة الميناء هذه منذ عام ١٨٨٨ ، وأوكلت إليها أساساً إدارة شئون الميناء والقيام بالإصلاحات الضرورية فيه . وقد قامت هذه الأمانة ببعض الأعمال الهامة فى هذا الصدد ، وعلى سبيل المثال فإنها فى عام ١٩٥٢ خصصت مليونين من الجنيهات لتعميق مياه الميناء وأصبح فى إمكان السفن الضخمة الرسو فيه .

ورغم إنجاز العديد من الإصلاحات فى الميناء فإن دخول الميناء لم تستمر فى الزيادة كما كان متوقعاً فإن إغلاق قناة السويس سنة ١٩٥٦ أوضح إلى حد كبير أن عدن ما هى إلا ابنة للقناة ، فبعد شهرين من إغلاقها فى نهاية نوفمبر سنة ١٩٥٦ تناقصت كمية البضائع المتداولة وكذلك حجم النقد فى البنوك بنسبة ٨٠٪ .

ومنذ بداية ستينات القرن العشرين بدأت أهمية عدن فى التناقص ، فإن ازدهار التجارة فى عدن كان يرجع أساساً إلى التجارة فى المؤن مثل السكر والأرز والشاى ، إلا أن البلاد المجاورة بدأت فى استيراد هذه المؤن من الدول المصدرة لها مباشرة دون وســـــاطة عدن ، وهكذا فقدت عدن القيمة التى كانت تستحوذ عليها من تجارة المرور (الترانسيت) ، وتناقصت بالتالى العمليات التجارية بين عدن والسعودية وأرتريا وأثيوبيا وحتى منتجاتها مع اليمن التى كانت تعتمد على ميناء عدن بصفة رئيسية فى تسويق منتجاتها — لأنها لم يكن لديها ميناء معــد لاستقبال السفن التجارية الضخمة — ويرجع ذلك إلى أنه تم إصلاح ميناء الحديدة على البحر الأحمر وقام بالفعل بالتجارة المباشرة دون وساطة عدن[٢] ، وكذلك من أسباب تناقص العمليات التجارية فى عدن استقلال بعض البلاد المجاورة مثل الصومال وإصلاح ميناء جيبوتى وميناء مصوع .

---

(١) قحطان محمد الشعبى ، المصدر السابق ص ٨٧ — ٨٨ .

(٢) G. King, pp. 43-44.

وكانت توجد فى عدن لجنة استشارية من التجار وفيها عضو يمثل حكومة عدن (المستعمرة) وهذه اللجنة تخطط للتجارة ، كما توجد غرفة تجارية لها علاقة وثيقة بحكومة عدن (المستعمرة) . وأغلب أعضاء اللجنة الاستشارية للتجارة والغرفة التجارية من مديرى الشركات الأجنبية ، ومن التجار الهنود ولا شك أن سلطات الاحتلال كانت تسيطر على التجارة بمختلف أنواعها[1] .

وأن أهم الأعمال فى عدن هى تلك المتصلة بالميناء ، ونحو ١٥٪ من قوة العمل تعمل فى الأعمال الخاصة بهذا الميناء . ويعمل بعض السكان فى الأعمال التجارية وفى معمل تكرير البترول[2] . ويرتكز اقتصاد عدن بصفة عامة على ثلاثة أمور : الميناء ومعمل التكرير ، وقيادة الشرق الأوسط البريطانية[3] .

ومنذ الحرب العالمية الثانية لعب البترول دوراً حيوياً فى اقتصاديات عدن وأهميتها كمحطة لتكرير البترول بعد أن قررت الشركة البريطانية للبترول إقامة مصافى للبترول هناك فى عام ١٩٥٢ ورصدت لها مبلغ خمسة وأربعين مليوناً من الجنيهات . وكانت عدن تعتمد فى احتياجاتها البترولية بصفة أساسية على عبدان[4] . وبعد تأميم الدكتور مصدق لبترول إيران سنة ١٩٥٤ ، أمكن لمصافى عدن الجديدة تكرير البترول الوارد من إمارات الخليج ثم بدأت أخيراً فى تكرير البترول الوارد من حضرموت . وتبلغ سعة المصافى الآن نحو خمسة ملايين طن من البترول[5] .

وقد قدمت مصافى البترول ٣٠٠ فرصة عمل للبريطانيين و ١٨٠٠ للعرب ،

---

(١) قحطان محمد الشعبى ، المصدر السابق ص ٨٩ — ٩٠ .

(٢) The Middle East, op. cit., p. 37.

(٣) G. King, p. 41.

(٤) Ibid., p. 44.

(٥) قحطان محمد الشعبى ، المصدر السابق ص ٩٠ .

كما قدمت البترول اللازم للاستهلاك المحلي في عدن والإمارات والسفن المارة بالميناء[١] .

الوضع الاقتصادي في الإمارات :

إن أهم مظاهر الحياة في سلطنات ومشيخات وإمارات جنوب اليمن هي العمل في الزراعة[٢] وتربية الماشية ، أما في المناطق الساحلية فإن أهم الأعمال هناك هي تلك المتصلة بصيد الأسماك[٣] .

وأهم الزراعات في المنطقة هي القطن في أبين ولحج وأحور ودثينة وهو المحصول النقدي . وقد أدخلت زراعته في أبين في عام ١٩٤٧ ثم توسع المشروع وأنتجت التربة القطن الطويل التيلة الممتاز . ومنذ أن قام المشروع تكونت في أبين لجنة تشرف على العمل وسميت بلجنة أبين . وكانت هذه اللجنة تقع تحت سيطرة مدير الزراعة الإنجليزي ويشترك في عضويتها المعتمد البريطاني لمحمية عدن الغربية ومدير اللجنة التنفيذي وهو الآخر إنجليزي والضابط السياسي الإنجليزي في المنطقة ثم بعض أهالي سلطنتي الفضلي واليافعي لقيام المشروع في أراضي هاتين السلطنتين . إلا أن السيطرة على سير العمل في المشروع كانت للانجليز بطبيعة الحال .

وبجانب مشروع أبين لزراعة القطن ، هناك مشروع لحج أيضاً ، وكان بالإمكان أن يلعب هذان المشروعان دوراً هاماً في رفع مستوى المعيشة في المنطقة لولا عدم وجود الكفاءات الفنية في اللجنة المشرفة على سير العمل في هذين المشروعين . إلا أنه بصفة عامة صادف مشروع لحج للقطن بعض النجاح ، ولم يتعرض للهزات المالية التي تعرض لها مشروع أبين .

---

(١) G. King, p. 44.

(٢) The Middle East, p. 37.

(٣) قحطان محمد الشعبي ، المصدر السابق ص ٩١ .

ويقدر محصول القطن فى المنطقة كلها بنحو أربعين ألف بالة سنوياً تدر نحو مليونين من الجنيهات ، إلا أن جزءاً كبيراً من هـذه الأموال مخصص للموظفين الإنجليز وغيرهم من الأجانب المسيطرين على عمليات الشحن والتصدير.

ومع هذا التأخر وسوء الإدارة فى المشروعات الزراعية القليلة فإن الاستعمار البريطانى يتفاخر بأنه أدخل مشروعات زراعية إصلاحية فى المنطقة فى الوقت الذى لا يوجد فيه أية مشروعات زراعية فى اليمن نفسه قبل ثورة ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٦٢[1] .

أما بالنسبة للثروة البترولية فى إمارات جنوب اليمن ، فقد بدأ النشاط فى التنقيب عن البترول منـذ عام ١٩٣٨ عندما قدمت شركة النفط العراقية (البريطانية) طلباً للبحث عن البترول فى كل أراضى المحمية ، وفى عام ١٩٥٨ زارت مجموعة من الجيولوجيين أراضى ثمود ، وفى العام التالى قدم طلب آخر للحصول على امتياز لاستغلال الثروة البترولية . وقدم حاكم عدن مسودة اتفاق بخصوص ذلك إلى كل من سلطان القعيطى وسلطان الـكثيرى اللذان تمسك كل منهما بأراضى ثمود على أنها تابعة له إلى أن اتفقا على أن يقتسما أية أرباح ناتجة منها إلا أن المفاوضات توقفت مع الشركة البريطانية فى أبريل سنة ١٩٦٠ لأنها لم توافق على شروط الحاكمين العربيين[2] .

وفى ٥ نوفمبر سنة ١٩٦١ عقدت اتفاقية بين شركة بان أمريكان للزيت وسلطنتى القعيطى والـكثيرى لاستخراج بترول ثمود فى حضرموت واستثماره[3] . وفى يوليو ١٩٦٣ وقعت شركة بان أمريكان للزيت اتفاقاً آخر مع إمارة المهرة[4]، والواقع أن هذه الاتفاقيات شملها الـكثير من الإجحاف بالنسبة لصافى

---

(١) قحطان محمد الشعبى ، المصدر السابق ص ٧٨ - ٨٠ .

(٢) G. King, p. 75.

(٣) قحطان محمد الشعبى ، المصدر السابق ص ٩٢ .

(٤) G. King, p. 76.

حصة المنطقة من الأرباح[١] ، ولا شك أن هذه الاتفاقيات قد عقدت بموافقة بريطانيا ، لأن حكام المنطقة كانوا مقيدين بمقتضى معاهدة الحماية والاستشارة والمعاهدة مع اتحاد الجنوب بعدم إقامة أية علاقات مع أية دولة أو منظمة إلا بعد موافقة الحكومة البريطانية .

الوضع العسكرى :

لقد أشرنا فى مواضع عديدة من هذه الرسالة إلى أهمية عدن الاستراتيجية ، وكيف أقام الإنجليز فى عدن قاعدة حربية لهم ، إلا أنه بطبيعة الحال من المتعذر إعطاء صورة حقيقية لهذه القاعدة البريطانية لما كان يشوب ذلك من السرية والغموض .

إلا أننا سنشير إلى القوات الوطنية التى نظمتها بريطانيا فى المنطقة ، ففى عدن (المستعمرة) كانت توجد قوات صغيرة لحفظ الأمن ، وتتكون من الشرطة وهى تابعة لقائد شرطة عدن الإنجليزى .

أما فى الإمارات الغربية فأقيم فى أول الأمر جيش الحرس الوطنى والقوات المحلية التى كانت خاضعة لحاكم عدن مباشرة تحت اسم حرس الحكومة ، وكان أفراد هذا الحرس يتقاضون مرتباتهم من معونة خاصة منحتها الحكومة البريطانية .

أما القوات الثانية التى تتكون منها الحرس الوطنى فهى قوة الحرس القبلى ، حيث كان لكل إمارة قبل إعلان الإتحاد الفيدرالى فى عام ١٩٥٩ قوة عسكرية صغيرة لحماية الأمن الداخلى تعرف بالحرس القبلى . وبعد قيام الإتحاد الفيدرالى تكونت قيادة لهذه القوات الصغيرة وتكون من مجموعها الحرس الوطنى للاتحاد .

---

(١) قحطان محمد الشعبى ، المصدر السابق ص ٩٣ — ١٠١

أما جيش الاتحاد فقد أنشأه الإنجليز من أفراد قبائل الإمارات الغربية وجعلوه تابعاً للجيش البريطانى مباشرة . وقد قام حاكم عدن فى محاولة منه لدعم الاتحاد الفيدرالى بتسليم هذا الجيش فى ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٦١ إلى حكومة الاتحاد ، وسمى بجيش الاتحاد منذ ذلك الحين .

وجيش الاتحاد أو جيش محمية عدن هذا ظلت تموله الحكومة البريطانية ، وظل تابعاً لقيادة الشرق الأوسط البريطانية .

أما فى الإمارات الشرقية فكان هناك جيش البادية ؛ ويتكون من بعض أفراد قبائل حضرموت ويخضع مباشرة لسلطات الاحتلال البريطانية فى عدن .

أما بالنسبة للقوات البريطانية فى عدن فإنه تجدر الإشارة فقط إلى أن عدن هى إحدى القواعد الثلاث الرئيسية التى تعتمد عليها الاستراتيجية الحربية البريطانية . وقد أكد هذا هارولد واتكنسن وزير الدفاع البريطانى حيث قال فى تصريح له فى مارس سنة ١٩٦٢ : « أن القواد البريطانيين أجروا تغييراً أساسياً فى سياسة الدفاع بحيث تعتمد القوات البريطانية على ثلاث قواعد فى بريطانيا وعدن وسنغافورة »[١] .

مشكلة الهجرة إلى عدن :

منذ الاحتلال البريطانى لعدن سنة ١٨٣٩ وسكانها آخذون فى الزيادة بصفة مستمرة ، فمنذ بداية الاحتلال كان عدد السكان نحو ٦٠٠٠ نسمة ،

(١) المصدر السابق ص ١١١ — ١٢١ .

وبعد ثلاث سنوات فقط ارتفع العدد إلى ١٥٫٠٠٠ نسمة ، ثم وصل العدد إلى نحو ٢١٫٠٠٠ نسمة سنة ١٨٥٦ . وبعد نحو قرن من الزمان أى فى عام ١٩٥٥ أصبح مجموع السكان ١٣٨٫٤٤١ منهم ١٠٦٫٤٠٠ من العرب ، ١٥٫٨٠٠ من الهنود و ١٠٫٦٠٠ من الصوماليين و ٤٤٠٠ من الأوربيين و ٨٠٠ من اليهود . وفى عام ١٩٦٣ ارتفع عدد السكان إلى ٢٢٠٫٠٠٠ نسمة . ويشكل اليمنيون وعرب الإمارات جزءاً كبيراً من فيض هجرة القوى العاملة الآتية إلى عدن فى السنوات الأخيرة[١] .

وقد عملت سلطات الاحتلال فى عدن منذ وقت طويل على فتح باب الهجرة الأجنبية إلى عدن ، ومكنت الكثير من العناصر الأجنبية الاستيطان فيها ، كما سهلت لهم سبل العيش فى شكل وظائف فى الحكومة والشركات ونتيجة لهذه الهجرات المستمرة ، أصبحت عدن ملتقى لكثير من الحضارات والشعوب ، وعندما زار الفرنسيون عدن سنة ١٧٠٩ لم يجدوا فيها غير العرب وبعض اليهود والبانيان ، إلا أنها بعد الاحتلال البريطانى فيها « من المذاهب الدينيه مائة مذهب »[٢] .

ولم يكتف الاستعمار بإعطاء الأجانب كل التسهيلات فى عدن بل لقد مكن للكثيرين منهم أن يصبحوا مواطنين شرعيين حسب تعريف الاستعمار المواطن المدنى ، ولعل الغريب فعلا هو أن يعتبر الإنجليز العرب من أبناء اليمن نفسه دخلاء على عدن مع أنهم مع إخوانهم أبناء عدن والإمارات أصحاب الحق الشرعى فيها[٣] .

---

(١) Hunter F.M., op. cit., p. 26.

(٢) G. King, p. 41

(٣) امين الريحانى . المصدر السابق ص ٣٤٣ — ٣٤٤ .

وقد رمى الإنجليز من مخطط استجلاب الأجانب إلى عدن أن تصل أعدادهم إلى نسبة كبيرة إلى حد تجعلها تساعد الاستعمار ضد الحركات الوطنية .

وقد تنبهت العناصر الوطنية فى عدن إلى خطورة الهجرة الأجنبية وطالبت بإيقاف سيل الهجرة ، وأمام هذا الضغط اضطر الإنجليز إلى إصدار قرار يقيد الهجرة الأجنبية إلى عدن ، إلا أن هذا القرار لم يتمخض إلا عن منع أبناء اليمن من دخول عدن[١] .

وقد أخذت هجرة الأجانب إلى عدن شكل طوفان من التجار والموظفين غالبيتهم من الهند ، كما أن اليهود عند انتقالهم من اليمن إلى إسرائيل ساروا عبر عدن وذهب منهم نحو ٢٠٠٠ من عدن أيضاً كما أن هناك حركة مستمرة للعرب من اليمن والإمارات إلى عدن[٢]

الجاليات الأجنبية فى عدن أثناء الاحتلال :

الأوربيون المدنيون :

ويقدر عددهم بحوالى ألف نسمة وأغلبهم من الإنجليز وهم يشغلون الوظائف الرئيسية فى الحكومة والشركات ولذا فهم يسيطرون على سياسة البلاد واقتصادياتها[٣] .

---

(١) قحطان محمد الشعبى المصدر السابق ص ١٠٣ — ١٠٥ .
(٢) The Middle East, op. cit P. 37.
(٣) قحطان محمد الشعبى ، المصدر السابق ص ١٠٥ .

الجالية اليهودية :

ويجب أن نشير هنا إلى ذلك التعاطف اليهودى البريطانى منذ بداية الاحتلال البريطانى لعدن سنة ١٨٣٩ وكيف عاون اليهود سلطات الاحتلال فى عدن[1] ، وكان اليهود حتى عام ١٩٤٨ أهم الجاليات الأجنبية فى عدن ووصل عدد أفرادها إلى نحو ٨٠٠٠ نسمة وكانوا يسيطرون بالفعل على جزء كبير من اقتصاديات عدن ويعملون لصالح الاستعمار . وعند دخول العرب الحرب ضد إسرائيل فى عام ١٩٤٨ ، تجاوب الشعب العربى فى عدن مع العرب وقام بحركات ضد اليهود الذين تشيعوا لإسرائيل فأحرق الحى اليهودى فى عدن وأحرق أيضاً بعض المدارس والمتاجر اليهودية. ومن ثم اضطر الكثير من اليهود إلى الهجرة من عدن ، ولم يبق منهم إلا عدد ضئيل، إلا أنهم بدأوا يعودون مرة أخرى حسب مخطط صهيونى لترويج البضائع الإسرائيلية فى عدن تساعدهم فى ذلك السلطات الاستعمارية التى فتحت سوق عدن لابضائع الإسرائيلية .

وكان عدد اليهود فى عدن قبل الاستقلال نحو ألف نسمة مكنهم الاستعمار الإنجليزى من استعادة سيطرتهم على جزء كبير من تجارة البلاد واقتصادياتها. إلا أنه نتيجة للثورة والاستقلال فإن نشاطهم قد تناقص كثيراً .

الجالية الهندية :

ويقدر عددها طبقاً للإحصاء الأخير سنة ١٩٦٣ بنحو ١٠٫٠٠٠ نسمة . وقد عمد الاستعمار فى سنواته الأخيرة فى عدن إلى فتح باب الهجرة للهنود ، وقدم لهم كل التسهيلات والمساعدات والوظائف ، كما منحتهم حكومة عدن (المستعمرة) حق الانتخاب المجلس التشريعى فى عدن، بل وصل الأمر إلى حد

---

(1) I.O.L., Secret Letteys from Bombay No. 37 of 1845, C. Haines to the Chief Secretary to Government of Bombay. Aprit 25, 1845 .

تعيين المستر جوشي أحد أفراد الجالية الهندية عضواً في المجلس التشريعي ثم أسند له منصب وزير الأشغال العامة والطيران المدني في وزارة عدن (المستعمرة) .

وقد اتخذت الجالية الهندية في أبريل سنة ١٩٦١ موقفاً عدائياً صريحاً من قضية الشعب التحررية ، وذلك عند زيارة المستر ما كلويد وزير المستعمرات لعدن ، ففي الوقت الذي قابل العرب هذه الزيارة بالمظاهرات والمطالب القومية قابلتها الجالية الهندية بالترحيب[1] . وفي الواقع فإن الهنود كانوا لأغراض تجارية فقط يودون بقاء الإنجليز في عدن ويتمسكون بالوضع الراهن حرصاً على مصالحهم الاقتصادية[2] .

الجالية الصومالية :

ويقدر عدد أفرادها بنحو عشرة آلاف نسمة وبالرغم من هذا العدد الكبير فإن مزاحمتهم لأبناء البلاد في أرزاقهم ليست خطيرة كما هو الحال بالنسبة للجاليات الأخرى، ولا شك أن الارتباطات التاريخية والمصالح المشتركة بين العرب والصوماليين جعلت هذه الجالية بعيدة عن المخطط الاستعماري الذي رمى إلى تسخير الأقليات لمقاومة الحركة الوطنية .

جالية الهنود المسلمين :

ويقدر عدد أفراد هذه الجالية بنحو عشرة آلاف نسمة ، إلا أن هذه الجالية بالذات تتميز بالتفاعل مع العرب وعاداتهم في عدن وقد اختلط كثير منهم بالشعب العربي أكثر من اختلاط الجاليات الأخرى وتزاوج الكثير منهم مع العرب فانقطعت صلة نسبة كبيرة منهم بوطنهم الأصلي ، وأصبحوا ينظرون إلى عدن كوطن أول لهم، فهم يعيشون كما يعيش العرب ويتكلمون العربية ويتعاملون بها في أعمالهم وحياتهم .

(١) قحطان محمد الشعبي ، المصدر السابق ص ١٠٦ .

(٢) G. King d. 47.

تحول عدن إلى قاعدة جوية :

مع بداية ١٩٢٧ بدأت الدراسات فى لندن توضح أهمية جعل عدن قاعدة جوية فى الأساس بعد أن كانت قاعدة بحرية فى الأساس ، وكيف أنه طبقاً لذلك يجب إعداد الترتيبات المالية والإدارية والحربية والقضائية التى تحقق هذا التحويل نظراً للأهمية القصوى التى حازت عليها القوات الجوية فى ذلك الوقت بل فى كل وقت . وقبل الحديث عن هذه الترتيبات تجدر الإشارة إلى الأوضاع التى كانت سائدة فى عدن قبل وضع أسس التغيير حتى يمكن تفهم هذه الأسس .

وضعية عدن فى عام ١٩٢٧

يستحسن أن نعتمد فى تصوير الأوضاع فى عدن فى ذلك العام على تقرير مفصل كتبه المقيم السياسى فى عدن يوضح فيه بجهاد كامل الأوضاع السائدة فى عدن فى ذلك الوقت . فهو يرى أن الأهداف الخاصة الاستراتيجية والاستعمارية فى عدن تنحصر فى تحقيق الآتى :

١ — ميناء مجهز لتقديم الوقود والاحتياجات الأخرى للأسطول وللقوات الجوية ، وكذلك المحافظة على خطوط الاتصالات .

٢ — قاعدة لممارسة النفوذ السياسى مع السكان فى جنوب غربى الجزيرة العربية وخصوصاً فى المنطقة الساحلية ضد أية اتفاقات وطنية مع قوى بحرية أو حربية أجنبية .

٣ — مركز للتجارة مع سكان المنطقة ومع الأقطار المجاورة وأوضح المقيم كذلك مدى القصور فى مجال الخدمات فى عدن والمحميات ، « وأنه فى الماضى كانت مثل هذه الخدمات غير مطلوبة ، وأنه أمكن ضمان ولاء الشيوخ

بمشاهرات ثابتة وبتقديم بعض المعاونات وخصوصاً بالنسبة لإمدادهم بالأسلحة والذخائر حتى يمكنهم المحافظة على سلطاتهم . . ومنذ سنوات طويلة جذبت مستشفيات عدن المرضى من كل أنحاء المنطقة ، وعدد طلبات العلاج يزداد باستمرار . وإذا كانت الاحتياجات من أجل التسهيلات التعليمية لم تتضح بعد ، فإن ذلك يرجع فى الأساس إلى أن التعليم باللغـــة العربية يستهدف الدراسات الدينية فقط ، إلا أن هناك بعض الأمل فى أنه فى المستقبل القريب يمكن تدعيم عدن بالمؤسسات المختلفة لتقديم تعليم أفضل وتسهيلات علاجية أحسن »[1] .

ويجب أن نتذكر هنا أن الاستعمار البريطانى لم يوجه طيلة عهده الطويل فى جنوبى الجزيرة العربية كبير اهتمام إلى النواحى التعليمية وإنشاء المدارس المختلفة[2] فهو لم ينشىء منذ احتلال عدن فى سنة ١٨٣٩ وحتى الاستقلال سنة ١٩٦٧ سوى مدرسة ثانوية واحدة للبنين وأخرى للبنات فى عدن نفسها هذا بجانب بعض المدارس الابتدائية فى عدن أيضاً أما فى الإمارات فلا توجد سوى الكتاتيب التى تعلم القراءة والكتابة[3] .

---

(1) I.O.L. Political and Secret Department Middle East No. 22 Confidential . Papers Relating To The New Arrangements for the Government of Aden, and Relations with the Aden Protectorate. Part 3 Correspondence (March , 1927 - Feb 1930) C . 69330 / 29 (No . 3) Bombay , Aden , 23th December, 1929 G.S. Symes Resident and Commander in Chief, Aden .

(٢) أمين الريحانى — المصدر السابق ص ٢٤٧ .

(٣) قحطان محمد الشعبى — المصدر السابق ص ٦٩ .

أما بالنسبة للصحة العامة ، فلم تكن توجد في عدن في ذلك الوقت سوى مستشفى الملكة اليزابيث الحكومي ومستشفى القوات المسلحة في التواهي ومستشفى الارسالية الاسكتلندية في الشيخ عثمان وفيما عدا هذه المستشفيات القليلة في عدن نفسها ، فانه لم تكن توجد في كل منطقة جنوبي الجزيرة العربية سوى أربع مستشفيات صغيرة في المكلا ولحج وأبين وسلطنة الكثيري[1] .

إلا أن التقيم البريطاني يعود فيذكرنا بتطور عدن الاجتماعي والاقتصادي منذ الاحتلال البريطاني في سنة ١٨٣٩ « ... فان قرية عربية بدائية كان يعيش فيها بعض صيادي السمك تحولت إلى قلعة حصينة ، وإلى ميناء خطير للتجارة العالمية ، وإلى مركز لصناعة الملح ، وأدى ذلك إلى أن تنتقل إليها مجموعات بشرية كبيرة ، من الداخل بصفة رئيسية ، ومن الأقطار المجاورة – عرب وهنود وصوماليون – حتى أصبح عدد سكان المستعمرة نحو ٦٠٠٠٠ نسمة ، وهذه الكثافة السكانية هي بدون الأوربيين والهنود المرتبطين بهم ، والذين مع المجموعات السكانية الأخرى صبغوا عدن بصبغة تجارية » . وكان عدد السكان العرب في عدن في ذلك الوقت – طبقاً لتقرير التقيم – يصل إلى نحو ٦٠٪ من جملة السكان . وقد سهل وجود العلاقات مع القبائل المجاورة لاتصالهم بها بالنسب والعقيدة . كما أن العرب في عدن كانوا يؤلفون العنصر المتوقع منه أن يعوض أي نقص بشري لازم لإنعاش الميناء . ويسترسل التقيم في تقريره موضحاً « أن العائد من عمليات شحن السفن هو عائد كبير ، وأعمال الوقود ناجحة وتجارة الترانزيت رائجة وحركة السوق المحلية من الداخل مزدهرة ، وأنه بالنسبة للسوق المحلية في عدن ذاتها فإنه يمكن إنعاشها

(١) المصدر السابق ص ٨٣ .

بزيادة عدد العرب المقيمين فى عدن زيادة معقولة ، وذلك بتشجيع الصناعات المحلية والوطنية ، وتحقيق أحوال سياسية أفضل فى المحمية ، وهكذا فإن الزيادة المستمرة فى السكان الوطنيين فى عدن سوف تخدم الاقتصاد ، كما تخدم المصالح الاستعمارية.

كما أوضح المقيم أن تكوين عدن البشرى — رغم واقعه العربى الصرف — لا يمكنه القيام بحركة وطنية لأنه من الناحية الثقافية والسياسية شديد التخلف أما تهنيد عدن فهى عملية مناسبة — من وجهة نظره — طالما ظلت الهند بريطانية وذلك لأن الهنود فى عدن ليست لديهم روح وطنية أو سياسية ، وهم بالتحديد فى جانب الانجليز .

أما بالنسبة لإدارة عدن ، فانها — فى رأى المقيم — انتقلت من دور الأعراف والتقاليد إلى الأحكام القانونية ، ورغم ذلك فإن عدن كانت صغيرة جداً بالنسبة لإقامة حكومة كاملة بها لها الشكل الاستعمارى ، هذا بالإضافة إلى أن عدن كانت تحوز على بعض الفوائد من ارتباطها بالهند البريطانية ، فرغم أنها جزء من حكومة بومباى فهى تابعة لعدة إدارات مركزية فى حكومة الهند . وكان من رأى المقيم أنه من الأفضل معاملة عدن كولاية ملحقة وأنه (يمكن تجميع الانفاق السياسى فى المحمية فى خزانة واحدة تتم موازنتها بإسهام من الخزانتين الهندية والبريطانية وفقاً للانفاق المدنى والسياسى ، هذا مع الأخذ فى الاعتبار أن الأغراض الاستعمارية — وهى مسئولية مشتركة بين الحكومتين البريطانية والهندية — قد يعززها تقدم إدارى فى عدن كوحدة شبه ملحقة تحت رئاسة حكومة الهند ، وكذلك فانه من الضرورى لهذا التقدم رفع مستويات خدمات الإدارة المحلية وخصوصاً الشرطة والطب والتعليم) .

وأضاف المقيم أنه بالنسبة للامور السياسية ، فان العلاقات السياسية والاجتماعية القائمة بين بلدية مستعمرة عدن والمحميات يجب أن تظل بلا تغيير

فهى الآن أكثر استقراراً من المجازفة بالتعجيل بالتغيير ، إلا أنه سيظل واضحاً أن تطور أسلوب محيقنا إلى أى تقدم اقتصادى سوف يزيد من علاقاتنا السياسية ، مما يؤدى إلى أن تصبح عدن عاصمة إدارية لكل جنوب اليمن » .

أما بالنسبة لتحويل عدن من قاعدة بحرية إلى قاعدة جوية ، فان المقيم أعطى تقديراً تقريبياً لتصوره عن الفوائد المالية الناجمة عن هذا التحويل ، فان « نفقات حامية عدن حاليا هى بصفة رسمية ٣٠٠,٠٠٠ جنيه فقط »(١) . وهنا نتساءل ماهى أسس الترتيبات العسكرية تطبيقاً لقرار الحكومة البريطانية القاضى بتحويل عدن إلى قاعدة جوية ؟ .

الترتيبات العسكرية

بدأت عدن فى التحول من قاعدة بحرية إلى قاعدة جوية ، وهكذا تقرر أن مسئولية تنظيم الدفاع عن عدن سوف تنتقل من وزارة الحرب إلى وزارة الطيران ، وأن « ضابطا من القوات الجوية الملكية سوف يعين من أول أبريل سنة ١٩٢٨ ، ليتولى قيادة قوات الحامية »(٢) وقد أدى هذا التغيير الاستراتيجى فى عدن إلى الاستعداد لإحداث تغييرات كبرى فى واقع عدن الإدارى والاستعمارى ، وأخذ المجلس الدائم فى عدن يدرس الترتيبات المطلوبة بالنسبة للادارة ومرتبات القوات المقترح تعديلها فى عدن( ) .

---

(١) I.O.L. P. and S.D. Middle East No . 22 op . cit No 72

(٢) I.O.L. P. and S.D. Middle East No. 22 op. cit. C. 59264/28
(No . 3 No. 28 Draft announcement for communication to the press (Reseived in Colonial Office 12th January 1928) .

(٣) I.O.L.P. and S.D. Middle East No. 22 op. cit C. 59264/28
(No. 17) No. 29 Colonial Office to Air Ministry. Walter D. Ellis. Downing Street, 21 st January, 1928.

وقد اقترح المستر امـــيرى Amery وزير الدولة للمستعمرات أن تقوم وزارة الطيران نيابة عن وزارة المستعمرات بمناقشة الأمور المالية مع مستشارى هيئة الخزانة البريطانية ، ثم تقدم وزارة الطيران فى النهاية شهادة بالإضافات المالية إلى وزارة المستعمرات والتى عليها دفع قيمتها دون مناقشة « وأكثر من ذلك فإن وزير الدولة للمستعمرات يقرر أنه إذا ما أثار ســؤال لحسابات القوات قبل عرضها على المجلس العام للمحاسبات ، فإن الضابط المحاسب لوزارة المستعمرات قد صدرت إليه التعليمات باستدعاء الضابط المحاسب لوزارة الطيران كى يجيب هو بنفسه على الاستفسارات المطلوبة وعلى مسئوليته »[1] .

وقد وافقت وزارة الطيران على وجهات نظر وزارة المستعمرات بالنسبة لقنوات الاتصال بين عدن والسلطات فى لندن فى الأمور الخاصـــة بادارة القوات ، ولأن هذه القوات ستــكون تحت رئاسة وزارة المستعمرات ، فإن كل المراسلات الخاصة بها ستكون مباشرة بين المقيم ووزارة المستعمرات » ومن ناحية أخرى اقترحت وزارة الطيران بأنه يكون أكثر ملاءمة أن يتراسل قائد المجموعة الجوية مباشرة مع وزارة الطيران فى الأمور الخاصة بالقوات الجوية[2] كما وافقت وزارة الطيران على الترتيب المالى الذى اقـــترحته وزارة المستعمرات[3] .

---

(1) I.O.L.P. and S.D. Middle East No. 22 op. cit C. 59282/28 (No. 9) No 30 Colonial Office to Air Ministry. J/E. Shuckburgh, Downing Street 12th March, 1928 .

(2) I.O.L.P. and S.D. Middle East No. 22 op. cit C. 59282/28 (No. 13) No.' 31 Air Ministry to Colonial office. London W.C. 2 13th March, 1928 .

(3) I.O.L.P. and S.D. Middle East No. 22 op. cit. No. 30.

وفي هذه المرحلة ، ثارت مسألة شكلية خاصة باسم القوة البريطانية التي سوف ترابط في عدن بعد تحقيق هـذه الترتيبات ، وقد وجهت بعض الاعتراضات على اسم (قوات اليمن) واقترحت وزارة المستعمرات أيضاً اسم (قوات محمية عدن) وكاسم مختصر وغير رسمي اقترح (قوات المحمية) وقد تمت الموافقة على ذلك[1] .

وقد وافقت المستعمرات على كافة مقترحات وزارة الطيران الخاصة بالاتصال المباشر بين قائد القوات الجوية في عدن ووزارة الطيران[2] ، وكذلك على الاسم المقترح للقوات الجوية في عدن[3] .

ومع هذا التغيير الاستراتيجي لعدن من قاعدة بحرية إلى قاعدة جوية ، أصبحت بعض الأراضي والمباني في عدن زائدة عن حاجة القوات نتيجة لانقاص عدد أفرادها ولتغيير في تنظيم الحامية ، فما هو التصرف حيال هذه المباني والأراضي ؟[4] أن حكومة الهند كانت قد وافقت على تعهد

(١) I.O.L.P. and S.D. Middle East No. 22 op. cit C. 59282/28
(No. 13) No. 33 Air Ministry to Colonial Office. London W.C. 2. 22nd March, 1928 .

(٢) I.O.L.P. and Secret Department Middle East No. 22 op.
(No. 16) No. 34 Colonial Office to Air Ministry. Downing Street, 24th March, 1928 .

(٣) I.O.L.P. and S.D. Middle East No. 22 op cit. C. 59282/28
cit C. 59282/28 (No. 20) No. 35 Colonial Office to Air Ministry. Downing Street 16th April, 1928 .

(٤) I.O.L.P. and S.D. Middle East No. 22 op cit. C. 59259/28
(No. 133) No. 36 Air Ministry to Colonial Office. Air Ministry, Kingsway, W.C.2 12st December, 1928 .

عام بتقديم أية أراض مطلوبة في عدن لأغراض الدفاع ، كما أنها أوردت في هذا الصدد « بأن أية أراض أو مبان زائدة عن احتياجات القوات فإنه يجب التنازل عنها للسلطات البلدية في عدن . أما المباني التي شيدت على نفقة الامبراطورية وأصبحت أيضاً زائدة عن حاجة القوات فان شروط تسليمها يخضع لاعتبارات أخرى »[1] .

كما طلبت وزارة الهند من وزارة المستعمرات أن تكون منطقة معسكر عدن داخلة ضمن نطاق المستعمرة[2] ، وقد وافقت وزارة المستعمرات على هذا الطلب لأن هيئة أركان حرب الطيران وقيادة البحرية لم تعترضا على ذلك[3] وأخيراً طلبت وزارة الهند من وزارة المستعمرات أن يكمل المقيم السياسي الماجور جنرال ستيورات فترة تعيينه في منصب المقيم[4] إلا أن المستر أميرى وزير الدولة للمستعمرات اعتذر بأنه لايستطيع أن يبت في هذا الموضوع[5] . إلا أنه بعد فترة وجيزة قرر أنه من الضروري إبقاء الماجور

---

(١) I.O.L.P. and S.D. Middle East No. 22 op cit. C. 59259/28
No 133 Enclosure in No. 36 B. E. Holloway The Under - Secretary of State . India Office, London S.W.I. 20th December, 1928 .

(٢) I.O.L.P. and S.D. Middle East No. 22 op cit. C. 48041/27
(No. 74) No. 24 India Office to Colonial Office. India Office London S.W.I. 3rd November. 1927 .

(٣) I.O.L.P. and S.D. Middle East No. 22 op cit. C. 48041/27
(No. 48) No. 25 Colonial Office to India Office, 15th November, 1927 .

(٤) I.O.L.P. and S.D. Middle East No. 22 op cit. C. 48041/27
(No. 17) No 21 The Secretary of State to the Resident L.S. Amery. Downing Street, 17th March, 1927 .

(٥) I.O.L.P. and S.D. Middle East No. 22 op cit. C. 48041/27
(Nos. 31,32) No. 22 Colonial Office to (1) India Office. (2) War Office. Downing Street, 6th May, 1927 .

جنرال ستيوارت فى منصبه حتى أول أبريل سنة ١٩٢٨ لأنه رأى أنه من المستحيل إجراء كل التغييرات قبل هذا التاريخ[1] .

الترتيبات الادارية

أدت الترتيبات العسكرية إلى ضرورة إجراء ترتيبات إدارية أيضا فى عدن والحمية . وقد أوضح قرار الحكومة البريطانية الخاص بتحويل عدن إلى قاعدة جوية أن المقيم السياسى أو الحاكم فى عدن يجب أن يكون بمثابة سلطة عليا فى كل الأمور السياسية والحربية وأمور الإدارة الداخلية فى المستعمرة وأن هذا الضابط تعينه الحكومة البريطانية بالاتفاق مع حكومة الهند .

وقد أوضح وزير الدولة للمستعمرات « أنه فى الوقت الحاضر ، هناك بعض المصالح والإدارات فى مستعمرة عدن ليست تحت رئاسة المقيم مثل البريد والمواصلات ، فهى تحت الإشراف المباشر من إدارات مركزية فى الهند ، وأنه يجب اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتطبيق قرار مجلس الوزراء البريطانى ، وجعل كل أعمال الخدمات فى عدن تحت إشراف المقيم أو الحاكم » . كما كان من رأى وزير الدولة للمستعمرات أن يكون تعيين حاكم عدن بقرار من الملك البريطانى وبتوصية من وزير الدولة للمستعمرات . وأشار وزير الدولة للمستعمرات إلى أنه قد فهم من زميله وزير الدولة للهند ايرل اف بيركهد Earl of Birkenhead أنه يفضل أن يختار المقيم أو الحاكم بالتناوب دوريا من خدمة المستعمرات وخدمة الهند ، إلا أن وزير الدولة للمستعمرات لم يفضل

---

(1) I.O.L.P. and S.D. Middle East No. 22 op cit. C. 48041/27 (Nos. 41 and 42) No. 23 Colonial Office to (1) India Office (2) War Office 25th July, 1927 .

هذا الاتجاه وفضل أن يكون الاختيار حراً ولأكثر الضباط ملاءمة لتعيين في هذا المنصب[1].

وقد قامت وزارة الهند باتصالات مع حكومة بومباى وحكومة الهند بخصوص التغييرات الإدارية الواجب تحقيقها بناء على قرار مجلس الوزراء البريطانى بتحويل عدن إلى قاعدة جوية ، وأبدى وزير الدولة للهند ملاحظاته بأن وزير الدولة للمستعمرات يميل إلى الرأى القائل بوجوب سيطرة المقيم على كل الأمور الداخلية فى المستعمرة ، « ... إلا أنه من الصعب أن يمارس المقيم سلطات واسعة كالتى يمارسها حكام المستعمرات ، فعدن بعدد سكانها القليل جداً ، وبمصادرها المحدودة لا يمكنها أن تتحول إلى وحدة إدارية منفصلة ومعتمدة على خطوط اقتصادية معقولة » . كما كان من رأى حكومتى الهند وبومباى أنه يجب « اتخاذ خطوات فى التشريع الهندى لجعل المقيم فى وضع (متصل) بالسلطات الهندية كما يمارس حاكم السند الآن سلطاته متصلا بحاكم بومباى » . وعلى حد قول وزير الدولة للهند : « ... هل من الأفضل أن يمثل المقيم الجديد بتبعيته لحكومة جلالة الملك مكانة حاكم استعمارى عادى ؟ إلا أنه بالنسبة للأمور التى سوف تظل تحت الإدارة الهندية — رغم لقبه — فيكون ما يشبه مفوض السند فى علاقته بحاكم بومباى » ومن هذه النقطة تبرز المسألة الخاصة بالإدارات الداخلية فى عدن « ... والتى لا تدار حالياً عن طريق المقيم ولا عن طريق حكومة بومباى ، ولكن تديرها الإدارات المركزية فى حكومة الهند ، وأن تحويل هذه الادارات لتكون تحت الاشراف المباشر للمقيم

---

(1) I.O.L.P. and S.D. Middle East No. 22 op cit. C. 48041/27,
(Nos. 31 and 32) No. op. cit .

سيكون من شأنه اضعاف لها ، هذا مع الاحاطة بأن هذه الادارات تعمل الآن بكفاءة ودون وقوع أى مشكلات من جراء النظام القائم »[1] .

أما بخصوص اختيار المقيم أو الحاكم ، فالواقع أن أهمية دور الهند التجارى فى عدن ، والعدد الكبير للرعايا الهنود الانجليز والذين هم تحت إشراف إدارى للمقيم ، والرغبة العميقة لدى هؤلاء الهنود فى التمسك بالارتباط مع الهند كل هذه المسائل جعلت مسألة اختيار المقيم من أهم المسائل من وجهة نظر حكومة الهند . وقد وافق وزير الدولة للهند على وجهة نظر وزير الدولة للمستعمرات بخصوص تلافى النظام الصارم والقاضى بالتعاقب فى منصب المقيم بين وزارة المستعمرات ووزارة الهند ، وهو يرى « أن أفضل حل هو وضع ترتيب يكون تعاقب ضباط الخدمة الاستعمارية والهندية بموجبه طبيعياً وليس حتمياً ، وأنه إذا ما وافقت وزارة المستعمرات على ذلك فإن وزير الدولة للهند لن يعترض على أن يكون أول مقيم يعين طبقاً لهذا الترتيب من الخدمة الاستعمارية » .

أما بالنسبة للهيئة المدنية بالمستعمرة ، فإن حكومة الهند بعد التشاور مع حكومة بومباى ترى أنه يجب أن يستمر تخصيصها من الهند ، وأن الإدارة الداخلية فى عدن يجب أن تستمر مرتبطة بحكومة الهند وأن تسير على الخطوط الهندية ، وأن التنظيم القضائى فى المستعمرة يجب أن يستمر طبقاً لقضاء الهندى وطبقا للمارسة القضائية الهندية .

كما أوضح وزير الدولة للهند أنه يتفق مع حكومة بومباى وحكومة الهند فى انه إذا كان المقيم من الخدمة الاستعمارية ، فإن مساعده الاول يجب أن

(1) I.O.L.P. and S.D. Middle East No. 22 op cit. C. 48041/27 (No. 53) No. 26 India Office to Colonial Office.17th November, 1927

يكون من خدمة الهند ، أما إذا كان المقيم من الخدمة الهندية فيجب أن يكون مساعده الأول من خدمة المستعمرات[١] .

إلا أن وزارة المستعمرات كانت لها آراء أخرى بالنسبة لاختيار المقيم ومساعده الأول ، « . . . فنى الوقت الحاضر فإن المساعدين الأول والثانى للمقيم قد تم تعيينهم من ناحية فى عمل له طبيعة سياسية ، ومن ناحية أخرى فى أعمال مرتبطة بمستعمرة عدن ، وهذا الترتيب يبدو لوزير الدولة للمستعمرات غير مناسب ولا يرى داعيا لاستمراره ، لأن الحكومة البريطانية سوف يكون لها السيطرة الكاملة على الشئون السياسية » . وأضاف وزير الدولة للمستعمرات أنه يمكن تعيين ضابط واحد لمزاولة العمل المتصل بالمحمية ، وأن مساعدى المقيم يجب أن يكرسوا أنفسهم كلية للأعمال المتصلة بالمستعمرة . واقترح الوزير بأن هذا الضابط الذى يمكن أن يسمى سكرتير المحمية يجب أن يكون فى رتبة أقل من المساعد الأول للمقيم ، وأن المساعد الأول تنحصر واجباته فى أعمال المستعمرة فقط ، ويمكن أن يكون ضابطا من الخدمة الهندية . ويحل محل المقيم أثناء غيابه ولم يوجه وزير الدولة اعتراضا قويا على هذا الترتيب الذى يفصل تماما العمل فى المستعمرة عن ذلك العمل الخاص بالمحمية . وأوضح الوزير عن رأيه فى أن هذا الفصل يساعد حكومة الهند فى تعيين الهيئة المختصة بالأعمال المدنية والبلدية لتميزها عن الأمور السياسية وذلك بدون استشارة الحكومة البريطانية ، وأن الحكومة البريطانية تعين ضابطا للتعامل فى شئون المحمية دون استشارة حكومة الهند ، وأن هذا الترتيب يساعد كل حكومة فى حسم أية مشكلات يمكن

---

(١) I.O.L.P. and S.D. Middle East No. 22 op cit. C. 39264/28 (Na. 24) No. 37 India Office to Colonial Office 23rd January, 1928 (١٨)

أن تبرز بخصوص ضباطها .. « ووزير الدولة للمستعمرات يعرف أن حكومة الهند قد تعترض على هذا الاقتراح على أساس أنه إذا لم يقم المساعد الأول بواجبات لها الصبغة السياسية فلن يكتسب الخبرة اللازمة له كي يحتل منصب المقيم ، ولكن وزير الدولة للمستعمرات يعتقد بأنه اعتراض يمكن الرد عليه بأنه طبقا للاقتراح فان المساعد الأول للمقيم يحل محل المقيم أثناء غيابه ، وهكذا يمكنه الحصول على أية معلومات عن شئون الحمية »[1] . وبذلك يكون وزير الدولة للمستعمرات قد أظهر تماما عدم موافقته على أن حاكم عدن يتم اختياره بالتبادل من خدمة المستعمرات وخدمة الهند . وقد رأت حكومة الهند لذلك أهمية فتح باب المناقشة من جديد بالنسبة لهذه المسألة[2] .

ولا ننسى فى هذا السياق أن مستشارى هيئة الخزانة البريطانية قد وافقوا على التنظيم المقترح بالنسبة لتحويل عدن إلى قاعدة جوية بشرط أن لا تتخطى المشاركة البريطانية المالية المخصصات المعدة لذلك ، وذلك إذا ما وزعت الواجبات الإدارية والسياسية إلى عدة أقسام بين كل مساعدى المقيم . كما طلب المستشارون « تقريراً يوضح التقسيم المقترح للتكاليف الكاملة لهيئة الاقامة للخدمة البريطانية والهندية »[3] .

---

(1) I.O.L.P. and S.D. Middle East No. 22 op cit. C. 59270/28 (Nos. 7 and 8) No. 38 Colonial Office to (India Office) (Treasury) 3 rd February, 1928 .

(2) I.O.L.P. and S.D. Middle East No. 22 op cit. C. 59270/28 (No. 16) No. 39 India Office to Colonial Office, 10th February, 1928 .

(3) I.O.L.P. and S.D. Middle East No. 22 op cit. C. 59270/28 (No. 66) Treasury to Colonial Office. 7th March, 1928 .

وعلى أية حال فان وزير الدولة للهند — بعد مشاورات مع حكومة الهند — اقترح على وزارة المستعمرات أن يتفرغ المساعد الأول المقيم للشئون المدنية وأن لا يتحمل أية مسئولية سياسية ، على أن يقوم بمراجعة كل الملفات السياسية بعد انتهاء العمل فيها ، « وكقاعدة يستلم نسخا من هـذه الملفات السياسية » . وأبدى وزير الدولة للهند موافقته « على أن سكرتير الحمية سوف يتم اختياره باستمرار من خدمة المستعمرات، وكاجراء تنظيمي فان واجبات المساعد الأول المقيم عند تغيبه يقوم بها المساعد الثالث وليس سكرتير الحمية، وأنه في حالة تغيب المقيم والمساعد الأول — وهذا بعيد الاحتمال ، فان المساعد الثاني وسكرتير الحمية يعمل كمقيم بالنيابة »[1] . وقد وافقت المستعمرات على مقترحات وزارة الهند السابق ذكرها[2].

ومن ناحية أخرى قام وزير الدولة للمستعمرات بابلاغ المقيم في عدن بالترتيبات الجديدة بالنسبة لاختصاصات المساعدين الأول والثاني المقيم[3] . وأن المساعد الثاني للمقيم يمكنه الاطلاع على الاوراق الخاصة بشئون الحمية عن طريق المساعد الأول « ... على أن يكون مفهوما أن المساعد الثاني يكون مسئولا أمام المقيم مباشرة وليس أمام المساعد الأول »[4] كما أبلغه أيضاً بأن ادارات معينة

(١) I.O.L.P. and S.D. Middle East No. 22 op cit. C. 59270/28
(No. 68) No. 41 India Office to Colonial Office 7 th April, 1928 .

(٢) I.O.L.P. and S.D. Middle East No. 22 op cit. C. 59270/28
(No. 71) No Colonial Office to India Office, 28th April, 1928 .

(٣) I.O.L.P. and S.D. Middle East No. 22 op cit. C. 59270/28
(No. 115) No. 45 The Secretary Of State to The Resident, 31st August, 1928 .

(٤) I.O.L.P. and S.D. Middle East No. 22 op cit. C. 59270/28
(No. 28) No. 47 The Secretary of State to the Resident, 14th December, 1928 .

فى عدن كالبريد والطرق ستظل تحت اشراف ادارات مركزية فى الهند[1].

الا أن هذه الترتيبات العسكرية والادارية لا شك أنها ستتطلب اجراءات مالية وتنسيقاً مالياً بين حكومتى بريطانيا والهند لمواجهة هذه التغييرات.

الترتيبات المالية

أرسلت وزارة المستعمرات إلى هيئة الخزانة البريطانية تقريراً يوضح حصة كل من الاعتمادات البريطانية والهندية فى الانفاق على عدن فى العام المالى ١٩٢٧ / ١٩٢٨ والتى صنفت « أعمال سياسية » فى تقديرات عدن، والحصة لنفس الانفاق فى سنوات تالية. وقد أبرزت وزارة المستعمرات موافقتها على المقترحات التى قدمتها حكومة الهند بالنسبة لهذه المسألة.

وأضافت وزارة المستعمرات أنه « مادام مستشارو الخزانة البريطانية يعلمون أنه قد تقرر مؤخرا أن الواجبات التى يتفرغ لهـا المساعد الأول للمقيم هى كلها مدنية، وأن المساعد الثانى للمقيم وسكرتير المحمية سوف يخص للأعمال السياسية فقط، وأن مرتب المساعد الأول هو من مسئولية حكومة الهند ومرتب المساعد الثانى كله هو من مسئولية الحكومة البريطانية، فان حكومة الهند تطلب اعتماداً مالياً خاصاً نتيجة لهذا القرار للسنوات القادمة » . وكذلك فان مبلغ الـ ٨٦٫٠٠٠ ريال (دولار) الواردة فى المعاشات المحلية والسياسية لتقديرات (عام ١٩٢٧, ١٩٢٨) تتطلب اعتمادات أيضا. وأن المبلغ المسئولة عنه المالية البريطانية هو ٧٩٫٥٠٠ ريال منها ٢٦٫٤٠٠ ريـال تدفع سنويا لسلطان العبدلى طبقا لاتفاق شراء الشيخ عثمان منه والتى هى الآن ملحقة

---

(1) I.O.L.P. and S.D. Middle East No. 22 op cit. C. 59270/28 (No. 115) No. 45 op. cit .

بالهند[1] . وكانت حكومة الهند قد عقدت معاهدة مع سلطان العبدلى فى فى فبراير ١٨٨٢ وافق السلطان بمقتضاها على بيع ٣٥ ميلا مربعاً من الأرض الملاصقة للشيخ عثمان بين الحسوة والعماد وكذلك ملاحات الشيخ عثمان والقناة التى بينها وبين عدن[2] وذلك فى مقابل أن يستلم السلطان ٢٥٫٠٠٠ ريال عدا الراتب الشهرى المعتاد أى ٥٤١ ريالا و ١١٠٠ ريال شهريا منها ٦٠٠ ريال من أجل المياه و ٥٠٠ ريال ثمن الملاحات[3] وبصفة عامة فان المبلغ الصافى المسئولة عنه المالية البريطانية هو ٧٩٫٥٠٠ ريـال ينقص منها ٢٦٫٤٠٠ ريال .

وقد استفسر وزير الدولة للمستعمرات عن بعض النقاط وهى تختص بالآتى:

١ — موقف مساعد المقيم فى بريم .
٢ — كيفية الدفع لفروع العربية والسرية
٣ — مرتبات الجنود .
٤ — بدل السفر للضباط السياسيين .
٥ — بدل السفر لدار الاقامة والخزينة .
٦ — امتياز المرور للاقامة والخزينة .
٧ — ايجار السكن لمكتب المخابرات .
٨ — اعتمادات الطوارىء .

---

(١) I.O.L.P. and S.D. Middle East No. 22 op cit. C. 59274/28 (No. 13) No 48 Colonial Office to Treasury, 27th June 1928 .

(٢) C.U. Aitchison - A Collection of Treaties, Engagements and Sanads Relating to India and Neighbouring Countries. Calcutta. Office of the Superintendent of Government Printing, India 1928 vol. XI p. 94

(٣) Ibid p. 139

كما أوضحت وزارة المستعمرات لمستشارى الخزانة البريطانية أن مقترحات حكومة الهند والاعتمادات السابق بيانهـــا قد تمت مناقشتها بطريقة شبه رسمية مع ممثلين من وزارة الهند والخزانة ، وأن التقارير هى فى غاية الأهمية بالنسبة للمسألة كلهـــا ويوضح الجدول الأمور المسئولة عنها حكومة الهند ، أما الجدول فيوضح الأمور المسئولة عنها الحكومة البريطانية ، أما الجدول الثانى فيوضح الأمور المشتركة بين الحكومتين طبقاً لمقترحات حكومة الهند وأضاف وزير الدولة للمستعمرات أن مستشارى هيئة الخزانة البريطانية ... سوف يستخلصون من الجدول أنه من الضرورى مراجعته بعد استلام معلومات أكثر بالنسبة للبنود الواردة به ، وأنه من مجموع الانفاق ٢٥٩٫٤٤٩ ريالا مبلغ ١٨٧٫٥١٣ ريالا أو نحـو ٧٢٪ من المجموع الكلى يقع على كاهل حكومة الهند ، والباقى وهو ٧١٫٩٠٦ ريالا أو نحو ٢٨٪ من المجموع الكلى يقع على كاهل الحكومة البريطانيه .. ويعتقد وزير الدولة للمستعمرات أن الانفاق العام فى الجدول C يجب أن يقسم بين حكومتى الهند وبريطانيا بنسبة ٧ : ٣ وليس ٢ : ١ كما تريد حكومة الهند »

واستفسر وزير الدولة للمستعمرات عن وجهات نظر مستشارى الخزانة بالنسبة لهذه المسائل مع الأخذ فى الاعتبار أن هذا الترتيب سوف يستمر لفترة ثلاثة أعوام اعتبارا من أول أبريل سنة ١٩٢٨ . وأنه يمكن فقط احداث تعديلات فى نهاية هذه الفترة . كما طلب وزير الدولة للمستعمرات أيضاً موافقة مستشارى هيئة الخزانة البريطانية على أن حكومة الهند هى السلطة الوحيدة التى يقع على كاهلها الانفاق فى الجدول C أثناء الفترة التى يغطيها هذا الترتيب مع التحفظات الآتية :

١ — لا يدخل تعديل على مخصصات ورواتب المقيم ومعاونيه دون موافقة مسبقة من وزير الدولة للمستعمرات .

٢ — لا تزيد حكومة الهند فى الانفاق عن أكثر من ٢٠٪ من كل مجموع الانفاق فى الجدول C دون الرجوع المسبق إلى وزير الدولة للمستعمرات .

وأخيراً طلب وزير الدولة للمستعمرات وجهات نظر مستشارى هيئة الخزانة البريطانية بالنسبة لاعتمادات الانفاق فى عام ١٩٢٧ ' ١٩٢٨ واعتماد هذا الانفاق فى السنوات الثلاث التالية اعتبارا من أول أبريل سنه ١٩٢٨[١].

وقد وافقت هيئة الخزانة البريطانية على مقترحات وزير الدولة للمستعمرات السابق بيانها، وعلى التقسيم المقترح للاتفاق بين الحكومتين الهندية والبريطانية طبقا للجداول A.B.C وان كانت قد أوضحت أنه بالنسبة للاقتراح الخاص بتقسيم الانفاق فى الجدول C بين حكومتى الهند وبريطانيا بنسبه ٧ : ٣ بدلا من النسبة الحقيقيه وهى ٧٢٪ الى ٢٨٪ ، فانه أسهل من ناحيه العمل المالى جعل النسبة ٨ : ٣ أو ٣ : ١ . كما أوضحت هيئه الخزانة البريطانية أنه من خبرتها المالية « فانه يبدو من غير الممكن ممارسة الامور المالية بطريقة حدية » وأنه من المعقول اضافه ١٠٪ الى المجموع النهائى لعام ١٩٢٩[٢] وقد أبلغت وزارة المستعمرات وزارة الهند بفحوى وجهات نظر الخزانة البريطانية

---

(١) I.O.L.P. and S.D. Middle East No. 22 op cit. C. 59274/28 (No. 13) No. 48 op. cit .

(٢) I.O.L.P. and S.D. Middle East No. 22 op cit. C. 59274/28 (No. 22) No. 49 Treasury to Colonial Office. Treasury Chambers, 26th July, 1928 .

وبصفة خاصة بالنسبة المئوية المقترحة للزيادة ، وكذلك إضافة ١٠٪ لمواجهة الطوارىء فى الانفاق »[١] .

إلا أن حكومة الهند أثارت بعض المشكلات المالية التفصيلية « فإرسال ضباط من الخدمة الهندية للخدمة فى عدن يثير بعض التعقيدات أمام الانفاق المالى وذلك بالنسبة للعلاوات وحقوق السفر ، وأن التقسيم الجدى لنفقات السفر الفعلية سيكون أمراً بالغ الصعوبة » .. وذلك بالنسبة لتقسيمات المختلفة للاسهام بين حكومتى الهند وبريطانيا ، بينما المبدأ السائد هو ربط اعتمادات الانفاق بين حكومة الهند ووزارة الخارجية ، وأنه فى هـــذه الحالة فإنه يجب تخصيص « بدل خاص » لنفقات السفر ، كما أوضحت وزارة الهند أن علاوة شهرية ثابتة من خمسين ريالا قد خصصت حديثاً من حكومة الهـــند لتغطية مسئوليات الموظفين فى الخدمة الهندية[٢] .

أما حكومة بومباى فقد انحصرت وجهات نظرها بالنسبة لعمليات الانفاق فى عدن فى :

(ا) مسألة دفع ٣٦٫٤٠٠ ريال سنويا لسلطان العبدلى .

(ب) حدود الخدمات السياسية الواردة فى الجدول C .

(ج) المنحة التى تدفعها وزارة المستعمرات لرعاية العمال الهنود .

---

(١) I.O.L.P. and S.D. Middle East No. 22 op cit. C. 59274/28
(No. 23) No. 50 Colonial Office to India Office, 9th August, 1928 .

(٢) I.O.L.P. and S.D. Middle East No. 22 op cit. C. 59274/28
(No. 38) No. 51 India Office to Colonial Office, 23rd November, 1928.

وبالنسبة للنقطة الأولى ، فإن وجهة نظر حكومة بومباى تلخصت فى أن مبلغ ٢٦٫٤٠٠ ريال الذى يدفع سنويا لسلطان لحج كتعويض عن تنازله عن حقوق الماء والملح فى الشيخ عثمان طبقاً لاتفاق ١٨٨٢ ، وأنه على الرغم من أن هذا المبلغ « يقدم حتى الآن فى الميزانيه فى الجدول ٤٤ الخاص بالمعاشات الحلية والسياسية ، فان الانفاق بستها ف فائدة الإدارة المدنية ، وأنه من رأى المقيم والقائد العام فى عدن أن البند كله يجب أن يكون من مسئولية الخزانة المدنية » .

أما بالنسبة للنقطة (ب) فتجدر مراجعة الجدول X (المرفق) وأن الحكومة بالهند أبلغت بالجزء الذى تشارك به فى مرتب مساعد المقيم فى بريم وهو ١/٤ سياسى و ٣/٤ مدنى . وقبل مناقشة مسألة المسئولية كما جاءت فى الجدول C والذى أعده المحاسب العام لحكومة بومباى مع الجدولين A.B (وكلاهما يسجل المصروفات فى عام ١٩٢٧/١٩٢٨ وهما أعدا على نمس الخطوط كالجداول A,B,C الصادرة عن وزارة المستعمرات .

وقد تعرض تقدير المحاسب العام لحكومة بومباى لبعض التفصيلات التى جاءت فى التقرير A الذى يسجل بيانات الانفـــــاق كله الواقع على مالية الهند ، فالمحاسب العام قد ضمن الجدول مبلغ ١٢٫٢٠٠ ريال هى عبارة عن منحة للمعاهد الطبية وبعض بدلات السفر وأغراض أخرى .

وبالمثل فان الأرقام المسجلة فى جدول للمحاسب العام والواقع كله على مسئولية الحكومة البريطانية لايحتاج إلى تعليق سوى أن مبلغ ١٥٢٫٤٠٧ ريالا للمخابرات تضم ١٥٠٫٠٠٠ ريال دفعت لسلطان لحج بتعليمات من

المحاسب العام لوزارة الهند ، كما أن مبلغ ١٨٤٫٢٩٦ ريالا الموضح فى الجدول C من تقرير المحاسب العام يتضمن :

(أ) ١٤٫٦٢٠ ريالا للمشاركة السياسية فى تأجير السفينة .

Messrs Cowasji Dinshaw Brother's Ship

(ب) ١٢٨٫٦٩٤ ريالا للمشاركة السياسية فى الانفاق على محطة السفن Cornwallis من أبريل إلى أكتوبر ، وهذا الاتفاق لم يأت فى تقديرات عام ١٩٢٧ / ١٩٢٨ .

أما بالنسبة للنقطة الرئيسية بخصوص المسئولية تجاه العمال الهنود المتعاقدين فيوضح المحاسب العام لحكومة بومباى أن الأرقام الواردة فى العمود ٦ من التقرير C للمحاسب العام للهند توضح المسئولية الكاملة لحكومة الهند بالنسبة لهذه المسألة فى عام ١٩٢٧ / ١٩٢٨ . « وحكومة الوطن غير مستعدة لموافقة على نسبة ٢ : ١ بخصوص تقسيم الانفاق ، ووزارة المستعمرات اقترحت ٧ : ٣ والخزانة العامة تفضل ٨ : ٣ أو ٩ : ٣ والتقرير ٧ (المرفق) يوضح أن قسمة الانفاق هى تقريباً ١٥٣ : ٦٤ أو نحو ٥ : ٢ وهذه النسبة هى على أساس عام واحد هو ١٩٢٧ / ١٩٢٨ ، وحكومة بومباى لا ترى أساساً أفضل للتقسيم يمكن التوصل إليه »[1] .

---

(1) I.O.L.P. and S.D. Middle East No. 22 op cit. C. 59274/28 (No. 34) Enclosure in No. 52 Conf. J.R. Martin Chief Secretary to the Government of Bombay to the Secretary - India Office, London. Bombay Castle. 10th November 1928 .

أما المقيم في عدن فقد ألح في وجوب تكفل حكومة الهند بدفع ١٥٠٠٠٠ ريال كانت قد دفعت لسلطان لحج وقد وافق وزير الدولة للهند على تحمل عبء مشاهرة سلطان لحج نيابة عن المالية الهندية[١] .

وعلى أية حال فإن وزارة المستعمرات لم توافق على دفع ١٤٣٫٣١٤ ريالا قيمة إيجار القوارب ووافقت على دفع ١٥٠٫٠٠٠ ريال لسلطان لحج .

وقد اشتكت وزارة المستعمرات من تأخر وصول الحسابات السنوية ، وأن « هناك سوء تقدير ناجم عن استلام التقارير قبل بضعة أيام من حلول اليوم المحدد لإغلاق حسابات الوزارة ، وأنه من المرغوب فيه إرسال تقرير مفصل عن الانفاق في عدن في نهاية كل ثلاثة أشهر حتى يمكن التوصل إلى التقدير السليم للميزانية المطلوبة »[٢]

وفي النهاية ، وبعد اتصالات ومراسلات عديدة بين وزارة المستعمرات وهيئة الخزانة البريطانية ووزارة الهند وحكومة الهند ، وافق وزير الدولة للهند على ان بدلات السفر والهبات والهدايا للسلاطين تؤدى لمقيم على أن تشترك

---

(١) I.O.L.P. and S.D. Middle East No. 22 op cit. C. 59274/28 (No. 34) Enclosure in No. Conf. G.S. Symes Resident and Commander in Chief - Aden To The Chief Secretary to Government, Political Bombay . Aden 8th Sept., 1928 .

(٢) I.O.L.P. and S.D. Middle East No. 22 op cit. C. 59274/28 (No. 34) Enclosure inNo. 52 Conf. Chief Secretary to The Government of Bombay to The foreingn Secretary to the Government of India, Foreign and Political Dep. Bombay Castle, 10th November. 1928 .

فيها مناصفة الحكومتان الهندية والبريطانية، وأن تتحمل كل حكومة مسئوليتها في الانفاق على الضباط التابعين لها[1]. كما طلبت وزارة الدولة للمستعمرات من هيئة الخزانة البريطانية الموافقة على الجدول C [2] الخاص بالانفاق المشترك للحكومتين الهندية والبريطانية في عـدن ، وقد وافقت هيئة الخزانة على هذا الطلب[3] .

الترتيبات القضائية

إن السلطة القضائية التي مارستها الحكومة البريطانية في محمية عدن هي عن طريق الحاكم العام للهند : وهذه السلطة لم تتخذ شكلا محدداً ، فحكومة الهند لم ترغب في اقحام نفسها بأي شكل من الأشكال، ولم ترد تحمل مسئوليات التدخل في شئون رؤساء القبائل لإيقاف ممارستهم معاقبة رجالهم الذين يقترفون الجرائم . ورغم ذلك فان حكومة الهند رأت أنه من المستحسن أن يقوم ضباط سياسيون في محمية عدن بدور السلطة القضائية ، وذلك لمنح اجراءاتهم سلطة حكومة الهند . وقد أوضحت الخبرة مزايا الضباط السياسين العسكريين الذين يتمتعون بسلطات يستطيعون استخدامها ببعض الحذر[4] .

---

(١) I.O.L.P. and S.D. Middle East No. 22 op cit. C. 69274/29 (No. 57 India Office to Coloial Office. 11th Sept., 1929 .

(٢) I.O.L.P. and S.D. Middle East No. 22 op cit. C. 69274/29 (No. 50) No. 58 Coloial Office to Treasury. 9th October, 1929 .

(٣) I.O.L.P. and S.D. Middle East No. 22 op cit. C. 69274/29 (No. 55) No. 59 Treasury to Coloial Office 26th November, 1929 .

(٤) I.O.L.P. and S.D. Middle East No. 22 op cit. C. 59288/28 (No. 6) No. 60 The Secretary of State - Colonial Office to The Acting Resident Aden 29th September, 1928 .

أما شروط الممارسة القضائية ، فقد جاءت فى دليل أصدره الحاكم العام للهند فى أول فبراير سنة ١٩٠٧[1] والمقطع الأول من الجزء الثانى من هذا الدليل ينص على « أن مساعد المقيم فى عدن بالموافقة الكتابية من المقيم السياسى فى نفس الوقت يمارس كل السلطات المخولة للمستشارين الأقليميين وقضاة المحاكم جاءت فى دليل الاجرام لسنة ١٨٩٨ ، وكذلك سلطات نواب المستشارين أو قضاة المحاكم طبقاً لقانون جرائم القتل على الحدود لسنة ١٩٠١ » وهكذا فان المقيم السياسى ومساعديه فى عدن قد تم تعيينهم قضاة فى محمية عدن .

إلا أن الدليل أوضح أيضاً أنه فى حالة ما إذا كان المتهم أو المتهمون ليسوا رعايا بريطانيين، فان المحكمة تعتبر أنه كاف لأسباب سياسية أن تتملكا فى ممارسة السلطة المشار إليها أو تخول المحكمة الحق فى ذلك ، بل أن حكومة الهند أوصت المقيم ومساعده القضائى برفض ممارسة تلك السلطات فى حالة ما إذا كان كلا الخصمين ليسا رعية بريطانية ؛ إذا كان الأمر لا يمكن حسمه بالتقاليد المحلية أو القبلية[2] وواضح أن البند الوحيد فى المعاهدات مع قبائل المحمية بالنسبة لممارسة السلطة القضائية فى المحمية جاء فى المادة الثالثة من المعاهدة مع قبيلة العبدلى فى عام ١٩٤٩[3] والتى توضح أنه تقدم للمحاكمة فى عدن الحالات التى تختص بالرعايا البريطانيين[4] .

---

(١) Nacpherson : British Enactments. Volume IV. No. 363 F. B. Pages 400 - 402 .

(٢) I.O.L.P. and S.D. Middle East No. 22 op cit. C 59288/28 (No. 6) No. 60 op. cit .

(٣) Hunter - op. cit p. 160

(٤) C. U. Aitchison - op. cit. p. 131

وطبقاً لقرار الحكومة البريطانية الخاص بتحويل عدن من قاعدة بحرية إلى قاعدة جوية ، استفسر وزير الدولة للهند من المقيم عن الوضع الجديد عن إمكانية القاء مهمة السلطة القضائية على عاتق سكرتير المحمية بصفته المساعد الثانى للمقيم ، ويكون أيضاً قاضى المحمية ، وهذا بطبيعة الحال اعتماداً على ما جاء فى التشريعات البريطانية لما كفرسون وطبقاً للمقطع الأول من القانون الذى ينص على أن المساعد الثانى للمقيم « يستطيع بالموافقة الكتابية للمقيم أن يمارس سلطات المستشارين الاقليميين وقضاة المحاكم »[1] .

وقد وافق المقيم على وجهات نظر وزير الدولة للهند ، إلا أنه اقترح رفع المسألة إلى حكومه بومباى التى يتبع لها هذا المقيم[2] .

ولكن ما هو الوضع القانونى فى المحميات الواقعة فى جنوب اليمن فى ذلك الوقت ؟ . . يمكن القول بصفة عامة أن التاج البريطانى كان يتمسك بالسلطة القضائية على الرعايا البريطانيين ، وفى بعض الحالات على الأجانب بمقتضى معاهدة أو امتياز أو أية وسائل قانونية أخرى . ويمكن الاشارة إلى ما جاء فى قانون السلطة القضائية على الأجانب الصادر فى عام ١٨٩٠ (المادتان ٥٣ ، ٥٤ ، C.37) من أن « السلطة القضائية على الأجانب لا تمارس بواسطة التاج حتى فى المحميات البريطانية دون موافقة الأجنبى

---

(١) I.O.L.P. and S.D. Middle East No. 22 op cit. C. 59288/28
(No. 6) No. 60 op. cit .

(٢) I.O.L.P. and S.D. Middle East No. 22 op cit. C. 59288/28
(No. 8) No. 61 The Resident to The Secretary of State, Aden, 6th November, 1928 .

وحكومته . وهذا المبدأ مبنى على نظرية أن السلطة القضائية هي مفوضة من حكومة المنطقة التى تمارس فيها . وفى مؤتمر برلين ١٨٨٤/٨٥ لم تذعن بريطانيا — لوجهات النظر العامة للدول الأوربية الأخرى بالنسبة لسلطة قضائية غير محدودة على الرعايا الأجانب إلا أنه بالموافقة على القانون العام لمؤتمر بروكسل سنة ١٨٩٠ بالنسبة للمحميات الافريقية ، فان انجلترا وافقت على مد السلطة القضائية على الأجانب بالنسبة لافريقيا على الأقل » .

ومن الواضح أنه طبقاً للمادة الثالثة من المعاهدة التى عقدت مع قبيلة العبدلى فانه تقدم للمحاكم فى عدن قضايا المحمية المتهم فيها رعايا بريطانيون ، وأهم المواد فى القانون الخاص بالسلطة القضائية على الأجانب هى :

١ — السلطة فى إرسال الأشخاص المتهمين بالاعتداء على الممتلكات البريطانية إلى المحاكم .

٢ — شروط خاصة بالنسبة لمكان العقاب للمتهمين الذين تثبت إدانتهم .

٣ — حدود السلطة القضائية للمحاكم البريطانية ، وهناك قرار صدر من فى عام ١٩٠٢ يسمى القانون الهندى وأهم مواده المقطع الثانى الذى ينص على أن « حدود هذا القانون هى الأراضى التابعة للهند وخارج الهند البريطانية والأراضى الأخرى التى يحددها صاحب الجلالة كأراض تمتد عليها السلطة القضائية لجلالته عن طريق الحاكم العام للهند » .

أما المقطع الثالث فينص على أن « التعليمات قد صدرت إلى الحاكم العام كى يمارس السلطة القضائية التى يملكها صاحب الجلالة ، وأن يفوض لمن شاء هذه السلطة القضائية » .

وينص المقطع الرابع على أن « الحاكم العام صدرت إليه التعليمات لإعداد قواعد وأوامر خاصة بالآتى :

١ — ملاحظة التمسك بالقانون والإجراءات .

٢ — تحديد الأشخاص الذين يمارسون السلطة القضائية .

٣ — تحديد المحاكم فى الهند البريطانية والتى تمارس السلطة القضائية .

٤ — تنظيم طريقة دفع الرسوم .

أما القوانين التى كانت سائدة فى محمية عدن فهى :

١ — الدليل الهندى الجنائى الصادر فى عام ١٨٦٠ .

٢ — الدليل الهندى للاجراءات الجنائية الصادر فى عام ١٨٩٨ .

٣ — قانون جرائم وإغارات الحدود الصادر فى عام ١٩٠١ .

٤ — قانون أسلحة (التهريب البحرى) الصادر فى عام ١٩١٠ .

٥ — أوامر معينة فى قانون الجمارك البحرية .

وبالنسبة لتحويل عدن إلى قاعدة جوية ، فان المقيم السياسى أورى بأنه لايرى داعياً لتغيير الأوضاع القضائية . ويمكن للمقيم السياسى والمساعد الأول للمقيم أن يمارسا سلطات المستشارين القضائيين داخل المحمية ، « والمقيم السياسى نفسه وكل مساعديه هم قضاة ، وهذا يعنى أنهم يستطيعون ممارسة

سلطات مستشارى الطبقة الأولى بالنسبه لأوامر القبض على المتهمين ، كما كان من رأى المقيم أن الأوربيين المتهمين بصفة فردية أو جماعية مع آخرين بجريمة عقوبتها الإعدام ، فانه يجب تحويلهم إلى المحكمة العليا ببومباى كما أنه طبقا للقسم ١٨٨ من دليل الإجراءات الجنائية فانه عندما يرتكب هندى رعية بريطانية جريمة فى أى مكان خارج أو داخل حدود الهند البريطانية ، فإنه يحاكم بخصوص هذه الجريمة كما أنه اقترفها فى أى مكان داخل الهند البريطانية .

وأنهى المقيم آراءه باقتراح أن سكرتير المحمية بوصفه المساعد الثانى للمقيم يمكن تعيينه قاضياً للمحميه . وقد وافقت كل الأطراف على هذه المقترحات[١] :

الترتيبات الخاصة بالمخابرات

بمناسبة تحويل عدن إلى قاعدة جوية ، تم تعيين الملازم الطيار ريكاردز Rickards ضابط المخابرات ممثلا لمخابرات القوات الجوية فى (المكتب) ، وهو لذلك يطلع على كل تقارير المخابرات ويبلغ المقيم السياسى مباشرة بكل المناطق التى تطلب قيادة القوات الجوية فى عدن معلومات خاصة عنها .

ومن رأى المقيم أن (المكتب) يعمل بكفاءة عالية ، إلاأنه إذا أرادت القوات الجوية أن تبدأ فى أى وقت تنظيما للمخابرات خاصا بها فإنها تستطيع ذلك[٢] :

---

(١) I.O.L.P. and S.D. Middle East No. 22 op cit. C. 59288/28 (No. 8) Enclosure in No. 61 Note by J.T. Lawerence. Judicial Assistant Resident - Aden 4th November, 1928 .

(٢) I.O.L.P. and S.D. Middle East No. 22 op cit. C. 59330/28 (No. 1) No. 62 The Acting Political Resident to The Secretary of State Aden 12 st June 1928

ولكن هل كان هناك داع لذلك ؟ .. أن تنظيم المخابرات المحلى هو تحت إدارة المساعد الأول للمقيم والمسئول أمام المقيم عن كفاءة هذا التنظيم . والسبب فى هذا هو أن السلطات السياسية فى عدن تملك أهم عوامل نجاح عمل المخابرات . هيئة ملائمة وتمويل ملائم وممثلين سريين من وزارة المستعمرات والحكومة الهندية » . والمساعد الأول للمقيم هو على اتصال مستمر مع شيوخ المحمية ، وهؤلاء الشيوخ مسئولون عن تقديم المعلومات له ، كما أن المساعد الأول للمقيم هو على اتصال باليمن . أما قيادة القوات الجوية فليس لديها فى الوقت الحاضر لا تمويل للمخابرات ولا عملاء محليين مع حاجتها الماسة إلى الحصول على مخابرات منتظمة ودقيقة » .

وعلى أية حال ، فقد اتجهت الآراء إلى عدم ضرورة تشكيل هيئة مخابرات محلية منفصلة خاصة بالقوات الجوية « لأن المنطقة المعنية هى قبلية وقواتها التقليدية التى قد تكون معادية لنا لا تتطلب إدارة خاصة توظف أنواعا مختلفة من العملاء . وقد يكون هذا مطلوباً بالضرورة إذا ما تعاملنا مع أعداء متحضرين ، وأنه لمن المستحيل أيضاً فى هذه المناطق وضع خط حدى بين المخابرات الحربية والسياسية ، فالاتجاه العام لقبيلة معينة ، وعدد المدافع اللازمة فى الميدان ، وعلاقاتنا بالزيديين (اليمنيين) هى كلها أمور خاضعة للأهمية السياسية والحربية أيضاً » .

وأن إنشاء مكتب منفصل لمخابرات القوات الجوية له أيضاً مشكلاته ، فهناك الانفاق المضاف لهيئة المكتب الجديد ، مع الإبقاء على المخابرات السياسية ، وهكذا تقوم هناك إدارتان تعملان فى منطقة واحدة ، مما يؤدى إلى التداخل فى الأعمال المختلفة . ويؤدى ذلك إلى منافسة غير صحية بين الممثلين

السياسيين والعسكريين ، الذين بدلا من أن يركزوا أعمالهم فى الحصول على المعلومات ، فإنهم سوف يضيعون جزءاً كبيراً من أوقاتهم فى الدس لبعضهم البعض . وبالنسبة لليمن ، فإن تخصيص ممثل موثوق به فى أى مركز هو نوع من الترف ، وتخصيص اثنين أحدهما سياسى والآخر عسكرى سوف يزيد من صعوبات العمل .

وكان من رأى المقيم السياسى فى عدن أنه يمكن أن يقوم المساعد الأول للمقيم بالإشراف على المخابرات العسكرية والسياسية ، وأن رئاسة القوات الجوية يمكن أن تكون ممثلة فى (المكتب) ببعض الضباط الذين ينحصر عملهم فى معاونة المساعد الأول المقيم فى النواحى العسكرية .

كما أوضح المقيم أن نظام (المكتب) قد أثبت نجاحه ، « وأنه أثناء العداوة الحديثة مع الإمام ، فإن المكتب أرسل نسخاً من تقارير المخابرات إلى قيادة القوات الجوية ، وأنا أتصور أن نظاماً على الخطوط السابقة يمكن أن يحقق أفضل النتائج » . وقد وافقت الأجهزة المختلفة على هذه الآراء ، إلا أنها أضافت أنه من حق قيادة القوات الجوية فى وقت لاحق أن تنظم هيئة مخابرات خاصة بها[1] .

---

(1) I.O.L.P. and S.D. Middle East No. 22 op cit. C. 59330/28 (No. 1) Enclosure in No. 62 Memorandum regarding Local Intelligence T. C. w. Fowle Acting Political Resident. Aden to The Air Staff Office Headquarters British Forces, Aden. Residency Office, Aden, 31 st May, 1928 .

وعلى أية حال ، فقد استقرت الجهات المعنية على السير على أسس التغيير السابق بيانها تطبيقا لقرار الوزراء البريطانى بتحويل عدن من قاعدة بحرية إلى قاعدة جوية ، إلا أنه مع عام ١٩٣٧ تتحول عدن إلى التبعية المباشرة لوزارة المستعمرات[١] وتبدأ بذلك تغييرات أخرى فى كل المجالات .

وفى أعقاب الحرب العالمية الثانية ، تندلع الحركة الوطنية قوية ومؤثرة حتى تحقق الاستقلال الكامل .

---

(١) Gillian King - op. cit. p. 46

Enclosure in No. 48

STATEMENT A

Wholly Civil.

Item		Rs.	
2	First Assistant Resident	24,000	Rs. 58,800
4	Third Assistant Resident	10,800	
5	Judicial Assistant	24,000	
6	Registrar of the Court	5,400	
9	Chairman, Port Trust and Aden Settlement	3900	
10	Deputy Educational Inspector	5,566	
	Head Master	4,800	
	Lady Doctor	4,320	
13.A	Administration of Justice Establishment	14,163	
	Educational Department	22,170	
	Trade Registration Establishment	10,593	
	Civil Hospital Establishment	10,692	
	Military Telephone Establishment	7,420	
19	Local allowance	660	
23	Hospital charges	21,740	
24	Grant-aid to School	25,278	
		195,502	
	Less contribution from Aden Settlement and Port Trust	10,000	
		185,502	
	Add Head 44 — Political Pension (Abdali Sultan)	26,400	
		211,902	

STATEMENT "B"

Wholly Political

Item		Rs	Rs
3	Second Assistant Resident	13,333	
20	Entertainment Charges	75,000	
22	Secret Service	2,500	
		90,833	79,500
	Add Head 47 — Durbar Presents	70,036	Less 26,400
	44 — Political Pensions and stipends	53,100	
		213,969	53,100

Non-effective charges — Amount not yet ascertainable

STATEMENT "ج"

Divisible Erpenditure

Item	Rs.	Civil Rs.	Political Rs.	
1. Pay of Resident	36,000	18,000	18,000	½ Civil and ½ Political.
Reservist	25.682	20,932	4,750	Divided in proportion to totals of Assistant Residents.
7. A. D. C. to Resident	8,700	4,350	4,350	½ Civil and ½ Political.
8. Assistant Resident, Perim	3,800	1,800	1,800	
10. Civil Surgeon and fees	24,000	19,200	4.800	4/5ths Civil, 1/5th Political.
Leave Salary	1,555	1,268	287	Divided in proportion to totals of Assistant Residents.
11. Pay of Superintendent, Office Establishment	7,200	5,400	1,800	¾ Civil, ¼ Political.
12. Pay of Cleks, Residency Office : Arabic and Confidential Branches	36.472	25,906	10,566	Represents pay of Arabic and Confidentia Branches.
13A Treasury Office	13,260	12,882	378	1/35th Political
Leave Salary	18.496	16,184	2,312	Roughly 8/9ths Civil 1/9th. Political
14. Fixed conveyance allowance to Officers	3.000	2,450	500	Divided in proportion to totals of Assistant Residerts.
15. Travelling allowance to Political Officers and Sumptuary allowance to Resident	11,000	7,080	3,920	Sumptuary allowance of Rs 6,000 divided ½ Civil and ½ Political. Reminder in proportion to totals of Assistant Residents.
16. Travelling allowance to Residency and Treasury Establishment	8 840	5,894	2,946	Depends on final allocation of 12
17. Passage concession to Residency and Treasury Establishment	9,000	6,000	3,000	Ditto.
18. House rent to Superintendent and Confidential Clerk	3,600	2 970	630	
21. Contract Contingencies	49,044	37.197	11,847	
	259.449	187.513	71,936	

Civil = approx 72 per cent
Political = " 28 " "

Total amount of Divisible Expenditure approx £ 19,500
For every 1 per cent approx £ 200 in involved

STATEMENT "X"

Divisible Expenditure

Item	Rs.	Civil. Rs.	Political Rs.	
8 Assistant Resident, Perim	3,600	2,700	900	3/4 ths Civil and 1/4th Political
11 Pay of Superintendent, Residency Office	7,800	5,850	1,950	3/4 ths Civil and 1/4th Political
12 (a) Pay of Confidential Branch	5,100	1,275	3,825	1/4th Civil and 3/4ths Political
(b) Pay of Arabic Branch	6,936	—	6,936	Wholly Political
(c) Residency Office	23,724	23,724	—	
13 Pay of Treasury Establishment	13,947	13,549	398	1/35th Political 34/35 ths Civil
13 (a) Leave Salary	18,496	16,184	2,312	Roughly 7/8ths Civil and 1/8th Political
16 Travelling Allowance to Residency and Treasury Establishment	8,840	5,894	2,946	This is divided in the proportion of 2 Civil to 1 Political
17 Passage concession Residency and Treasury Establishment	5,000	3,333	1,667	2/3rds Civil and 1/3rd Political
18 House rent to Superintendent and Confidential Clerk	*3,600	3,105	†495	†3/4the of the rent of Confidential Clerk and 1/4th of the Superintendent
Contract Contingencies	49,044	37,197	11,847	No charge

(*) Please see paragraph 4 of Resident's letter dated the 9th July, 1927

STATEMENT "Y"

Showing the ratio in which the divisible expenditure in 1927 - 28 to be shared

	Itim	Total crpenditure.	Civil	Political	Non-effective		Passage Contrribution
					Civil	Political	Civil
(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)	(7)	(8)
		Rs.	Rs.	Rs.	Rs.	Rs.	Rs.
1	Pay of Resident	31,742	15,871	15,871	—	—	300
	Reservist	20,644	16,534	4,130	—	—	—
7	Aide-de Camp to Resident	9,408	4,704	4,704	1,881	1,001	300
8	Assistant Resident, Perim	3,526	2,644	882	1,058	35	450
10	Civil Surgeon and Fees	21,063	16,851	4,212	6,740	1,685	—
11	Pay of Superintendent Office Establishment	5,020	3,765	1,255	627	209	—
12	Residency Office	22,326	22,326	—	—	—	—
	Arabic Branch	7,789	—	7,789	—	1,171	—
	Confidential Branch	3,318	830	2,488	138	514	—
13	Treasury Office	12,988	12,617	371	1,972	58	—
	Leave Salary	7,524	6,584	946	—	—	—
15	Travelling allowance and Sumptuary allowance to Resident ..	6,563	3,282	3,281			
16	Travelling allowance to Residency and Treasury Establishment ...	485	323	162			
17	Passage Concessions to Residency and Treasury Establishment ...	3,392	2,261	1,131			
18	House Rent to Superintendent and Confidential Clerk	900	405	495			
21	Contingencies	40,982	30,737	10,245			
	Total	1,97,690	1,39,734	57,956	12,416	5,771	1,050

Expenditure debitable to Civil Rs. 1,53,200 (Totals of Columes 4,6 and 8)

Expenditure debitable to Political Rs. 64,477 (Totals of Columns 5, 7 and 9) which brings the ratio 153 : 64 or roughly 5 : 2.

الحركة الوطنية

لا ريب أن محاولة الكتابة عن الحركة الوطنية فى جنوب اليمن فى الوقت الراهن تعتبر أمراً صعباً بل مستحيلا ، فنحن قد التزمنا فى هذا الكتاب الاعتماد بصفة تكاد تكون كاملة على الوثائق الأصلية التى أمكننا التوصل إليها من دور المحفوظات البريطانية . ولا شك أن الاعتماد على الوثائق الأصلية فى الكتابة التاريخية يجعل هذه الكتابة أقرب ما تكون إلى الدقة ؛ إلا أنه حتى الآن لم يمط اللثام عن تفصيلات ووثائق الحركة الوطنية فى الجنوب اليمنى ، مما يجعل اعتمادنا فى الكتابة عنها على بعض المراجع وبخاصة تلك التى كتبها بعض زعماء الحركة الوطنية . ومن هنا سوف نعرض بسرعة على هذا الموضوع إلى أن تتوفر الوثائق الخاصة به ، ومن ثم نحاول أن نقدم بحثاً وافياً عن تلك الحركة العظيمة التى أمكنها أن تقيم جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية على أنقاض استعمار دام نحو مائة وتسعة وعشرين عاماً .

ونحن إذا تتبعنا خطوات الاستعمار منذ استيلائه على عدن فى عام ١٨٣٩ ، نجد أنه قد اتخذ سياسة مرنه يغيرها طبقاً للموقف ، فهو يعمق التجزئة بين القبائل حرصاً على مصالحه ، ثم هو يضم هذه القبائل إلى بعضها فى صورة اتحاد بينهما مرة أخرى حتى يمكنه السيطرة عليها جميعاً ، وهو يستقدم الأجانب من الخارج حتى يقيم له سنداً من غير أهل البلاد ، إلا أن هذا كله لم يجد نفعاً ، فقد بدأت الحركة الوطنية بشكل واضح منذ أعقاب الحرب العالمية الثانية .

ولا شك أن الثورة المسلحة التى نشبت فى الجنوب فى عام ١٩٦٣ لم تبدأ من فراغ ، وإنما كانت تتويجاً لمراحل متتابعة من النضال ، فمنذ أعلن الاستعمار البريطانى فصل عدن عن إدارة حكومة الهند فى عام ١٩٣٦ ، أخذت عناصر بورجوازية المدينة — والتى برزت كقوة محركة للنشاط الاقتصادى والتجارى — أخذت تعمل على خلق تكتل سياسى منذ عام ١٩٤٩ أطلقت عليه اسم الجمعية

المدنية ، وأخذت هذه الجمعية تطالب بالوظائف لأبناء عدن تحت رمز « عدن للعدنيين » ودعت إلى إعطاء عدن الحكم الذاتى وفصلها عن الجنوب وضمها إلى الكومنولث البريطانى ، واستطاعت هذه الجمعية أن تستقطب حولها بعض العدنيين وذلك لمواجهة العصبية القبلية فى الريف .

ولم تستطع الجمعية العدنية أن تلعب دوراً بارزاً فى الحركة الوطنية نظراً لانحصارها فى عدن وعدم امتدادها للريف .

ونتيجة لإدخال مشروعات زراعة القطن ، وعودة بعض المثقفين الذين أكملوا دراساتهم الجامعية ، وعودة عدد كبير من المهاجرين العرب من أندونيسيا والحبشة والهند والسعودية والسودان إلى عدن بأموالهم ، وشعورهم بأن الجاليات الاجنبية تشكل منافساً خطيراً ضدها ، تكتلت هذه العناصر فى تنظيم سياسى عبر عن حقيقة الصراع بين القوى البورجوازية الوطنية النامية المتحالفة مع السلاطين والأمراء ، واتخذ هذا التنظيم السياسى لنفسه اسماً هو رابطة أبناء الجنوب العربى عام ١٩٥١ .

ولا شك أن الرابطة كان لها نوع من الانتشار والشمول بالنسبة للجنوب كله ، لأنها لم تتمركز فى عدن كما كان الحال بالنسبة للجمعية العدنية ، بل إنها مثلت البورجوازية الريفية المتحالفة مع السلاطين ، فنشب صراع مرير بينها وبين بورجوازية عدن لتخوف الأخيرة من سيطرة السلاطين على الرابطة ، يضاف إلى ذلك شعور ابن المدينة بالتفوق الاجتماعى والثقافى الذى يستلزم قيادته للحركة الوطنية .

وقد استطاعت الرابطة أن تلعب دوراً أبرز من الدور الذى لعبته الجمعية العدنية نظراً لشمول نظرتها وارتباطها بالسلاطين ، ولكن الرابطة نفسها لم تسلم من الصراعات الداخلية بين العناصر الأسرية من القيادات الأساسية وبين القيادات الثانوية الشابة والمضادة للأسرية .

ونتيجة للصراع الداخلى فى الرابطة ، انشقت العناصر الشابة عن الرابطة وكونت إلى جانب بعض المستقلين الجبهة الوطنية المتحدة ، وذلك نتيجة إصرار القيادات الأساسية فى الرابطة على ممارسة الوصاية الفكرية على التنظيم(١).

ولا شك أن من أهم أسباب قيام الجبهة الوطنية المتحدة أن قلة من زعماء رابطة أبناء الجنوب فرضت اشتراك الرابطة فى انتخابات المجلس التشريعى الموالى للبريطانيين فى عدن ، فما كان من العناصر الشابة إلا أن استقالت وكونت مع بعض المستقلين — كما قلنا — الجبهة الوطنية المتحدة التى قامت بمقاطعة انتخابات المجلس التشريعى الخاضع للاستعمار(٢) .

وقد اعتمدت المقاطعة على بعض الأسس ، فإن قانون الجنسية حرم على الكثيرين من أبناء الريف وأبناء الشمال اليمنى الاشتراك فى الانتخابات ، وأعطى امتيازات كثيرة لأبناء الجاليات الأجنبيه ، هذا إلى جانب كثرة المعينين فى المجلس التشريعى ، وتقييد حقوق الانتخاب والترشيح بمستوى الدخل ، مما أدى إلى حرمان الكثيرين من ذلك الحق . وهكذا تمت معارضة تلك الانتخابات تحت اسم الجبهة الوطنية المتحدة فى عام ١٩٥٥ .

ولا شك أن صدور قانون الجنسية الذى حرم العمل السياسى على كثير من أبناء اليمن الشمالى والريف ، وفتح الباب على مصراعيه لأبناء الجاليات المستوطنة ، أدى إلى التفكير فى العمل النقابى الذى يتيح لكل العرب من أبناء الشمال والريف فرص العمل ، والذى يؤثر بدوره تأثيراً مباشراً على العمل السياسى . وعندما انشقت العناصر الشابة من الرابطة وشكلت مع بعض العناصر المستقلة (الجبهة الوطنية المتحدة) بدأت تفكر بجدية فى العمل على خلق حركة

---

(١) اللجنة التنظيمية للجبهة القومية (على عبد العليم . خالد عبد العزيز . عبد الفتاح اسماعيل . فيصل عبد اللطيف) كيف نفهم تجربة اليمن الجنوبية الشعبية ص ٢٢ — ٢٤ .

(٢) قحطان محمد الشعبى ، المصدر السابق ص ٢١٩ .

عمالية قادرة على ممارسة نشاط سياسى واسع ، خاصة وأن الكثيرين من الذين يحرمهم قانون الجنسية فى مستعمرة عدن من الاشتغال بالسياسة وجدوا أمامهم فرصة مواتية للنشاط النقابى الذى يعكس نفسه بالضرورة على النشاط السياسى ، وهكذا تشكلت نقابات الطيران والمعلمين وأمانة الميناء وغيرها ، وشكلت فى مجموعها المؤتمر العمالى فى عام ١٩٥٧ . وقد استطاع هذا المؤتمر أن يلعب دوراً ملحوظاً فى الحركة النقابية والسياسية ، ولكنه لم يسلم من الصراع بين العناصر السياسية والعناصر الشابة أيضاً[1] .

وقام الاستعمار بدوره المعتاد فى تفتيت الحركات الوطنية بأن أعلن على لسان الحاكم البريطانى لعدن فى عام ١٩٦٠ أن عدن فى حاجة إلى المزيد من الأحزاب السياسية ، وكان يستهدف من ذلك بعثرة الطاقات الوطنية وامتصاصها فى أحزاب عديدة . وسرعان ما غمرت عدن بعد هذا النداء البريطانى أحزاب أخرى جديدة ، حتى أصبح فى عدن وحدها خمسة عشر حزباً وهيئة سياسية ، هذا مع الإحاطة بأن عـدد سكان عدن هو نحو ٢٢٠,٠٠٠ نسمة فقط ، ولا ريب أننا نلمح بوضوح أصابع السياسة البريطانية وراء هذه الانقسامات والتطاحن الحزبى .

وتألفت أكثر هذه الأحزاب من عدة أشخاص ، ولا يتعد عدد أعضاء الحزب الواحد فى بعض الأحيان أصابع اليدين ، بل إن أكثر هذه الأحزاب لم تكن فى الواقع سوى أحزاب شخصية تتكون من رئيس أو أمين عام وبعض الأصدقاء ، فهى إذاً ليست سوى « شلل » للأصدقاء لا تحمل من مقومات الأحزاب إلا الاسم فقط .

وإذا أردنا أن نصنف هذه الأحزاب والهيئات فى المنطقة لوجدنا أنها أشكالاً وأنواعاً .. البعض منها سائر فى ركاب المخطط الاستعمارى بالمكشوف ،

---

(١) اللجنة التنظيمية للجبهة القومية ، المصدر السابق ص ٢٤ — ٢٦ .

والبعض منها يلتقي مع المستعمر في مخططاته وإن تظاهر بالوطنية المقنعة ، والبعض منها انتهازية محضة ، والبعض وطنية لا شك في ذلك ، ولكنها تتخبط وتلف وتدور حول نفسها ، وجميع هذه الأحزاب لا تستند إلى قاعدة شعبية ، بل لم تستطع أن تقوم بأي عمل ملموس ، والنتيجة في حالة كهذه هو انحصار الاستعمار والرجعية ، وتشتت العناصر النضالية وركود الكفاح القومي .

وقد كتبت الكثير من الصحف الوطنية في عدن في مسألة ركود الحركة الوطنية ، وقد جاء في مقال في صحيفة الحقيقة المدنية[1] في ٢٠ يناير ١٩٦٢ « . . . لنكن صرحاء مع أنفسنا . . . ولنعترف بالحقائق . . . أليس نضال شعبنا في ركود وجمود ؟ ثم هل هناك ارتباط أو حتى صلات منتظمة بين المناضلين ومختلف أجزاء يمننا ؟ ومن منا لم يستشعر الفراغ السياسي على المستوى الجماهيري ؟ . . . الهيئات ذات الشكل الوطني التي قامت منذ سنين لتتغنى بالشعارات القومية والوطنية ، ولتنصب من نفسها ممثلة لأماني شعبنا وأهدافه ، هل أدت وتؤدي دورها وتحمل مسئولياتها النضالية كما يجب أم حتى إننا لا نلمس لوجودها أثراً أو حساباً ؟ . . رابطة أبناء الجنوب التي قامت منذ اثنتي عشرة سنة من صفوة من شبابنا المثقف الواعي ، والتي كنا ننظر إليها ونرى فيها النواة لتنظيم سياسي قوي جاد ، والتي التفت حولها جماهير شعبنا مدة من الزمن ، تحولت إلى هيئة هزيلة بعد أن خسرت كل أعضائها ومناصريها الذين ساءهم أن يروها ترفض مجاراة التطورات الكبيرة التي شهدتها العديد من الأقطار العربية وتصر على اعتبار عدن والإمارات التي تشكل جنوب اليمن كياناً قائماً بذاته لا تربطه بشمال اليمن رابطة الاشتراك في تكوين إقليم اليمن الواحد »[2] .

ووسط هذه الظروف بدأ التفكير عند كثير من الشباب — بعد عقم العمل السياسي — يتجه إلى ضرورة البحث عن أسلوب آخر للعمل الوطني ،

---

(١) الحقيقة المدنية ، ٢٠ يناير ١٩٦٢ .

(٢) قحطان محمد الشعبي المصدر السابق ص ٢١٦ — ٢١٩ .

أسلوب يكون أكثر فعالية وتأثيراً ، هذا إلى جانب أن الحركة الوطنية حتى ذلك الحين ظلت متمركزة فى عدن ، ولم تستطع أن تتسرب إلى الريف ، وأن تربط نشاطه بنشاط المدينة . وفى هذه المرحلة بدأ التفكير فى العمل المسلح كأسلوب قوى وفعال تتخذه الحركة الوطنية بعد أن تأكد فشل الأسلوب السياسى .

ولا شك أن اندلاع الثورة فى شمال اليمن فى ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ كان دفعة كبيرة إلى اتخاذ هذا الأسلوب الجديد ، أى أسلوب العمل المسلح ، فقد وفرت الثورة فى الشمال الخلفية والعمق للعمل المسلح فى الجنوب ، كما كان العامل الحاسم فى المسألة هو وصول القوات المصرية إلى اليمن الشمالى ، مما وفر إمكانيات دعم ضخمة سواء فى السلاح أو المال .

وهكذا بدأت المباحثات بين التنظيمات السرية فى الجنوب حول ضرورة توحيد الجهود ، وبعد أن تمت الاتصالات بين التنظيمات السرية ، أعلن قيام الجبهة القومية لتحرير جنوب اليمن المحتل[1] فى أكتوبر ١٩٦٣ لتمثل صفحة جديدة وحاسمة فى تاريخ الحركة الوطنية .

وهكذا ومع نهاية عام ١٩٦٣ لجأ الوطنيون إلى أسلوب الكفاح المسلح ، وارتكزوا على عنصرين : التنظيمات السياسية داخل مدينة عدن ، وحرب العصابات فى المناطق القبلية الوعرة التى يمكن الاحتماء بها ، والتى أمكن إرسال المعونات والسلاح والذخيرة إليها عن طريق اليمن الشمالى .

وقد اعتبر حادث إلقاء قنبلة فى مطار عدن بمثابة الإنذار لقيام الكفاح المسلح ، وقد جرح فى هذا الحادث المندوب السامى البريطانى وخمسة آخرون . وقد أعلنت على إثر ذلك حالة الطوارىء .

كما اندلعت حرب العصابات فى جبال ردفان ضد حكومة الاتحاد التى

---

(١) اللجنة التطبيقية للجبهة القومية ، المصدر السابق ص ٢٧ – ٢٩ .

أصبحت عاجزة عن مواجهة الموقف ، فطلبت معاونة القوات البريطانية ، وبررت بريطانيا إرسال قواتها إلى هذه المناطق النائية والتى لم يسبق لها أن دخلتها بأن هذه الحرب تدبر من اليمن الجمهورى ، واقترح الانجليز وضع مراقبين دوليين عبر الحدود مع اليمن الشمالى ، إلا أن الحكومة اليمنية رفضت ذلك لعدم اعترافها بحدود سياسية بين اليمن الشمالى واليمن الجنوبى .

ولمواجهة هذا الكفاح المسلح ، كان على بريطانيا أن تدعم مركز حكومة الاتحاد التى صنعتها ، ولهذا الغرض دعت ممثلى الأحزاب والهيئات التى تشترك فى الحكم إلى عقد مؤتمر فى لندن سنة ١٩٦٤ ، وأبدت استعداداً لإشراك بعض عناصر المعارضة ، ولكن لم يذهب إلى لندن سوى أعضاء الحكومة .

واستمر المؤتمر من ٩ يونيو إلى ٤ يوليو ١٩٦٤ ، وتناول موضوعين رئيسيين : تحديد موعد للاستقلال المقيد ، وبحث العلاقة بين الحكومة الاتحادية وبين حكام الولايات .

وقد انتهى المؤتمر إلى الاتفاق على مبادىء أولية ، إلا أن حكومة الاتحاد لم تتمكن من إبرام معاهدة بهذا الشأن ، ومن هذه المبادىء تسليم بريطانيا بالتخلى عن السيادة فى عدن ، وذلك حينما يحل موعد الاستقلال قبل عام ١٩٦٨ . كما وافقت حكومة الاتحاد على احتفاظ بريطانيا بالقاعدة البحرية ، على أن يتم تحديد وضعها فى اتفاقية دفاع خاصة ، ولهذا الغرض تقرر عقد مؤتمر آخر فى مارس ١٩٦٥ .

وشرعت بريطانيا فى تسليم الشرطة إلى حكومة الاتحاد ، كما أخذت تشكل نواة جيش يشرف عليه سلطان لحج باعتباره وزيراً للدفاع ، إلا أنه لم يقدر لمؤتمر لندن الثانى أن ينعقد ، فقد تحولت أغلبية الأعضاء فى مجلس عدن التشريعى إلى جانب الوطنيين[١] .

---

(١) د . صلاح العقاد ، جزيرة العرب فى العصر الحديث ص ١٣٧ – ١٣٨ .

وبينما كانت حكومة الاتحاد تفاوض الاستعمار ، كانت هناك جموع الثائرين تخط بالدماء مستقبل جنوب اليمن ، وإننا هنا نسجل أن « أول شهيد فى المعركة المسلحة ضد الاستعمار بقيادة الجبهة القومية هو أول من فتح النار على العدو محدداً انطلاقة الثورة الشاملة إلى كل مناطق الجنوب . إن الشهيد البطل راجح بن غالب لبوزه وكل الشهداء الذين لم يبخلوا ببذل الروح فى سبيل الوطن يستحقون كل آيات التمجيد والخلود »[١] .

وهكذا لم يكن أمام الاستعمار فى مواجهة هذه الثورة الوطنية المسلحة ، وأمام الثوار الذين استخدموا السلاح والأرض والجبال والمغارات بمهارة سوى أن يحمل عصاه ويرحل .

وهكذا أمكن للثورة المسلحة ، وللثورة الوطنية المسلحة وحدها أن تقيم بكل شرف وبكل عزة جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية ، والتى قامت على أنقاض استعمار دام نحو مائة وتسعة وعشرين عاماً .

---

(١) الميثاق الوطنى ، تجربة الثورة المسلحة (تمت الموافقة على الميثاق الوطنى فى المؤتمر الأول للجبهة القومية لتحرير جنوب اليمن المحتل المنعقد فى الفترة بين ٢٢ — ٢٥ يونيو ١٩٦٥) .

المصادر

أولا : المصادر العربية

(ا) وثائق لم يسبق نشرها :

— دار الوثائق التاريخية القومية بعابدين — محافظ الحجاز عام ١٢٥٤هـ — ١٢٥٥هـ .

(ب) وثائق منشورة :

— د. شوقى عطا الله الجمل

الوثائق التاريخية لسياسة مصر فى البحر الأحمر (١٨٦٣ — ١٨٧٩) مطبوعات الجمعية المصرية للدراسات التاريخية . مطبعة لجنة البيان العربى — القاهرة ١٩٥٩ .

(ج) مراجع عربية :

— أبو محمد الحسن بن أحمد بن يعقوب الهمدانى

صفة جزيرة العرب — القاهرة — مطبعة السعادة ١٩٥٣

— أحمد حسين شرف الدين

اليمن عبر التاريخ — القاهرة — مطبعة السنة المحمدية ١٩٦٣

— د. أحمد عبد الرحيم مصطفى

مشكلة قناة السويس (١٨٥٤ — ١٩٥٨) القاهرة — معهد البحوث والدراسات العربية ١٩٦٧ .

— د. أحمد عزت عبد الكريم و د. دكتور محمد بديع شريف

دراسات تاريخية فى النهضة العربية الحديثة — القاهرة — الإدارة الثقافية بجامعة الدول العربية ١٩٥٨ .

— د. أحمد فخرى

اليمن — ماضيها وحاضرها — القاهرة — معهد الدراسات العربية العالية ١٩٥٧

— أحمد فضل بن على محسن العبدلى

هدية الزمن فى أخبار ملوك لحج وعدن — القاهرة — المطبعة السلفية (١٣٥١ هـ)

— السيد مصطفى سالم

تكوين اليمن الحديث (اليمن والإمام يحيى) — القاهرة — معهد الدراسات العربية العالية ١٩٦٣

— أمين الريحانى

ملوك العرب أو رحلة فى البلاد العربية ج ١ — بيروت — المطبعة العلمية ١٩٢٥ .

— أنور الرفاعى وبسام كردعلى

جزيرة العرب جغرافيا — دمشق — مطبعة العلوم والآداب ١٩٤٩

— توفيق على برو

العرب والترك فى العهد الدستورى العثمانى (١٩٠٨ — ١٩١٤) القاهرة — معهد الدراسات العربية العالية ١٩٦٠

— د. جلال يحيى

(١) التنافس الدولى فى بلاد الصومال — القاهرة — دار المعرفة ١٩٥٩

(٢) الثورة المهدية وأصول السياسة البريطانية فى السودان ، القاهرة مكتبة النهضة المصرية ١٩٥٩

— د. جمال زكريا قاسم

الخليج العربى — القاهرة -- جامعة عين شمس ١٩٦٦

— حسين بن أحمد العرشى

بلوغ المرام فى شرح مسك الختام فى من تولى ملك اليمن من ملك وإمام القاهرة — مطبعة البرتيرى ١٩٣٩

— د. حسين فوزى النجار

السياسة والاستراتيجية فى الشرق الأوسط ـ القاهرة ـ مكتبة النهضة ١٩٥٣

— د. حسين مؤنس

الشرق الإسلامى فى العصر الحديث — القاهرة — مطبعة حجازى ١٩٣٨

— ساطع الحصرى

يوم ميسلون — صفحة من تاريخ العرب الحديث — بيروت — مطبعة الكشاف ١٩٤٧

— د. سيد نوفل

الأوضاع السياسية لإمارات الخليج العربى وجنوب الجزيرة — القاهرة دار المعرفة ١٩٦٠

— سيديو

خلاصة تاريخ العرب — ترجمة محمد بن أحمد عبد الرازق — تهذيب عبد الرحمن الشرقاوى الشرشيمى . القاهرة — المطبعة البهية ١٣٠٩ هـ

— صلاح البكرى اليافعى

١ — فى جنوب الجزيرة العربية — القاهرة — مطبعة مصطفى البابى الحلبى — ١٩٤٩ .

٢ — تاريخ حضرموت السياسي — القاهرة — المطبعة السلفية ١٣٥٤ هـ .

— د . صلاح العقاد

١ — الاستعمار فى الخليج الفارسى — القاهرة — مطبعة الأنجلو ١٩٥٦ .

٢ — جزيرة العرب فى العصر الحديث — معهد البحوث والدراسات العربية ١٩٦٩ .

— عبد الرحمن الرافعى

تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم فى مصر — ج ٣ — عصر محمد على — الطبعة الأولى — القاهرة مطبعة النهضة ١٩٣٠ .

— عبد الله بن عبد الكريم الجرافى

المقتطف من تاريخ اليمن — القاهرة — مطبعة عيسى الحلبى ١٩٥١ .

— عبد الواسع بن يحيي الواسعى اليمانى

١ — البدر المزيل للحزن فى فضائل اليمن ومحاسن صنعاء — القاهرة — مطبعة التضامن الأخوى ١٣٤٥ هـ .

٢ — تاريخ اليمن المسمى فرجة الهموم والحزن فى حوادث وتاريخ اليمن — القاهرة — المطبعة السلفية ١٣٤٦ هـ .

— عزة النص

أحوال السكان فى العالم العربى — القاهرة — معهد الدراسات العربية العالية — ١٩٥٦ .

على عبد العليم — خالد عبد العزيز عبد الفتاح إسماعيل — فيصل عبد اللطيف .

كيف نفهم تجربة اليمن الجنوبية الشعبية — دار الطليعة بيروت ١٩٦٨

— قحطان محمد الشعبى

الاستعمار البريطانى ومعركتنا العربية فى جنوب اليمن (عدن والإمارات) القاهرة — دار النصر ١٩٦٢

— لجنة الجغرافيا المدنية

جغرافية عدن وبلاد العرب — نشرتها دائرة المعارف فى عدن ، القاهرة مطبعة النيل ١٩٣٢

— د. محمد أنيس

الدولة العثمانية والشرق العربى (١٥١٤ — ١٩١٤) — القاهرة مطبعة الأنجلو المصرية ١٩٦٣

— محمد بن أحمد عيسى العقيلى

المخلاف السليمانى أو الجنوب العربى فى التاريخ — القاهرة — دار الكتاب العربى ١٩٦١

— د. محمد فؤاد شكرى

مصر والسودان — تاريخ وحدة وادى النيل السياسية فى القرن التاسع عشر — القاهرة — دار المعرفة ١٩٥٧

— هانز هيلفرتز — اليمن من الباب الخلفى — ترجمة خيرى حماد — القاهرة — مطبعة الأنجلو المصرية ١٩٦٦

— نزيه مؤيد العظم

رحلة فى بلاد العربية السعيدة من مصر إلى صنعاء — سبأ ومأرب ، القاهرة — مطبعة الحلبى ١٩٣٧

— يحيى بن الحسين بن المؤيد اليمنى — أنباء الزمن فى أخبار اليمن — برلين ١٩٣٦

(د) الدورات العربية :

(١) معارف عامة

— دائرة المعارف الإسلامية

(٢) جرائد

— جريدة المقطم — القاهرة (١٩٠٢/١٩٠٣)

* * *

ثانياً : المصادر الأجنبية

(١) وثائق لم يسبق نشرها(*)

أولا : سجلات وزارة الهند

India Office Library (I.O.L.)
a. India Board

Indian Papers (I.P.) F. 23. Correspondence Relating to Aden (C.R.T.A.) (1836-1839).

وتعتبر هذه المجموعة من الوثائق فى غاية الأهمية بالنسبة لموضوع الرسالة ، وهى تتكون من ١٥٥ وثيقة تقع فى ٩٣ صفحة مزدوجة ، وهى توضح تسلسل الأحداث فى عدن منذ عام ١٨٣٦ حتى عام ١٨٣٩ . وتضم هذه المجموعة الخطيرة من الوثائق مذكرات الكابتن هينس أول مقيم سياسى فى عدن ، ونصوص المراسلات بين الكابتن هينس وحكومة بومباى ، والمراسلات بين هينس وسلطان لحج وعدن ، وكذلك المراسلات بين حكومة بومباى وحكومة الهند وقيادة البحرية الهندية ، وكذلك تحتوى هذه المجموعة من الوثائق على

(*) أخذت صور لهذه الوثائق بالميكرو فيلم وهى محفوظة فى مكتبة كلية الآداب جامعة عين شمس .

سير المفاوضات بين الكابتن هينس والسلطان محسن فضل سلطان لحج وعدن من أجل شراء ميناء عدن ، وعند ما فشلت هذه المفاوضات ، قدمت لنا هذه المجموعة من الوثائق التقارير المفصلة الخاصة بالعملية العسكرية — لاحتلال عدن — ثم تعرض للسياسة البريطانية فى المنطقة فى الأشهر الأولى للاحتلال .

b. Political and Secret Department
— Secret letters from Bombay
No. 7-18-28-31-39-45-84-146-(1845-1858).

وتضم هذه المجموعة من الوثائق المراسلات بين المقيم السياسى الكابتن هينس والمقيم السياسى البريجادير كوجلان وحكومة بومباى . وهذه المجموعة من الوثائق الهامة خطية وليست مطبوعة ، وهى تقع فى ثلثمائة صفحة توضح السياسة البريطانية وتوسعها فى إمارات جنوب اليمن .

— Secret letters from India
No. 16. Shehr and Makulla. A.W.M.
2 February 1881.

c. Political and Secret Library.
— B. 8 Confidential, Memorandum on the Turkish claim to sovereignty over the Eastern shores of the Red sea and the whole of Arabia, and the Egyptian calim to the whole of the western shores of the same sea, including the African Coast from Suez to Cape Guardafui. Printed for the use of the Foreign office. Hertzlet. 10 March 1874.

وهذه المذكرة فى غاية الأهمية ، فهى توضح المنافسة الدولية على سواحل البحر الأحمر منذ بزوغ محمد على كقوة لها تأثيراتها العميقة على هذا البحر الهام . وتمتد هذه المذكرة الوثائقية الحافلة على طول ٦٤ صفحة مزدوجة حتى سقوط عدن فى أيدى الانجليز سنة ١٨٣٩ . ثم تناقش المنافسة الدولية بين انجلترا وكل من مصر وتركيا وفرنسا ، ثم كيف استغلت بريطانيا قاعدتها فى عدن للتوسع والاستعمار على الساحل الشرقى الأفريقى وفى بلاد الصومال والجزر المتناثرة فى البحر الأحمر .

— B. 13 Confidential. Zbalai-Turkish Agression. J. W. Schneider, political Resident at Aden 27 July 1876.

— B. 30 Confidential, memorandum regarding the relations with the tribes in the vicinity of Aden, especially to in reference to the Amir of Zhali by Major F.M. Hunter C.S.I. Assistant political Resident at Aden 28 Sept. 1885.

— B. 41 Secret. British Pretoctrate over the Arabian Coast from sheik Said to Oman (Mascat) E.N.I. November 1887.

— B. 48 Memorandum about Zeyla, by Sir Hertzlet. 5 March 1874.

— B. 98 Confidential. Memorandum on the Proposed Turkish Telegraph Line from Taiz to Aden. 12 April 1882.

وهذه الوثيقة خطية ، وتوضح مسألة مد خط البرق التركى فى إمارات بينها وبين الحكومة البريطانية معاهدات ولائية ، وكيف أن تنفيذ هذا المشروع سوف يؤدى إلى وجود قوات تركية فى أراضى تلك الأمارات المحافظة على الأسلاك والكابلات الخاصة بهذا الخط ، وكان معنى هذا أيضاً زيادة تغلغل الأتراك فى مناطق الجنوب إبان النزاع البريطانى العثمانى على الحدود بين منطقتى النفوذ العثمانية والبريطانية فى جنوب اليمن .

— B. 136 Confidential, Note by Sir Lee-Warner on the Aden Demarcation. 18 June 1902.

— B. 137 Confidential Aden P.J. Maitland, Brigadier-General. Resident at Aden 20 July 1902.

ومرفق مع الوثيقة السابقة الوثيقة التالية :

Aden delimitation. The history of the question, and the present situation as regards the territories of the Amir of Dthali. P.J. Maitland, brigadier General. Resident of Aden. 28 Juyl 1902.

وهذه الوثيقة الهامة تحاول إماطة اللثام عن الغرض الذى يشوب مسألة الحدود بين منطقتى النفوذ البريطانية والعثمانية فى جنوب اليمن فى الربع الأخير من القرن التاسع عشر والسنوات الأولى من القرن العشرين . وتوضح هذه

الوثيقة أيضاً كيف أن الأتراك توغلوا فى مناطق الجنوب ، وأنهم وجدوا لهم مشايعين ومريدين ، وكيف تعذر وضع خط فعلى للحدود لأن بعض القبائل كانت تقع على جانبى الخطوط المقترحة للحدود ، وهى بذلك لا تستطيع أن تقدم ولاء مزدوجاً ، كما توضح هذه الوثيقة أيضاً الوضع الخطير بين البعثات البريطانية والتركية والتى قامت بمحاولة وضع خط فعلى للحدود ، وكيف أن القتال كاد ينشب بين أفراد البعثات .

— B. 140 Confidential. Aden Boundary C.G.O. 20 January 1903.

— B. 158 Confidential. Aden Policy. Notes by Sir Lee-Warner and Sir Hugh Barnes. 5 Sept. 1906.

(ثانياً) سجلات البرلمان :

Parliamentary Papers (P.P.) F. 126 Correspondence Respecting Turkish Proceedings in the Neighbourhood of Aden (C.R.T.P.). Presented to both houses of parlaiment of Her Majesty's 1872-1874.

وهذه المجموعة من الوثائق الهامة تضم المناقشات الدبلوماسية والمراسلات المتبادلة بين الحكومتين التركية والبريطانية ، والمراسلات بين سفير كل من الدولتين وحكومته وكذلك المراسلات بين الحكومة العثمانية ووالى اليمن ، والمراسلات بين الحكومة البريطانية وحكومة الهند وحكومة بومباى والمقيم فى عدن وكذلك المراسلات بين والى اليمن وحكام إمارات جنوب اليمن والمراسلات بين المقيم السياسى فى عدن ووالى اليمن .

وتوضح هذه المجموعة من الوثائق بداية النزاع العثمانى البريطانى فى مناطق جنوب اليمن والاتصالات الدبلوماسية لتلافى أى صدام بين الطرفين .

(ب) وثائق منشورة :

— **Aitchison C.U.**

A collection of Treaties, Engagements and Sanads Relating to India and Neighbouring countries. Calcutta: Office of the superintendent, of Government Printing. India 1892. Vol. XI — Containing treaties etc. Relating to Turkish Arabia, Maskat, Aden and Adjacent coast and Zanzibar.

ويحتوى على نصوص جميع المعاهـدات الولائية ومعاهدات الحماية بين بريطانيا وسلطنات وإمارات ومشيخات جنوب اليمن ، وكذلك الاتفاقات والارتباطات التى ارتبط بها هؤلاء الحـكام العرب قبل الحـكومة البريطانية .

Gooch and Temperley :
British Documents on the origins of the war 1898-1914 London, Printed and Purchased by Her Majesty's Stationary Office, 1918. Vol. X Part II : The last years of peace.
Hunter F.M.
An account of the British settlements of Aden in Arabia. London, Trubner and Co. 1877.

وقد تمكن هنتر من خلال إقامته الطويلة فى عدن كمساعد للمقيم السياسى من أن يقدم مادة طيبة عن الأحوال فى المنطقة إلا أنه فى بعض النقاط اعتمـد كلية على ما كتبه الـكابتن بليفير ، وهنتر هو أول من طالب بفرض الحماية البريطانية على إمارات جنوب اليمن ، وذلك لإمكان مواجهة التغلغل التركى فى أراضى تلك الإمارات .

Hurewitz J.C.
Diplomacy in the Near and Middle East. New York, P. Van Nostrand 1956 Vol. I.
Playfair R.L.
A History of Arabia Felix or Yemen, from the commencement of the Christian era to the present time, including an a account of the British settlement of Aden. Bombay, Education society's press, 1859.

وهذا الـكتاب غاية فى الأهمية بالنسبة لموضوع الرسالة ، وقد رجع إليه كل من بحث فى هذا الموضوع ، لأن بليفير اعتمد على كافة الوثائق التى أمكنه

الحصول عليها فى كتابة هذا المرجع الهام ، كما ساعدته إقامته الطويلة فى عدن على الحصول على المادة العلمية لهذا المرجع الفريد .

(ح) مراجع أوربية :

— Bent, Theodore and Bent
Southern Arabia — London — 1900.

— Berg, L.W.C.
Le Hadramaut et les colonies Arabes dans l'Archipel Indien
— Bataiva — 1886.

— Bremond (Edouard) :
Yemen et Saoudia, L'Arabie actuelle. Paris, Charles Lavauzelle 1937.

— Brocelmann (Carl) :
History of the Islamic peoples. London, Routledge and Paul 1952.

— Deflers, M.A. :
Voyage au Yemen. Paris 1889.

— Dodwell, H. :
The Founder of Modern Egypt. A study of Mohamed Ali. London, Cambridge University Press 1951.

Engelhardt, A. :
La Turkie et le Tanzimat, ou histoire des reformes l'Empire Ottoman depuis 1926 jusqu'a nos jours. Paris 1882.

— Gibb, H.A.R. :
The Arabs. Oxford Clarendon Press 1941.

— Gillian (King) :
Imperial Outpost Aden. Its place in British strategic Policy. Issued under the auspices of the Royal Institute of International Affairs. Oxford University press. London New York. Toronto 1964.

— Harris (Walter) :
A Journey through the Yemen, and some General remarks upon that country, London, Blackwood 1893.

— Helfritz (Hans) :
The Yemen, A Secret Journey. Translated by M. Heron. London, George Allen and Unwin 1958.

— Hickinbotam (Sir tom) :

Aden. London 1958.
- Hogarth D.G. :
Arabia. Oxford, London Clarenden press 1922.
- Hoskins (Harford) :
British Routes to India. London 1928.
- Ingrams (Harold) :
(1) Arabia and the isles. London 1943.
(2) The Yemen. Imams, Rulers and Revolution. London, Camelot Press 1963.
- Jacob (Harold) :
Kings of Arabia. London, Mills and Boon. 1923.
- La Roque, de :
Voyage de L'Arabie heureuse par L'Ocean Oriental et le Détroit de la Mer Rouge. Fait par Les Français pour la première fois, dans les années 1708, 1709 and 1710, avec la relation particulière d'un voyage du port de Moka à la cour du Roi d'Yémen dans la seconde expédition des années 1711, 1712 and 1713. Amesterdam 1716.
Little, O.H. :
The Geography and Geology of Makalla (South Arabia). Cairo Government Press 1925.
Meular, D. Van Der :
Aden to the Hadramaut. A Journey in South Arabia. London 1947.
Philby H. st. J.B.
Arabia. London, Ernest Benn Limited 1930.
Sanger (Richard) :
The Arabian Peninsula. New York, Cornell University press 1954.
Simonin M.L. :
La presque Ile D'Aden et la politique Anglaise dans les Mers Arabiques. Paris, J. Claye 1867.
The Middle East. A political and Economic survery. Oxford University press. London. New York Toronto 1958.
- The Middle East. A survey and dictionary of Arabia, Cyprus, Egypt, Iraq ... etc. London, Europa publications Limited. Fourth edition 1955.
The Red Sea and Gulf of Aden Pilot. Containing descriptions the Suez Canal, the Gulfs of Suez and Akabah the Red Sea and Straight of Bab-El-Mandab, the Gulf of Aden with Sokotora and adjacent islands, and part of the Eastern

Coast of Arabia. London Hydrographic Office. 1905.
- Wavell A.J.B. :
A. Modern Pilgrim to Mecca and a siege in Sanae. London, Constable 1912.
- Wyman (Bury) :
Arabia Infelix or the Turks in Yemen. London Macmillan 1915.
- Zeine N. :
Arab-Turkish relations and the emergence of Arab Nationalism. Beirut, Khayat's 1958.